

دراسات

دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية
والدولية والطاقة بمملكة البحرين





عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"

تأسس مركز "دراسات" بمملكة البحرين في ديسمبر من العام 2009 م، وهو مؤسسة فكرية مستقلة تعنى بإجراء الدراسات في المجالات الاستراتيجية والدولية والمتعلقة بالطاقة؛ بهدف رصد ودراسة وتحليل ومتابعة التطورات الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ بقصد استخلاص المؤشرات على المديّن القريب والبعيد، المؤثرة على المصالح الحيويّة لمملكة البحرين، بمفهومها الشامل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً.

السياسة التحريرية

تعتمد سياسة التحرير على التكاليفات المباشرة للباحثين، ويمكن قبول مقترحات من جانب الباحثين والمحللين، لإعداد دراسات وتقارير قابلة للنشر في الدورية، عبر الإرسال أو الاتصال بمدير التحرير.

الإشتراكات السنوية

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان الدورية باسم مدير التحرير.

المراسلات

توجّه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية، strategicjournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية "دراسات"

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ص. ب 39443، الرفاع، مملكة البحرين

هاتف: 17 752 762 (+973) - فاكس: 17 754 678 (+973)

الترقيم الدولي الموحد للدورية

ISSN 2384-468X

دراسات

دورية نصف سنوية متخصصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
بمملكة البحرين، تعنى بنشر الدراسات والتحليلات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة،
ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركّز على الشأنين الخليجي والعربي "باللغتين
العربية والإنجليزية".

رئيس التحرير

الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الهيئة الاستشارية

الدكتور رائد محمد بن شمس

الدكتور أحمد هاشم اليوشع

الدكتور محمد أحمد عبدالله

هيئة التحرير

الدكتور عمر أحمد العبيدلي

الدكتور أشرف محمد كشك

مدير التحرير

الدكتور أشرف محمد كشك

جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية
أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

© جميع حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة. ولا يجوز الاقتباس من مواد الدورية دون الإشارة الى
المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الأعمال المنشورة في الدورية "ورقياً أو إلكترونياً" دون اتفاق مسبق
مع المركز.

المحتويات

04	التعريف بالدورية
09	الافتتاحية: استراتيجيات دول الخليج العربي لمواجهة التهديدات الأمنية بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة
13	القسم الأول: الدراسات
15	تقديم الملف
17	1- اتفاقية التجارة الحرة البحرينية الأمريكية: الفرص والتحديات د. عمر أحمد عبيدي، علي إبراهيم فقيه، نور عبد المنعم القلال
49	القسم الثاني: ملف العدد: المستجدات الأمنية لدول الخليج العربي: المؤشرات وسبل المواجهة.
51	تقديم الملف
53	1- التهديدات السيبرانية للدول الخليجية: الأبعاد المدنية والعسكرية وسبل المواجهة. د. حسنين توفيق إبراهيم
75	2- الكوارث البحرية ومتطلبات تطوير القدرات البحرية لدول الخليج العربي. د. نادية سعد الدين
99	3- تأثير التطور التكنولوجي على العقيدة العسكرية للجيش. د. أشرف محمد كشك، منى سعد الرصيص
117	4- توطين الصناعات العسكرية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والاستراتيجيات. د. معتر محمد سلامة

143	القسم الثالث: القضايا الإقليمية
145	تقديم الملف
147	1- الصراع الليبي: تداعيات إقليمية وتنافس دولي معقّد. أ. د. سالي خليفة اسحق
167	2- التقارب الاستراتيجي بين الهند ودول الخليج العربي. الدكتور ن. جاناردان
187	القسم الرابع: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية والمؤتمرات
189	تقديم الملف
190	أولاً: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية
190	1- دليل (روتليج) للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط. عرض: منى سعد الرصيص
196	2- تغير المناخ والأمن الغذائي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: الاستجابة والصمود. عرض: علي إبراهيم فقيه
205	3- الأمن البحري الصيني: تطور القوة البحرية المتنامية. عرض: روانا محمد الدجاني
210	4- حقوق والتزامات الدول في المناطق البحرية المتنازع عليها. عرض: نور عبد المنعم القلال
219	قواعد وإجراءات النشر في الدورية

التعريف بالدورية

دورية نصف سنوية متخصصة، تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" بمملكة البحرين.

تعنى الدورية بنشر الدراسات السياسية والاقتصادية، والأمنية والدفاعية، والمعنية بالطاقة والفضاء الرقمي، من منظور استراتيجي، وتركز على الشأنين الخليجي والعربي.

تحتوي الدورية على الأبواب الثابتة التالية:

1. افتتاحية العدد، وتتناول مختلف القضايا الاستراتيجية الراهنة.
 2. الدراسات، وتتضمن عدداً من الدراسات التي تتسم بالأصالة والجدية، فضلاً عن اتخاذها المنهج العلمي.
 3. ملف العدد، الذي يهدف لدراسة قضية من القضايا الراهنة، سواءً بالنسبة لمملكة البحرين أو القضايا الإقليمية أو الدولية.
 4. التطورات الإقليمية، وتتضمن دراسة تطورات القضايا الإقليمية التي لها انعكاس على أمن دول الخليج ويتراوح حجم كافة مساهمات الدورية في الأقسام المشار إليها ما بين 6 إلى 7 آلاف كلمة.
 5. مراجعات الكتب والتقارير الاستراتيجية: ويتضمن عرض أحدث الإصدارات التي تهتم بالقضايا الإقليمية والعالمية الراهنة، وانعكاساتها على منطقة الخليج العربي، ويلتزم الباحث بعرض أبرز الأفكار التي ناقشها الكتاب برؤية نقدية، وترفق معها البيانات الأساسية للكتاب (الكاتب، عنوان الكتاب، سنة النشر، دار النشر، الطبعة)، ويتراوح عرض الكتاب ما بين 1500 إلى 2000 كلمة.
- تراعى في أولوية النشر، ما يلي:

1. التوازن في الدراسات التي تعالج الوضع الراهن، والدراسات المتعلقة بأفاق المستقبل.
2. تاريخ استلام الدراسة وأسبقية البحوث للنشر، مع الأخذ بالاعتبار التعديلات اللازمة عليها.
3. تنوع البحوث والباحثين لتحقيق التوازن، بحيث تنشر الدورية لأكبر عدد من الكتاب في العدد الواحد.
4. القضايا الاستراتيجية ذات الصلة بمملكة البحرين، لسد النقص في تلك الدراسات.

5. تهدف الدورية إلى:

1. نشر الدراسات والتقارير في التخصصات السياسية والدولية، والاقتصادية والأمنية، والمتعلقة بالطاقة والفضاء الرقمي، ذات الصلة بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل.
2. تشجيع ودعم البحث العلمي الاستراتيجي بمفهومه الشامل.
3. تزويد المكتبات في دول المنطقة، والباحثين وصنّاع القرار، بنتائج الدراسات والتقارير التي يحتاجونها في مجال اختصاصات الدورية.
4. تحرص الدورية على ترسيخ دور المركز في تناول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بمملكة البحرين ومنطقة الخليج العربي، وتحدياتها على النحو الذي يجعلها دورية رصينة تقدّم العون للباحثين والمهتمين.

افتتاحية العدد

استراتيجيات دول الخليج العربي لمواجهة التهديدات الأمنية

بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، رئيس تحرير دورية "دراسات"

وفي ظل حرص دول الخليج العربي على المُضي قدماً في خططها للتنمية المستدامة التي تتطلب الاستمرار في الاعتماد على الحكومة الإلكترونية وتنوع مصادر الدخل، فقد انتهجت العديد من الاستراتيجيات لمواجهة تهديدات الأمن السيبراني من خلال استراتيجيات متكاملة بما تتطلبه من تشريعات وأطر مؤسسية، فضلاً عن التعاون الدولي في هذا الشأن، وفي المقابل أدركت دول الخليج العربي المخاطر غير التقليدية التي تواجه الأمن البحري المتمثلة ليس في الإرهاب البحري فحسب، بل في إمكانية وقوع كوارث بحرية سواءً طبيعية أو مفتعلة مما حدا بها لتعزيز قدراتها البحرية من خلال الحصول على أحدث الأسلحة في هذا الشأن، علاوةً على إجراء العديد من المناورات البحرية مع الأشقاء من دول الخليج العربي، وكذلك مع العديد من الأطراف الإقليمية والدولية انطلاقاً من قناعة مؤداها أن تلك التهديدات تتطلب وجود أطر تعاونية جماعية بالنظر لطبيعتها وتطوراتها المستمرة.

في ظل التطور التكنولوجي الحديث الذي انعكس على مناحي الحياة كافة وفي مقدمتها الأمن فقد ظهرت مستجدات أمنية عديدة أملت على دول العالم ومن بينها دول الخليج العربي إعادة النظر في مفهوم القوة وآليات الحفاظ على الأمن الوطني للدول، فمن ناحية لم تعد التهديدات البرية تمثل تهديداً كبيراً لأمن الدول سوى ما يرتبط بعمليات التهريب ضمن الجرائم العابرة للحدود، وفي المقابل أضحت تهديدات الأمن البحري تمثل تحدياً هائلاً لأمن دول الخليج العربي في ظل اعتمادها بدرجة أساسية على النقل البحري في الوقت الذي أصبحت فيه البحار مقصداً لتهديدات من بعض الدول والجماعات دون الدول، ومن ناحية ثانية أضحت التهديدات السيبرانية أحد أبرز التهديدات التي تواجه دول الخليج العربي كغيرها من دول العالم، ولكنها تزداد حدةً بالنسبة لدول الخليج العربي كونها الأسرع تحولاً نحو الحكومة الإلكترونية بالإضافة إلى كونها دولاً نفطيةً في وقتٍ أضحى فيه قطاعي النفط والغاز هدفاً للهجمات السيبرانية.

تُمثل تلك القضايا المحاور الأساسية لهذا العدد من دورية «دراسات» ضمن الملف الذي جاء بعنوان «المُستجدات الأمنية لدول الخليج العربي: المؤشرات وسبل المواجهة»، ويضم إليه عددًا مُتميزًا من الدراسات الرصينة المتنوعة، تُلقي الضوء على طبيعة تلك المُستجدات وكيفية الاستجابة الخليجية لمواجهتها، كما يتضمن العدد دراسةً مُهمّةً حول «اتفاقية التجارة الحرة البحرينية - الأمريكية: الفرص والتحديات»، تعكس جانبًا مُهمًا من جوانب الشراكة الاستراتيجية بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية.

ويتضمن العدد أيضًا دراستين في القضايا الإقليمية، الأولى حول طبيعة الصراع الليبي والمواقف الإقليمية والدولية تجاه ذلك الصراع، والثانية حول الشراكة الاستراتيجية بين الهند ودول الخليج العربي، كما يتضمن العدد عرضًا لعددٍ من أحدث الكتب التي تناولت قضايا راهنة تُمثل إثراءً لدورية «دراسات». أملين أن تواصل الدورية وكعادتها تقديم قضايا البحرين والخليج العربي من منظورٍ علميٍ رصينٍ ضمن هدف نشر المعرفة العلمية للباحثين والمُهتمين.

ولعل أبرز المُستجدات الأمنية التي تواجه دول الخليج العربي تتمثل في نتائج الثورة التكنولوجية الحديثة التي انعكست بشكلٍ واضحٍ على القطاع العسكري، حيث أصبحت الطائرات بدون طيار «الدرونز» أحد أبرز تلك التهديدات بالنظر إلى إمكانية إنتاج أنواعٍ مختلفةٍ منها بتكلفةٍ زهيدةٍ للغاية، بما يُتيح للدول حتى ذات القُدرات المالية المحدودة إنتاجها وكذلك الجماعات دون الدول، وهو التحدي الذي واجه دول الخليج العربي من خلال استهداف المنشآت المدنية في بعض تلك الدول، وتكمن المعضلة في تلك الطائرات في أنه من الصعوبة بمكان تحديد مصدر إطلاقها ومن ثم صعوبة تحديد المسؤولية، وهو التحدي الذي أوجد الاستجابة لدى دول الخليج العربي في الحرص على توطين الصناعات العسكرية بل وتضمينها ضمن الرؤى التنموية من خلال تحديد نسبٍ محددةٍ لتوطين تلك الصناعات على مدى زمنيٍ مُحدد، بالإضافة إلى الاهتمام بنوعية التعليم اللازم لرفد تلك الصناعات بالكوادر البشرية اللازمة لها، فضلًا عن جعل هدف نقل التكنولوجيا أولويةً ضمن الشراكات الدولية لدول الخليج العربي، ومع أهمية تلك الجهود فإنها لا تزال تواجه بعقباتٍ من بينها تأثير التطور التكنولوجي المُتسارع على المدى الزمني اللازم لإبرام صفقات التسلح علاوةً على مدى قدرة الصناعات العسكرية الوطنية في التنافس على المستوى العالمي، ولكن ما تحقق من إنجازاتٍ في هذا المجال يعكس جهودًا خليجيةً متميزةً في ظل تغير مفهوم ومعايير القوة نتيجةً للثورة التكنولوجية الحديثة.

القسم الأول: الدراسات

1- اتفاقية التجارة الحرة البحرينية الأمريكية: الفرص والتحديات

د. عمر أحمد العبيدي، علي إبراهيم فقيه، نور عبد المنعم القلال

تقديم الدراسات

خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين انتهجت العديد من الدول الكبرى سياسات تضمنت قيوداً على التجارة، إلا أنه بعد ذلك سرعان ما أدركت تلك الدول الفوائد العديدة التي تتضمنها اتفاقيات التجارة الثنائية، سواء لها أو لشركائها على حد سواء، ومن تلك الفوائد تخفيض أسعار الواردات، فضلاً عن حماية المستهلك وخاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على الواردات بنسبة كبيرة، بالإضافة لما تتيحه تلك الاتفاقيات لبعض الدول من تخصيص مواردها لبعض الأنشطة حال حصولها على السلع التي تحتاج إليها من شركائها التجاريين بأسعار معقولة، وكذلك توسيع حجم السوق أمام المنتجين المحليين، واجتذاب الاستثمارات الحرة الأجنبية المباشرة، بالإضافة للفوائد السياسية التي تترتب على تلك الاتفاقيات، فهي تعد مؤشراً مهماً على طبيعة الشراكات بين الدول الكبرى وشركائها من الدول الأخرى في مناطق مختلفة من العالم، بالإضافة للبُعد الشعبي حيث تنعكس تلك الاتفاقيات على توطيد العلاقات بين الشعوب.

وتأسيساً على ما سبق أبرمت الولايات المتحدة سلسلة من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع عدد من دول العالم، ومن بينها مملكة البحرين، وهي الاتفاقية التي تم تفعيلها عام 2006م والتي برغم أهميتها الاقتصادية فإنها تتكامل مع أوجه الشراكة الأخرى، فمملكة البحرين مقر للأسطول الأمريكي الخامس. كما منحت وزارة الخارجية الأمريكية مملكة البحرين صفة حليف من خارج حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 2005م. وكانت مملكة البحرين شريكاً إقليمياً مهماً للولايات

المتحدة في مواجهة العديد من التهديدات الأمنية.

وتتضمن الاتفاقية العديد من البنود من بينها رفع التَّعْرِفَات الجمركية عن جميع السلع الصناعية والاستهلاكية بين الطرفين، بالإضافة إلى احتوائها على عدد من الشروط الفنية. وقد انعكست تلك الاتفاقية على زيادة حجم التجارة بين الجانبين، ففي عام 2016م تجاوز حجم التجارة بينهما ملياري دولار أمريكي وتمثل ما نسبته 8% من حجم الاقتصاد البحريني، بالإضافة لزيادة وتنوع الصادرات، وإسهام تلك الاتفاقية في تحقيق أهداف مملكة البحرين الاقتصادية بعيدة المدى وخاصة ما يتعلق بتنمية الصناعات وخفض الاعتماد على البُفُط. كما تضاعف حجم الاستثمار خلال السنوات التي تلت توقيع الاتفاقية لتبلغ نسبته 103%.

وعلى الرغم من الفوائد التي جنتها مملكة البحرين من توقيع تلك الاتفاقية فإنه لا تزال هناك فرص يمكن اغتنامها، ولا تزال توجد عدة تحديات يجب مواجهتها من أجل جني المزيد من الفوائد من تلك الاتفاقية، من بينها ضرورة توافر المزيد من البيانات بشأن التجارة الثنائية بين الجانبين، بالإضافة إلى مدى قدرة البحرين على الانضمام لتكتلات تجارية تكون الولايات المتحدة طرفاً فيها، فضلاً عن معالجة بعض القضايا القانونية، إذ ربما تكون هناك حاجة لإقرار بعض التشريعات الجديدة. تلك القضايا وغيرها يناقشها الدكتور عمر عبيدي وعلي إبراهيم فقيه ونور عبد المنعم القلال ضمن دراسة هذا العدد، والتي جاءت بعنوان (اتفاقية التجارة الحرة البحرينية- الأمريكية: الفرص والتحديات) من خلال عرض العديد من الأفكار والإسهامات النظرية مع التطبيق على تلك الاتفاقية.

1- اتفاقية التجارة الحرة البحرينية الأمريكية: الفرص والتحديات

د. عمر أحمد العبيدلي¹

علي إبراهيم فقيه²

نور عبد المنعم القلال³

ملخص الدراسة

الأولى: على الرغم من أن هناك معايير وأهدافاً محدّدة تركز عليها الولايات المتحدة في إبرام مثل تلك الاتفاقيات مع الدول المختلفة عبر العالم فإنها في الوقت ذاته التقت مع أهداف مملكة البحرين التي تقوم بتنفيذ الرؤية الاقتصادية 2030م والتي من بين أهدافها تنويع الاقتصاد وهو ما يعزز من أهمية الأسواق الأمريكية للاقتصاد البحريني.

الثانية: مع أهمية النتائج التي تحققت نتيجة توقيع تلك الاتفاقية بالنسبة للدولتين فإنه مازال هناك حاجة للمزيد من الاستفادة منها، ويتطلب ذلك التعرف على مجالات وأولويات الاقتصاد الأمريكي في الوقت الراهن، بالإضافة إلى القدرة على استقطاب رؤوس الأموال الدولية والانضمام لتكتلات اقتصادية جديدة.

الثالثة: ضرورة مواجهة المعوقات التي تواجه تطوير آليات عمل تلك الاتفاقية ومن بينها توفير المزيد من البيانات، ومحاولة الحد من الدّين العام ضمن برنامج التوازن المالي في البحرين، والاهتمام بالبنية التحتية وتطويرها، بالإضافة إلى اعتماد المتطلبات التشريعية والقانونية اللازمة لتنظيم التجارة بين الجانبين ومواجهة معوقات تفعيلها.

تتناول هذه الدراسة تحليل وتقييم اتفاقية التجارة الحرة التي وقعها مملكة البحرين مع الولايات المتحدة الأمريكية وتم تفعيلها عام 2006م وما أسفرت عنه من فوائد للاقتصاد البحريني من خلال تقديم إسهام نظري حول أهمية توقيع اتفاقيات التجارة الحرة عموماً والفلسفة التي تحكم الرؤية الأمريكية في هذا الشأن خاصة، وأسباب اختيار الولايات المتحدة لمملكة البحرين لتوقيع هذه الاتفاقية معها، كونها أحد الشركاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي، وهي الاتفاقية التي كان لها انعكاس كبير على حجم التجارة السلعية مع الولايات المتحدة وكذلك جذب الاستثمارات وإتاحة الفرصة للشركات الأمريكية للعمل في البحرين. وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية، هي:

1 - مدير إدارة الدراسات والبحوث بمركز دراسات.

2 - باحث مشارك بإدارة الدراسات بمركز دراسات.

3 - باحثة زائرة لمركز دراسات.

مقدمة

في بداية عام 2006م فعّلت مملكة البحرين اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد شريكاً استراتيجياً للمملكة، وتُعد هذه الاتفاقية إنجازاً دبلوماسياً ملحوظاً للبحرين نظراً لقلّة الدول التي تتمتع بهذه الأفضلية الاقتصادية. ففي عام 2023م بلغ عدد الدول التي عقدت اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية عشرين دولة، تمثل 6.1% من سكان العالم.

وتشمل قائمة هذه الدول عدداً من الاقتصادات النموذجية، التي حققت معدلات عالية من النمو الاقتصادي والابتكار خلال النصف الثاني من القرن العشرين، من بينها كندا، وتشيلي، وكوريا الجنوبية، والمكسيك، وسنغافورة. ولربما أسهمت اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة في تنمية تلك الاقتصادات. وبالتالي ينبغي دراسة الفوائد الاقتصادية التي تعود للشركاء التجاريين لدى الولايات المتحدة، لضمان استفادة مملكة البحرين من الفرص المتاحة إلى أكبر حد.

وبعد مرور ما يقارب من عشرين عاماً على إبرام الاتفاقية، وبعد إطلاق حكومة مملكة البحرين لبرنامج عملها للفترة 2023م-2026م التي تركّز على التعافي الاقتصادي والنمو المستدام، تستهدف هذه الدراسة الإجابة على ثلاثة أسئلة رئيسية. أولاً: ما آثار اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة على مملكة البحرين، سواءً على الصعيد الاقتصادي أو غير الاقتصادي؟ ثانياً: ما الفرص التي تتيحها الاتفاقية في الفترة المقبلة؟ ثالثاً: ما التحديات التي ينبغي التصدي لها لأجل تحقيق أكبر قدر من الفوائد الناتجة عن الاتفاقية؟ وعند تحليل

الفرص والتحديات، سيتم التركيز في هذه الورقة على المنظور البحريني.

ويتناول القسم الأول لهذه الدراسة الخلفية النظرية لاتفاقيات التجارة الحرة الأمريكية، حيث يتم استعراض الفلسفة الأمريكية بشأن هذه الاتفاقيات، إضافة إلى الفوائد التي يحققها الطرف الثاني. ويتناول القسم الثاني اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية البحرينية من منظور تاريخي، منها أسباب اختيار البحرين كشريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية، وشروط الإبرام، وآثار الاتفاقية على مملكة البحرين. ويقدم القسم الثالث النظرة المستقبلية للاتفاقية، ومنها الفرص والتحديات أمام صُنّاع القرار في البحرين.

أولاً: الخلفية النظرية

الفوائد العامة لاتفاقيات التجارة الحرة

في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كانت القوى الكبرى تستخدم التعريف وغيرها من عوائق أمام التجارة كسلاح في الصراعات الإمبريالية، وبالتالي كانت هذه القرارات تخضع لاعتبارات سياسية وأمنية وليست اقتصادية فقط. فعلى سبيل المثال، فرض الإمبراطور الفرنسي نابليون في القارة الأوروبية حظراً على التجارة مع المملكة المتحدة خلال الحروب النابليونية سعياً لإضعاف أعدائه⁴. وخلال الحروب نفسها فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حظراً شبه مطلق على التجارة مع المملكة

4 Irwin, Douglas A. "Policies in the world trading system: an historical perspective." New dimensions in regional integration (1995): 90.

المتحدة وأوروبا بسبب مضايقة القوى الأوروبية للسفن التجارية الأمريكية⁵.

وولدت مثل هذه الاستخدامات السياسية للأدوات التجارية مجالاً حديثاً في علم الاقتصاد يعنى بدراسة التداعيات الاقتصادية للقيود التجارية، أسهمت فيه شخصيات لامعة كالفيلسوف الأسكتلندي آدم سميث والاقتصادي الإنجليزي ديفيد ريكاردو. وتطور هذا المجال بشكل كبير خلال القرنين الأخيرين، وكان له أثر عميق على سياسة التجارة في جميع دول العالم، متمثلاً في إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1995 م⁶. وتوصلت الأدبيات إلى عدد من الفوائد المحددة المتعلقة بعقد دولتين لاتفاقية تجارة حرة ثنائية، وهي كالآتي⁷.

أولاً: التجارة الحرة تخفّض أسعار الواردات في الدولة المستوردة الأمر الذي يعزز إنتاجية الشركات التي تستخدم الواردات كمُدخلات في الإنتاج، ويرفع القدرة الشرائية لدى المستهلكين الذين يشترون تلك الواردات. وأحد أبرز الأمثلة لهذه الفائدة هو قرار إلغاء قوانين القمح في المملكة المتحدة في عام 1846 م. ففي الفترة 1815 م-1846 م، فرضت الحكومة البريطانية تعرفات وغيرها من قيود على واردات القمح، الذي أسفر عن تراجع في مستوى معيشة نسبة كبيرة من الشعب البريطاني

(لأسيما الطبقة الفقيرة) بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وفي إيرلندا، أدت هذه القوانين إلى مجاعات بلغ عدد ضحاياها مليون نسمة⁸ تقريباً. ومثل هذه الخسائر كانت أسباب قناعة الحكومة بأهمية التجارة الحرة.

وفي حالة الاقتصادات الصغيرة كمملكة البحرين، التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات في جميع المجالات السلعية والخدمية، تُعد سياسة التجارة الحرة مهمة لحماية المستهلك المحلي، وخصوصاً صاحب الدخل المحدود. ومن هذا المنظور قد تلعب هذه السياسة دوراً مهماً في تحقيق الأمن الغذائي ولأسيما في فترة التضخم في أسعار المواد الغذائية دولياً، وذلك من خلال ضمان توفر المواد الغذائية بأدنى سعر.

ثانياً: بالإضافة إلى الحصول على الواردات بأسعار أفضل، تمكّن التجارة الحرة الدول المشاركة من تخصيص مواردها للأنشطة حيث تملك أفضلية نسبية (comparative advantage). فعلى سبيل المثال، عندما تستورد مملكة البحرين الغاز الطبيعي المسال من أبوظبي دون قيود، يسمح لها ذلك بأن تخصص نسبة أعلى من رؤوس أموالها للتنقيب عن النفط، وهو نشاط واعد للبحرين اقتصادياً من إنتاج الغاز محلياً.

ثالثاً: للاقتصادات الصغيرة كمملكة البحرين، تقدم التجارة الحرة مع الاقتصادات الكبيرة فرصة ذهبية لتوسيع حجم السوق المتاح للمنتجين المحليين. ففي الاقتصادات الحديثة، أصبح حجم السوق

5 Irwin, Douglas A. "The welfare cost of autarky: evidence from the Jeffersonian trade embargo, 1807–09." Review of International Economics 13, no. 4 (2005): 631-645.

6 Hoekman, Bernard. "The WTO: functions and basic principles." Development, Trade, and the WTO: A Handbook. Washington, DC: World Bank (2002): 41-50.

7 Krugman, Paul, Maurice Obstfeld, and Marc Melitz. "International Economics: Theory and Policy, the latest edition." (2017).

8 Kinealy, Christine. "Peel, rotten potatoes and providence: The repeal of the Corn Laws and the Irish Famine." In Free Trade and its Reception 1815-1960, pp. 68-80. Routledge, 2002.

سُفِّتِحَ المجال لها لتصدير خدماتها على جميع اقتصادات الاتحاد الأوروبي دون عوائق. وهذا ما حدث بالفعل، إذ أصبحت العاصمة البريطانية مقر المكاتب الإقليمية (وأحياناً الدولية) لعدد كبير من شركات متخصصة في الخدمات المالية والمصرفية والاستشارية والتأمين.

وبالإضافة إلى هذه الفوائد الاقتصادية، تجدر الإشارة إلى الفوائد غير الاقتصادية، ولاسيما على الصعيدين الدبلوماسي والاجتماعي. فنادرًا ما تأتي اتفاقيات التجارة الحرة في إطار اقتصادي فقط، إذ إنها تمثل حلقة مهمة في سلسلة تقارب سياسي بين دولتين. فبعد الحرب العالمية الثانية، عندما وصلت العلاقات الدبلوماسية بين ألمانيا والدول المجاورة إلى أدنى مستوى، اتخذت الدول قراراً بوضع الأسس لعلاقة تعاونية انطلاقاً من اتفاقية تجارة حرة في مجال الفحم والصُّلب، التي مثلت موارد محورية في اقتصادات منتصف القرن العشرين. ونتيجة لخطوات بناء الثقة توسَّع إطار الاتفاقيات تدريجياً إلى أن أصبحت ألمانيا وفرنسا شريكتين استراتيجيتين في القرن الحادي والعشرين.

ودعماً لهذا التقارب على مستوى الحكومات، تؤدي اتفاقيات التجارة الحرة إلى إحداث تقارب مجتمعي أيضاً من خلال تنمية التجارة والاستثمارات التبادلية. فعلى سبيل المثال كانت العلاقات الأمريكية المكسيكية تشهد توتراً عبر التاريخ لأسباب مختلفة من بينها صراعات حول الحدود والهجرة غير الشرعية، ولكنها بدأت في التحسن أثناء الحرب العالمية الثانية عندما تعاونوا ضد قوات المحور. وفي عام 1994م أبرمت اتفاقية تجارة حرة ثلاثية بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وازدهر الاقتصاد المكسيكي بسبب الفرص الاقتصادية الجديدة، وبسبب جذب

عاملاً مهماً للغاية لتحديد الإنتاجية، وذلك لأن اقتصاديات الحجم (economies of scale) تحكم قدرة الشركات على الإنتاج بشكل تنافسي. وعندما يكون الاقتصاد مقيداً تجارياً، يُمنع المنتجون المحليون من استغلال اقتصاديات الحجم، وبالتالي تكون الأسعار أعلى، ويتضرر المستهلك. بينما يعزز فتح الأسواق الجديدة عبر اتفاقيات التجارة الحرة قدرة الشركات على التنافس في الأسواق العالمية. وقد لعبت هذه الاعتبارات دوراً مهماً في جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في إبرام اتفاقية تجارة حرة مع الهند عام 2022م.

رابعاً: تجذب اتفاقيات التجارة الحرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول المشاركة، ولاسيما بالنسبة للاقتصاد الأصغر إذا كانت الاتفاقية بين اقتصادين متباينين الحجم⁹. ويعود ذلك إلى أن الشركات الدولية التي ليست لديها قدرة على التصدير للاقتصاد الأكبر دون قيود تنظر في الاستثمار في الشريك الأصغر سعياً للحصول على قدرة التصدير غير المقيد للاقتصاد الأكبر.

فعلى سبيل المثال، على الرغم من الحجم الكبير لدى الاقتصاد البريطاني، فإنه يُعد الشريك الأصغر مقارنة بالاتحاد الأوروبي كلياً. ففي عام 1973م عندما صوّت الشعب البريطاني في استفتاء حول العضوية في الاتحاد الأوروبي (كان يسمى المجتمع الأوروبي في تلك الفترة)، كان أحد أسباب قرار الانضمام هو الرغبة في ترسيخ دور لندن كعاصمة مالية دولية. ففي حال قيام مصارف وشركات استشارية أمريكية كبيرة بالاستثمار في لندن،

9 Jang, Yong Joon. "The impact of bilateral free trade agreements on bilateral foreign direct investment among developed countries." The World Economy 34, no. 9 (2011): 1628-1651.

الاستثمارات الأمريكية والدولية¹⁰.

ومع مرور الوقت، انعكس ذلك إيجاباً على العلاقات المجتمعية بين الشعبين. ففي عام 1993م كان 43% من الأمريكيين لديهم رأياً إيجابياً عن المكسيكيين، بينما في عام 2003م وصلت النسبة إلى 74%¹¹. وعاد ذلك إلى نمو العلاقات الاقتصادية المفيدة للطرفين في ظل الاتفاقية، وفضلاً عن التراجع في الهجرة المكسيكية إلى الولايات المتحدة، ففي الفترة 2005م-2010م، أصبحت الهجرة الصافية سالبة، ما يعني أن عدد المكسيكيين العائدين إلى المكسيك من الولايات المتحدة تجاوز عدد المكسيكيين المهاجرين من المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية¹².

الفلسفة الأمريكية بشأن اتفاقيات التجارة الحرة

لأجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ينبغي على مملكة البحرين أولاً التعرف على الفلسفة

الأمريكية بشأن التجارة الدولية انطلاقاً من اعتبارات المصالح التي تحكم النظرة الأمريكية بشأن إبرام مثل تلك الاتفاقيات.

فمنذ تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الثامن عشر إلى بداية القرن العشرين، كانت التعريفات الجمركية تشكل أهم مصدر دخل للحكومة المركزية الأمريكية¹³، وبالتالي كانت سياسة التعريفات تتمحور حول المصالح الضريبية الحكومية. وظهرت بعض الاستثناءات منها مثلاً عندما فرضت الحكومة الأمريكية حظراً على التجارة مع أوروبا في بداية القرن التاسع عشر بسبب مضايقة السفن البريطانية والفرنسية للأسطول التجاري الأمريكي. ولكن بشكل عام لم تنظر الحكومة الأمريكية في خيار اتفاقيات تجارة حرة إطلاقاً قبل تطوير أدوات ضريبية أخرى في القرن العشرين لأنها لم ترغب في الاستغناء عن هذا المصدر المهم للإيرادات العامة.

وفي الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، تم استخدام التعريفات في الولايات المتحدة ليس فقط لخلق إيرادات، بل أيضاً لحماية الاقتصاد المحلي من المنافسة الدولية، وكسلاح في السياسة الخارجية. ففي عام 2020م بلغت الإيرادات الجمركية 78 مليار دولار، وتساوي نسبة 2% من إجمالي الإيرادات الفيدرالية العامة، تأكيداً على التراجع في دور التعريفات كأداة لتمويل الإنفاق العام¹⁴. وحدث تغير جذري في السياسة التجارية الأمريكية بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، عندما

10 Ayhan Kose, M., Guy M. Meredith, and Christopher M. Towe. "How has NAFTA affected the Mexican economy? Review and evidence." In Monetary policy and macroeconomic stabilization in Latin America, pp. 35-81. Springer, Berlin, Heidelberg, 2005.

11 McCarthy, Justin. "Americans' Favorable Views of Mexico Highest Since 2006", Gallup, <https://news.gallup.com/poll/204212/americans-favorable-views-mexico-highest-2006.aspx>, (2017).

12 Gonzalez-Barrera, Ana. "Before COVID-19, more Mexicans came to the U.S. than left for Mexico for the first time in years", Pew Research Center, <https://www.pewresearch.org/fact-tank/2021/07/09/before-covid-19-more-mexicans-came-to-the-u-s-than-left-for-mexico-for-the-first-time-in-years/>, (2021).

13 Casey, Christopher, and Cathleen Cimino-Isaacs. "Trade Promotion Authority", Congressional Research Service, (2022).

14 Casey, Christopher. "U.S. tariff policy: Overview", Congressional Research Services, (2022).

الولايات المتحدة من تلك الاتفاقية هي مكافحة التمييز ضد الصادرات الأمريكية التي حدث بعد عقد اتفاقية التجارة الحرة الأوروبية الإسرائيلية عام 1975م، وللضغط على الاقتصادات الكبيرة الأخرى للتقدم في المفاوضات الدولية حول نظام التجارة الدولية، فكانت المفاوضات عالققة في تلك الفترة قبل أن تُختتم عام 1994م مع تأسيس منظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى هذه الأهداف السياسية، سعت الولايات المتحدة أيضاً لإيضاح علاقتها الثنائية الوثيقة مع إسرائيل، وأيضاً لتنمية الاقتصاد الإسرائيلي لخفض اعتماده على الدعم والمساعدات الأمريكية.

وخلال آخر ثلاثين عاماً، مع ثورة الحاسوب والإنترنت، انتقل ارتكاز الهيمنة الاقتصادية الأمريكية من مجال التصنيع إلى مجال الخدمات، ولاسيما الأنشطة التي تعتمد على الملكية الفكرية. ونتيجة لذلك أصبح تعزيز الإيرادات المتعلقة بالملكية الفكرية عن طريق عقد اتفاقيات التجارة الحرة أحد أهم أهداف سياسة التجارة الأمريكية¹⁸. وربما أبرز ما يمثّل ذلك هو اتفاقية التجارة الحرة لدى أمريكا الشمالية التي جمعت الولايات المتحدة الأمريكية مع كندا والمكسيك في عام 1994م. كما أبرزت جائحة كوفيد-19 دور الملكية الفكرية في سياسة التجارة الأمريكية عندما كانت الولايات المتحدة تقود العالم في تطوير اللقاحات المتقدمة¹⁹.

وبالإضافة إلى ذلك، أكدت الدراسات الرسمية

أصبحت الحكومة تستخدم التعريفات كأداة لتعزيز نمو وتنافسية الاقتصاد الأمريكي عبر الآليات الآتية¹⁵:

- خفض عوائق التجارة والاستثمار الدولي.
- تنمية نظام للتجارة الدولية قائم على القواعد، يتسم بالانفتاح والشفافية وعدم التمييز، تحت إشراف منظمة التجارة العالمية.
- تعزيز مستوى الالتزام بالقوانين التجارية الأمريكية، منها القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية.
- دعم العمالة والشركات الأمريكية المتضررة من التنافس الدولي غير العادل، مثلاً من قبل الشركات التي تنتهك حقوق الإنسان في الدول ذات الإنفاذ الضعيف.
- وعلى الرغم من هذه التطورات في أهداف سياسة التجارة الدولية الأمريكية، تجدر الإشارة إلى أن آلية فرض وإزالة التعريفات مازال معقدة، إذ تتطلب موافقة الجهازين التشريعيين (مجلس النواب والشيوخ) والجهاز التنفيذي (البيت الأبيض). ويعكس ذلك الأهمية الكبيرة التي توليها الحكومة الأمريكية لهذه السياسة¹⁶.

وأحد أهم أمثلة هذه النظرة الجديدة لسياسة التجارة الدولية هو اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الإسرائيلية التي أبرمت عام 1985م¹⁷. فكانت أهداف

15 Akhtar, Shayerah, Cimino-Isaacs, Cathleen and Karen Sutter. "U.S. trade policy: Background and current issues", Congressional Research Services, (2022).

16 Casey, Christopher. "U.S. tariff policy: Overview", Congressional Research Services, (2022).

17 Rosen, Howard. "Free trade agreements as foreign policy tools: The US-Israel and US-Jordan FTAs." Free trade agreements: US strategies and priorities 51 (2004): 77.

18 Schwarzenberg, Andres. "U.S. trade with free trade agreement (FTA) partners", Congressional Research Services, (2018).

19 Akhtar, Shayerah and Liana Wong. Intellectual property rights (IPR) and international trade, Congressional Research Services, (2022).

خطة عقد سلسلة اتفاقيات ثنائية مع دول نامية صديقة، بهدف عقد المزيد من هذه الاتفاقيات، لكي تنتشر التجارة الحرة عالمياً دعماً للمصالح الاقتصادية والسياسية الأمريكية²². وكما سيظهر لاحقاً شكلت هذه الاستراتيجية العامة أرضية الاستراتيجية التجارية الأمريكية نحو الشرق الأوسط.

وشكلت اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية-الأردنية التي عقدت عام 2001م أحد الأمثلة الأولى لهذه الاستراتيجية الجديدة، فكانت أهدافها²³: تشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي، ودعم الإصلاحات الاقتصادية الداخلية مع المملكة الأردنية الهاشمية، وتطوير نموذج جديد لاتفاقيات التجارة الحرة. وكما سيظهر تالياً أتت الاتفاقية الأمريكية-البحرينية ضمن هذه السلسلة من الاتفاقيات الأمريكية مع دول عربية.

وفي حالة اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية-المغربية التي عقدت عام 2004م، بالإضافة إلى الأهداف المعتادة المذكورة في حالة الأردن، ارتأت الحكومة الأمريكية أن الاتفاقية قد تدعم جهودها في مجال مكافحة الإرهاب في ظل أحداث 11 سبتمبر 2001م²⁴. فوفقاً لرؤية الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن، تحد التنمية الاقتصادية من

لدى الحكومة الأمريكية أنه وفق النظريات التقليدية المذكورة آنفاً، يستفيد المواطن الأمريكي من اتفاقيات التجارة الحرة بسبب تراجع أسعار السلع المستوردة، وتزايد الخيارات السلعية في الأسواق المحلية. ولهذا السبب، سقطت التعريفات عن تقريباً 70% من السلع المستوردة في الولايات المتحدة الأمريكية²⁰.

وبشكل موازٍ لهذه الاعتبارات الاقتصادية، أصبحت الحكومة تستخدم اتفاقيات التجارة الحرة لتحقيق أهداف استراتيجية غير اقتصادية، منها تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع الطرف الآخر. وانعكس هذا الإطار الأوسع في (مبادرة الشراكة العابرة للمحيط الهادي Trans-Pacific Partnership, TPP) التي أطلقها الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما، والتي تكونت من اتفاقيتين للتجارة الحرة تجمع 12 دولة محيطة بالمحيط الهادي كجزء من سياسة احتواء الصين اقتصادياً.

وفي بعض الحالات يكون هدف الحكومة الأمريكية من عقد اتفاقية تجارة حرة هو تنمية اقتصاد دولة صديقة ولاسيما الدول النامية الصغيرة التي لا تنافس الاقتصاد الأمريكي²¹. وكانت أول تجربة في هذا الإطار هي اتفاقية التجارة الحرة مع المكسيك، التي شكلت نجاحاً كبيراً للولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل هذا النجاح أطلقت الحكومة الأمريكية في عام 2002م استراتيجية جديدة لسياسة التجارة الدولية بعنوان (التحرير التنافسي competitive liberalization). وتتكون هذه الاستراتيجية من

22 Quiliconi, Cintia, and Carol Wise. The US as a bilateral player: The impetus for asymmetric free trade agreements. Palgrave Macmillan UK, 2009.

23 Rosen, Howard. "Free trade agreements as foreign policy tools: The US-Israel and US-Jordan FTAs." Free trade agreements: US strategies and priorities 51 (2004): 77.

24 White, Gregory W. "Free trade as a strategic instrument in the war on terror?: The 2004 US-moroccan free trade agreement." The Middle East Journal 59, no. 4 (2005): 597-616.

20 Casey, Christopher. "U.S. tariff policy: Overview", Congressional Research Services, (2022).

21 Akhtar, Shayerah, Cimino-Isaacs, Cathleen and Karen Sutter. "U.S. trade policy: Background and current issues", Congressional Research Services, (2022).

اتجاه الشباب نحو التطرف.

فوائد عقد اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية

كما ذكرنا آنفاً توجد بعض الفوائد العامة المتعلقة بعقد اتفاقية تجارة حرة. ويتناول هذا القسم العوائد الإضافية الخاصة بعقد اتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تنطلق من النفوذ الاقتصادي والدبلوماسي الذي تتمتع به الولايات المتحدة.

أول فائدة متعلقة بعقد اتفاقية مع الولايات المتحدة هي الارتقاء في القوانين والضوابط. إذ يوجد تباين دولي كبير في القوانين التي تحكم بعض المجالات كحماية البيئة، وحقوق الإنسان، وحقوق العمالة، وحقوق الوافدين، وحقوق الملكية الفكرية، ومكافحة الإرهاب وغسل الأموال، وغيرها. وفي العديد من هذه المجالات، تتميز الولايات المتحدة الأمريكية بمستوى عال للبيئة القانونية، نظراً لقوة مؤسساتها التشريعية والرقابية، وأيضاً بسبب الدور الفاعل الإيجابي الذي تؤديه البحوث العلمية في القرارات التشريعية.

وفي بعض الحالات، قد يؤكّد هذا التباين تنافساً غير عادل لصالح الدولة التي فيها مستوى أدنى من القوانين والضوابط. فعلى سبيل المثال يولي الاتحاد الأوروبي اهتماماً كبيراً بالشؤون البيئية، وبالتالي يفرض ضرائب وقيوداً صارمة على الشركات الأوروبية لأجل حماية البيئة، مثلاً بخصوص ارتفاع أسعار الوقود وهو أحد أهم مدخلات الإنتاج في جميع السلع. وإذا تنافست شركة أوروبية مع شركة غير أوروبية لاتخضع لهذه القيود، ستكون للشركة غير الأوروبية أفضلية في تكلفة الإنتاج. لذا ينظر الاتحاد الأوروبي حالياً في فرض ضرائب كربونية على الدول المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي لضمان

وتجدر الإشارة إلى التغيّر في الفلسفة الأمريكية الذي بدأ مع تولّي الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، واستمر خلال إدارة الرئيس الحالي الأمريكي جو بايدن. فعلى الرغم من تعدّد الدراسات الرصينة التي تؤكد الفوائد الاقتصادية التي تحصدها الولايات المتحدة نتيجة لاتفاقياتها للتجارة الحرة مع الدول الصديقة، فقد ظهرت حركة تشكّك في تلك الوقائع منذ حدوث الأزمة المالية العالمية عام 2008م. فأحد أسباب انتخاب الرئيس ترامب الذي بدأ ولايته في 20 يناير 2017م هو موقفه الصارم ضد التجارة الحرة خلال حملة الانتخابات، فقد صرح أن اتفاقيات التجارة الحرة الأمريكية تسبب ارتفاعاً في معدل البطالة، وتباطؤاً في نمو الرواتب، وتزايداً في اللامساواة في الاقتصاد الأمريكي (التباين في دخل المواطنين).

وانعكس هذا الفكر الجديد في انسحاب الولايات المتحدة من الشراكة العابرة للمحيط الهادي بعد تنصيب الرئيس ترامب، وخوضه لحرب تجارية مع الصين قائمة على تعرفّات حادة على الواردات الصينية، وحتى فرض تعرفّات على صادرات الصُّلب والألمنيوم لدى الدول التي وقّعت على اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها مملكة البحرين. وبعد فوز جو بايدن في انتخابات عام 2020م، وعلى الرغم من انتمائه إلى الحزب المنافس لحزب ترامب، فإنه لم يغيّر هذه السياسة إلا شكلياً. وتستمر الولايات المتحدة في تنفيذ سياسة تجارة دولية ترى أن التجارة الحرة تشكل تهديداً وليست فرصة للاقتصاد الأمريكي، وينبغي على مملكة البحرين التعرف على تلك التطورات من أجل الاستفادة من اتفاقياتها مع الولايات المتحدة، وسيتم تناول هذا الموضوع بشكل تفصيلي أدناه.

منافسة تجارية عادلة بين الشركات الأوروبية وغير الأوروبية²⁵.

وكما ورد آنفاً، فإنه عند التفاوض مع الشركاء التجاريين الجدد حول اتفاقيات التجارة الحرة، تضع الولايات المتحدة الأمريكية على الجهة الأخرى شروطاً مضمونها توحيد بعض التشريعات معها سعياً لضمان عدالة التنافس ولاسيما في مجالات حقوق العمالة وحقوق الملكية الفكرية. ومن هذا المنظور، تقدم اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة فرصة للدولة الأخرى تمكّنها من تعزيز بيئتها القانونية في مجال حقوق العمالة وحقوق الملكية الفكرية من خلال تبني التشريعات الأمريكية التي قد تكون ممارسات مثلى.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة حقوق الملكية الفكرية، تُعدّ المعايير الأمريكية من الأفضل دولياً، حيث إنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تعقد اتفاقية تجارة حرة مع دولة ما إلا بعد استيفاء تلك الدولة هذه المعايير الصارمة. لذا فعندما تنضم دولة ما إلى قائمة الدول ضمن اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، يرتفع مستوى تصنيف تلك الدولة في الترتيبات الدولية لحماية الملكية الفكرية بشكل فوري وعلمي، ومع مصداقية عالية. ويسهل ذلك عملية استقطاب رؤوس الأموال الدولية ضمن استراتيجية الاستثمارات الدولية المباشرة لأن ثقة أصحاب رأس المال في هذا الاقتصاد تزداد.

وهنا يطرح السؤال التالي ذاته: إن كانت تلك الإصلاحات مفيدة فإنه يمكن تنفيذها دون الدخول في مفاوضات اتفاقية تجارة حرة، فلماذا

تُنسب الفرصة لوجود اتفاقية؟ والإجابة على هذا السؤال هي أنه توجد أحياناً ثغرات في البيئة القانونية للطرف الثاني تعيق الإصلاحات المستقلة غير المترتبة باتفاقية تجارة حرة، كما لو كانت بسبب مصالح متضاربة محلياً. فعلى سبيل المثال، يعد التجسس التكنولوجي ظاهرة منتشرة في بعض الدول الآسيوية، يستفيد منها الكثيرون محلياً، وبالتالي تخشى الحكومة من تعزيز حقوق الملكية الفكرية بسبب وجود معارضة داخلية، حتى ولو كانت تلك الإصلاحات تخدم المصلحة العامة.

ففي مثل هذه الحالات، قد تمثل اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية الحافز الذي يمكن الحكومة الأخرى من التغلب على المعارضة الداخلية للإصلاحات اللازمة في مجال حقوق العمالة وحقوق الملكية الفكرية. وعلى الجانب الآخر، حتى ولو كانت الحكومة قادرة على إجراء الإصلاحات دون اعتراض، فإن هذه الخطوة لا تحمل المصداقية نفسها التي تظهر عندما يتم تنفيذ الإصلاحات تحت مظلة اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، لأن توثيق الحكومة الأمريكية لهذه الخطوة يعد أمراً ذو ثقل وأهمية كبيرة.

وثاني فائدة لعقد اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة هي أنها تؤدي إلى الانضمام إلى نخبة من الدول الصديقة للولايات المتحدة. فمن ضمن العشرين دولة الأعضاء، تقع الأغلبية في القارة الأمريكية، وتبقى ثمان دول خارج هذا الإطار الإقليمي، وهي: أستراليا، وإسرائيل، والأردن، والبحرين، وكوريا الجنوبية، والمغرب، وعمان، وسنغافورة. وبالنظر للدور المحوري للولايات المتحدة في النظام العالمي فإن عضوية تلك الاتفاقية تعزز من مكانة الدول عموماً والصغرى منها على نحو خاص.

25 Plumer, Brad. "Europe Is Proposing a Border Carbon Tax. What Is It and How Will It Work." The New York Times (2021).

ثانياً: نظرة تاريخية لاتفاقية التجارة الحرة الأمريكية- البحرينية

أسباب اختيار مملكة البحرين كشريك تجاري

لأجل اغتنام الفرص التي تتيحها اتفاقية التجارة الحرة لمملكة البحرين، يتعين أولاً تحليل أسباب المبادرة الأمريكية. فأتت هذه الاتفاقية ضمن سلسلة طويلة من شراكات أمريكية بحرينية، كما أنه توجد فرص عديدة لتعزيز هذه العلاقات، وبالتالي ينبغي التعرف على المنظور الأمريكي بشأن تلك الاتفاقية من أجل صياغة استراتيجية بحرينية متكاملة.

في وقت عقد اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين عام 2005م، كان ترتيب مملكة البحرين ضمن وجهات الصادرات السلعية الأمريكية الـ 88 عالمياً، وبلغت قيمة تلك الصادرات السلعية 351 مليون دولار، وتمثل نسبة 0.04% من مجموع الصادرات السلعية الأمريكية في ذلك العام²⁶. وتدل ضالة هذا الرقم على أن المصالح التجارية الأمريكية المباشرة في مملكة البحرين لم تلعب دوراً رئيسياً في اختيار البحرين كشريك في هذه الاتفاقية، وأنه كان هناك دور إما للمصالح الاقتصادية الأوسع نطاقاً، أو للمصالح غير الاقتصادية.

ويوضّح التقرير المرافق للاتفاقية الصادر عن خدمة البحوث بالكونجرس Congressional

(Research Service)²⁷ أسباب هذه المبادرة الأمريكية، وتتمثل في التالي:

أولاً: كانت العلاقات الدبلوماسية والأمنية والعسكرية الأمريكية البحرينية عميقة وماتزال، وبالتالي كانت الحكومة الأمريكية ترى أن اتفاقية التجارة الحرة هي فرصة لتعزيز الشراكة بين الطرفين. فعلى سبيل المثال تم في عام 2005م منح البحرين صفة حليف رئيسي (خارج الناتو major non-NATO ally) للولايات المتحدة الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك توجد قيادة الأسطول الخامس الأمريكي في مملكة البحرين. وقد شهدت العلاقات البحرينية-الأمريكية تطوراً كبيراً بعد عام 2005م، وكان دعم البحرين للولايات المتحدة واضحاً خلال بعض الأزمات منها على سبيل المثال عملية الحرية المستدامة (Enduring Freedom) في أفغانستان.

وكان السبب الثاني لهذه المبادرة الأمريكية هو الرغبة في التعبير عن التأييد الأمريكي لعملية التحديث التي بدأتها البحرين في كافة المجالات في بداية الألفية الجديدة من خلال ميثاق العمل الوطني الذي شمل كافة قضايا التحديث في مملكة البحرين من منظور شامل، كما أن الحكومة الأمريكية كانت ترى أن انتشار هذه المفاهيم إلى دول أخرى في الشرق الأوسط يخدم مصالحها الاستراتيجية. فحسب المنظور الأمريكي، كان أحد أسباب عمليات 11 سبتمبر 2001م هو عدم وجود إصلاحات ولذا أرادت الولايات المتحدة تقديم مملكة البحرين كنموذج للتحديث في المنطقة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أطلقت الحكومة الأمريكية في مايو 2003م مبادرة تشكيل منطقة

26 USITC. "The year in trade 2005: Operation of the Trade Agreements Program". <https://www.usitc.gov/publications/332/pub3875.pdf>, (2006).

27 CRS. "US-Bahrain Free Trade Agreement". CRS Report for Congress, (2007).

لتفعيل الاتفاقية رسمياً.

وحسب الصيغة النهائية للاتفاقية، تُرفع التَّعْرِيفَات عن جميع السلع الصناعية والاستهلاكية بين الطرفين. وفي المجال الزراعي، رُفعت التَّعْرِيفَات عن 98% من الصادرات الأمريكية، مع رفع تدريجي على مدى 10 سنوات للسلع الزراعية المتبقية، وفي مجال المنسوجات والأزياء. وإذا كانت المواد الأساسية أمريكية أو بحرينية الأصل، فلا تخضع لأية تعريفات؛ بينما في حالة استخدام خامات أجنبية، مُنحت مملكة البحرين إعفاءً لمدة 10 سنوات. ويعني ذلك أنه يمكن للمصانع البحرينية أن تستورد مُدخَلات المنسوجات وتحوّلها إلى منتجات نهائية ثم تصدّرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية دون ضرائب جمركية إلى نهاية عام 2015م.

وقد احتوت الاتفاقية على عدد من الشروط الفنية هي: أولاً: في مجال الخِدْمَات، تتيح الاتفاقية للشركات حقاً مطلقاً لممارسة الأعمال في الدولة الأخرى في قطاعات متعددة، منها الاتصالات والصحة والتشييد والهندسة وغيرها. كما منحت الاتفاقية حق فتح الفروع وإطلاق المشاريع المشتركة للشركات المالية. وتطلّب ذلك عدداً من الإصلاحات في قطاع التأمين في مملكة البحرين، من ناحية تحويل الشركات الأمريكية للمشاركة في السوق المحلي. كما توجّب على مصرف البحرين المركزي مراجعة قوانين الاستثمار، إذ أصبحت الصناديق الاستثمارية الأمريكية قادرة على إدارة الأموال في البحرين.

وفي قطاع الاتصالات، ضمنت الاتفاقية للشركات الأمريكية حق استخدام الشبكة البحرينية دون تمييز، بما فيها البدالات والأسلاك تحت المائية. كما

تجارة حرة في الشرق الأوسط قائمة على سلسلة من اتفاقيات تجارة حرة ثنائية بين الولايات المتحدة ودول عربية. فسبقت الاتفاقية الأمريكية البحرينية اتفاقيات إسرائيلية عام 1985م، وأردنية عام 2001م، كما لحقتها مغربية عام 2006م، ومع سلطنة عُمان عام 2009م. ويعكس ذلك وجود مصالح اقتصادية واسعة الإطار، إذ كانت الولايات المتحدة تسعى للتحويل إلى الشريك الاقتصادي الرئيسي لدول المنطقة، وهو ما كان سيقدم فوائد اقتصادية لها، إضافة إلى تعزيز نفوذها السياسي في الشرق الأوسط.

شروط وآلية عقد الاتفاقية

انطلقت المفاوضات الرسمية للاتفاقية التجارة الحرة الأمريكية البحرينية في العاصمة البحرينية المنامة في يناير 2004م، واستُكمِلت في نهاية شهر مايو من العام نفسه. وفي يوم 2004/9/14م، اعتمد ممثل التجارة للولايات المتحدة روبرت زوليك الاتفاقية. وحُوِلت الاتفاقية إلى (لجنة الطرق والوسائل Ways and Means Committee) بمجلس النواب الأمريكي، وتمت الموافقة عليها في نوفمبر 2005م دون تعديلات. ثم تمت إحالة الاتفاقية على اللجنة المالية بمجلس الشيوخ الأمريكي الذي وافق عليها أيضاً، وأسفر ذلك عن عرض الاتفاقية بشكل رسمي أمام المجلسين. تم الحصول على موافقة مجلس النواب يوم 2005/12/7م، ثم موافقة مجلس الشيوخ بعد مرور أسبوع، والذي نقل الملف إلى آخر مرحلة، وهي موافقة رئيس الجمهورية. واعتمد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن قانون (تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية البحرينية) في 2006/6/11م. وتم تحديد تاريخ 2006/8/1م

وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أن اتفاقية التجارة الحرة لا تنتهي وليست بحاجة للتجديد، إذ إنها تشكل عقداً دائماً بين الطرفين. كما توجد بعض البنود الفرعية المرتبطة بجدول زمني محدد، كالإعفاءات من التعريفات على مداخلات المنسوجات، ولكنها تشكل استثناءات.

آثار الاتفاقية على مملكة البحرين

بداية ينبغي الإشارة إلى أن عملية قياس آثار الاتفاقية تُعد صعبة للغاية، وذلك بسبب وجود تداخل بين العوامل المؤثرة على الاقتصاد البحريني في فترة إبرام الاتفاقية. فمن المنطقي أن ينطلق التحليل برصد مسيرة مؤشرات تتعلق بالعلاقات الاقتصادية الثنائية الأمريكية البحرينية، كالتجارة البينية وحركة الاستثمارات بين الدولتين. ولكن حتى ولو ظهر تغيرٌ في تلك الفترة، فإنه لا يمكن نسبته بالضرورة لاتفاقية التجارة الحرة، فقد أجرت مملكة البحرين عدداً من الإصلاحات الأخرى في بداية الألفية الجديدة قد تنعكس على المؤشرات نفسها. فإذا ارتفعت الاستثمارات الأمريكية في البحرين بعد عام 2006م فهل يعود ذلك إلى اتفاقية التجارة الحرة أو إلى تحرير لقطاع التجارة وسياسة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي حدثت بالتزامن مع الاتفاقية؟ لا يمكن إدراك ذلك باليقين، وبالتالي ينبغي مراعاة هذه الاحتمالات المختلفة عند النظر في المؤشرات الاقتصادية.

ومع ذلك، فإن أول محطة هي التجارة الثنائية التي تُعرض في الشكل 1. وأهم الملاحظات حول هذه البيانات هي كالاتي.

أولاً: كان ميزان التجارة السلعية قريباً من حالة التوازن طوال الفترة، مع استثناء الفترة من 2010م

مُنحت الشركات الأمريكية حق الاستثمار في البنية التحتية الرقمية البحرينية، وبناء شبكة ملموسة خاصة في تلك الشركات.

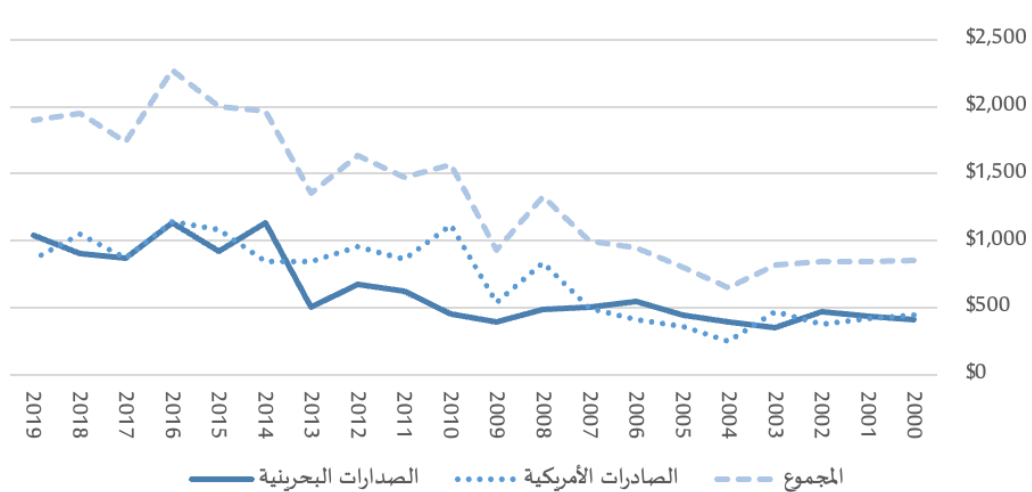
وكجزء من المفاوضات تَوَجَّب على مملكة البحرين تطوير قوانين حماية الملكية الفكرية. وكان هناك تركيز كبير على قرصنة المنتجات الترفيهية (الأفلام، الموسيقى... إلخ) وبرامج الحاسوب، التي كانت وماتزال تشكل سلعة من أهم الصادرات الأمريكية. وبالإضافة إلى الإصلاحات التشريعية التي تجرّم مثل هذه الأنشطة، فرضت الاتفاقية على البحرين تحقيق مستوى عالٍ من الإنفاذ، مع عقوبات صارمة للمهربين والقرصنة.

وتطلّبت الاتفاقية إصلاحات بحرينية في مجال حقوق العمالة تتمحور حول الالتزام بالمعايير الدولية المتفق عليها تحت مظلة منظمة العمل الدولية. ونصّت الاتفاقية على تدشين آلية تعاونية لتبني مبادئ (بيان منظمة العمل الدولية حول المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ILO Declaration on Fundamental Principles and Rights at Work). كما اتفق الطرفان على الالتزام بالاتفاقية رقم 182 لدى منظمة العمل الدولية حول (أسوأ أنواع عمل الأطفال ILO Convention on the Worst Forms of Child Labor 182 on the Worst Forms of Child Labor).

وقد تعهدت الحكومة البحرينية بالاستمرار في إصلاحاتها في مجال سوق العمل سعياً لتبني الممارسات المثلى التي توصي بها منظمة العمل الدولية. وفي عام 2023م حصدت مملكة البحرين سمعة دولية إيجابية في هذا الإطار تمثلت في كونها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تم تصنيفها ضمن أعلى فئة في تقرير الإنجاز بالبشر السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية.

إلى 2013م، حيث ظهر فائض ملحوظ لصالح الطرف الأمريكي. ويدل ذلك على أن الجهتين مستفيدتان من هذه التجارة السلعية.

الشكل 1: التجارة السلعية الأمريكية البحرينية (مليون دولار أمريكي)، 2000م-2019م

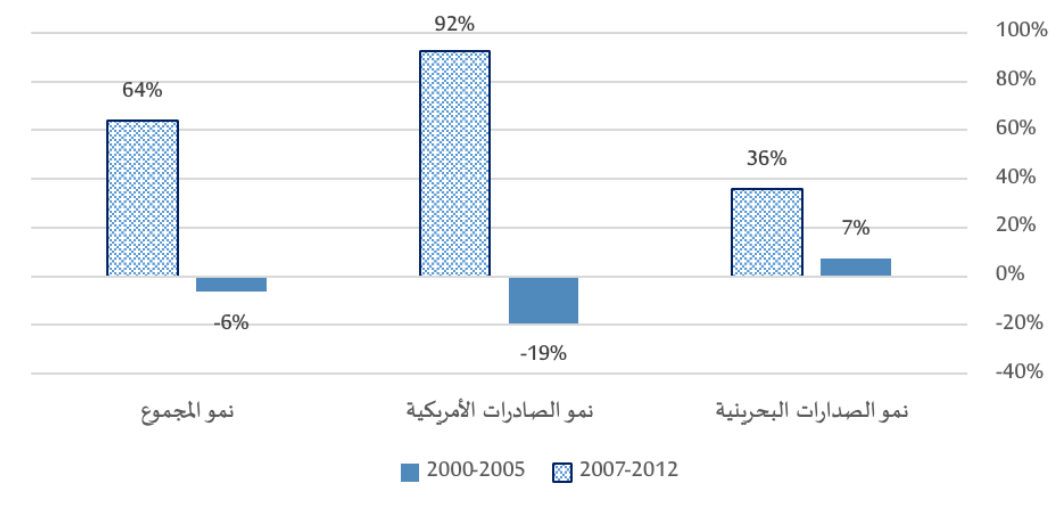


المصدر: Observatory of Economic Complexity

ثانياً: كان حجم التجارة بين الطرفين كبيراً، إذ تجاوز ملياري دولار أمريكي في عام 2016م، ويساوي تقريباً 8% من حجم الاقتصاد البحريني. ويدل ذلك على الدور المهم التي تلعبه هذه التجارة في الاقتصاد البحريني. وسيتم تناول طبيعة السلع لاحقاً.

ثالثاً: كان التوجه العام لهذه التجارة السلعية إيجابياً طوال الفترة مع بعض التقلبات العابرة، ولكن يبدو أن وتيرة النمو تسارعت بعد تفعيل اتفاقية التجارة الحرة عام 2006م. ولتوضيح هذه النقطة، يعرض الشكل 2 نمو التجارة السلعية الثنائية في السنوات الست التي سبقت الاتفاقية (2000م-2005م) مقارنة بنموها في السنوات الست التي أعقبت الاتفاقية (2007م-2012م).

الشكل 2: نمو التجارة السلعية الأمريكية البحرينية (%، 2000-2012م



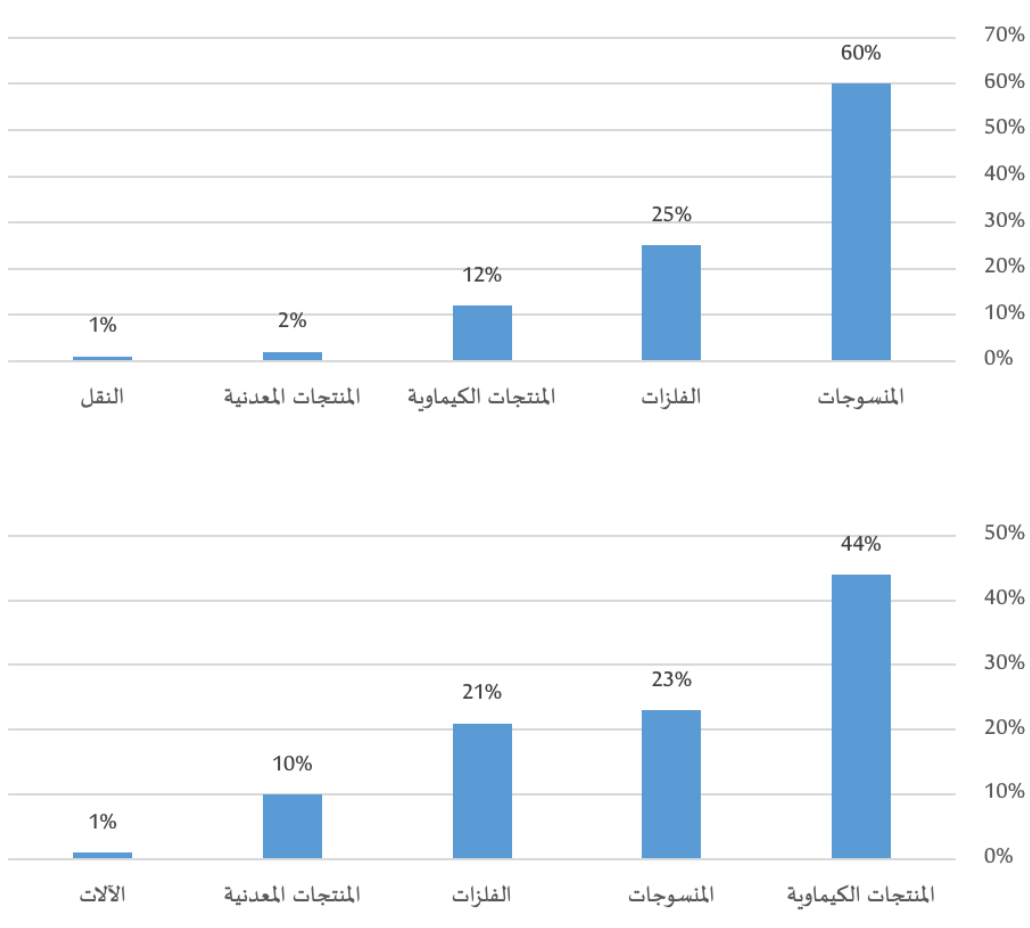
المصدر: Observatory of Economic Complexity

وتؤكد هذه البيانات حدوث قفزة ملحوظة في التجارة البينية. فقبل الاتفاقية كانت التجارة السلعية البينية شبه ثابتة (تراجعت بنسبة 6% خلال 6 سنوات)، بينما بعد الاتفاقية أصبح معدل النمو 64%. وتدل البيانات الفرعية على أن أهم مصدر للنمو كان الجانب الأمريكي، الذي ففز من 19% إلى 92%، ولكن حتى الصادرات البحرينية شهدت نمواً ملحوظاً، من 7% إلى 36%. ومثل هذا النمو هو نتيجة متوقعة لاتفاقية تجارة حرة للأسباب المذكورة آنفاً، مع الإشارة إلى صعوبة القياس التي ذُكرت أيضاً.

وللتعمق حول أثر اتفاقية التجارة الحرة على تركيبة التجارة السلعية بين الدولتين، يعرض الشكل 3 الصادرات السلعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2000م، أي ست سنوات قبل إبرام الاتفاقية؛ إضافة إلى البيانات المماثلة في عام 2012م، وست سنوات بعد الإبرام. ومن باب الرغبة في الإيجاز، يقتصر الشكل على عرض أهم خمس فئات من الصادرات فقط. وتجدر الإشارة إلى عدد من الملاحظات حول هذه البيانات.

الشكل 3: أهم خمس صادرات سلعية بحرينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية،

2000م (آنفاً) و2012م (لاحقاً)



المصدر: Observatory of Economic Complexity

أولاً: انتقلت المنسوجات من أهم سلعة تصدر من مملكة البحرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى المرتبة الثانية، إذ تجاوزتها المنتجات الكيماوية. كما ارتفعت مساهمة الفلزات والمنتجات المعدنية. وتعكس هذه التطورات نمو أنشطة صناعية محلية الأصل، وهي مخرجات قطاع الهيدروكربون الكلي (الأسمدة، الكيماويات العضوية)، ولاسيما التي تنتجها شركة (جيبك)، فضلاً عن مخرجات شركات قطاع الألمنيوم، تحديداً شركة (ألبا). فعلى الرغم من الدور المهم الذي يلعبه قطاع تصنيع المنسوجات، فإنه لا يعكس تصنيعاً محلياً فعلياً، لأنه يتم استيراد الخامات الأساسية من خارج البحرين ثم تحويلها إلى منتجات نهائية

بقيمة إضافية محدودة. وبالإضافة إلى ذلك تهيمن العمالة الوافدة محدودة الأجور على هذا القطاع، ويعني ذلك أنه لا يخلق فرص عمل ملحوظة للمواطنين، على عكس القطاعين الآخرين اللذين يتميزان بمستوى عال من البحرية.

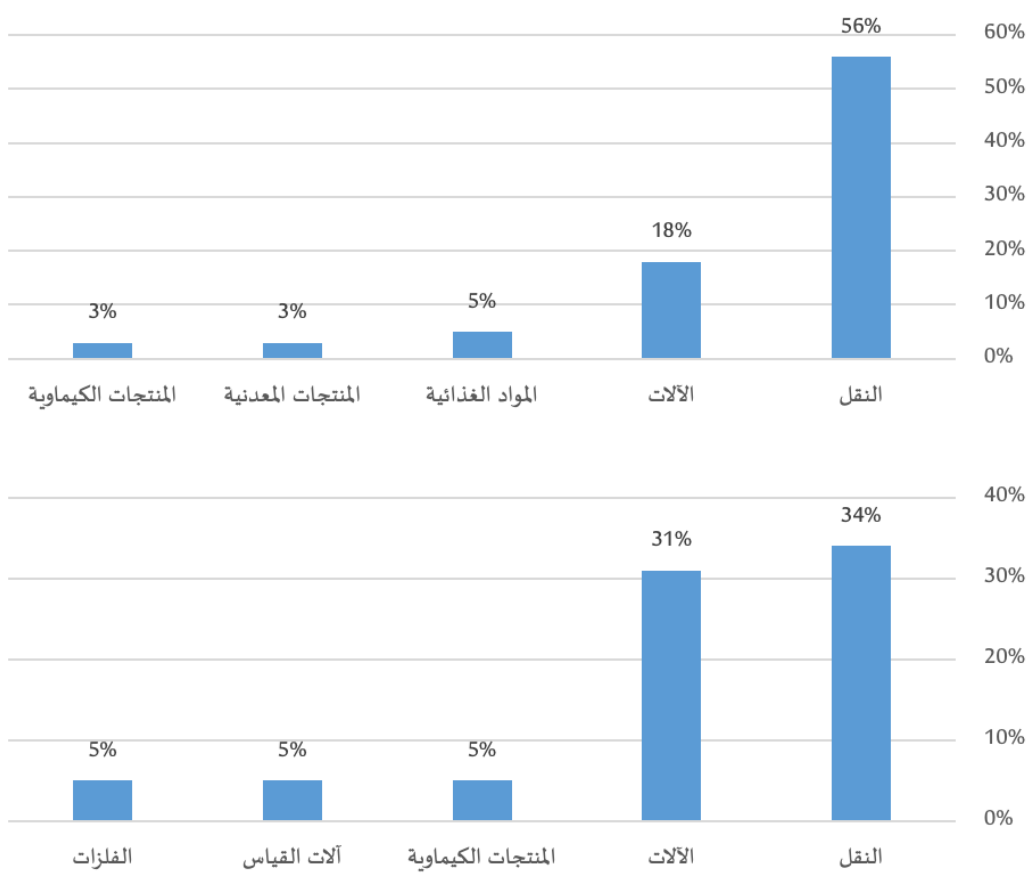
ثانياً: ارتفع مستوى التنوع في الصادرات بشكل محدود نتيجة للاتفاقية. فتؤكد الدراسات الاقتصادية أهمية تنوع الصادرات السلعية كوسيلة لتنمية الاقتصاد²⁸. وفي عام 2000م بلغت نسبة مساهمة أهم ثلاث فئات من الصادرات البحرينية للولايات المتحدة 97% من المجموع، مقارنة بـ 88% في عام 2012م، الذي يدل على حدوث تقدم في هذا المجال.

ثالثاً: تلعب أهم السلع المصدرة من البحرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد إبرام الاتفاقية دوراً محورياً في الاستراتيجية الاقتصادية لمملكة البحرين، التي تنص على تنمية الصناعات المحلية وخفض الاعتماد على النفط الخام. وبالتالي فإنه من هذا المنظور أسهمت اتفاقية التجارة الحرة في تحقيق أهداف البحرين الاقتصادية طويلة المدى.

ولأجل النظر في الحركة المعاكسة، يعرض الشكل 4 أهم خمس صادرات سلعية أمريكية إلى مملكة البحرين في العامين 2000م و2012م. والملاحظات الرئيسية هي كالآتي.

28 Cherif, Reda, and Fuad Hasanov. Soaring of the Gulf Falcons: Diversification in the GCC oil exporters in seven propositions. International Monetary Fund, 2014.

الشكل 4: أهم خمس صادرات سلعية أمريكية إلى مملكة البحرين، 2000م (أنفأ) و2012م (لاحقاً)



المصدر: Observatory of Economic Complexity

أولاً: احتفظت فئة النقل بالمرتبة الأولى ولكن حجم مساهمتها تراجع بشكل ملحوظ من نسبة 56% في عام 2000م إلى 34% في عام 2012م. وكان السبب الرئيسي لذلك هو ارتفاع مساهمة فئة الآلات من نسبة 18% إلى 31%، إضافة إلى نهوض فئة آلات القياس. ويعكس هذا التغير تطور قطاع التصنيع في مملكة البحرين، لأن أغلبية هذه الآلات المستوردة تشكّل مُدخلات قطاع التصنيع البحريني. وبالإضافة إلى ذلك تمثل نسبة كبيرة من آلات القياس المستوردة معدات طبية، أسهمت في تطوير الخدمات الصحية بمملكة البحرين، وانعكس ذلك على مستوياتها في التنمية البشرية²⁹.

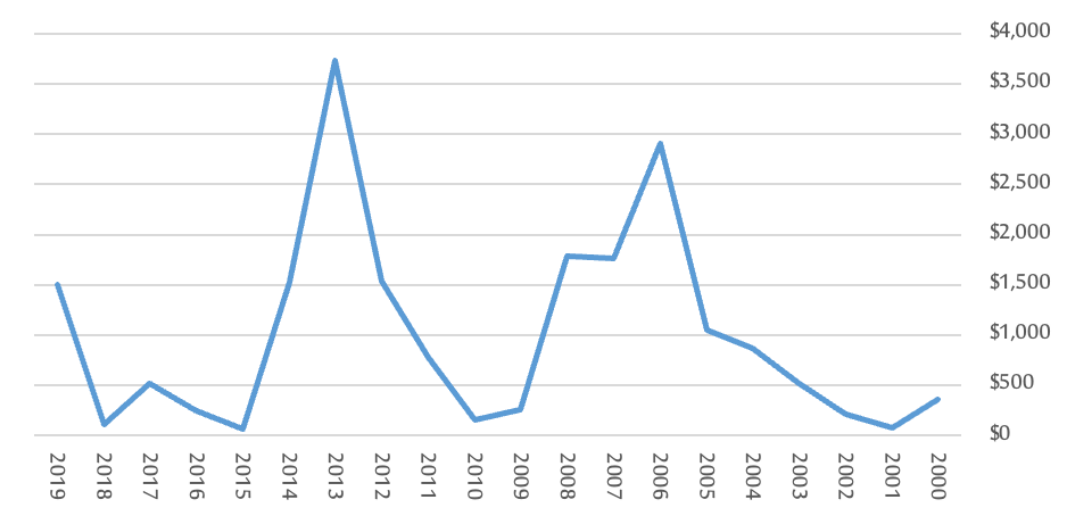
ثانياً: كما حدث في مملكة البحرين ازدياد مستوى التنوع في الصادرات الأمريكية، إذ تراجعت مساهمة أهم

29 Naumann, C., O. Alubaydli, G. Abdulla, and A. Alabbasi. "Pathways to sustainable economic growth in Bahrain (pp. 57-94)." Manama: Bahrain center for strategic, international and energy studies (Derasat) (2018).

ثلاث سلع من نسبة 79% إلى 70% مع ارتفاع ملحوظ في حجم المجموع. ويؤكد ذلك تحقيق الولايات المتحدة لفوائد اقتصادية بسبب هذه الاتفاقية³⁰.

وعلى الرغم من أن اتفاقيات التجارة الحرة تركّز على مجال التجارة السّليعية، فإن تنمية الاستثمارات التبادلية تعد أحد أهم الأهداف الفرعية للطرفين. ولكن لا توجد بيانات حول الاستثمارات الأجنبية الثنائية الأمريكية البحرينية المباشرة، لذا لا يمكن تحليل أثر الاتفاقية على هذا البُعد في العلاقات بين الطرفين. إلا أنه من المنظور البحريني كان أحد أهداف الاتفاقية هو الإعلان عن مصداقية وكفاءة الاقتصاد البحريني كحقل للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي ينبغي النظري أثر الاتفاقية على إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مملكة البحرين. ويعرض الشكل 5 هذه البيانات للفترة من 2000م إلى 2019م.

الشكل 5: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الصافية في مملكة البحرين 2000-2019م



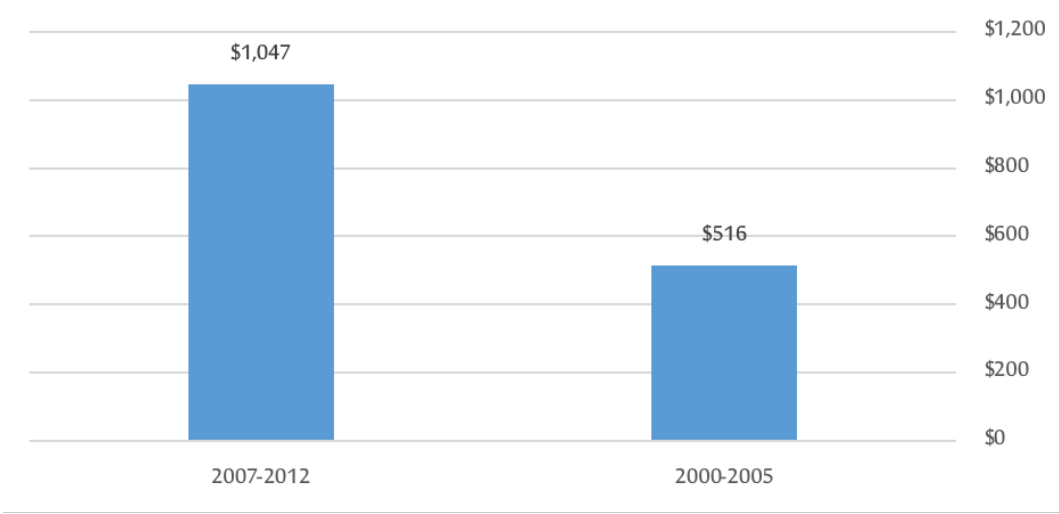
المصدر: البنك الدولي

مما يلاحظ أنه توجد تقلّبات كبيرة في هذه البيانات، وهذا أمر طبيعي بشأن الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى اقتصاد صغير كالاقتصاد البحريني؛ لأن قراراً واحداً من قِبَل شركة ما للاستثمار قد يرفع الرقم بشكل كبير. ولكن على الرغم من هذه التقلبات، فإنه يبدو أن إبرام الاتفاقية أتى بأثر إيجابي ملحوظ على الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى البحرين، فقد بلغت قيمة تلك الاستثمارات ثلاثة مليارات في عام 2006م (سنة الإبرام)، ثم تقريباً أربعة مليارات في عام 2013م، والذي مثّل الذروة. وتتجاوز هذه الأرقام نسبة 10% من حجم الاقتصاد البحريني، وبالتالي تدل على تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال الدولية نحو مملكة البحرين.

ولاستعراض ذلك بشكل تفصيلي، يعرض الشكل 6 معدل الاستثمارات للسنوات الست التي سبقت

30 Schwarzenberg, Andres. "U.S. trade with free trade agreement (FTA) partners", Congressional Research Services, (2018).

الاتفاقية (2000م-2005م) والسنوات الست التي لحقتها (2007م-2012م). فارتفع المعدل بنسبة 103% الأمر الذي يعني أنه قد تضاءل، إذ كان نصف مليار سنوياً قبل الاتفاقية، وبلغ مليار واحد سنوياً بعدها. الشكل 6: معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الصافية إلى مملكة البحرين، 2000-2012م



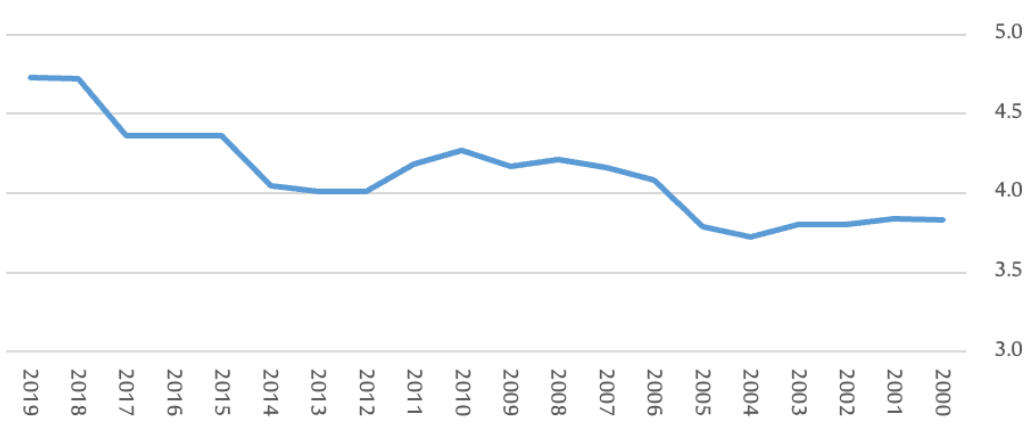
المصدر: البنك الدولي

وعلى الأرجح، يعكس هذا التغيُّر جميع السياسات التي انتهجتها مملكة البحرين لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وليست المتعلقة فقط باتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن لابد أن هذه الاتفاقية قد لعبت دوراً مهماً نظراً لوزن مثل هذه الاتفاقيات لدى أصحاب رأس المال الدوليين.

واستكمالاً لتحليل آثار اتفاقية التجارة الحرة، يعرض الشكل 7 مستوى نظام العدل بمملكة البحرين للفترة 2000م-2019م. وتم قياس ذلك عن طريق مؤشر معهد فريزر للحرية الاقتصادية، الذي يحتوي على مؤشر فرعي بعنوان (الأنظمة القانونية وحقوق الملكية). ويقيس هذا المؤشر الفرعي كفاءة نظام العدل عن طريق قدرة المحاكم على معالجة النزاعات بشكل محايد وسريع، ومدى حماية حقوق المستثمرين، وحقوق الملكية الفكرية، وغيرها من الأدلة. ويبلغ المؤشر رقماً من 0 إلى 10، وبموجبه تدل الأرقام الأعلى على حالة أفضل.

الشكل 7: مؤشر معهد فريزر حول الأنظمة القانونية وحقوق الملكية

بمملكة البحرين، 2000م-2019م



المصدر: Fraser Institute

وتدل هذه البيانات على حدوث تحسُّن في البيئة القانونية بمملكة البحرين بسبب اتفاقية التجارة الحرة. ففي السنوات الست التي سبقت الاتفاقية (2000م-2005م)، بلغ معدل المؤشر 3.8 على 10، بينما في السنوات الست التي لحقته، بلغ المعدل 4.2 على 10، اويمثِّل ارتفاعاً ملحوظاً. ولابد أن بعض الإصلاحات القانونية التي نفذتها حكومة البحرين كجزء من عملية الاستيفاء بشروط الاتفاقية لعبت دوراً في هذا الارتقاء القانوني.

وفيما يخص حقوق العمالة لا توجد مؤشرات لقياس الإصلاحات التي نفذتها مملكة البحرين بشكل مباشر. لكن يوجد مؤشر غير مباشر، وهو التقرير السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية المعنون (تقرير الإثجار بالبشر)، الذي يوفر دليلاً عاماً عن مستوى الحماية لحقوق العمالة بالتركيز على الوافدين. وحسب هذا التقرير، الذي اعتمد في القياس ثلاث رتب (الأدنى، المتوسط، الأعلى)، كانت مملكة البحرين تنقل بين المرتبتين الوسطى والأدنى قبل وبعد اتفاقية التجارة الحرة، ولكن في عام 2018م أصبحت البحرين أول دولة في منطقة الشرق الأوسط تحظى بالمرتبة العليا بعد إصلاحاتها المتميزة في مجال سوق العمل. وعلى الرغم من عدم إمكانية عزو هذا التحسُّن للاتفاقية مباشرة، إلا أنه لابد أن مناخ التعاون والشراكة بين الولايات المتحدة والبحرين قد أسهم في ذلك.

وتجدر الإشارة - على الصعيدين الدبلوماسي والعسكري - إلى أنه بعد إبرام الاتفاقية شهدت التجارة والاستثمارات العسكرية بين الطرفين ارتفاعاً. فقد أطلقت القوات المسلحة الأمريكية برنامج تشييد عسكري من عام 2010م إلى عام 2017م أدى إلى مضاعفة حجم القاعدة البحرية الأمريكية في البحرين. ومنذ عام 2014م، قدمت الحكومة الأمريكية منحةً عسكرية للبحرين بمقدار 29 مليون دولار، كما أن نسبة 85% من معدات البحرين العسكرية هي أمريكية المصدر والنوع. وفي يناير 2021م، بلغ حجم المبيعات العسكرية الأمريكية البحرينية الفاعلة 5.8 مليارات تحت نظام (المبيعات العسكرية الأجنبية) الأمريكي، كما

بشكل كامل، فيما ظهرت فرص جديدة مع التغيرات المستمرة في المجالين الجيوسياسي والاقتصادي عالمياً. ويتناول القسم الأخير موضوع هذه الفرص، إضافة إلى التحديات المزمنة التي ينبغي التصدي لها لأجل الاستفادة من الفرص المتاحة.

ثالثاً: نظرة مستقبلية لاتفاقية التجارة الحرة الأمريكية البحرينية

الفرص المتاحة

أطلقت حكومة مملكة البحرين في عام 2008 م خطتها الاستراتيجية للاقتصاد البحريني بعنوان (الرؤية الاقتصادية 2030). وأهم محور في هذه الخطة هو تنوع الاقتصاد، وخفض اعتماده على النفط والغاز وغيرهما من المشتقات الكربونية. وتنطلق أول فرصة تتيحها اتفاقية التجارة الحرة من هذا المحور، فهي توظيف الاتفاقية لتنوع قاعدة الاقتصاد البحريني. كما ظهر في البيانات التي استعرضت آنفاً، وقد تم ذلك جزئياً فنمت البحرين قطاع البتروكيماويات والألمنيوم عن طريق تعزيز صادراتهما إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن هذين القطاعين يعتمدان بالأساس على النفط الخام أو الغاز الطبيعي كمُدخلات لسلسلة الإنتاج، وبالتالي فإنهما لا يمثلان بدائل كاملة للنفط والغاز. ويعرض الشكل 8 أهم 10 فئات للواردات السلعية الأمريكية في عام 2019 م (آخر سنة قبل اندلاع أزمة كوفيد-19)، وهي الآلات، ثم النقل، والمنتجات الكيماوية، والمنتجات المعدنية، والفلزات، والمنسوجات، وآلات القياس، والبلاستيك والمطاط، والمواد الغذائية، والمعادن النفيسة.

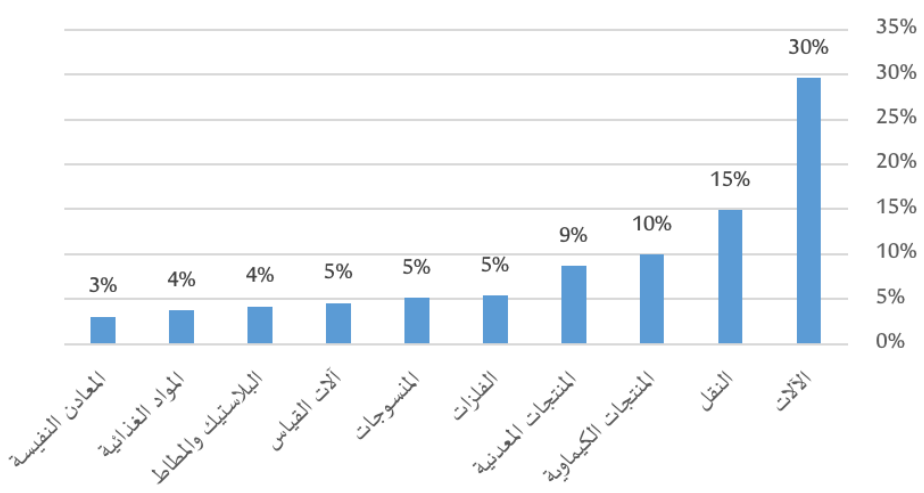
تم تقديم مَنح لتدريب 1,000 ضابط بحريني تقريباً في الولايات المتحدة الأمريكية تحت نظام (التعليم والتدريب العسكري الدولي) الأمريكي³¹. ويضاف إلى ذلك الشراكات العسكرية الأمريكية- البحرينية خلال آخر 10 سنوات، والتي شملت مشاركة البحرين في عدد من التحالفات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، كالتحالف العسكري البحري لأمن الملاحة في الخليج العربي.

وقد شهدت العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة ومملكة البحرين تطوراً كبيراً ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر أنه في يناير 2021 م منح الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب حاضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وسام الاستحقاق برتبة قائد أعلى من قبل الرئيس دونالد ترامب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، تقديراً للجهود المشهودة التي قام بها جلالته الملك المفدى أيده الله لتوطيد علاقات الصداقة والشراكة الوثيقة بين البلدين الصديقين، ودور جلالته البارز في دفع مسيرة التعاون الثنائي مع البلد الصديق إلى آفاق أرحب وأشمل مما عزز المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين.

والخلاصة أنه كان لاتفاقية التجارة الحرة الأمريكية البحرينية عدد من الآثار المتوقعة، من بينها: الارتفاع في التجارة البينية، والتحسين في العلاقات الدبلوماسية والأمنية والعسكرية، والارتقاء في البيئة الاستثمارية البحرينية مما أسفر عن استقطاب المزيد من رؤوس الأموال الدولية. ولكن لربما توجد بعض الفرص التي لم يتم اغتنامها

31 Katzman, Kenneth. "Bahrain: Issues for U.S. policy", Congressional Research Services, (2022).

الشكل 8: أهم 10 فئات للواردات السلعية الأمريكية عام 2019م



المصدر: Observatory of Economic Complexity

ينبغي على الحكومة البحرينية أن تتعمق في تفاصيل هذه القائمة، وأن تنظر في تحديد بعض السلع للاستثمار فيها لكي تتمكن من تصدير منتجاتها إلى الأسواق الأمريكية دعماً لسياسة تنويع الاقتصاد البحريني. وعند اختيار السلع، ينبغي مراعاة العوامل الآتية:

- المصدرون الحاليون المنافسون، وما الأفضلية التي تتمتع بها البحرين مقارنة بهم.
- مدى توفر المدخلات اللازمة لإنتاج هذه السلع في البحرين، بما فيها الموارد البشرية.
- استدامة هذه السلع ولاسيما إذا كانت هناك حاجة لاستثمارات مكلفة للبدء في الإنتاج.
- الآثار الإيجابية على القطاعات الأخرى الناتجة عن الاستثمار في هذه السلع، ومنها على سبيل المثال القدرة على نقل التكنولوجيات من هذه السلع إلى سلع أخرى.

فباختصار، ينبغي الاستثمار بشكل استراتيجي انطلاقاً من دراسة معمقة حول الخيارات المتاحة، وبناءً على منظور بعيد المدى. ويمكن للبحرين أن تبني على هذه الفرصة من خلال استغلال شراكاتها مع دول صديقة ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التغيرات التي تشهدها سياسة التجارة الدولية الأمريكية.

وبحسب تقرير صدر من الحكومة الأمريكية في عام 2022م، لا تنظر إدارة الرئيس الأمريكي الحالي بايدن في استئناف أية مفاوضات تجارية مجمدة، أو البدء في أية مفاوضات جديدة حول اتفاقيات تجارة حرة³². ويمثل ذلك استمراراً لسياسة الانغلاق التجاري التي أطلقها الرئيس السابق دونالد ترامب. فنظراً لاتخاذ

32 Akhtar, Shayerah, Cimino-Isaacs, Cathleen and Karen Sutter. "U.S. trade policy: Background and current issues", Congressional Research Services, (2022).

الاستثمارات الأجنبية، وهي كالاتي:

أولاً: إقرار سياسات حكومية تدعم الاستقرار الاقتصادي، وتشريعات شفافة، ونظام عدل يضمن المساواة بين الشركات المحلية والأجنبية³³، لأن جميع هذه السياسات تخلق ثقة عند المستثمر الأجنبي. وقد أوضح تقرير التنمية البشرية لمملكة البحرين في عام 2018م أن أحد التحديات التي تواجهها الشركات في البحرين هي تأثير التقلبات في أسعار النفط الدولية على السياسات الاقتصادية، ومن ثم العجزات في الميزانية العامة. وقد بدأت الحكومة في معالجة هذه المشكلة من خلال إطلاق برنامج التوازن المالي في عام 2018م، وعليه ينبغي الحرص على الاستمرار في تنفيذ هذا البرنامج لتمكين البحرين من انتهاز فرصة استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

ثانياً: جودة البنية التحتية التقليدية والرقمية، التي تُعد من أهم العوامل المكملة للاستثمارات الأجنبية³⁴. فوجود شبكات فاعلة للكهرباء والماء والاتصالات والإنترنت والمرور يعزز إنتاجية المصانع، وهذا هو سبب اهتمام حكومة البحرين بهذه القضايا منذ بداية الألفية الجديدة، ولا سيما البنية التحتية الرقمية، حيث أصبحت مملكة البحرين تحتل مرتبة عالية عالمياً، وتحوّلت إلى أول دولة في الشرق الأوسط فيما تغطية شاملة للجيل الخامس

الحزبين الأمريكيين الجمهوري والديمقراطي موقفاً ضد التجارة الحرة، يمكن للبحرين أن تستثمر في أفضليتها كدولة سبق لها إبرام اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة قبل هذا التشدد الحديث.

وبالتحديد، ينبغي تسويق البحرين أمام الشركات الدولية التي لا تعمل في دولة لديها اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي ترغب في امتلاك القدرة على التصدير للأسواق الأمريكية دون تعرفه. فيمكن لهذه الشركات أن تفتح مصانع لها في مملكة البحرين، ثم تصدّر هذه المنتجات البحرينية إلى الولايات المتحدة دون قيود.

ولابد أن تتحمس الشركات الإماراتية والسعودية لهذه الفرصة. فتقوم دولتهما حالياً بحملات استثمارية كبيرة سعياً لتنويع اقتصاداتهما، بحيث تشمل قطاعات واعدة كالطاقة المتجددة والهيدروجين والأسلحة والروبوتات، ولكن لا يمكن تصدير هذه السلع للولايات المتحدة دون تعرفه إلا في حالة الاستثمار في دولة صديقة تتمتع بعقدها اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وما يجعل البحرين خياراً جذاباً لكل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية هو وجود سوق خليجية مشتركة منذ عام 2008م، تسمح بحرية الاستثمار وتأسيس الأنشطة التجارية دون قيود أو إجراءات معقدة. بل وحتى رؤوس الأموال بالدول غير الخليجية يمكن أن تكون قابلة للاستقطاب إذا استمرت مملكة البحرين في تنفيذ السياسات التي تجتذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وبناءً على الأدبيات العلمية، تم تحديد طبيعة السياسات التي تساعد دولة ما على استقطاب

33 Brooks, D., E. Fan, and L. Sumulong. FDI in Developing Asia: Trends, Effects and Issues for the WTO Negotiations. No. 38. ADB Working Paper, 2003.

34 Donaubauer, Julian, Birgit Meyer, and Peter Nunnenkamp. "Aid, infrastructure, and FDI: Assessing the transmission channel with a new index of infrastructure." World Development 78 (2016): 230-245.

الاقتصادية لهكذا مبادرة أو ممارسة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في استراتيجيتها الصناعية للفترة 2022-2026م، أبدت الحكومة البحرينية وعيها حول الفرص المذكورة آنفاً والمتعلقة باتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية³⁸. فقد تم تحديد بعض القطاعات الصناعية الاستراتيجية للاستثمار فيها، كالأدوية والهيدروجين والطاقة المتجددة؛ كما تشمل الاستراتيجية إنشاء منطقة استثمارية خاصة بالتجارة البحرينية-الأمريكية، سعياً لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. ولكن لأجل تحقيق أكبر استفادة من هذه الفرص، ينبغي ضمان أعلى مستوى من التنسيق مع الحكومة الأمريكية، سواءً من ناحية خطوط التجارة البحرينية-الأمريكية المرغوب في تعزيزها، أو من ناحية السلع الصناعية التي تخطط البحرين لتنميتها.

وأصبحت أهمية هذا التخطيط والتنسيق مضاعفة في الفترة ما بعد جائحة كوفيد-19 بسبب التوترات في سلاسل الإمدادات العالمية. فمع نمو الاقتصاد الصيني، تحولت الصين من دولة تنافس الولايات المتحدة اقتصادياً إلى دولة تتصارع معها اقتصادياً ودبلوماسياً وعسكرياً، وهو ما دفع الولايات المتحدة لخفض ارتباطاتها المتعددة مع الاقتصاد الصيني والتي تتمحور حول استيراد المنتجات الصناعية الصينية³⁹. وكذلك ولدت الأزمة الأوكرانية رغبة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها للاستقلال عن الاقتصاد الروسي أيضاً، الأمر الذي يعني

للاتصالات اللاسلكية³⁵. كما أن استقطاب الشركة الأمريكية Amazon Web Services واستقدامها إلى البحرين - التي تم اختيارها كموقع للمقر الرئيسي للشركة - عزز البيئة الرقمية، ومكّن البحرين من الانتقال إلى نمط العمل عن بعد بسلاسة أثناء جائحة كوفيد-19³⁶.

ثالثاً: حجم السوق المتوفر للمستثمرين الأجانب³⁷، فترغب الشركات الدولية أن تبني مصانعاً في الاقتصادات ذات حجم كبير، أخذاً في الاعتبار اتفاقيات السوق المشتركة والتجارة الحرة التي تسمح لها أن تصدّر منتجاتها دون تعريفات أو غيرها من قيود. ففي حالة مملكة البحرين، تعد عضويتها في السوق المشتركة الخليجية عنصراً جاذباً ولاسيما في ظل قربها الجغرافي من المملكة العربية السعودية (يمتد جسر الملك فهد الذي يربط بين الدولتين لمسافة 25 كم، وتستغرق عملية عبوره في الاتجاهين 30 دقيقة). وكانت مملكة البحرين دائماً ما تقود وتدعم محاولات إلغاء القيود التجارية البينية في الخليج العربي بسبب وعيها بالفوائد

35 Naumann, C., O. Alubaydli, G. Abdulla, and A. Alabbasi. "Pathways to sustainable economic growth in Bahrain (pp. 57-94)." Manama: Bahrain center for strategic, international and energy studies (Derasat) (2018).

36 Abdulla, Ghada, Deema Almoayyed, Fatima Al-Sabaie, and Omar Al-Ubaydli. "Assessment of the Socio-economic Impact of Covid-19 in Bahrain: Analysis of Survey Data from Bahrain and Comparative Surveys from the UK and the US." Derasat-UNDP Paper. Bahrain Center for Strategic, International, and Energy Studies, Manama, Bahrain.

37 Petrović-Randelović, Marija, Vesna Janković-Milić, and Ivana Kostadinović. "Market size as a determinant of the foreign direct investment inflows in the Western Balkans countries." Facta Universitatis, Series: Economics and Organization (2017): 093-104.

38 (استراتيجية قطاع الصناعة البحرينية 2022-2026: الفرص والتحديات) العبيدي، عمر. دورية (دراسات)، 15 (2022).

39 Johnson, Keith, and Robbie Gramer. "The great decoupling." Foreign Policy 14 (2020): 2020.

في المجال الاستثماري، وما يؤكد ذلك هو البيان على الموقع الرسمي لدى الممثل التجاري لدى الولايات المتحدة الأمريكية، ومضمونه:

“بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية الأمريكية المباشرة في البحرين (التراكمية) 510 ملايين دولار في عام 2019م، وهو ارتفاع بنسبة 15.4% مقارنة بعام 2018م. بينما لا توجد أية بيانات حول توزيع الاستثمارات الأجنبية الأمريكية المباشرة في البحرين. وكذلك لا توجد أية بيانات حول الاستثمارات الأجنبية البحرينية المباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولا أية معلومات حول توزيع الاستثمارات الأجنبية البحرينية المباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية”.

ونظراً لتمحور الفرص المتاحة للبحرين حول الاستثمار، سواءً الاستثمارات الأمريكية في البحرين أو الاستثمارات غير الأمريكية في البحرين والتي تهدف إلى الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة، ينبغي سد هذه الثغرة المعلوماتية. فلا يمكن تطبيق سياسة منهجية لتطوير هذا الجانب من العلاقات الاقتصادية الثنائية في حالة انعدام وسيلة لقياس الأثر.

وخلف مشكلة قلة البيانات تقع مشكلة أكبر، تمثل عائقاً مهماً أمام خطط الاستثمار لأجل تنمية العلاقات الأمريكية- البحرينية، وهي الارتفاع في الدين العام البحريني، واستمرار العجزات في ميزانيتها العامة. فقبل عام 2009م، كان الدين العام البحريني منخفضاً للغاية، كما كانت الحكومة

البحث عن مصادر بديلة للنفط والغاز الروسي. وبالتالي باتت الولايات المتحدة تبحث عن شركاء اقتصاديين جدد، ويمثل ذلك فرصة كبيرة للبحرين لأن تكون جزءاً من كتلة اقتصادية جديدة محورها الولايات المتحدة الأمريكية، ولأجل الاستفادة من هذه الفرصة، ينبغي استيعاب الأهداف والخطط الأمريكية عبر التماز والتسيق المستمر.

ويُستخلص من كل ذلك أن اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية- البحرينية قدمت فرصاً ذهبية للبحرين، وهناك ما يدل على تمكّن الحكومة البحرينية من اغتنام نسبة ملحوظة من هذه الفرصة. غير أن العالم تغير بشكل كبير منذ عام 2006م، كما أن الاقتصاد البحريني دخل في مرحلة جديدة من مسيرته التنموية.

وعليه ينبغي النظر في الفرص التي لم يتم اغتنامها بعد، وتتمثل في: تنمية الصناعات الجديدة التي تخدم احتياجات الاقتصاد الأمريكي، واستقطاب رؤوس الأموال الدولية التي ترغب في أن تنتج وتصدير إلى الولايات المتحدة دون تعرفات، والانضمام إلى كتلة اقتصادية جديدة تتشكل في ظل التحوّلات في الساحة الجيوسياسية. ولكن لأجل القيام بذلك، يتوجب أولاً مواجهة عدد من التحديات التي قد تعيق هذه العملية.

التحديات التي ينبغي مواجهتها

تتمثل المشكلة الأولى التي ينبغي معالجتها في شُحّ البيانات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية الأمريكية- البحرينية. كما ظهر آنفاً، فيما البيانات المتعلقة بالتجارة الثنائية متوفرة ولاسيما في ظل التطور في آليات الجمارك لدى الطرفين والذي يسمح برصد السلع الواردة بشكل دقيق. فالنقص المعلوماتي هو

سيفرضون أسعاراً باهظة في حالة عدم كبح الدين العام، وسيحد ذلك من قدرة البحرين على الانسجام في سلاسل الإنتاج والإمدادات الحديثة الأخذ في التَّشكُّل.

هذا ويعيق ارتفاع الدين العام عملية استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البحرين أيضاً. فالدول الخليجية التي تنظر في بناء مصانع في البحرين سعياً للتصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في بنية تحتية عالية الجودة، ويستدعي ذلك الاستثمار المستمر في شبكات المرور والطاقة والاتصالات وغيرها. بينما تبحث الشركات الأمريكية التي تنظر في الاستثمار في البحرين سعياً لتصدير للسوق المشتركة الخليجية عن المزايا نفسها، مع التركيز على إمدادات مروية وبحرية فاعلة تربط البحرين بالدول الخليجية المجاورة. وفي الوقت الراهن يُعتبر المنفذ البري الوحيد بين البحرين والخليج العربي هو جسر الملك فهد، الذي يعاني أحياناً من مشكلة التَّكدُّس. الأمر الذي ينبغي معه بناء جسر إضافي ثانٍ يربط البحرين بالسعودية (وهو ما هو مخطط له)، فضلاً عن النظر في إنشاء جسور أخرى تعزِّز الخيارات المتاحة. وتتطلب جميع هذه المشاريع رؤوس أموال، ولا ريب أن العملية تكون أسهل في حالة ضبط الميزانية العامة.

وآخر مشكلة أساسية ينبغي معالجتها لأجل اغتنام الفرص التي تتيحها اتفاقية التجارة الحرة تخص الجانب القانوني والتشريعي للتجارة. فعلى الرغم من أهمية إبرام البحرين اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبسوق مشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي. ولكن توجد في الواقع عوائق قانونية وشبه قانونية في الحالتين، تتحدد في الآتي:

تحقق فائضاً طفيفاً في الميزانية العامة⁴⁰. ولكن اعتباراً من عام 2009م ارتفع الإنفاق الحكومي بشكل كبير، وأسفر عن ذلك عجز دائم في الميزانية العامة. ولاحقاً وفي عام 2014م بعد انهيار أسعار النفط الدولية، تراجعت الإيرادات العامة بشكل كبير، إذ تجاوز العجز 15% كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. وكما ذكر سلفاً اضطرت الحكومة البحرينية إلى دعم شركائها الخليجيين وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت لأجل إطلاق مشروع إصلاح في الميزانية العامة باسم (برنامج التوازن المالي).

وتستمر عملية تنفيذ هذا البرنامج في العام الحالي 2023م، مع تعديلات أُجريت في ظل جائحة كوفيد-19. وورغم تمكُّن البحرين من تحقيق فائض طفيف في الميزانية العامة في النصف الأول من عام 2022م إلا أن الدين العام ما يزال عالياً للغاية (أكثر من 130% كنسبة من إجمالي الناتج المحلي). ولن تتمكن البحرين من اغتنام الفرص التي تتيحها اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا في حالة القضاء نهائياً على مشكلة الدين العام، وذلك لأن الاستثمارات في الصناعات المحلية بهدف التصدير للولايات المتحدة تُعد أهم عنصر في الخطط الواعدة.

وبالتحديد، إذا سعت البحرين للانضمام للكتلة الاقتصادية الجديدة التي تشكلها الولايات المتحدة حالياً، فإن عليها أن تساهم باستثمارات ملحوظة وبشكل عاجل. وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من القروض لتمويل تلك الاستثمارات، ولكن المقرضين

40 Naumann, C., O. Alubaydli, G. Abdulla, and A. Alabbasi. "Pathways to sustainable economic growth in Bahrain (pp. 57-94)." Manama: Bahrain center for strategic, international and energy studies (Derasat) (2018).

رئيس الجمهورية حق فرض التعريفات لأسباب الأمن الوطني. ومع ذلك، أطلقت الحكومة الأمريكية آلية للحصول على إعفاء من هذه التعريفات، ودخلت شركتا (ألبا) و(جارمكو) المفاوضات مع وزارة التجارة الأمريكية تحت مظلة هذه الآلية. وفي نهاية عام 2018م، تمكنت شركة (جارمكو) من الحصول على إعفاء، ولكن ومع بداية عام 2023م لم تنجح شركة (ألبا) المُصدِّر الأهم في البحرين للألمنيوم بعد في الحصول على إعفاء، غير أن المفاوضات مازال مستمرة في هذا الشأن. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن لم يُلغ هذه التعريفات حتى ولو أنه قادر على القيام بذلك دون الحصول على موافقة أية جهة أخرى كمجلس النواب أو مجلس الشيوخ.

وحسب المنظور البحريني، هذه السياسة الجديدة تمثل تحدياً لمصالحها الاقتصادية مع الولايات المتحدة، في ظل أن عملية تصدير الألمنيوم إلى الولايات المتحدة أصبحت صعبة، والألمنيوم قطاع ذو أهمية استراتيجية عالية للبحرين نظراً لحجم الاستثمارات فيه خلال آخر 50 سنة، علماً بأنه قد تم تدشين الخط السادس في مصهر البحرين في عام 2019م. وحتى خارج إطار المعادن ومع التغيُّر في النظرة الأمريكية نحو التجارة الدولية، أصبح الاستثمار في قطاع جديد سعياً للتصدير إلى الولايات المتحدة أمراً شائعاً، لأن السلطة التنفيذية الأمريكية ربما تعتمد لفرض تعريفات في أي وقت دون إنذار مسبق، الأمر الذي قد يؤدي إلى إحداث خسائر رأسمالية كبيرة للدول المتأثرة.

ويؤكد ذلك أهمية التنسيق مع الحكومة الأمريكية حول الاستراتيجية الصناعية القائمة على الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة، تفادياً للاستثمار في قطاعات تخطط الحكومة الأمريكية

أولاً: فيما يخص الاتفاقية مع الولايات المتحدة، فإنه في عام 2018م فرض الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب تعرفه على الصُّلب بنسبة (25%)، وتعرفة على الألمنيوم بنسبة (10%)⁴¹. وكان السبب الاقتصادي لذلك هو تنمية صناعات الصُّلب والألمنيوم في الولايات المتحدة، إذ تراجعت هذه الصناعات التي كانت الولايات المتحدة تهيمن عليها تدريجياً بسبب التنافس الدولي الذي أدى إلى انكماش في الوظائف الأمريكية في هذا القطاع. ولكن السبب الأهم هو الجانب العسكري، فتُعد هاتان السلعتان من أهم مُدخلات الصناعات العسكرية كالديابات والطائرات والمدافع وغيرها. وقد أصبحت الصين تهيمن على هذه الصناعات دولياً، ويشكل هذا الأمر تهديداً غير مقبول للأمن العسكري الأمريكي. ولذا لم تكتفِ الحكومة الأمريكية بفرض التعرفة على الصادرات الصينية لأن الشركات الصينية قادرة على تجنُّب التعريفات من خلال التصدير لدولة ثالثة ومن ثم إعادة التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية دون الإعلان عن المصدر الأصلي لتلك المنتجات. وهذا ما استدعى فرض التعريفات حتى على الدول التي تتمتع باتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومنها مملكة البحرين، التي لا تصدر الصلب للولايات المتحدة، ولكنها كانت تصدر كميات ملحوظة من الألمنيوم ومشتقاته عن طريق الشركتين البحرينيتين (ألبا) و(جارمكو).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة لم تمثل مخالفة قانونية لاتفاقية التجارة الحرة الأمريكية البحرينية، وذلك لأن نظام العدل الأمريكي يمنح

41 Bureau of Industry and Security. "Section 232 National Security Investigation of Steel Imports", <https://www.bis.doc.gov/index.php/232-steel> (2018).

ونخرج بخلاصة من ذلك أنه لم تستفد البحرين بعدُ من جميع الفرص التي تقدمها اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتدل استراتيجيتها الصناعية للفترة 2022م-2026م على وعي حكومة البحرين بوجود مجال لتحقيق المزيد من المكتسبات الاقتصادية. ولكن على الرغم من ذلك، تتوجب معالجة بعض المشكلات التي قد تعيق هذه الجهود. وبالتحديد فإنه قد ظهرت قيود قانونية تسبب في إضعاف كل من اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية- البحرينية والسوق المشتركة الخليجية، ومن ثم تقلل من تأثير الاستثمارات القائمة على تلك الاتفاقيات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على حكومة البحرين أن تستمر في عملية ضبط ميزانيتها العامة لكي تتمكن من تمويل الاستثمارات في بنيتها التحتية اللازمة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، والاستثمار في قطاعاتها الصناعية المطلوبة لتنمية صادراتها للولايات المتحدة الأمريكية. ولضمان كفاءة جميع هذه الإجراءات ينبغي أيضاً تعزيز جودة البيانات المتوفرة حول العلاقات الاقتصادية الأمريكية- البحرينية ولاسيما في المجال الاستثماري.

الخاتمة

عندما أبرمت مملكة البحرين اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية البحرينية وتم تفعيلها عام 2006م، انضمت إلى مجموعة فريدة من الدول التي تتمتع بفرصة ذهبية لتنمية اقتصادها من خلال تعزيز علاقاتها مع الاقتصاد الأمريكي. وبعد انتخاب الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب عام 2016م، ثم الرئيس الحالي جو بايدن عام 2020م، أصبحت مزايا العضوية في هذه المجموعة أفضل، لأنه اتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تضيف أعضاء لهذه المجموعة في الفترة المقبلة.

لتوطئتها. كما ينبغي الاستثمار في أجهزة بحثية تدرس السياسة الاقتصادية الدولية الأمريكية بشكل مستمر، لكي تتمكن حكومة البحرين من التعرف على التوجهات الأمريكية بشكل مبكر وتعديل خططها على هذا الأساس.

وفي الإطار نفسه ينبغي على حكومة البحرين دراسة النزاعات التجارية الداخلية في دول مجلس التعاون التي تعيق السوق المشتركة الخليجية. فمُنذ إطلاق السوق المشتركة عام 2008م، ظهرت عوائق متعددة⁴²، تتمثل في إجراءات صحية وأمنية عند الحدود تعطل عبور السلع، وعدم توزيع الإيرادات الجمركية بشكل صحيح، وحتى فرض تعريفات على سلع تعبر الحدود الخليجية البينية. وتعمل الأمانة العامة لدول مجلس التعاون على رصد هذه العوائق ومعالجة المشكلة، ولكنها لم تتمكن من حسم القضايا بعد.

ومن المنظور البحريني فإن سياسة استقطاب رؤوس الأموال الدولية لأجل التصدير إلى الدول الخليجية تعتمد على حل هذه المشكلة، بما فيها الاستثمارات الأمريكية. فعلى سبيل المثال أصبحت الشركة الأمريكية المُصنّعة للسيارات الكهربائية (تسلا) من أهم رموز اقتصاد المستقبل، ولا توجد لهذه الشركة مصانع في منطقة الشرق الأوسط. وإذا كانت تفكر في بناء مصنع في المنطقة، وكانت تنظر في البحرين كخيار، فلا بد أنها ستقيم الفرصة بناءً على المجال المتاح لتصدير السيارات التي ستُصنّعها إلى الدول الأخرى في المنطقة، وبالتالي ستدخل في تقييمها كفاءة السوق المشتركة الخليجية.

42 Abdulghaffar, Mahmood, Omar Al-Ubaydli, and Omar Mahmood. "The malfunctioning of the Gulf Cooperation Council single market: features, causes and remedies." (2014): 54-67.

وخلال الخمس عشرة سنة الأخيرة، تمكّنت البحرين من الاستفادة من هذه الاتفاقية اقتصادياً ودبلوماسياً وأمنياً، ولكنها لم تغتنم جميع الفرص المتاحة المتولّدة عنها. وفي عام 2021م، ومع إطلاق خطة التعافي الاقتصادي، أظهرت حكومة البحرين وعيها بشأن ذلك من خلال وضعها استراتيجية صناعية جديدة تتمحور حول تعزيز الصادرات للولايات المتحدة ، وحول استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية التي ترغب في استغلال اتفاقية التجارة الحرة.

ولكن لأجل تفعيل جميل لهذه الفرص، ينبغي معالجة بعض المشكلات التي تعيق العملية التنموية. فارتفاع الدين العام ما يزال يشكل عائقاً مزمناً أمام الاستثمارات التنموية في مملكة البحرين، كما أن بعض الدول – ومنها الولايات المتحدة – شرعت في فرض قيود أمام التجارة بشكل يناقض روح اتفاقيتها مع البحرين. وتؤكد هذه المستجدات أهمية الاستناد إلى الدراسات الرصينة عند رسم الخطط الاستراتيجية، والتنسيق مع الشركاء الرئيسيين، ومنهم الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي.

Food challenge for the Arab Gulf countries: the experience of the Kingdom of Bahrain

Dr.Omar Al-Obaidly¹

Mr. Ali Faqeeh²

Ms. Nour El Gallal³

Abstract

This study analyzes and evaluates the Bahrain-US Free Trade Agreement, which was signed by the Kingdom of Bahrain and the United States and was activated in 2006. The study presents a theoretical contribution on the importance of signing free trade agreements in general and the philosophy governing the US vision in this regard in particular. It also discusses the reasons why the United States chose Bahrain to sign that agreement with, as Bahrain is considered one of the strategic partners of the United States in the Arab Gulf region. The study examines the benefits of this agreement for the Bahraini economy as well as the challenges it poses. This agreement had a significant impact on the volume of commodity trade with the United States, as well as attracting

investments and providing opportunities for American companies to operate in Bahrain. The study concluded three findings:

Despite the specific criteria and objectives on which the United States bases its agreements with various countries around the world, they met with Bahrain's objectives at the same time, which is to implement the 2030 economic vision, one of whose objectives is to diversify the economy, which enhances the importance of the American markets for the Bahraini economy.

Although there is great importance to the results achieved due to the signing of that agreement for the two countries, there is still a need to further benefit from it, which requires identifying the areas and priorities of the US economy at present, in addition to the ability to attract international capital and join new economic blocs.

It is essential to confront the obstacles facing the development of mechanisms for implementing that agreement, including providing more data, attempting to reduce public debt within the financial balance program in Bahrain, focusing on infrastructure and its development, in addition to the legislative and legal requirements necessary for regulating trade between the parties and addressing obstacles to its activation.

1 Director of Studies and Research Department at Derasat

2 Research Associate at the Department of Studies and Research at Derasat

3 Visiting researcher at Derasat

القسم الثاني: ملف العدد : المستجدات الأمنية لدول الخليج العربي: المؤشرات وسبل المواجهة

1- التهديدات السيبرانية للدول الخليجية: الأبعاد المدنية والعسكرية وسبل المواجهة .

د. حسنين توفيق إبراهيم

2- الكوارث البحرية ومتطلبات تطوير القدرات البحرية لدول الخليج العربي.

د. نادية سعد الدين

3- تأثير التطور التكنولوجي على العقيدة العسكرية للجيش.

د. أشرف محمد كشك

منى سعد الرصيص

4- توطين الصناعات العسكرية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والاستراتيجيات.

د. معتز محمد سلامة

تقديم الملف

مع التسليم بأن دول الخليج العربي واجهت العديد من التهديدات الأمنية على مرتاريخها نتيجة لموقعها الجغرافي المتميز من ناحية ولكونها دولاً نفطية من ناحية ثانية. ومع استمرار تلك التهديدات فإن التطورات الإقليمية والعالمية المتسارعة وتيرتها قد أوجدت مستجدات أمنية منها ما يرتبط بالتطور التكنولوجي ومنها ما يرتبط بتهديدات الأمن البحري في ظل انحسار التهديدات البرية من ناحية وزيادة الاعتماد على النقل البحري من ناحية ثانية.

وقد حتمت تلك المستجدات على دول الخليج العربي اتخاذ العديد من الإجراءات لمواجهتها على المستويين الفردي والجماعي، ومن هنا يحى ملف هذا العدد تحت عنوان (المستجدات الأمنية لدول الخليج العربي: المؤشرات وسبل المواجهة)، والذي يضم أربع دراسات، الأولى بعنوان (التهديدات السيبرانية للدول الخليجية: الأبعاد المدنية والعسكرية وسبل المواجهة)، ويقدمها الأستاذ الدكتور حسنين توفيق إبراهيم، وتستهدف تحليل واقع التهديدات السيبرانية عموماً وفي المجال العسكري على نحو خاص. فعلى الرغم من أن الجماعات الإرهابية لم تستطع حتى الآن النيل من الجيوش فإن هناك تهديدات ماثلة منها إمكانية اختراق نظام القيادة والسيطرة داخل القوات المسلحة أو سرقة المعلومات والوثائق العسكرية والبيانات، الأمر الذي حدا بدول الخليج العربي لاتخاذ العديد من الإجراءات لمواجهة تلك التهديدات.

أما الدراسة الثانية فإنها بعنوان (الكوارث البحرية ومتطلبات تطوير القدرات البحرية لدول الخليج العربي)، وتقدمها الدكتورة نادية سعد الدين.

وتتناول شتى التهديدات التي يتعرض لها النقل البحري في ظل زيادة الاعتماد عليه، وخاصة ما يتعلق بالكوارث البحرية سواء الطبيعية منها أو المفتعلة، الأمر الذي حدا بدول الخليج العربي لاتخاذ العديد من الإجراءات في مجال مواجهة تلك التهديدات على المستويين الفردي والجماعي، وأبرزها الإجراءات العسكرية من خلال التعاون مع القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية التابعة للأسطول الخامس، وتعزيز القدرات البحرية لدول الخليج العربي، فضلاً عن إجراء المناورات البحرية.

أما الدراسة الثالثة فيقدمها كل من الدكتور أشرف محمد كشك ومنى سعد الرصيص، وتستهدف تحليل التحديات التي تواجه الجيوش الخليجية في ظل التكنولوجيا الحديثة، وخاصة تغيير العقيدة العسكرية للجيوش في ظل تهديدات الطائرات بدون طيار (الدرونز) والتي تم توظيفها لاستهداف المنشآت الحيوية لدول الخليج العربي وكذلك ناقلات النفط، الأمر الذي كان دافعاً لدول الخليج العربي للاهتمام بتغيير آليات التعامل مع تلك التهديدات ومع هدف نقل التكنولوجيا.

والدراسة الأخيرة جاءت بعنوان (توطين الصناعات العسكرية: الواقع والاستراتيجيات)، ويقدمها الدكتور معزم محمد سلامة، وتتضمن أهداف دول الخليج العربي من التحول نحو تلك الصناعات ومن بينها تحقيق توازن القوى الإقليمي. ورغم أنها حققت نتائج مرضية خلال السنوات القليلة الماضية إلا أنها مازال تواجه معوقات من بينها الكوادر البشرية اللازمة لتلك الصناعات، ونقل التكنولوجيا، والمنافسة مع الشركات العالمية. وتتكامل الدراسات الأربع لتقدم رؤية شاملة للمستجدات الأمنية لدول الخليج العربي وسبل مواجهتها.

1- التهديدات السيبرانية للدول الخليجية: الأبعاد المدنية والعسكرية وسبل المواجهة

د. حسنين توفيق إبراهيم¹

القدرات السيبرانية، وجميعها إجراءات في المجالين المدني والعسكري.

ملخص الدراسة

الثالثة: هناك أسباب تفسر زيادة وتيرة تهديدات الأمن السيبراني لدول الخليج العربي دون غيرها من دول المنطقة، ومنها الطفرة التي حققتها في مجال التحول الرقمي وما يمثله ذلك من تحدي بشأن التهديدات السيبرانية لكافة القطاعات، بالإضافة إلى الأهمية المحورية لقطاعي النفط والغاز بالنسبة لاقتصادات دول الخليج العربي، فضلاً عن الأزمات الإقليمية والتي تسعى خلالها الجماعات دون الدول لاستهداف دول الخليج العربي من خلال الهجمات السيبرانية.

تستهدف هذه الدراسة تحليل التهديدات السيبرانية التي تواجه دول الخليج العربي عموماً وفي المجال العسكري على نحو خاص لكونها أضحت أحد مكونات الأمن الوطني، وفي ظل الاهتمام العالمي بمواجهة تلك التهديدات تستهدف الدراسة أيضاً إلقاء الضوء على بعض الأمثلة التي يمكن لدول الخليج العربي الاستفادة منها، وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج كما يلي:

مقدمة

على الرغم من المزايا والإيجابيات المرتبطة بالتوسع في استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف المجالات، إلا أن هذا التحول له جوانب مظلمة أو سلبية، تتمثل بالأساس في التهديدات السيبرانية المتصاعدة التي باتت تشكل تحديات جوهرية للدول والمجتمعات، وبخاصة في ظل استمراريتها، حيث إنها تُمارَس على مدار الساعة، مع تنوع أشكالها، وتعدّد مصادرها، وانخفاض تكلفتها مقارنة بالهجمات التقليدية، وصعوبات رصدها وتتبُّعها، وتفاقم تأثيراتها. فالهجمات السيبرانية الكبيرة يمكن أن تُفضي إلى تدمير البنى والهيكل التحتية الرئيسية للدول أو إصابتها بحالة من الشلل، فضلاً عن إلحاق أضرار بالغة باقتصاداتها وأصولها المالية، وخلق حالة

الأولى: على الرغم من أن الجيوش كانت أقل عرضة للتهديدات السيبرانية في دول الخليج العربي مقارنة بالقطاعات المدنية الأخرى فإن تلك التهديدات ماتزال قائمة بالنسبة للقطاع العسكري ومن ذلك إمكانية اختراق نُظُم القيادة والسيطرة داخل القوات المسلحة، سرقة المعلومات والبيانات والوثائق العسكرية أو إتلافها، واستهداف البنية التحتية العسكرية وكذلك المؤسسات العسكرية.

الثانية: تعكس التصنيفات المتقدمة لدول الخليج العربي في مؤشر الاتصالات العالمي بشأن الأمن السيبراني الخطوات التي اتخذتها دول الخليج العربي بشأن مواجهة التهديدات السيبرانية في الجوانب التشريعية والتنظيمية والتقنية، وبناء

1 . أستاذ العلوم السياسية بجامعة زايد - دولة الإمارات العربية المتحدة.

مدير التي عُقدت يومي 29 و30 يونيو 2022م، أكد على أن «الأنشطة السيبرانية الضارة أو العمليات العدائية في الفضاء يمكن أن تصل إلى مستوى الهجوم المسلح بما قد يستدعي (الناو) لتفعيل المادة 5⁴. وهذه المادة من ميثاق الحلف خاصة بالتزامات الدفاع المشترك بين الدول الأعضاء. والتي لم يتم تفعيلها سوى مرة واحدة منذ تأسيس الحلف، وذلك في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر على الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا السياق، فقد أصبح الأمن السيبراني يمثل مكوناً رئيسياً ضمن مفهوم وبنية الأمن الوطني لكثير من دول العالم. كما بدأت دول عديدة تتسابق في مجال تعزيز قدراتها السيبرانية على النحو الذي يُمكِّنها من تأمين وحماية هياكلها التحتية للاتصالات والمعلومات، وأنظمتها وشبكاتها ومنصاتها الإلكترونية، وذلك من خلال التنبؤ بالمخاطر والتهديدات السيبرانية والتصدي لها قبل حدوثها، وسرعة التعامل معها واحتواء أثارها عند حدوثها، فضلاً عن تعقُّب الفاعلين واستهدافهم بهجمات مضادة. وعلى خلفية ذلك أصبحت القدرات السيبرانية تمثل عنصراً مهماً من عناصر قوة الدولة، وأداة تستخدمها دول عديدة في إدارة علاقاتها الإقليمية والدولية. وعلى سبيل المثال، فقد قررت ألبانيا في سبتمبر 2022م قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، وذلك على خلفية إحباط هجوم إلكتروني استهدف مؤسسات حكومية

من الفوضى وعدم الاستقرار داخلها، والأخطر من ذلك هو إضعاف أو تقويض ثقة المواطنين في أجهزة الدولة ومؤسساتها.

وجدير بالذكر أن التهديدات السيبرانية هي تهديدات عالمية عابرة للحدود، حيث تعاني منها مختلف دول العالم وإن بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة. وليس أدل على ذلك من أنَّ الدولة التي تحتل المرتبة الأولى على مؤشر الأمن السيبراني العالمي الذي يُصدره الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، تعاني من مخاطر وتبعات الهجمات السيبرانية². وقد وصل الأمر لدرجة أن الرئيس الأمريكي جو بايدن حذري أواخر يوليو 2021م من "أن الهجمات الإلكترونية التي تعرَّضت لها الولايات المتحدة خلال الفترة الأخيرة من الممكن أن تتصاعد إلى نشوب «حرب عسكرية شاملة» على ضوء تزايد التوترات مع روسيا والصين بسبب سلسلة حوادث سيبرانية استهدفت الوكالات الحكومية والبنية التحتية الأمريكية³.

كما كشفت الحرب الروسية- الأوكرانية عن الدور المؤثر للأسلحة السيبرانية في المواجهة بين الطرفين. وقد كان لهذا العامل تأثيره على حلف شمال الأطلسي (الناو)، حيث أكد في وثيقة المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف التي تم إقرارها في قمة

2 . لمزيد من التفاصيل، انظر: Rosenbach, Sue Gordon and Eric. 2022. "America's Cyber-Reckoning: How to Fix a Failing Strategy." Foreign Affairs . January/February . Accessed July 15, 2022. <https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2021-12-14/americas-cyber-reckoning>.

3 . انظر: 2021. «بايدن: الهجمات الإلكترونية قد تؤدي إلى «حرب شاملة» مع «قوة عظمى» أخرى». الوطن . 28 يوليو . تاريخ الوصول 30 يوليو ، 2022. <https://alwatannews.net/World/article/954359>.

4 . لمزيد من التفاصيل، انظر: باسم راشد. 2022. (المفهوم الاستراتيجي الجديد للناو 2022: المهام والتهديدات والانعكاسات المحتملة). مركز الإمارات للسياسات. 29 يوليو . تاريخ الوصول 6 أغسطس ، 2022. <https://epc.ae/ar/details/brief/almafhum-alastiratijiu-aljadidat-ilnaatu-2022-almahamu-waltahdidat-walaineikasat-almuhtamala>.

تشمل البنية التحتية والهيكل التحتية الحيوية للدولة، والمؤسسات المالية والمصرفية، والأجهزة الحكومية وغيرها. وبالمقابل، فإن الهجمات التي استهدفت الجيوش تُعتبر بصفة عامة محدودة، حيث إنه غالباً ما تمارس الجيوش أنشطتها من خلال شبكات إلكترونية مغلقة ومؤمنة، مما يُمكّن من التصدي للهجمات السيبرانية⁷. كما أنه قد لا تعلن الجيوش عن تعرضها لمثل هذه الهجمات لأسباب تتعلق باعتبارات الأمن الوطني. ولكن هذا لا يعني أن الجيوش بمنأى عن المخاطر والتهديدات السيبرانية، والدليل على ذلك هو أن الجيش الأمريكي بكل ما يمتلكه من إمكانيات وعناصر قوة قد سبق له وأن تعرض لمثل هذه التهديدات.

ونظراً للطفرة الكبيرة التي حققتها دول مجلس التعاون الخليجي بشأن التوسع في عمليات التحول الرقمي وتوظيف تطبيقات ثورة المعلومات والاتصالات في مجالات عديدة وبخاصة تلك المتصلة بالحكومة الإلكترونية، واقتصاد المعرفة، والمدن الذكية، فضلاً عن التوسع في تطبيقات وممارسات التعليم والعمل والرعاية الصحية عن بُعد، وبخاصة في ظل جائحة كورونا وما ترتب عليها من تداعيات، نظراً لذلك فقد أصبحت هذه الدول من بين دول العالم الأكثر عُرضة للمخاطر والتهديدات السيبرانية، ولذلك راحت تُولي مسألة الأمن السيبراني اهتماماً خاصاً سواء على مستوى القوانين أو الاستراتيجيات أو المؤسسات والأجهزة أو بناء القدرات السيبرانية أو جهود التعاون والتنسيق

ألبانية في منتصف يوليو 2022م، وأُثِّمَت إيران بالضلوع فيه. وقد اعتبر رئيس الوزراء الألباني، إيدي راما، هذا الإجراء بمثابة رد فعل صارم «يتناسب تماماً مع خطورة وجسامة الهجوم الإلكتروني الذي هدد بشلّ الخدمات العامة ومحو الأنظمة الرقمية واختراق سجلات الدولة وسرقة المراسلات الإلكترونية الداخلية الحكومية، وإثارة الفوضى والانفلات الأمني في البلاد»⁵. ومن المتوقع تزايد اللجوء إلى الحروب والمواجهات الإلكترونية في المستقبل، حيث يتم توظيفها من قِبَل دول وفاعلين مسلحين من غير الدول من أجل تحقيق أهداف عديدة وبتكلفة أقل. كما باتت الهجمات السيبرانية تشكل عنصراً مهماً في الحروب التقليدية، وذلك على غرار الحرب الروسية- الأوكرانية التي تدور رحاها منذ 24 فبراير 2022م⁶.

واستناداً إلى السجل التوثيقي الذي نشره مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) بالولايات المتحدة الأمريكية بشأن أبرز الأحداث والهجمات السيبرانية على الصعيد العالمي منذ عام 2006م حتى عام 2022م، يُلاحظ أن جُلَّ هذه الهجمات استهدف بالأساس قطاعات وأنشطة مدنية

5 لمزيد من التفاصيل، انظر: هبة القدسي. 2022. (ألبانيا تقاطع إيران بسبب هجمات إلكترونية.. وتعيد أميركي بالرد). جريدة (الشرق الأوسط). 8 سبتمبر. تاريخ الوصول 23 سبتمبر 2022. <https://aawsat.com/home/article/3861426>.

6 لمزيد من التفاصيل، انظر: وحدة الدراسات والتقارير. 2020. (هل أصبحت الهجمات الإلكترونية بديلاً عن الحروب التقليدية؟) المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات. 1 فبراير. تاريخ الوصول 9 يوليو 2022. <https://www.europarabct.com/>. Braw, Elisabeth. 2022. "Ukraine's Digital Fight Goes Global: The Risks of a Self-Directed, Volunteer Army of Hackers." Foreign Affairs. May 2. Accessed July 28, 2022. <https://02-05-www.foreignaffairs.com/articles/ukraine/2022-ukraines-digital-fight-goes-global>.

7 لمزيد من التفاصيل، انظر: 2022. "Significant Cyber Incidents Since 2006." Center for Strategic and International Studies. Accessed July 14, 2022. <https://www.csis.org/programs/strategic-technologies-program/significant-cyber-incidents>.

على المستويين الوطني والدولي بهذا الخصوص.

وفي ضوء ما سبق، فإن الهدف من الدراسة هو رصد وتحليل أبرز أنماط التهديدات السيبرانية التي تعرضت أو يمكن أن تتعرض لها دول مجلس التعاون الخليجي سواء في المجالات المدنية (الاقتصادية والمالية والتعليمية والصحية وغيرها) أو العسكرية، مع الكشف عن أساليب تنفيذ هذه التهديدات، ومصادرها، والنتائج المترتبة عليها، فضلاً عن مناقشة الأسباب التي تقف خلف تصاعد وتيرة هذه التهديدات. كما تحلل الدراسة بعض أهم الإجراءات التي اتخذتها دول المجلس من أجل تعزيز الأمن السيبراني، والتي جعلتها تشغل مراكز متقدمة في مؤشر الأمن السيبراني العالمي الذي يصدره الاتحاد الدولي للاتصالات. وبالإضافة إلى ذلك، تُسلط الدراسة الضوء على بعض الآفاق المستقبلية للتهديدات السيبرانية وسبل ومتطلبات التعامل معها سواء على الصعيد المدني أو العسكري.

وثمة ثلاث ملاحظات عامة يتعين أخذها في الاعتبار كإطار عام لمقاربة الموضوع. أولاً، إن التهديدات السيبرانية التي سيتم تسليط الضوء عليها في هذه الدراسة ليست قاصرة على الدول الخليجية فحسب، بل هي تمثل تهديدات عالمية، حيث تشهدها جميع دول العالم بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة. وفي هذا المقام تتفاوت قدرات الدول في التعامل مع هذه التهديدات. وثانيها، إن المؤسسات العسكرية لا يمكن أن تعزل نفسها عن الهجمات السيبرانية الكبيرة التي تستهدف القطاعات المدنية وبخاصة البنى التحتية للدول سواء لجهة ما تخلفه مثل هذه الهجمات من تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على المؤسسات العسكرية أو لجهة دور هذه المؤسسات في التعامل

مع مثل هذه الهجمات والتصدي لها⁸. وثالثها، إن الدراسة لن تركز فقط على التهديدات القائمة، بل ستتناول كذلك التهديدات المحتملة، والتي يتعين اتخاذ الإجراءات الاستباقية اللازمة لمنع حدوثها، أو التعامل معها بفاعلية عند حدوثها، بحيث تتم محاصرة آثارها في أضيق نطاق، ومعالجة تداعياتها السلبية بالسرعة الممكنة.

وبناءً على ما سبق، تتضمن الدراسة النقاط التالية:

أولاً: التهديدات السيبرانية.. طبيعتها وأشكالها ومصادرها.

ثانياً: أنماط التهديدات السيبرانية للدول الخليجية: الأبعاد المدنية والعسكرية.

ثالثاً: أسباب تصاعد الهجمات السيبرانية التي تستهدف الدول الخليجية.

رابعاً: جهود الدول الخليجية في مجال تعزيز الأمن السيبراني على الصعيدين المدني والعسكري.

وتعرض الدراسة لكل من النقاط السابقة بقدر من التفصيل.

أولاً: التهديدات السيبرانية.. طبيعتها وأشكالها ومصادرها

تُعد التهديدات السيبرانية من أبرز أشكال التهديدات غير التقليدية التي يواجهها العالم في الوقت الراهن. ومع استمرار التطور التكنولوجي فإنه سوف تستمر وتتصاعد وتيرة هذه التهديدات. وبصفة عامة، تشير

8 . لمزيد من التفاصيل، انظر: Seng, ME5 Alan Ho Wei. 2016. "Cyber Attacks and the Roles the Military Can Play to Support the National Cyber Security Efforts." Pointer: Journal of the Singapore Armed Forces 27 - 36

وبيانات حسّاسة بهدف استغلالها في تحقيق أهداف سياسية أو مالية من خلالها تسريبها، فضلاً عن ممارسة الإرهاب الإلكتروني بقصد إلحاق أضرار بالغة بالبنى والهيكل التحتية للدول. كما أن الهجمات السيبرانية يمكن أن تكون جزءاً من حرب إلكترونية بين دولتين في حالة خلاف أو نزاع، أو حتى في حالة حرب تقليدية كما هو الحال بالنسبة للحرب بين روسيا وأوكرانيا، والأخيرة مدعومة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الغربية الأخرى. وعموماً هناك سجل طويل من المواجهات الإلكترونية بين بعض الدول¹⁰.

ويكشف السجل التوثيقي للهجمات السيبرانية على المستوى العالمي المُشار إليه آنفاً عن أن الهجمات السيبرانية غالباً ما تستهدف البرامج والنظم الإلكترونية المرتبطة بالبنى التحتية للدول مثل شبكات المياه والكهرباء والموانئ والمطارات والمواصلات العامة وغيرها. كما تستهدف قطاع النفط والغاز الطبيعي، مما يُلحق الضرر بالمستهلكين والقطاعات الأخرى التي تعتمد على النفط والغاز، فضلاً عن استهداف المؤسسات الحكومية، وأنظمة الرعاية الصحية، والقطاع الاقتصادي متمثلاً في الشركات والمصارف والبنوك. وبالإضافة إلى ذلك، استهدفت هجمات سيبرانية مؤسسات عسكرية ومحطات طاقة نووية في بعض الدول.

وتتعدد مصادر التهديدات السيبرانية، حيث تمارسها دول ضد بعضها البعض لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية، وذلك على غرار ما شهدته - وتشهده - العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من روسيا والصين وكوريا الشمالية وإيران،

التهديدات السيبرانية إلى كافة الأنشطة والممارسات التي تتم عبر الفضاء الإلكتروني، والتي تهدف إلى تغيير أو تعطيل أو تدمير البنى والهيكل التحتية للاتصالات والمعلومات، وكذلك الشبكات والبرامج والنظم والمنصات الإلكترونية المرتبطة بقطاعات ومؤسسات مالية أو اقتصادية أو صحية أو تعليمية أو سياسية أو أمنية أو عسكرية... إلخ، الأمر الذي يُلحق أضراراً بهذه القطاعات والمؤسسات على النحو الذي قد يؤدي إلى تدميرها أو على الأقل إصابتها بحالة من الشلل⁹.

وعادة ما يتم تنفيذ الهجمات السيبرانية التي قد تستهدف أفراداً أو مؤسسات وشركات خاصة أو جهات حكومية من خلال وسائل عديدة، منها: الفيروسات والبرمجيات الخبيثة التي تُلحق الضرر بالشبكات والأنظمة الإلكترونية، وبرامج التجسس التي تهدف إلى سرقة المعلومات والبيانات، فضلاً عن عمليات القرصنة والتصيد الاحتيالي، وبرامج الفدية، وهجمات حجب الخدمة. كما يتم استخدام بعض وسائل التواصل الاجتماعي وبخاصة (فيس بوك) و(تويتر) من قِبَل جماعات وتنظيمات إرهابية وعصابات إجرامية بقصد خدمة أهدافها ومخططاتها.

وتتعدد أهداف الهجمات السيبرانية، حيث تتراوح هذه الأهداف ما بين الابتزاز بقصد تحقيق مكاسب مادية أو الحصول على فدية، وسرقة معلومات

9 لمزيد من التفاصيل، أنظر: د. داليا السيد. 2021. (الهجمات السيبرانية.. تهديد متعاظم للأمن والاستقرار والاقتصاد العالمي). (دع الوطن). 5 يوليو. تاريخ الوصول 13 يوليو 2022. <http://www.nationshield.ae/index.php/home/details/research/Blakemore, Imran Awan and Brian. 2016. Policing Cyber Hate, Cyber Threats and Cyber Terrorism. London : Routledge>

10 لمزيد من التفاصيل، أنظر: Kaplan, Fred. 2017. Dark Territory: The Secret History of Cyber War. London : Simon & Schuster

إنكار ذلك، وبخاصة في ظل صعوبات الوصول إلى أدلة دامغة بهذا الخصوص. كما أنه لا توجد حتى الآن قواعد واضحة ومستقرة للقانون الدولي بشأن مواجهة التهديدات السيبرانية¹².

وتأسيساً على ما سبق، فقد باتت الهجمات السيبرانية تشكل تهديداً جوهرياً للأمن الوطني للدول. فهي يمكن أن تُفْضِي من الناحية العملية إلى تدمير أو تعطيل النُظُم والشبكات الإلكترونية الأمر الذي يترتب عليه إصابة مرافق البنية التحتية للدولة بحالة من الشلل، مما يعني حرمان السكان من الخدمات التي تقدمها هذه المرافق. كما أنها يمكن أن تُلْجِق أضراراً بالغة باقتصاد الدولة ومؤسساتها المالية والمصرفية سواء أكانت حكومية أو خاصة، فضلاً عن خلق حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار على الصعيد الداخلي، ناهيك عن زعزعة ثقة المواطنين في الدولة، وخاصة عندما تتكرر الهجمات السيبرانية، وتبدو الدولة عاجزة عن توفير الأمن والحماية لمواطنيها ومؤسساتها من هذه الهجمات¹³.

ثانياً: أنماط التهديدات السيبرانية للدول الخليجية.. الأبعاد المدنية والعسكرية

تُعد دول مجلس التعاون الخليجي من بين الدول

فضلاً عن الهجمات السيبرانية المتبادلة بين إيران وإسرائيل. كما يمارس الهجمات السيبرانية قراصنة محترفون وعصابات إجرامية منظّمة وذلك بهدف تحقيق مكاسب مالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التنظيمات الإرهابية تمارس هذا النوع من الهجمات بقصد خلق حالة من الرعب لدى المواطنين من خلال حرمانهم من الحصول على خدمات الجهات الحكومية وغير الحكومية المستهدفة. كما أن بعض الشركات المتنافسة قد تنخرط في عمليات قرصنة وتجسس إلكتروني ضد بعضها البعض¹¹.

وثمة عدة سمات عامة تسمُ التهديدات السيبرانية مقارنة بالتهديدات التقليدية، منها: إنها ظاهرة عالمية عابرة للحدود، حيث يتم تنفيذها عبر الفضاء الإلكتروني على نحو ما سبق ذِكرُه. كما أنها ذات طبيعة ديناميكية متغيرة بحكم ارتباطها بالتطور التكنولوجي. يُضاف إلى ذلك أنها منخفضة التكلفة مقارنة بالهجمات العسكرية التقليدية التي تتطلب حشد قوات وأسلحة، وتوفير مؤن وذخائر وخلافه. فمن خلال هجمات إلكترونية كبيرة ومنسّقة يمكن إصابة الكثير من مرافق الدولة ومؤسساتها بالشلل دون إطلاق رصاصة واحدة. كما يتسم هذا النوع من الهجمات بالسرعة في التنفيذ، وبالتالي قد لا يتوفر لدى المستهدفين بها الوقت الكافي لإبطالها أو تحجيم خسائرها. وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك صعوبات حقيقية في معرفة الجهات التي تقف خلف الهجمات السيبرانية باعتبار أنها تتم بشكل غير مرئي عبر الفضاء الإلكتروني. كما تستطيع أية جهة يُوجَّه إليها الاتهام بشأن تنفيذ هجوم سيبراني

12 . لمزيد من التفاصيل، أنظر: مجموعة من الباحثين. 2017. «تهديدات مجهولة المصدر: نحو مساءلة دولية في الفضاء الإلكتروني». مؤسسة راند . تاريخ الوصول 12 يوليو ، 2022. https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR2000/RR2081/RAND_RR2081z1.arabic.pdf Thomas J. Holt, (ed). 2021. Crime Online: Correlates, Causes, and Context, Fourth Edition . Carolina Academic Press

13 . لمزيد من التفاصيل، أنظر: A. Schneider, Jacquelyn. 2022. "World Without Trust: The Insidious Cyberthreat." Foreign Affairs

11 . لمزيد من التفاصيل، أنظر: د. علم الدين بانقا. 2019. (مخاطر الهجمات الالكترونية (السيبرانية) وآثارها الاقتصادية: دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي). الكويت: المعهد العربي للتخطيط .

لأكثر من 200 ألف هجمة سيبرانية يومياً¹⁶. وفي سلطنة عُمان أكدت شركة (تريند مايكرو) الرائدة في مجال الأمن السيبراني نجاحها في حظر وإحباط ما يزيد على 4.1 مليون هجمة عبر البريد الإلكتروني خلال عام 2021م، وأنها قامت بالتصدي لأكثر من 700 ألف هجوم لبرمجيات خبيثة، ومنعت أكثر من 4.6 ملايين هجوم تتعلق بضحايا الضغط على الروابط الضارة¹⁷.

وقد تزايدت الهجمات الإلكترونية التي تعرضت لها دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها بشكل حاد منذ مطلع عام 2020م، وذلك في ظل انتشار جائحة كورونا وما ترتب عليها من تداعيات معروفة، وبخاصة فيما يتعلق بتوسع دول المجلس في الاعتماد على الحلول الرقمية ذات الصلة بتطبيقات وعمليات التعليم والعمل والرعاية الصحية عن بُعد، الأمر الذي خلق ظروفاً مواتية لزيادة الهجمات السيبرانية. ففي دولة الإمارات العربية المتحدة زادت الهجمات الإلكترونية بنسبة 250% على الأقل خلال عام 2020م، وذلك حسب تصريحات أدلى بها الدكتور محمد الكويتي رئيس

الأكثر عُرضة للتهديدات السيبرانية على نحو ما سبق بيانه. وقد أكدت دراسات وتقارير عديدة وتصريحات لمسؤولين على تصاعد وتيرة هذه التهديدات في دول المجلس، وبخاصة خلال السنوات الأخيرة¹⁴. وعلى سبيل المثال، ذكرت هيئة تنظيم الاتصالات بدولة الإمارات العربية المتحدة أن الفريق الوطني للاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي في الهيئة نجح في «منع نحو 100 ألف هجمة سيبرانية تعرضت لها المواقع الإلكترونية التابعة للحكومة الاتحادية خلال شهر يونيو 2020م، تنوعت ما بين برمجيات خبيثة بنسبة 73%، وعمليات بحث عن ثغرات أمنية بنسبة 15%، وهجمات التّصيّد الإلكتروني بنسبة 12%، كما عالج الفريق 407 حادثة سيبرانية»¹⁵. وفي مارس 2022م صرح الدكتور محمد الكويتي رئيس الأمن السيبراني لحكومة دولة الإمارات بأن الدولة تتصدى

14 . لمزيد من التفاصيل، أنظر: Thorpe, James. 2021. "Cyber-attacks reach unprecedented levels in the Middle East." International Security Journal. May 5. Accessed July 14, 2022. <https://internationalsecurityjournal.com/cyber-attacks-middle-east/>; Shires, Bassant Hassib and James. 2022. "Cybersecurity in the GCC: From Economic Development to Geopolitical Controversy." Middle East Policy 90 -103; Martins, Haifa Nasser Alshabib and Jorge Tiago. 2021. "Cybersecurity: Perceived Threats and Policy Responses in the Gulf Cooperation Council." IEEE Explore. August 6. Accessed July 30, 2022. <https://ieeexplore.ieee.org/abstract/document/9508261>

15 . لمزيد من التفاصيل، أنظر: 2020. (تنظيم الاتصالات: منع 100 ألف هجمة سيبرانية خلال يونيو) جريدة (الاتحاد). 12 يوليو . تاريخ الوصول 14 يوليو 2022. <https://www.alittihad.ae/> ./news

16 . لمزيد من التفاصيل، أنظر: جورج إبراهيم. 2022. (الإمارات تتصدى لـ 200 ألف هجمة إلكترونية يومياً). جريدة (الرؤية). 22 مارس. تاريخ الوصول 26 يوليو 2022. <https://www.alroeya.com/2275715/81-com/117>

17 . لمزيد من التفاصيل، أنظر: مكتب أثير بالقاهرة. 2022. "إحباط أكثر من 4.1 ملايين هجمة عبر البريد الإلكتروني" أثير. 26 يوليو . تاريخ الوصول 29 يوليو 2022. <https://www.atheer.om/archives/597642>

الأمن السيبراني لحكومة دولة الإمارات¹⁸.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تكتنف عملية تحديد هوية منقّذي الهجمات السيبرانية، فالمرجح أن مصادر التهديدات السيبرانية للدول الخليجية متعددة. فهناك قراصنة ومجرمو الإنترنت الأفراد، وهناك العصابات الإجرامية المنظّمة، ناهيك عن الفاعلين المسلّحين من غير الدول مثل التنظيمات الإرهابية والجماعات الجهادية المتطرفة. وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك هجمات تقف خلفها دول. وكثيراً ما أشارت أصابع الاتهام إلى إيران، وذلك على خلفية التوترات والأزمات المرتبطة بعلاقتها الإقليمية والدولية¹⁹.

وتتمثل أكثر القطاعات المستهدفة بالهجمات السيبرانية في دول مجلس التعاون الخليجي في القطاع المالي حيث البنوك والمصارف، والشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. وقد أصبح الأمر أكثر

خطورة في ظل التوسع الكبير في تقديم الخدمات المالية والمصرفية للملايين من السكان عبر الإنترنت. كما تزايد استهداف الجهات الحكومية، وقطاع الطاقة، والقطاع الصحي وبخاصة في ظل جائحة كورونا²⁰. وعلى خلفية ذلك، فقد أصبحت الهجمات السيبرانية بأشكالها المختلفة تمثل أحد المصادر الرئيسية لتهديد أمن الخليج العربي²¹.

وعلى الرغم من أن الجيوش كانت أقل عُرضة للتهديدات السيبرانية مقارنة بالقطاعات المدنية على المستوى العالمي، وذلك بحكم كونها تعمل من خلال شبكات وأنظمة إلكترونية مغلقة على نحو ما سبق ذكره، فإن هناك تهديدات سيبرانية يمكن أن تتعرض لها الجيوش بما في ذلك الجيوش الخليجية. ويتمثل أبرز هذه التهديدات فيما يلي²²:

1. اختراق نُظُم القيادة والسيطرة داخل القوات المسلحة والتحكم فيها من قِبَل المنقّذين للهجمات السيبرانية؛ والهدف من

18 لمزيد من التفاصيل، أنظر: 2020. «250% نمو في الهجمات الإلكترونية على الإمارات.. ما الأسباب؟» العربية. 7 ديسمبر. تاريخ الوصول 13 يوليو 2022. <https://www.alarabiya.net/>. 07/12/aswaq/special-stories/2020. د. داليا السيد. 2020. "لماذا تصاعد خطر الهجمات الإلكترونية في ظل وباء كورونا؟" مجلة (دع الوطن). 6 سبتمبر. تاريخ الوصول 26 يوليو 2022. <http://www.nationshield.ae/index.php/home/details/research/Okereafor, Kenneth. 2021. Cybersecurity in the COVID-19 Pandemic. CRC Press>

19 لمزيد من التفاصيل، أنظر: Shires, Joyce Hakmeh and James. 2020. "Is the GCC Cyber Resilient?" CHATHAM HOUSE. March 9. Accessed July 30, 2022. <https://gcc-cyber-resilient/03/www.chathamhouse.org/2020>. Bradley Hope, Warren P. Strobel and Dustin Volz. 2019. "High-Level Cyber Intrusions Hit Bahrain Amid Tensions With Iran." The Wall Street Journal. August 7. Accessed July 31, 2022. <https://www.wsj.com/articles/high-level-cyber-intrusions-hit-bahrain-amid-tensions-with-iran-11565202488>

20 . أنظر على سبيل المثال: Ali, Liaqat. 2019. "Cyber Crimes - A Constant Threat for the Business Sectors and Its Growth: (A Study of Online Banking Sectors in GCC)." The Journal of Developing Areas 267 - 279.

21 . لمزيد من التفاصيل، أنظر: د. أيمن صالح البراسنة. 2022. (التحديات الخارجية لأمن الخليج العربي في ظل التراجع المحتمل للدور الأمريكي). تريندز للبحوث والاستشارات. 12 يونيو. تاريخ الوصول 18 يوليو 2022. <https://trendsresearch.org/ar/>. insight/gcc-usa 2022 . د. عبدالقدوس عبدالرزاق العبيدي. 2022 . (الأمن الخليجي المشترك.. تحديات وتطلعات). تريندز للبحوث والاستشارات. 14 يوليو. تاريخ الوصول 20 يوليو 2022. <https://trendsresearch.org/ar/insight/joint-gulf-security>

22 . لمزيد من التفاصيل حول هذه التهديدات، أنظر: د. إيهاب خليفة. 2017. (تنامي التهديدات السيبرانية للمؤسسات العسكرية). مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. 9 أكتوبر. تاريخ الوصول 11 يوليو 2022. <https://futureuae.com/ar/Release/ReleaseArticle/426/cyber-defence>

وقواعد البيانات المرتبطة بمنشآت ومرافق البنية التحتية للدولة، مما يؤدي إلى تعطيل أو حتى تدمير هذه المرافق، الأمر الذي يُلقي بتأثيراته السلبية على الجيوش، حيث تعتمد في عملياتها على بعض هذه المرافق. ومن ذلك على سبيل المثال استهداف شبكات المياه والكهرباء والغاز، والموانئ والمطارات، ومحطات الطاقة والوقود، والمواصلات العامة، فضلاً عن استهداف المؤسسات الاقتصادية والمالية مثل الشركات والمصارف والبنوك. وفي حالة اتساع نطاق الهجمات السيبرانية، فإنها يمكن أن تأخذ شكل حرب إلكترونية تُشنُّ على الدولة المستهدفة.²³

4. استخدام شبكة الإنترنت المدنية المفتوحة في استهداف مؤسسات عسكرية: ومن ذلك على سبيل المثال الحصول على صور لمواقع وقواعد وإحداثيات عسكرية من خلال خرائط (جوجل) وخدمات (جوجل إيرث Google Earth) المتاحة للعامة. كما أن التعاقد مع مقاولين وشركات خاصة لإنجاز بعض المهام لحساب القوات المسلحة مثل بناء شبكة اتصالات أو نظم أمنية أو توريد أجهزة هو أمر قد يخلق ثغرات أمنية تسمح بالهجمات السيبرانية.²⁴

وراء ذلك هو تعطيل أو تدمير بعض قدرات الجيش المستهدف، حيث يمكن من خلال هذه الهجمات شلُّ نظم الاتصالات، ومن ثم التنسيق بين الأفرع المختلفة للقوات المسلحة. كما يمكنها التشويش على الرادارات، والتأثير على أنشطة مراكز العمليات، فضلاً عن إلحاق الضرر بمنظومات الأسلحة سواء لجهة إخراجها عن نسق سيطرة القيادة المركزية، أو إعادة توجيهها نحو أهداف أخرى. وبالإضافة إلى ذلك فإنه من خلال الهجمات السيبرانية يمكن التحكم في الطائرات بدون طيار (الدرونز) والأقمار الصناعية العسكرية من خلال إعادة توجيه مساراتها.

2. سرقة المعلومات والبيانات والوثائق العسكرية أو إتلافها: نظراً للأهمية التي تمثلها قواعد المعلومات والبيانات والوثائق العسكرية لعمل الجيوش، فإنها تمثل هدفاً للهجمات السيبرانية. فمن خلال هذه الهجمات يمكن سرقة معلومات وبيانات عسكرية مهمة وحساسة أو حتى تدميرها. ومن ذلك على سبيل المثال المعلومات الخاصة بالقوة البشرية للجيش من حيث الحجم والأسماء والرُّتب والتوزيع على الأسلحة المختلفة وخلافه، وكذلك الوثائق والبيانات المتعلقة بالخطط العملية وبرامج التسليح والتدريب والانتشار، فضلاً عن المعلومات والوثائق المتعلقة بخطط وعمليات التصنيع العسكري، والتعاون مع دول أخرى في المجالات العسكرية.

3. استهداف مرافق البنية التحتية الحيوية للدولة: في هذه الحالة لا تستهدف الهجمات السيبرانية الجيوش بشكل مباشر، بل تستهدف الشبكات والنظم الإلكترونية

23 . لمزيد من التفاصيل، أنظر: سهيلة هادي. 2017. (الحرب الإلكترونية في ظل عصر المعلومات). (رؤى استراتيجية) 122-145.

24 . لمزيد من التفاصيل، أنظر: د. إيهاب خليفة. 2017. (تنامي التهديدات السيبرانية للمؤسسات العسكرية). مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. 9 أكتوبر. تاريخ الوصول 11 يوليو 2022. <https://futureuae.com/ar/Release/-ReleaseArticle/426/cyber-defence>

ثالثاً: أسباب تصاعد الهجمات السيبرانية التي تستهدف الدول الخليجية

تتمثل أهم أسباب تصاعد الهجمات السيبرانية التي استهدفت وتستهدف دول مجلس التعاون الخليجي فيما يلي:

الطفرة الكبيرة التي حققتها دول مجلس التعاون الخليجي في مجال التحول الرقمي

من المعروف أن دول مجلس التعاون الخليجي استثمرت مبكراً في هذا المجال، حيث طوّرت بِنًى وهياكل تحتية متقدمة مكّنتها من توظيف تكنولوجيات وتقنيات المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي في قطاعات عديدة مثل تطبيقات ومنصات الحكومة الالكترونية، والاقتصاد الرقمي، والتجارة الالكترونية. وفي ظل هذه التحولات، اتّجهت شركات عالمية عديدة إلى افتتاح مقر إقليمية وفروع لها في دول المجلس. وجاءت جائحة كورونا لتسرّع تطبيقات التعليم والعمل والرعاية الصحية عن بُعد على نحو ما سبقت الإشارة إليه. ونتيجة لكل ذلك أصبحت دول المجلس تشغل مراكز متقدمة إقليمياً وعالمياً في مؤشرات التحول الرقمي وبنية المعلومات والاتصالات.²⁵

وحسب تقرير (مؤشر استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في دول مجلس التعاون الخليجي لعام

2021م) الذي أعدته (أورينت بلانيت للأبحاث)، الوحدة المستقلة التابعة لمجموعة أورينت بلانيت)، وبيانات صادرة عن (الاتحاد الدولي للاتصالات ITU)، «فإن مستويات انتشار خدمات الإنترنت والاتصالات في دول مجلس التعاون الخليجي تتجاوز المتوسطات العالمية بشكل كبير، وتكاد تكون الأعلى عالمياً على مستوى جميع المناطق، حيث تصل نسبة مستخدمي الإنترنت في بلدان دول المجلس قياساً إلى عدد السكان 98.21%، في حين يبلغ المتوسط العالمي 63%. ويصل إجمالي مشكري الهاتف المحمول في بلدان مجلس التعاون نسبة إلى عدد السكان نحو 137.66%، بينما يبلغ المتوسط العالمي 55% تقريباً»²⁶. وإذا كانت هذه الطفرة في مجال المعلوماتية والاتصالات قد أحدثت نقلة نوعية في دول المجلس في قطاعات عديدة، إلا أنها جعلتها أكثر عرضة للتهديدات السيبرانية. فكلما زاد عدد مستخدمي شبكة الإنترنت والأجهزة المحمولة زادت احتمالات التعرّض للهجمات السيبرانية.

الأهمية التي يمثلها قطاع النفط والغاز الطبيعي في دول مجلس التعاون الخليجي

تشغل دول مجلس التعاون الخليجي مكانة بارزة في السوق العالمي للطاقة سواء لجهة حجم ما تنتجه من النفط والغاز الطبيعي، أو حجم ما تمتلكه من احتياطات مؤكدة منهما. وعلى الرغم من وجود توجّه عام لدى هذه الدول بشأن تقليل الاعتماد على النفط، وتنويع مصادر الطاقة من خلال التوسّع في مصادر الطاقة البديلة أو المتجددة، فإنه

26 لمزيد من التفاصيل، أنظر: 2022. (الإمارات تنصدر مؤشر المعلومات والاتصالات الخليجي). جريدة (الخليج) الإماراتية. 17 يناير. تاريخ الوصول 16 يوليو 2022. <https://www.alkhaleej.net/17-01-ae/2022>

25 لمزيد من التفاصيل، أنظر: Shires, Bassant Hassib and James. 2022. "Cybersecurity in the GCC: From Economic Development to Geopolitical Controversy." Middle East Policy 90 -103

لا تزال لقطاع النفط والغاز الطبيعي أهميته الكبيرة سواء من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، أو نسبة مساهمته في حجم صادراتها وتمويل ميزانياتها. ويُعد قطاع الطاقة في مقدمة القطاعات المستهدفة بالهجمات السيبرانية ولاسيما وأن أي خلل في إمدادات الطاقة يُلحق أضراراً كبيرة بعائدات الدول المستهدفة من ناحية، كما يُلقي بتأثيراته السلبية على ملايين الأشخاص عبر العالم، وبخاصة في الدول المستوردة للنفط والغاز من دول المجلس من ناحية أخرى²⁷. وقد جاءت الحرب الروسية- الأوكرانية لتؤكد مجدداً على الأهمية البالغة التي يمثلها هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد العالمي.

وتأكيداً لما سبق بشأن استهداف قطاع الطاقة الخليجي بالهجمات السيبرانية، يمكن القول إن هناك الكثير من الهجمات التي استهدفت وتستهدف شركة (أرامكو) السعودية، التي تضخ حوالي 10% من إمدادات النفط العالمية. ففي أغسطس 2012م تعرّضت الشركة لهجمة إلكترونية كبيرة أدّت إلى تعطيل أكثر من 35 ألف جهاز كمبيوتر، وكان الهدف من وراء هذه الهجمة هو وقف إنتاج النفط في أكبر بلد عضو في منظمة (الأوبك). وبعد أيام قليلة على هذا الحدث تعرضت شركة (راس غاز) القطرية، التي كانت تُعد من أكبر منتجي

الغاز الطبيعي المُسال في العالم، لهجمة مماثلة²⁸. وفي 6 فبراير 2020م صرح خالد الحربي رئيس أمن المعلومات في (أرامكو) بأن «الشركة تتعرض لمحاولات تسلّل إلكتروني متزايدة منذ الربع الأخير من عام 2019م، وإن الشركة نجحت حتى الآن في التصديّ لكل هذه المحاولات». وبشكل عام هناك بالتأكيد زيادة في محاولات الهجمات الإلكترونية، ونمط الهجمات الإلكترونية دوري، ونرى أن حجمها يزداد، وأظن أن هذا سيستمر²⁹.

الأزمات والصراعات الممتدة في منطقة الخليج والشرق الأوسط بصفة عامة

وترتبط هذه الأزمات والصراعات بطائفة من القضايا في مقدمتها البرنامج النووي الإيراني، وما يقترن به من تجاذبات سياسية ومواجهات في الظل بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جانب وإيران من جانب آخر. وهناك الصراع العربي- الإسرائيلي بقضاياها المتشعبة، ناهيك عن الحروب الأهلية والصراعات الداخلية الحادة التي تشهدها دول عديدة في المنطقة مثل اليمن وسوريا وليبيا والعراق والسودان. وقد أسهمت هذه الأوضاع في تمُدّد ظاهرة الفاعلين المسلحين من غير الدول مثل التنظيمات الجهادية الإرهابية وعصابات الجريمة المنظّمة والمليشيات المسلحة وغيرها. كما أدت إلى زيادة التدخلات الخارجية في

27 . لمزيد من التفاصيل، انظر: د. أشرف محمد كشك. 2019. "الأمن السيبراني والأمن الوطني: رؤية استراتيجية". جريدة أخبار الخليج. 9 سبتمبر. تاريخ الوصول 16 يوليو، 2022. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1182104>. Kabbani, Nader and Nejla Ben Mimoune. 2021. "Economic Diversification in the Gulf: Time to Redouble Efforts." Brookings Doha Center . Accessed July 12, 2022. <https://www.Economic-01/brookings.edu/wp-content/uploads/2021-diversification-in-the-Gulf.pdf>

28 . لمزيد من التفاصيل، أنظر: Pagliery, Jose. 2015. "The Inside Story of the Biggest Hack in History." CNN Business. August 5. Accessed July 30, 2022. <https://money.cnn.com/technology/aramco-hack/05/08/com/2015>

29 . لمزيد من التفاصيل، أنظر: (أرامكو) تعلن تعرّضها لمحاولات هجوم إلكتروني خطيرة في الفترة الماضية. 2. SPUTNIK. فبراير. تاريخ الوصول 29 يوليو 2022. <https://arabic.sputniknews.com/20200206>

قضايا المنطقة وشؤونها.

رابعاً: جهود الدول الخليجية في تعزيز الأمن السيبراني على الصعيدين المدني والعسكري

نظراً لأن دول مجلس التعاون الخليجي باتت أكثر عُرضةً للتهديدات السيبرانية بسبب ما تشهده من تحولات على صعيد عملية التحول الرقمي، فقد أصبح الأمن السيبراني يمثل أولوية بالنسبة لهذه الدول. ويشير مفهوم الأمن السيبراني في أوسع معانيه إلى الوسائل والأدوات القانونية والتنظيمية والتقنية والعملياتية التي يتم من خلالها حماية قواعد البيانات والمعلومات والشبكات والبرامج والمنصات الإلكترونية من الهجمات والمخاطر السيبرانية التي قد يكون مصدرها أفراد، أو عصابات إجرامية منظمّة، أو تنظيمات إرهابية، أو دول³².

ويعتمد مؤشر الأمن السيبراني العالمي الذي يُصدره الاتحاد الدولي للاتصالات، والذي يقيس مدى التقدم الذي حققته الدول في مجال تعزيز الأمن السيبراني، يعتمد على مؤشرات تعكس في مجملها خمسة أنواع من الإجراءات، هي: الإجراءات التشريعية والقانونية المتعلقة بمواجهة الجرائم الإلكترونية وحماية المعلومات، والإجراءات التنظيمية المتمثلة في الاستراتيجيات والمؤسسات والأجهزة التي يتم استحداثها أو تطويرها بحيث تكون مسؤولة عن الأمن السيبراني. يُضاف إلى ذلك الإجراءات التقنية المتمثلة في الأدوات والوسائل التقنية التي يتم استخدامها للكشف عن الهجمات

وفي هذا الإطار، شهدت المنطقة وتشهد حالة من التنافس، تنخرط فيها قوى إقليمية ودولية من أجل حماية مصالحها وتعزيز نفوذها. وتتمثل أبرز هذه القوى في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وتركيا وإيران وإسرائيل. وفي ظل هذه الأوضاع التنافسية والصراعية شهد العالم العربي ومايزال حروباً تقليدية بالوكالة، وهجمات سيبرانية متبادلة، حيث تتخذها الأطراف المعنية وسيلة لتوصيل رسائل، أو تصفية حسابات، أو إلحاق الضرر بقدرات الخصوم³⁰. ويكفي في هذا المقام الإشارة إلى الهجمات السيبرانية المتبادلة بين إيران وإسرائيل، وهي ترتبط في الأساس بالبرنامج النووي الإيراني. وقد انتقلت هذه الهجمات من نطاق السرية إلى حيّز العلانية في الوقت الراهن. كما أنه كثيراً ما اتهمت إيران بشن هجمات سيبرانية ضد بعض دول مجلس التعاون الخليجي على نحو ما سبق بيانه³¹.

30 . لمزيد من التفاصيل، أنظر: د. هدى النعيمي. 2022. (الهجمات السيبرانية وتصادم المنافسة الدولية). مجلة (الجندي). 1 يونيو . تاريخ الوصول 11 يوليو 2022. <https://www.aljundi.ae/>. Kausch, Kristina. 2017. "Cheap Havoc: How Cyber-Geopolitics Will Destabilize the Middle East." German Marshall Fund (GMF). November 24. Accessed July 8, 2022. <https://www.gmfus.org/news/cheap-havoc-how-cyber-geopolitics-will-destabilize-middle-east>; Sexton, Michael. 2022. Cyber War & =Cyber Peace: Digital Conflict in the Middle East. London: I.B.Taruis; Al-Rawi, Ahmed. 2021. Cyberwars in the Middle East . Londn : Rutgers University Press.

31 . لمزيد من التفاصيل، أنظر: مهند مصطفى. 2022. (نصعيد الحرب السيبرانية بين (إسرائيل) وإيران). مركز الإمارات للسياسات. 26 يوليو . تاريخ الوصول 27 يوليو 2022. <https://epc.ae/ar/details/featured/taseid-alharb-alsaybiraniat-bayn-iisrayil-wa-iiiran>

32 . لمزيد من التفاصيل، أنظر: Cornish, Paul. 2021. The Oxford Handbook of Cyber Security . Oxford : Oxford University Press.

السيبرانية والتصدي لها قبل حدوثها، أو احتوائها ومعالجة آثارها عند حدوثها، فضلاً عن تحديد هوية الفاعلين واستهدافهم بهجمات مضادة.

وهناك أيضاً إجراءات بناء القدرات السيبرانية، وذلك من خلال عمليات وبرامج البحث العلمي والتعليم والتدريب للمهنيين المعنيين بالأمن السيبراني، وأخيراً إجراءات التعاون، سواء على مستوى الأجهزة والمؤسسات المختلفة داخل الدولة الواحدة، أو بين الدول في صيغة تعاون ثنائي أو متعدد الأطراف³³.

وتعكس المراتب المتقدمة التي شغلتها معظم دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر الأمن السيبراني العالمي لعام 2020م مدى التقدم الذي حققته هذه الدول في هذا المجال خلال فترة وجيزة من الزمن.

جدول رقم (1): ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي على مؤشر الأمن السيبراني العالمي لعام 2020م

الدولة	الترتيب على المستوى العالمي	الترتيب على المستوى العربي
المملكة العربية السعودية	2	1
دولة الإمارات العربية المتحدة	5	2
سلطنة عُمان	21	3
دولة قطر	27	5
مملكة البحرين	60	8
دولة الكويت	65	9

المصدر: Global Cybersecurity Index 2020, ITU, 2021, pp. 25 - 29

ويوضح الجدول السابق أن المملكة العربية السعودية احتلت في عام 2020م المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث درجة الأمن السيبراني بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من إجمالي 182 دولة شملها التقرير. وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الخامس عالمياً، وسلطنة عُمان في المركز الـ21، ودولة قطر في المركز الـ27، فيما جاءت مملكة البحرين في المركز الـ60، ودولة الكويت في المركز الـ65. أما على المستوى العربي، فقد احتلت ثلاث من دول المجلس المراكز الثلاثة الأولى، وهي بالترتيب: المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، فيما جاءت دولة قطر في المركز الخامس، ومملكة البحرين في المركز الثامن، ودولة الكويت في المركز التاسع.

ومقارنة بتقرير مؤشر الأمن السيبراني العالمي لعام 2018م، تتجلى ملامح التقدم الذي حققته معظم دول المجلس في هذا المجال. ففي عام 2018م، جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الـ13 عالمياً، وسلطنة عُمان في المركز الـ16، ودولة قطر في المركز الـ17، فيما جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الـ33،

33 . لمزيد من التفاصيل، انظر: 2021. "Global Cybersecurity Index 2020." ITU. Accessed July 30, 2022. https://www.itu.int/dms_pub/

2021-PDF-E.pdf-itu-d/opb/str/D-STR-GCI.01

فعلي سبيل المثال أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة في يناير 2022 المرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021م في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية. وقد حل هذا القانون محل القانون الاتحادي السابق رقم (5) لسنة 2012م في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات³⁶.

ومن الناحية التنظيمية، وضعت دول المجلس استراتيجيات وخططاً لتحقيق الأمن السيبراني، وأنشأت مؤسسات وأجهزة متخصصة بحيث تكون مسؤولة عن تنفيذ هذه الاستراتيجيات والخطط. فعلى سبيل المثال أسست دولة الإمارات (مجلس الأمن السيبراني)، ويضم ممثلين عن عدد من الجهات الاتحادية والمحلية في الدولة. وتتمثل أهم اختصاصاته في اقتراح وإعداد التشريعات والسياسات والمعايير اللازمة لتعزيز الأمن السيبراني في جميع قطاعات الدولة. وتضم البحرين (المركز الوطني للأمن السيبراني) المعني بحماية نُظُم المعلومات والشبكات في الجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة. وفي يناير 2021م، أسست شركة البحرين الوطنية لشبكة النطاق العريض (بي نت) مركزاً لإدارة عمليات أمن المعلومات. ويتمثل دوره الرئيسي في حماية قواعد البيانات والشبكات الإلكترونية للدولة من الهجمات السيبرانية. وتتمثل أبرز المؤسسات المعنية بالأمن السيبراني بالسعودية في (الهيئة الوطنية للأمن السيبراني)، والاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة

ودولة الكويت في المركز الـ 67، ومملكة البحرين في المركز الـ 68. أما على المستوى العربي فقد كانت السعودية في المركز الأول، وعمان في المركز الثاني، وقطر في المركز الثالث، والإمارات في المركز الخامس، والكويت في المركز السادس، والبحرين في المركز السابع³⁴.

وقد تحركت دول مجلس التعاون الخليجي، بدرجات متفاوتة، على عدة مستويات من أجل تعزيز حالة الأمن السيبراني³⁵.

فمن حيث البنية التشريعية والقانونية، أصدرت هذه الدول تشريعات وقوانين خاصة بمكافحة الجريمة الإلكترونية وحماية المعلومات. وتحرص على تحديثها وتطويرها على ضوء المستجدات.

34 . لمزيد من التفاصيل، أنظر: 2020. "Is the GCC Cyber Resilient?" Chatham House. March. Accessed August 2, 2022. <https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/CHHJ8019-GCC-Cyber-Briefing-200302-WEB.pdf>; 2021. "Global Cybersecurity Index 2020." ITU. Accessed July 30, 2022. https://www.itu.int/dms_pub/itu-d/opb/2021-PDF-E.pdf-str/D-STR-GCI.01

35 . لمزيد من التفاصيل، أنظر: 2021. (جهود دول الخليج في مواجهة التهديدات الأمنية السيبرانية). صحيفة (أخبار الخليج). 5 مارس. تاريخ الوصول 30 أغسطس 2022. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1240528> أبو غزله. 2021. "تصدر الإمارات المؤشرات العالمية في الأمن السيبراني.. الأهمية والدلالات والسياق والانعكاسات." تريندز للبحوث والاستشارات . 6 يوليو . تاريخ الوصول 3 أغسطس، 2022. <https://trendsresearch.org/ar/insight/>. Gibbs, Tanya. 2020. "Seeking Economic Cyber Security: A Middle Eastern Example." Journal of Money Laundering Control 493 - 507; Martins, Haifa Nasser Alshabib and Jorge Tiago. 2021. Cybersecurity: Perceived Threats and Policy Responses in the Gulf Cooperation Council. August 6. Accessed August 4, 2022. <https://ieeexplore.ieee.org/abstract/document/9508261>

36 . لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: Hakmeh, Joyce. 2018. "Cybercrime Legislation in the GCC Countries Fit for Purpose?" Chatam House . July. Accessed August 12, 2022. <https://www.chathamhouse.org/sites/default/04-cybercrime--07-files/publications/research/2018-legislation-gcc-hakmeh.pdf>

مرحلة ما قبل جائحة كورونا³⁸.

وبخصوص بناء القدرات السيبرانية، تهتم دول المجلس بتعزيز هذه القدرات على المستوى التقني من خلال البحث العلمي، والتطوير التكنولوجي والابتكار. كما تُؤلي العنصر البشري اهتماماً خاصاً، وذلك بهدف إعداد كوادر مهنية متخصصة ومؤهلة في مجالات الأمن السيبراني من خلال البرامج التعليمية في الجامعات، والدورات التدريبية، وورش العمل المتخصصة. كما تهتم هذه الدول بالسلامة السيبرانية من خلال نشر الوعي بأهمية الأمن السيبراني وسبل الحماية من المخاطر والتهديدات السيبرانية بين مختلف فئات المجتمع³⁹.

ومن حيث سياسات وإجراءات التعاون والتنسيق في مجالات الأمن السيبراني، سعت دول المجلس وأن بدرجات متفاوتة من أجل تعزيز التعاون في هذا المجال، وذلك على ثلاثة مستويات. أولها: المستوى الوطني، وذلك فيما بين المؤسسات والأجهزة الحكومية المختلفة، وكذلك بين المؤسسات الحكومية والخاصة. وثانيها: مستوى مجلس التعاون الخليجي، حيث شكّلت هذه الدول لجنة للأمن السيبراني بالمجلس. ويتمثل دورها الرئيسي في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في هذا المجال. وثالثها، المستوى الإقليمي والدولي، وذلك من خلال بناء شراكات إقليمية ودولية في هذا المجال سواء

والدرونز). ويوجد في عُمان (المركز الوطني للسلامة المعلوماتية)، و(مركز الدفاع الإلكتروني) التابع لجهاز الأمن الداخلي. كما تستضيف عمان (المركز العربي الإقليمي للأمن السيبراني) التابع للاتحاد الدولي للاتصالات. وأسست قطر (الوكالة الوطنية للأمن السيبراني). وفي الكويت تُنات مسؤولية الأمن السيبراني ب(الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات)، و(المركز الوطني للأمن السيبراني).

وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت دول المجلس مراكز وطنية للاستجابة لطوارئ الحساب الآلي. وتعمل هذه المراكز على مدار الساعة بهدف حماية البني التحتية لقطاع الاتصالات والمعلومات، فضلاً عن التحسين المستمر لإجراءات ومعايير أمن المعلومات والشبكات والنظم الإلكترونية³⁷.

ومن الناحية التقنية، هناك حرص لدى دول المجلس على تطبيق أحدث التقنيات وأفضل الممارسات العالمية في مجال الأمن السيبراني، وبخاصة فيما يتصل ببرامج وتقنيات تعزيز حماية قواعد البيانات والنظم والشبكات الإلكترونية على النحو الذي يجعل إمكانية اختراقها أكثر صعوبة، فضلاً عن الكشف عن الهجمات السيبرانية والتصدي لها قبل حدوثها. وقد ترتب على ذلك حدوث نمو كبير في سوق الأمن السيبراني في الخليج العربي. فعلى سبيل المثال ينمو سوق الأمن السيبراني في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 30% سنوياً وذلك منذ عام 2019م، وهو ضعف معدل نمو هذا السوق في

38 . لمزيد من التفاصيل، انظر: 2022. "30% نمو سوق الأمن السيبراني سنوياً في الإمارات منذ "كوفيد 19". البيان. 22 مارس. تاريخ الوصول 4 أغسطس، 2022. <https://www.albayan.ae/>. 1.4397712-22-03-economy/uae/2022.

39 . لمزيد من التفاصيل، انظر: Mekelberg, Yossi. 2020. "Developing Cyber Resilience: The GCC's Approach." Castlereagh Associates. April 7. Accessed August 5, 2022. <https://castlereagh.net/developing-cyber-resilience-the-gccs-approach>.

37 . لمزيد من التفاصيل، انظر: Mohan, Ryan Ellis and Vivek. 2019. Rewired: Cybersecurity Governance. Hoboken, NJ: Wiley.

وفي إطار الاستراتيجيات والخطط الوطنية للأمن السيبراني التي تبنتها دول مجلس التعاون الخليجي، اهتمت الجيوش بهذا المجال، وبخاصة في ظل ما أحدثته التطور التكنولوجي من تأثيرات هائلة على شكل الحرب الحديثة وأدواتها. فالحروب الإلكترونية أو المواجهات عبر الفضاء السيبراني باتت تمثل عنصراً مهماً في حروب اليوم سواء على مستوى الهجوم أو الدفاع أو الردع. كما أصبحت الأسلحة السيبرانية أكثر أهمية وتأثيراً في ظل انتشار ظاهرة الحروب الهجينة. ومن المتوقع تزايد وتيرة الحروب الإلكترونية في المستقبل في ظل استمرار حالات التنافس والصراع بين العديد من القوى الإقليمية والدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وإيران وإسرائيل⁴².

وبصفة عامة، تقوم الوحدات والأجهزة المعنية بالأمن السيبراني داخل الجيوش بعدة مهام، من أهمها: التطوير المستمر لخطط ووسائل العمليات الإلكترونية سواء على مستوى الهجوم أو الدفاع أو الردع، وذلك في ضوء التطورات التكنولوجية والمستجدات في هذا المجال، فضلاً عن تعزيز القدرات السيبرانية والوعي السيبراني داخل القوات المسلحة من خلال الدورات التدريبية وورش العمل. يُضاف إلى ذلك دورها في حماية البيانات والمعلومات والسجلات العسكرية المتعلقة بالعنصر البشري، ونظم التسليح، وبرامج التدريب، والخرائط العسكرية والتعاون العسكري وغيرها

على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف، حيث تؤمن هذه الدول بأن التعاون الدولي ضرورة من أجل مواجهة المخاطر والتهديدات السيبرانية. ويمكن في هذا المقام الإشارة إلى جهود التعاون والتنسيق التي تربط بين دول مجلس التعاون الخليجي وكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني، حيث إن علاقاتها التاريخية مع الولايات المتحدة لم تمنعها من تأسيس شراكات قوية مع الصين في هذه المجالات⁴⁰.

ونظراً للأهمية التي بات يمثلها الأمن السيبراني، فقد وقّعت المملكة العربية مؤخراً مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة بهدف تعزيز التعاون بين الدولتين في هذا المجال. وقد تم ذلك على هامش زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى السعودية في منتصف يوليو 2022م⁴¹. كما وقعت دول أخرى مثل مملكة البحرين ودولة الكويت وغيرهما مذكرات مماثلة مع الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تنظم دول المجلس مؤتمرات ومعارض عالمية في مجالات الأمن السيبراني بهدف إثراء البحث العلمي في هذه المجالات، وتبادل الخبرات، وتعزيز فرص التعاون والتنسيق مع دول أخرى. كما تشارك دول المجلس في المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالأمن السيبراني. وتتعاون كذلك مع العديد من الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال.

40 . لمزيد من التفاصيل، انظر: Khorrami, Nima. 2020. "The Great Power Race in GCC Cyberspace." Sada . December 14. Accessed July 30, 2022. <https://carnegieendowment.org/sada/83446>

41 . لمزيد من التفاصيل، أنظر: 2022. (تعاون سعودي أمريكي في الأمن السيبراني). (العين) الإخبارية. 16 يوليو. تاريخ الوصول 30 يوليو 2022. <https://al-ain.com/article/saudi-cyber-security-us-national-security>

42 . لمزيد من التفاصيل حول الحروب الإلكترونية، أنظر: Carlin, John P. 2018. Dawn of the Code War: America's Battle Against Russia, China, and the Rising Global Cyber Threat. New York: PublicAffairs ; Greenberg, Andy. 2020. Sandworm: A New Era of Cyberwar and the Hunt for the Kremlin's Most Dangerous Hackers. New York : Anchor Books

المعلومات في سلاح الإشارة، إضافة إلى التعاون والتنسيق ومتابعة العمل الأمني مع قسم أمن الشبكات في إدارة نُظُم تكنولوجيا المعلومات في القطاع المدني لوزارة الدفاع)⁴⁴.

ونظراً لتعدد أنماط التهديدات السيبرانية التي يمكن أن تستهدف الجيوش، فإنه من المهم أن تكون هذه الجيوش في كامل الجاهزية والاستعداد للتعامل مع هذه من التهديدات، حتى وإن لم تتعرض لها من قبل، لاسيما وأن أساليب ووسائل تنفيذ الهجمات السيبرانية تتغير وتتطور مع استمرار التطور التكنولوجي. ومن واقع الخبرات الدولية المتنوعة في تعامل الجيوش مع التهديدات السيبرانية، يمكن القول: إن هناك عدة أسس ومتطلبات عامة لتعزيز قدرات الجيوش على التعامل مع هذه التهديدات.

وأول هذه المتطلبات، هو ترسيخ الأمن السيبراني كمكوّن رئيسي في العقائد العسكرية للجيوش. وهو أمر بات تأخذ به جيوش عديدة على الصعيد العالمي. وهذا من شأنه أن يجعل الجيش مؤهلاً للقيام بثلاث مهام وثيقة الصلة بالأمن السيبراني، بفاعلية وكفاءة، وهي: عملية الدفاع الإلكتروني، حيث يتم الرد على الهجمات الإلكترونية، وتحجيم آثارها عند حدوثها. كما يمكن رصد الهجمات المحتملة والتصدي لها قبل حدوثها. وهناك عملية الهجوم الإلكتروني، وهي تنطوي على تنفيذ هجمات سيبرانية ضد الخصم بهدف إلحاق الضرر بقدراته وإمكاناته العسكرية وغير العسكرية. ويكمل ذلك عملية الدعم الإلكتروني، بمعنى قيام القوات

من أية هجمات سيبرانية أياً كان مصدرها. كما تقع على عاتقها مسؤولية حماية وتأمين النُظُم والشبكات الإلكترونية التشغيلية داخل القوات المسلحة، وبخاصة تلك المتصلة بنُظُم التَّحَكُّم والقيادة والسيطرة والمراقبة وتوجيه الأسلحة بما في ذلك الأسلحة ذاتية القيادة مثل الطائرات بدون طيار (الدرونز).

وبالإضافة إلى ذلك تتولى هذه الوحدات مهمة تقديم الدعم لأجهزة الدولة ومؤسساتها المدنية في مجال الأمن السيبراني، فضلاً عن المساهمة في جهود حماية النُظُم والشبكات الإلكترونية ذات الصلة بمرافق ومنشآت البنية التحتية للدولة متمثلة في الموانئ والمطارات وخطوط المياه والكهرباء والمواصلات العامة والمحطات النووية ومحطات النفط والغاز وغيرها⁴³.

وعلى سبيل المثال أسست وزارة الدفاع الكويتية في عام 2021م، (فرعاً للحرب السيبرانية في مديرية الحرب الإلكترونية بهيئة الاستخبارات والأمن، وهي الجهة المعنية بمتابعة وتقييم الوضع الأمني السيبراني، وتقييم المخاطر وجمع المعلومات ووضع الخطط وقيادة العمليات الاستخباراتية والأمنية السيبرانية، وتطوير العمل والتنسيق مع فرع الشبكات وأمن المعلومات في مديرية تقنية

43 . لمزيد من التفاصيل، انظر: د. إيهاب خليفة. 2017. (تنامي التهديدات السيبرانية للمؤسسات العسكرية). مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. 9 أكتوبر. تاريخ الوصول 11 يوليو 2022. [https://futureuae.com/ar/Release/ReleaseArticle/426/cyber-defence-Edelmann, Veronika. 2020. "Cyberattacks: A Threat That Unites Military and Civilian Actors?" Finabel – European Army Interoperability Centre. June 30. Accessed August 5, 2022. https://finabel.org/cyberattacks-a-threat-that-unites-military-and-civilian-actors](https://futureuae.com/ar/Release/ReleaseArticle/426/cyber-defence-Edelmann, Veronika. 2020.)

44 . أنظر: حمد الحمدان. 2021. (العلي: الدفاع أنشأت فرع الحرب السيبرانية). جريدة (القبس). 11 يوليو. تاريخ الوصول 30 يوليو 2022. <https://www.alqabas.com/article/5856219->

وفرق للعمليات عبر الفضاء الإلكتروني داخل صفوف قواتها المسلحة، تتكون من أشخاص مؤهلين مهمتهم اختراق شبكات الكمبيوتر الخاصة بالخصم، ونشر برامج التجسس والمراقبة، وتنفيذ المهام العسكرية التي تُطلب منها كتعطيل أحد البرامج العسكرية للخصم أو السيطرة على إحدى الشبكات أو تدمير بعض الخدمات الإلكترونية، فضلاً عن الدفاع عن الشبكات القومية وحمايتها من أية محاولة اختراق⁴⁷. ونظراً لذلك، فقد أصبحت القدرات السيبرانية العسكرية تمثل بُعداً مهماً في حسابات ميزان التوازن العسكري بين الدول، وذلك على النحو الذي تناوله بالتفصيل تقرير التوازن العسكري لعام 2021⁴⁸.

وثالثها، إعادة تعريف مفهوم الأمن الوطني للدولة على النحو الذي يجعل الأمن السيبراني أحد مكوناته الرئيسية. فالتحديات السيبرانية باتت تشكل مخاطر جديّة على الدولة والمجتمع، حيث إنها يمكن أن تُفضي إلى تداعيات كارثية تشمل تدمير مرافق البنية التحتية الحيوية للدولة أو على الأقل تعطيلها، وإلحاق أضرار بالغة بالمؤسسات الاقتصادية والمالية ومصادر الطاقة. ونظراً لذلك، فقد جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من الفضاء السيبراني مجالاً خامساً للأمن إلى جانب المجال

المسلحة بتقديم الدعم المطلوب سواء فيما يتعلق بعملية صنع القرارات والسياسات ذات الصلة بالأمن السيبراني، أو تقديم الدعم والخبرة لبعض القطاعات المدنية، وذلك بهدف تعزيز قدرتها على مواجهة التهديدات السيبرانية⁴⁵. وكل ذلك يعزز في نهاية المطاف من قدرة الدولة على تحقيق ما يُسمى بـ (الردع الإلكتروني) أو (الدفاع الإلكتروني الاستباقي)، وهو يشير إلى امتلاك النُظُم والإمكانات البشرية والتّقنية والمؤسّسية القادرة على استشعار الهجمات السيبرانية المحتملة وإجهاضها قبل حدوثها، فضلاً عن تحديد الجهات التي تقف خلف هذه الهجمات واستهدافها بهجمات مضادة⁴⁶.

وثانيها، تعزيز القدرات السيبرانية للجيش. وهذه مسألة تتم على عدة مستويات وتشمل برامج التعليم في الأكاديميات والكليات والمعاهد العسكرية، حيث يتم تضمينها مساقات نظرية وعملية عن التهديدات السيبرانية والأمن السيبراني. كما تشمل خطط وبرامج التدريب السنوية، بحيث يكون منتدبو القوات المسلحة على وعي وإدراك بطبيعة التهديدات السيبرانية المحتملة، وكيفية التعامل معها في حالة حدوثها، فضلاً عن إنشاء نُظُم وشبكات إلكترونية حصينة، بحيث تكون صعبة الاختراق. ويُضاف إلى ذلك إنشاء وحدات وأجهزة للدفاع الإلكتروني، بحيث تكون جزءاً من بنية القوات المسلحة. وفي هذا المقام اتجهت دول عديدة حول العالم إلى «إنشاء جيوش إلكترونية

47 . لمزيد من التفاصيل، أنظر: د. إيهاب خليفة، 2017. (تنامي التهديدات السيبرانية للمؤسسات العسكرية). مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. 9 أكتوبر. تاريخ الوصول 11 يوليو 2022. <https://futureuae.com/ar/Release/ReleaseArticle/426/cyber-defence>.

48 . لمزيد من التفاصيل، أنظر: 2021. The Military Balance 2021. IISS.

45 . لمزيد من التفاصيل، أنظر: سهيلة هادي، 2017. (الحرب الإلكترونية في ظل عصر المعلومات). رؤية استراتيجية - 145 122.

46 . لمزيد من التفاصيل، أنظر: د. أشرف محمد كشك، 2019. (الجيش ومتطلبات تحقيق الأمن السيبراني.. ملاحظات أساسية) (أخبار الخليج). 2 ديسمبر. تاريخ الوصول 11 يوليو 2022. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1192243>.

الأوسط بصفة عامة، وما تقتزن بها من صراعات ومنافسات إقليمية ودولية.

3. من الصعب على أية دولة في العالم أن تُحصّن نفسها بشكل كامل ضد الهجمات السيبرانية التي تستهدفها، وبخاصة في ظل تعدّد مصادر هذه التهديدات، وتنوّع أساليبها، وصعوبات تحديد مرتكبيها، حيث تُمارَس في الخفاء عبر الفضاء الإلكتروني. وإزاء هذا الوضع تتفاوت قدرات الدول بشأن تعزيز الأمن السيبراني. وقد حققت معظم دول مجلس التعاون الخليجي قفزة كبيرة في هذا المجال، وهو ما يتجلى بوضوح في المراكز المتقدمة التي تشغلها هذه الدول في مؤشر الأمن السيبراني العالمي الذي يُصدره الاتحاد الدولي للاتصالات. ومن المهم في هذا المقام مواصلة الجهود من أجل تحقيق المزيد على صعيد حوكمة منظومة الأمن السيبراني وضمان استدامتها⁵⁰.

4. على الرغم من أن الجيوش بما في ذلك الجيوش الخليجية أقل تأثراً بالهجمات السيبرانية، إلا أن التهديدات السيبرانية التي تستهدف الجيوش بشكل مباشر أو غير مباشر تظل قائمة وبخاصة فيما يتصل بعمليات التجسس، وسرقة المعلومات والبيانات العسكرية، وتعطيل مراكز القيادة والسيطرة والتحكم ونظم توجيه الأسلحة ومراكز الاتصالات، فضلاً عن استهداف المنشآت العسكرية الحيوية. وفي هذا الإطار، فقد أصبح الأمن السيبراني يمثل بُعداً مهماً في العقائد العسكرية للعديد من الجيوش حول العالم بما في ذلك الجيوش الخليجية. وعليه، فقد أصبح الاستعداد للحروب الإلكترونية سواء على مستوى الدفاع أو الهجوم

البري والبحري والجوي والفضائي⁴⁹. وقد أصبح هذا المجال غير المرئي ساحة مفتوحة للمنافسات والصراعات التي تخوضها قوى إقليمية ودولية عديدة، فضلاً عن طائفة واسعة من الفاعلين من غير الدول.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة يمكن التأكيد على النتائج التالية:

1. إن الهجمات السيبرانية متمثلة في الجرائم الإلكترونية، والحروب الإلكترونية، والإرهاب السيبراني باتت في مقدمة التهديدات غير التقليدية التي تواجه العالم في الوقت الراهن. ومن المتوقع تصاعّد وتيرة هذه الهجمات في المستقبل المنظور مع استمرار التطورات التكنولوجية وعمليات التحوّل الرقمي في العديد من دول العالم، وبخاصة في ظل الطفرة التي تمثلها تقنيات الجيل الخامس والجيل السادس في مجالات الاتصالات والمعلومات، فضلاً عن تصاعّد أهمية الأسلحة السيبرانية في إدارة العلاقات التنافسية والصراعية بين الدول.

2. على الرغم من أن التهديدات السيبرانية تمثل تحدياً عالمياً، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي تُعد من بين الدول الأكثر استهدافاً بهذه الهجمات، وذلك بحكم ما شهدته وتشهده من تحوّل رقمي كبير في مجالات عديدة، وما تمتلكه من ثروات طبيعية متمثلة في النفط والغاز الطبيعي، فضلاً عن الأزمات التي تشهدها منطقتا الخليج العربي والشرق

49 . لمزيد من التفاصيل، أنظر: Knake, Richard A. Clarke and Robert K. 2019. The Fifth Domain: Defending Our Country, Our Companies, and Ourselves in the Age of Cyber Threats. Penguin Press

50 . لمزيد من التفاصيل، أنظر: Mohan, Ryan Ellis and Vivek. 2019. Rewired: Cybersecurity Governance. Hoboken, NJ: Wiley

في هذا المجال يمثل بُعداً مهماً في ترسيخ الأمن السيبراني.

- إن تعزيز الأمن السيبراني في دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها هو مسؤولية وطنية مشتركة، تقع على عاتق الدولة بمختلف أجهزتها ومؤسساتها المدنية والعسكرية، والمجتمع بمختلف فئاته. كما تتكامل أدوار المؤسسات الحكومية والخاصة في تحقيق هذا الأمن. وهنا تأتي أهمية تقوية التعاون والتنسيق بين مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية من أجل تعزيز الأمن السيبراني شريطة أن يكون ذلك ضمن منظومة متكاملة لمواجهة التهديدات السيبرانية. ومن المهم كذلك أن يكون نشر الوعي بالسلامة السيبرانية بين مختلف فئات المجتمع ركناً أساسياً في هذه المنظومة، وبخاصة في ظل الزيادة الكبيرة في أعداد مستخدمي الإنترنت والأجهزة الذكية المحمولة.

6. إن المستجدات المتعلقة بالتطور الكبير الذي تشهده الأسلحة السيبرانية، وتصاعد وتيرة الحروب السيبرانية، وتزايد مظاهر سباق التسلح السيبراني بين العديد من القوى الإقليمية والدولية، كل ذلك أحدث تغييراً كبيراً في مفهوم الحرب من حيث طبيعتها، ووسائل إدارتها، ونتائجها. كما أنه غيّر من طبيعة العدو وسبل مواجهته، ومفهوم الأمن ومتطلبات تحقيقه. ومن هنا، تحتاج الجيوش الخليجية وغيرها إلى مواصلة جهودها في تعزيز الأمن السيبراني من خلال التطوير المستمر لخططها وبرامجها في هذا المجال سواء على مستوى التسليح أو التدريب أو التصنيع أو التثقيف.

ضمن أولويات استراتيجيات وخطط حماية الأمن الوطني التي تنفذها الجيوش. وفي هذا السياق، قامت جيوش عديدة على مستوى العالم بإنشاء وحدات للحرب السيبرانية أو جيوش إلكترونية يكون الفضاء الإلكتروني ساحة عملها. كما أنه من المتوقع أن يشهد العالم سباق تسلح سيبراني في ظل تعدد بؤر وقضايا الصراع سواء على الصُّعد الإقليمية في بعض المناطق أو على الصعيد العالمي.

5. إن تعزيز الأمن السيبراني على مستوى المؤسسات المدنية والعسكرية في دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها هو عملية ديناميكية مستمرة، بحكم التغير في أشكال الهجمات السيبرانية. وثمة عدة أولويات يمكن التركيز عليها من أجل ترسيخ الأمن السيبراني في المجالين المدني والعسكري، منها:

- التوسُّع في عملية إعداد كوادرات وطنية مؤهلة في مجالات الأمن السيبراني باعتبار أن ذلك يمثل ركيزة أساسية في منظومة هذا الأمن. وهنا يبرز دور مؤسسات التعليم والتدريب.

- التحديث المستمر للتشريعات والاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالأمن السيبراني حتى تواكب المستجدات المتسارعة في هذا المجال. وتقع مسؤولية ذلك على عاتق المؤسسات والأجهزة المعنية بالأمن السيبراني سواء أكانت مدنية أو عسكرية.

- مواصلة الجهود من أجل استخدام وتطبيق أحدث الوسائل التقنية وأفضل الممارسات العالمية في مجال الأمن السيبراني. ويبرز في هذا الإطار دور البحث العلمي، فضلاً عن ولوج صناعة الأمن السيبراني، بحيث تصبح ضمن خطط وبرامج التصنيع المدني والعسكري في الدولة. كما أن التوسُّع في بناء الشراكات الدولية بغرض الاستفادة من خبرات بعض الدول المتقدمة والشركات الكبرى

Cyber Threats facing the Arab Gulf States: Civil and Military Dimensions and Ways of Confrontation

Dr. Hassanein Tawfiq Ibrahim¹

Abstract

This study aims to analyze the cyber threats facing the Arab Gulf countries in general and in the military field, as it has become one of the components of national security. In light of the global interest in confronting these threats, the study also aims to shed light on some examples that the Arab Gulf countries can benefit from. The study concluded with three findings:

1. Although armies were less vulnerable to cyber threats in the Arab Gulf states compared to other civilian sectors, these threats still exist for the military sector. This includes the possibility of hacking command and control systems within the armed forces, stealing or destroying information, data and military documents, targeting military infrastructure as well as military institutions.

2. The advanced rankings of the Arab Gulf countries in the Global Communications Index on Cybersecurity reflect the steps taken by the Arab Gulf countries regarding confronting cyber threats in the legislative, regulatory and technical aspects and building cyber capabilities, all of which are measures in the civil and military fields.
3. There are reasons that explain the increase in the frequency of cybersecurity threats to the Arab Gulf states to the exclusion of other countries in the region. There was a boom that Arab Gulf states have achieved in the field of digital transformation which created cyber threats to all sectors, in addition to the pivotal importance of the oil and gas sectors to the economies of the Arab Gulf states, as well as regional crises, during which militias target the Arab Gulf states through cyber-attacks.

¹ Professor of Political Science at Zayed University - United Arab Emirates

2- الكوارث البحرية ومتطلبات تطوير القدرات البحرية لدول الخليج العربي

د. نادية سعد الدين¹

يهدف زيادة فاعلية القوات البحرية للتعامل مع أية كوارث بحرية محتملة.

الثالثة: لانزال هناك حاجة لتطوير القدرات البحرية لدول الخليج العربي، بالإضافة للتعاون المشترك، وكذلك توظيف التقنيات التكنولوجية الحديثة لحماية البيئة البحرية من أية مخاطر، وربما تكون هناك حاجة أكبر لعمل تمارينات محاكاة بهدف الاستعداد لأية سيناريوهات طارئة.

المقدمة

تشكل الكوارث البحرية في المسطحات المائية التي تطل عليها دول مجلس التعاون الخليجي، قديماً وحديثاً، تحدياً خليجياً وازناً، نظير تداعياتها البشرية والبيئية والاقتصادية والسياسية، الجسيمة، التي قد يتفاقم منسوب أثرها القاتم عند الانتقال من خانة الحوادث الطبيعية إلى ناصية الأفعال الخارجية المتعمدة، مما يهدد الأمن البحري ويجعل استقرار المنظومة الأمنية الإقليمية والخليجية معاً في دائرة الخطر الداهم.

وقد دفع الاعتماد الخليجي الكبير على مياه الخليج العربي والبحر الأحمر، تحديداً، ومضائقهما الاستراتيجية الحيوية.. هرمز وباب المندب، في مجالات الاقتصاد والتجارة والنقل البحري وتحلية المياه والغذاء؛ إزاء ما توفره البحار كمنفذ مهم للنقل التجاري الدولي، إلى استلال تدابير إجرائية، فنية وأمنية وعسكرية، مُضادة لتحديات الكوارث البحرية، وتهديدات سلامة الملاحة البحرية، تماهياً

ملخص الدراسة

تستهدف هذه الدراسة تناول الكوارث البحرية التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كأحد أبرز التحديات التي تواجه تلك الدول، وذلك انطلاقاً من الأهمية الاستراتيجية للنقل البحري لدول الخليج العربي التي تشرف على أحد أهم ممرين بحريين مهمين هما مضيق باب المندب ومضيق هرمز.

وتتضمن الدراسة تعريفاً للكوارث البحرية سواء الطبيعية منها أو المفتعلة، بالإضافة إلى تداعيات الكوارث البحرية البيئية والاقتصادية وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية، هي:

الأولى: اتخذت دول الخليج العربي مسارات متكاملة في مواجهة تهديدات الأمن البحري على المستويين الجماعي والفردى، بالإضافة إلى المسار الأمني، وجميعها كانت استجابة لتلك التهديدات.

الثانية: مع أهمية المسارات السابقة فقد كان المسار العسكري هو الأبرز في الجهود الخليجية من خلال التعاون مع القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية التابعة للأسطول الخامس الأمريكي، بالإضافة إلى تعزيز القدرات البحرية الخليجية، فضلاً عن إجراء العديد من المناورات البحرية

1 كاتبة وباحثة في العلوم السياسية، المملكة الأردنية الهاشمية.

بما يشمل المياه الداخلية والإقليمية والمحاذية والاقتصادية والمناطق الساحلية والمنشآت الواقعة داخل المرفأء والموانئ، وقت السلم أم الحرب، مما يتطلَّب إمكانات كبيرة ومعاونة جهات خارجية أحياناً في أعمال البحث والإنقاذ.

وفي حين أنه قد تحدث الكوارث البحرية نتيجة غرق السفن أو اصطدامها أو تعرُّضها للأعطال والأذى بسبب الظروف المناخية، فإنها تنطوي أيضاً على العمل العسكري وأفعال التخريب والتهديد المتعمَّدة. وفي كلا الحالتين؛ يقع ضررٌ فادح قد يفوق في حجم تحدياته الأشمل عند وقوف تهديدات إقليمية متواترة خلف مسبباته.

أ- الكوارث البحرية الطبيعية

تُعَدُّ جميع السفن بما فيها تلك المرتبطة بالبحرية العسكرية، عُرضة للمشاكل؛ مثل الظروف الجوية والتصميم الخاطئ أو الخطأ البشري، مثلما قد تكون ناتجة عن تصادم بين السفن، حرائق السفن، غرق السفن، حرائق الجزر أو المنشآت البحرية أو الساحلية من القصف أو التخريب أو السيول الجارفة... إلخ، مما يتسبب في خسائر بشرية واقتصادية وبيئية فادحة أحياناً.

وتتعدد أمثلة الكوارث البحرية التي وقعت في الخليج العربي والبحر الأحمر؛ ومنها اصطدام ناقلة نفط بمنصة حقل نوروز النفطي في الخليج العربي أثناء الحرب العراقية- الإيرانية عام 1983م، مما تسبَّب في تسرُّب نحو 80 مليون جالون نفط في مياه الخليج العربي على مدار سبعة أشهر بعد وقوع الحادث، كما أسفر عن مقتل 11 شخصاً²، وغرق

مع المكانة المتقدمة التي يشغلها الأمن البحري في منظومة الأمن القومي الخليجي، وبخاصة في ظل التوترات الجيوسياسية العالمية وأزمة الطاقة العالمية الناجمة عن الحرب الروسية- الأوكرانية.

ولأن تحديات الكوارث البحرية لا تتأتَّى فقط من جزأء الحوادث الطبيعية المنسوبة إلى الظروف المناخية والأعطال التي تطال السفن عموماً، وذلك عندما تقف تهديدات خارجية خلف مسبباتها وتلجأ الجماعات الإرهابية إلى توظيف الورقة البحرية الضاغطة في تحقيق أهداف توسُّعية إقليمية، فإن دفة المعالجة تضجُّ أكثر صلفاً، وتحتاج لإجراءات صارمة مغايرة، تدخل ضمن رؤية استراتيجية شمولية لتطوير القدرات البحرية الخليجية، بما يحقق توازن القوى الإقليمي، بوصفه مرتكزاً رئيسياً لضمان أمن الخليج العربي، والحفاظ على الأمن البحري واستتباب استقرار المنظومة الأمنية الإقليمية والخليجية معاً.

وتأسيساً على ما سبق؛ تستهدف هذه الورقة الإجابة على تساؤل رئيسي مفاده ما هي أبرز تحديات الكوارث البحرية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ومتطلبات تطوير القدرات البحرية الخليجية؟ وتنبثق عن ذلك محاور أخرى فرعية تبحث في طبيعة الكوارث البحرية، وتداعياتها البشرية والبيئية والاقتصادية والسياسية، والتهديدات التي تطال الأمن البحري، فضلاً عن الإجراءات الخليجية المطلوبة والمضادة لمواجهةها.

أولاً: الكوارث البحرية

تُعرَّف الكارثة البحرية بالحوادث الجسيمة التي تطال سفينة أو سفناً، وتقع داخل المياه الإقليمية للدولة أو خارجها، أو ضمن المسرح البحري للدولة،

2 (سوأ 10 حوادث تسرُّب نفطي في البحار). جريدة (القبس) 2020
29/2. (تاريخ الوصول: 29/9/2022). <https://alqabas.com>

للجهات المختصة وللسفن العابرة مع تنظيم حركة مرورها في المنطقة، وتقييم حجم الأضرار الناجمة عن التلوث ومدى تأثيرها على الثروة السمكية، أو عند حدوث تلوث بحري، أو تسرب إشعاعي أو كيميائي مصاحب للكارثة البحرية، إذ ينبغي إخطار الجهات الفنية الأخرى المختصة لاحتواء التسرب وإزالته، بالإضافة إلى سحب السفينة المتضررة وإزالة الإثارة مع إعادة الوضع الطبيعي للمنطقة⁴³.

وتختلف الجهات المعنية في اتخاذ هذه الإجراءات من دولة إلى أخرى، لكنها في الغالب تخص مهام خفر السواحل والشؤون البحرية وهيئة الموانئ، وبالتعاون أحياناً مع طيران القوى الجوية أو زوارق القواعد البحرية إذا لزم الأمر، بوصفها المخولة قانونياً بمتابعة واحتواء الموقف المعني.

ب- الكوارث البحرية المفتعلة

تقف تهديدات خارجية عند الواجهة المقابلة لمسيّبات الكوارث البحرية في الخليج العربي والبحر الأحمر؛ وذلك حينما تلجأ قوى إقليمية وجماعات إرهابية إلى توظيف البيئة البحرية عبر أعمال التخريب المتعمّدة، في تحقيق أهداف توسّعية بالمنطقة، مما يهدد الأمن البحري ويزعزع استقرار المنظومة الأمنية الإقليمية والخليجية معاً.

وكثيراً ما أبدت دول مجلس التعاون الخليجي مخاوفها علناً مما تمثله إيران، عبر الحرس الثوري الإيراني، من تهديدات تتمحور حول نزعتها للسيطرة على الخليج العربي، ومحاولة السيطرة على المضائق البحرية التي تتحكم بالملاحة البحرية في المنطقة..

(عبارة السلام 98) المصرية في 3 فبراير 2006م في البحر الأحمر أثناء رحلتها من ضبا التابعة لمنطقة تبوك بالمملكة العربية السعودية إلى مدينة سفاجا المصرية، مما أدى لغرق 1033 راكباً وإصابة 377 آخرين، وغرق سفينة سياحية قبالة السواحل البحرينية، جنوب جزيرة المحرق في شهر مارس 2006م، حيث فقد عدد غير محدد من الأشخاص، وحادثة احتراق السفينة الإيرانية (خرج) قبل غرقها بمياه خليج عُمان بالقرب من مضيق هرمز في 2 يونيو 2021م عقب اشتعال النيران فيها، حيث كانت تقوم بمهام إسناد عسكرية وتحمل مروحيات حربية، وغرق سفينة شحن إماراتية في مياه الخليج قبالة سواحل إيران في 17 مارس 2022م، بسبب الظروف المناخية، حيث تم إنقاذ 16 من أفراد طاقمها من أصل 30 كانت تقلهم³، فضلاً عن غرق سفينة شحن إيرانية في مياه الخليج العربي في 2 نوفمبر 2022م، بدون أضرار بشرية حيث تم إنقاذ طاقمها المكون من 7 أشخاص، وذلك لأسباب تدور في معظمها حول الظروف المناخية والأعطال والحوادث التي تقود لعطّيها.

وتتم عادة اتخاذ جملة من الإجراءات في تلك الحالات عند تسلّم إشارة الاستغاثة، منها: القيام بتنسيق عمليات البحث والإنقاذ ومن ثم التعامل مع الكارثة حسب طبيعتها، والقيام بإنقاذ الضحايا مع تقديم المساعدة الطبية لهم واستمرار البحث والإنقاذ للغرق وانتشالهم، ومراقبة منطقة الكارثة بواسطة المراقبة الجوية والدوريات البحرية ومنع الدخول إليها لغير المعنيين، وإعلان التحذيرات الملاحية

3. إنقاذ 16 شخصاً من طاقم سفينة إماراتية غرقت في مياه الخليج قبالة سواحل إيران). موقع قناة المملكة الفضائية. 2022/ 3/ 17. (تاريخ الوصول. <https://www.almamlakatv.com/> 3/10/news/90800.2022

4. عبدالحافظ الوالي «الكوارث البحرية للسفن». جريدة الأيام اليمنية. 12/ 6/ 2006. (تاريخ الوصول <https://www.alayyam.info/news/2LFMJ9C0-QJRGMT> 10/4/ 2022).

الإيراني، الذي أوكل للحرس الثوري الإيراني مسؤولية حماية مضيق هرمز بأوامر مباشرة من المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي الذي قرر في سبتمبر 2008م، تحويل مسؤولية أمن مياه الخليج العربي من القوات البحرية التابعة للجيش الإيراني إلى قوات الحرس الثوري الإيراني.⁷⁶

وتستند إيران في هذا التهديد إلى خلق قانونها البحري من الاعتراف بالمضائق الدولية، رغم أنها من الدول المؤقّعة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م، مع التحفظات، بما يقدم المظلة لإعلان الحرس الثوري الإيراني إحكام السيطرة على حركة الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز، ونشر قواته وعتاده العسكري عند مشارفه الشمالية والشرقية، باعتباره القيم عليه.

غير أن إقدام الحرس الثوري الإيراني على خطوة إغلاق مضيق هرمز ليست سهلة؛ فالممر المائي يعد شرياناً نفطياً عالمياً، حيث يمر عبره حوالي 40% من الإنتاج العالمي النفطي، ونحو 80% من النفط السعودي والعراقي والإماراتي والكويتي نحو الأسواق الآسيوية، فيما يشكل معبراً حيوياً لنقل نحو 22% من السلع والبضائع التجارية الأساسية في العالم، ومنها المستوردة لدول الخليج العربي، فضلاً عن اعتماد الواردات النفطية والغازية الكبيرة لدول العالم، متضمنة تلك الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، على المرور الآمن للنناقلات منه ⁸⁷.

مضيق هرمز ومضيق باب المندب، وتهددها المستمر أن بقدرتها على إغلاق مضيق هرمز، وإثارة النزاعات الحدودية والإقليمية مع جيرانها العرب، ومحاولتها التأثير في مستويات إنتاج النفط والأسعار، فضلاً عن مساعيها الدؤوبة لتغذية نفوذها في الساحات العربية ولاسيما في سوريا وفي اليمن عبر الحوثيين، وذلك في إطار المشروع التوسعي الإيراني الإقليمي، مما يدفع بالمشهد العربي الإقليمي المضطرب نحو حافة التوتر وعدم الاستقرار.

وتمضي إيران في تهديد أمن الملاحة البحرية للمنافذ والممرات المائية في منطقة الخليج العربي عبر الأساليب التالية:

1- استهداف مضيق هرمز

لم تنفك إيران عن التهديد المتواتر بإغلاق مضيق هرمز الاستراتيجي، سبباً لتوظيفه ورقة ضاغطة ضد المنظومة الأمنية الخليجية، وأداة ردع حال توتر العلاقات الأمريكية- الإيرانية، أسوة بتهديد كل من رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية، اللواء محمد باقري، وقائد القوات البحرية في الحرس الثوري الإيراني، علي رضا تنكسيري، في وقت سابق، بغلقه⁵⁴، والتلويح باستعداد إيران «لعرقلة صادرات النفط من منطقة الشرق الأوسط»⁶⁵، في حالة ما إذا واجهت المزيد من التصعيد الدولي.

وَتُعَبِّرُ تِلْكَ التَّهْدِيدَاتُ عَنْ سِيَاسَةِ وَنَهْجِ النِّظَامِ

7 حاتم يوسف أبو زائدة. (الظاهرة الإسلامية في المشرق العربي والمستقبل). الطبعة الثانية. لندن: مركز دراسات المستقبل ودار «إي-كتب»، 2018.

8 (ایران تترک للحرس الثوري الإيراني قرار غلق مضيق هرمز).
موقع ميدل ايست اونلاين الاخباري. 2019/4/24 (تاريخ
الوصول 29/9/2022).
<https://www.alittihad.ae/>
[/wejhatarticle/103035](https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/103035)

5 «الحرس الثوري يهدد مجدداً بغلق مضيق هرمز». موقع العربية نت. 2019/22/4. (تاريخ الوصول 2019 /5/11).
<https://www.alarabiya.net/ar/iran/2019/04/22/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%>

6 «الحرس الثوري الإيراني يهدد بإغلاق مضيق هرمز». وكالة روسيا اليوم، 7/4/2018 (تاريخ الوصول 8 / 11 / 2019). <https://arabic.rt.com/world/954982->

مسؤوليتها بسهولة ويجنبه الصدام المباشر مع القوى الإقليمية والدولية، وذلك عبر مهاجمة منصّات النفط وموانئ التصدير والإنتاج والتعرض لناقلات النفط والسفن التجارية أو قيامه باستهداف البنية التحتية الحيوية هذه المرة، مثل محطات تحلية المياه في الخليج العربي، لإثارة الاضطراب والتوتر في المنطقة.

2- تهديد أمن الملاحة البحرية في مياه الخليج العربي تجرّ إيران المنطقة نحو حرب ناقلات جديدة، عبر الاستهداف المتواتر لناقلات النفط العابرة لمياه الخليج العربي، بما يمس أمن الملاحة البحرية والطاقة العالمية وحرية التجارة الدولية، ويهدد المعادلة الأمنية الخليجية والإقليمية.

وإذا كان المسار التاريخي حافلاً بتعرّض الناقلات النفطية لعمليات استهداف عسكرية؛ ولاسيما أثناء الحرب العراقية الإيرانية (1980- 1988م) التي استهدف فيها الطرفان الناقلات والسفن التجارية في مياه الخليج، ومنها تلك العائدة للمملكة العربية السعودية ولدولة الكويت من قبَل إيران، فيما سمي (حرب الناقلات)، فإن المشهد الحاضر لا يقل خطورة؛ إزاء تصاعد هجمات الحرس الثوري الإيراني ضد الأمن الملاحي في الخليج العربي، ولاسيما خلال الفترة الأخيرة اللاحقة للانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني ودخول العقوبات المفروضة على إيران حيز التنفيذ في 2019/5/2م، والتي تطال الحرس نفسه، وذلك عبر ارتفاع وتيرة احتكاك سفنه وزوارقه بالسفن والطائرات الأمريكية في الخليج العربي، ووقوع (تفجيرات الفجيرة) حينما تعرضت أربع ناقلات نفط قبالة السواحل الإماراتية في 2019/5/12م، بينها ناقلتان سعوديتان وثالثة تحمل علم الإمارات

وبذلك فإن توقّف حركة الملاحة في المضيق سيخلّ بالسوق العالمية، ويشكل كارثة اقتصادية وغذائية عالمية، ويهدد أمن المنطقة، ولكنه أيضاً سيضع إيران أمام مواجهة المجتمع الدولي المدعوم بقرارات أممية، وليس الولايات المتحدة والدول الغربية فحسب، لما يشكل انتهاكاً للقوانين الدولية الناصّة على أمن وحرية الملاحة البحرية في المضائق، ما يُنذر بإشعال حرب قد لا يقوى اقتصاد إيران المُتهك على تحمّل تبعاتها، مثلما سيُصيب أنشطتها العابرة للمضيق بالضرر، ويُضعف جهودها في تجنب المزيد من العقوبات الأمريكية، وحشد التأييد الدولي ضدها.

وإذا كان من المستبعد حدوث مواجهة عسكرية محدودة بين بحرية الحرس الثوري الإيراني والبحرية الأمريكية في مضيق هرمز، أوقيام قواته بزرع الألغام واستخدام الصواريخ الباليستية المنتشرة على طول السواحل الإيرانية لإعاقة مرور السفن، خشية الرد الأمريكي والاثام الدولي بتهديد الإمدادات العالمية، وبالتالي خسارة التعاطف الدولي الذي بدأ يتبلور، آسيوياً وأوروبياً، عقب العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، فإن لجوء الحرس الثوري الإيراني إلى افتعال حادث غرق ناقلة أو تصادم بين سفن تجارية لإعاقة حركة المرور عبر المضيق لبعض الوقت، مما يوفر مساحة تحرك إيرانية للضغط تجاه تحسين وضع إيران في مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني المُوقَّع عام 2015م، والجارية في فينّا، يعد أمراً ضئيل الاحتمال أيضاً، ولكنه يظل قائماً، وستكون له انعكاسات خطيرة على اقتصاد دول المنطقة نتيجة إعاقة خطوط الإمداد التجاري.

إلا أن الحرس الثوري الإيراني قد يلجأ إلى أعمال تخريبية كاستراتيجية بديلة قد يتنصل من تهم

إلى الحوثيين بدون عناء، مما يَمَكِّنُها من اللجوء إلى أو التهديد بعرقلة الملاحة في الممرات المائية وإلحاق الأذى بالسفن التجارية، ومنها سفن الإغاثة، كوسيلة للضغط على دول الخليج العربي، وتذكية صورتها الإقليمية بوصفها الحامي لأمن المنطقة، وذلك في إطار مشروعها التوسعي الإقليمي.

وتستهدف إيران الإخلال بأمن الملاحة البحرية في مضيق باب المندب، الممر المائي الاستراتيجي لدول الخليج العربي إزاء صادرات النفط وحركة التجارة الدولية، من خلال قوات الحوثيين، بتمويلهم سنوياً بنحو 300 مليون دولار وتزويدهم بالأسلحة والصواريخ الباليستية والطائرات دون طيار والزوارق المفخخة⁹⁸، وذلك عبر شنّ هجمات ضد ناقلات النفط في المضيق عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، بالتنسيق مع قوات الحرس الثوري الإيراني التي استهدفت سابقاً شاحنات نفط سعودية فيه، مما يهدد بوقف الصادرات النفطية عبره، والإضرار بحركة التجارة العالمية.

وتتعدد مظاهر التهديد الإيراني لأمن الملاحة البحرية الخليجية؛ ومنها استخدام الحوثيين لزورق يعمل بالتحكُّم عن بُعد لضرب سفينة سعودية في يناير 2017م، مما أسفر عن مقتل 2 من البحارة وجرح 3 آخرين، فيما اعترضت القوات السعودية في إبريل 2017م، زورقاً آخر يعمل بالتحكُّم عن بُعد يحمل العديد من المتفجرات حاول استهداف مستودع نفط ومحطة توزيع في جيزان بالقرب من الحدود اليمنية، حيث جرى إطلاقه من جزر مجاورة في الأراضي اليمنية. وعلى نحو مماثل أحبطت القوات البحرية السعودية في يناير 2018م، هجوماً على

وأخرى تحمل علم النرويج، لهجوم نسبته الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية للحرس الثوري الإيراني، تبعتها تعرُّض ناقلتي نفط نرويجية ويابانية لهجوم كبير في مياه خليج عُمان في 13/6/2019م، نسبته الولايات المتحدة إليه أيضاً، وبعدها اعتراضه لناقلة نفط ترفع علم بنما في 14/7/2019م، بتهمة نقل نفط مهرب، أسوة بمصادرته سفينة أجنبية في أغسطس 2019م، بنفس الذريعة، عدا استيلائه في 19/7/2019م على ناقلة ترفع العلم البريطاني في مضيق هرمز، قبيل أن يتم إطلاق سراحها رداً على احتجاز بريطانيا ناقلة نفط إيرانية قبالة سواحل جبل طارق في الرابع من الشهر نفسه، للاشتباه بنقل نفط إلى النظام السوري، بما يشكل خرقاً للعقوبات الأوروبية المفروضة عليه.

وقد ازدادت التحركات الخليجية والإقليمية والدولية إثر الاعتداءات التي استهدفت ناقلات النفط في مياه الخليج والممر المائي الحيوي لإمدادات النفط العالمية؛ وذلك عبر عقد الاجتماعات العسكرية الدولية وإطلاق المبادرات الأمنية البحرية الدولية (سيتم إيرادها لاحقاً)، للتصدي للممارسات الإيرانية التي تستهدف أمن الملاحة البحرية الدولية في مياه الخليج العربي ومضيق هرمز، وتأمين ممرات التجارة والطاقة وحرية الملاحة الدولية، وضمان الأمن الملاحي في الخليج العربي، من التهديدات الإيرانية المستمرة التي تهدد أمن واستقرار المنطقة.

3- استهداف مضيق باب المندب

تسعى إيران إلى استخدام ورقة الحوثيين في اليمن لأجل السيطرة على مضيق باب المندب، أحد أهم ممرات الملاحة في العالم، ووضع اليد على منافذ تجارة النفط الدولية، وتسهيل وصول دعمها السخي

9 (الإمبراطورية الإيرانية في خطر.. ما مصير طائرات الأموال المتجهة لحزب الله؟). موقع عربي بوست الإخباري. 29/4/2019 (تاريخ الوصول 2/10/2022). <https://arabicpost.net>

في البحر الأحمر في 3 يناير 2022م، أثناء رحلتها إلى ميناء جازان السعودي قادمة من جزيرة سقطرى اليمنية، وكانت تحمل على متنها المعدات الميدانية الخاصة بتشغيل المستشفى الميداني بالجزيرة بعد انتهاء مهمة إنشائه، وفق قول المتحدث باسم التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن العميد تركي المالكي¹²¹¹، مما يثني بتغيير استراتيجية جماعة الحوثيين من استهداف السفن عن طريق الزوارق المفخخة والصواريخ الباليستية وتعطيلها إلى اختطافها. وقد تنمَّ الخطوة الحوثية عن انتفاء الخيارات الأخرى أمامها، نتيجة عدم توفر الأسلحة الكافية من صواريخ ومسيرات، ولربما شكلت ورقة ضاغطة من جانبها عقب الضربات العسكرية الموجعة التي تلقته في مدينة شبوة اليمنية من قبل التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، للفت نظر المجتمع الدولي حيال قدرتها على تهديد أمن الملاحة البحرية.

بينما تلوح في الأفق كارثة تسرب نفطي ضخمة في حالة ما إذا لم يتم التسريع بمعالجة قضية ناقلة النفط العملاقة والمتهاكة (صافر)، المعرضة للانفجار أو الانفجار في أية لحظة، والتي ترسو قبالة شواطئ اليمن على ساحل البحر الأحمر بحمولة تُقدَّر بأكثر من 1,1 مليون برميل من النفط الخام وتُركت من دون صيانة منذ عام 2015م بسبب رفض الحوثيين منح الأمم المتحدة حق الوصول إليها، بالرغم من توقيع اتفاق في مارس 2022م يقضي بالسماح الأممي بتنفيذ خطة لمعالجة القضية، وبكلفة 144 مليون دولار، منها حوالي 80 مليون دولار في المرحلة الطارئة الأولى وذلك

ناقلة نفط تحمل العلم السعودي، استُخدمت فيه قوارب انتحارية تعمل بالتحكم عن بُعد¹⁰⁹، كما أحبطت هجوماً حوثياً مماثلاً في 8 يوليو 2019م، استهدف سفينة تجارية في منطقة جنوبية من البحر الأحمر، وذلك بعدما سبق وأن علقت المملكة العربية السعودية في 25 يوليو 2018م، جميع شحنات النفط الخام التي تمر عبر مضيق باب المندب بعد تعرُّض ناقلتي نفط عملاقتين تابعتين للشركة الوطنية السعودية للنقل البحري تحمل كل منهما نفطاً خاماً لهجوم من جانب جماعة الحوثيين في البحر الأحمر بعد عبورهما مضيق باب المندب، فيما استهدفت قوات الحوثيين محطة تحلية المياه بمنطقة الشقيق بالسعودية في مارس 2022م، فضلاً عن الألغام البحرية التي يقوم الحوثيون بزراعتها في البحر الأحمر؛ ففي 24 نوفمبر 2020م ووفقاً لبيان التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، فقد تم تدمير 5 ألغام بحرية زرعها الحوثيون جنوبي البحر الأحمر، وهي من نوع (صدف) الإيراني الصنع، ليصل حجم الألغام التي زرعوها 361 لغماً بحرياً¹¹، مما يمثل تهديداً خطيراً للملاحة البحرية وعمليات الصيد في تلك المنطقة الاستراتيجية من العالم.

ويبدو أن عمليات الحوثيين تأخذ طوراً مختلفاً قد يُدخل الأمن المائي في مضيق باب المندب مرحلة مغايرة، لدى اختطافهم سفينة (روابي) الإماراتية

10 ماركو أولمبيو . (القوارب الحوثية الانتحارية: إرهاب التحكم عن بُعد) . موقع عين أوروبية على التطرف. 27/9/ 2018 (تاريخ الوصول. 2/10/https://bit.ly/2Sya50. (2022.

11 د. أشرف كشك (المبادرة السعودية بتأسيس آلية الدول المتشاطئة على البحر الأحمر تحاصر الإرهاب) . موقع مجلة (آراء حول الخليج). 1/5/ 2021 . (تاريخ الوصول . 3/ 10/2022) ./https://araa.sa

12 متى المنجومي (الحوثيون من ضرب السفن إلى مصادرتها) . (الإنديبننت عربية) 4/ 1/ 2022. تاريخ الوصول 29/ 9/2022 ./https://www.independentarabia.com/node/291451

ثانياً: تداعيات الكوارث البحرية

تنجم عن الكوارث البحرية التي تحدث في الخليج العربي والبحر الأحمر تداعيات بيئية واقتصادية، وخسائر بشرية فادحة، نتيجة الأعطاب التي تطال السفن والكاثانات من الأشخاص والأحياء والبيئة إما لأسباب الظروف الطبيعية أو الحوادث المُفتعلة، بما يشكل تحدياً بالنسبة لدول مجلس التعاون ولتأثيراتها المائتة الحيوية.

أ- تداعيات بيئية

يشكل التسرب النفطي أحد أكبر الأضرار الناجمة عن الكوارث البحرية في المنافذ المائية الخليجية؛ إزاء تبعاته البيئية والإنسانية والاقتصادية غير المحمودة والتي تمتد لفترات طويلة من المعالجة المُكلفة، ونظير نواتجه السياسية عند الإتيان به عمداً نتيجة تخريب أو قصف جوي لناقلات النفط، بما يتسبب في خسائر فادحة تطال النظام البيئي برمته، ويخلق أجواء من التوتر والاحتقان في المشهد الإقليمي والخليجي معاً.

ويُعزى التسرب النفطي للبيئة البحرية في أحد أسبابه الرئيسية إلى حوادث غرق وانفجار الناقلات أو اصطدامها وتعرُّضها للإصابة والضرر، بما يشمل الأضرار التي تصيب مرافق الإنتاج البحرية، والأعطال التي تلحق بخطوط الأنابيب، وأعمال التخريب المُتعمدة لها. وهناك أمثلة عديدة على ذلك؛ ومنها حادث ناقلة النفط اليونانية (بوتيانا) قرب دبي عام 1987م، وحادث الناقل (شيريديك) غرب جزيرة داس بالإمارات، وانفجار أحد الحقول النفطية البحرية السعودية في نوفمبر 1981م، ونجم عنه تدفق نحو 80 ألف برميل وتكونت عنه بقعة زيتية بلغ طولها نحو 95 كم ووصلت إلى

عن طريق نقل النفط من السفينة المتحللة إلى سفينة آمنة حتى يتم تصنيع البديل، فيما تقدَّر نفقات تنظيف التسرب النفطي بأكثر من 20 مليار دولار. وقد طالبت الأمم المتحدة المجتمع الدولي بالتبرع لجمع التمويل الكافي لعملية الإنقاذ الطارئة وتفاذي وقوع الكارثة، فقدمت بعض الدول ومنها المملكة العربية السعودية دعماً مالياً بمبلغ 10 ملايين دولار¹³، للإسهام في دعم الجهود الأممية لإطلاق المرحلة الأولى من عملية الإنقاذ ومواجهة التهديدات الناجمة عن تهالك الناقلات النفطية.

وإذا حدث تسرب من ناقلة النفط (صافر) أو انفجرت قبيل إتمام المعالجة، فإن المشهد البيئي والإنساني والاقتصادي مُقبل على أحد أكبر التَّسَرُّبات النفطية في العالم، لما سينجم عنها من تهديدات خطيرة تطال الدول المطلة على البحر الأحمر، وتتسبب في كارثة بيئية وملاحية تصيب ساحله ومجتمعات الصيد والملاحة الدولية، حيث ستؤثر في التنوع البيولوجي الثمين وتضر بالحياة البحرية وتدمر مصدري رزق الكثيرين ممن يعملون في قطاع صيد الأسماك، مثلما ستعيق دخول الغذاء والوقود والإمدادات المنقذة للحياة في اليمن، مما سيفاقم الأوضاع الإنسانية فيها، كما ستضرر التجارة الدولية والشحن، وسيُتأثر بشكل سلبي ميناء الحديدة، الميناء البحري الرئيسي للمساعدة الإنسانية في اليمن، وأيضاً مضيق باب المندب، أحد أكثر ممرات الشحن ازدحاماً في العالم، مما سيحتاج إلى سنوات عديدة للتعافي من التداعيات الوخيمة المترتبة على تسرب النفط في المنطقة.

13 (السعودية تقدم 10 ملايين دولار لمواجهة تهديد الخزان (صافر) قبالة اليمن) جريدة (الوطن) السعودية. 2022/ 6 / 12. (تاريخ الوصول. 2022/ 10/ 2 Gulf/ https://alwatannews.net/article/1010360)

تحلية المياه بدول الخليج العربي باستثناء سلطنة عُمان. في حين وقعت الكارثة البحرية الأكثر فداحة على مر التاريخ والممتدة آثارها البيئية حتى اليوم، خلال حرب الخليج الثانية عام 1991م، حينما قام النظام العراقي بضخ نحو 11 مليون برميل من نפט الكويت إلى مياه الخليج العربي، مما تسبب في نفوق مئات الأسماك والطيور والكائنات البحرية، وتكوّن بحيرات نفطية مازال آثارها باقية، إضافة إلى إحداث تلوث واسع النطاق في أجواء المنطقة، فضلاً عن واستنفاد قدرها من الموارد، فانعكس التأثير السلبي لذلك على سواحل الخليج العربي وتضررت منه بالأساس دول مجلس التعاون¹⁵¹⁴. فيما لا تقل خطورة التسريبات النفطية الناجمة حديثاً عن أعمال تخريب السفن في الخليج العربي والبحر الأحمر بأيدٍ خارجية؛ أسوة بالتسرب النفطي الكبير الناتج عن تخريب أربع سفن قبالة سواحل الإمارات العربية المتحدة في 12 مايو 2019م، بما شكّل تحديات بيئية واقتصادية خطيرة للغاية.

وفي كلا الحالتين؛ للتلوث النفطي تأثيره القاتم في مناحٍ عديدة، ومنها تهديد النظام البيئي الخليجي، بما يحتويها من مواد سامة للأحياء والكائنات المائية والطيور التي تتواجد في البيئة البحرية، وضارة للبيئة، ونتيجة مساحة البقع النفطية غير القليلة التي ستطفو على سطح الماء بفعل تسرب كميات كبيرة منه، فضلاً عن التأثيرات السلبية المباشرة وغير المباشرة في صحة سكان المنطقة، ومنها أن قضاء النفط على الكائنات البحرية وموائلها يؤثر مباشرة على مصادر البروتينات اللازمة لتغذية أعداد متزايدة من السكان، كما له تأثيره في محطات تحلية المياه والتأثير في جودتها، فضلاً عن أن وصول

الشواطئ القطرية والبحرينية، وحادث انفجار محطة ميناء الأحمدى الكويتية عام 1982م، ونجم عنه تسرب ملايين الأطنان من النفط غطى معظم مياه وسواحل الخليج العربي وسببت كوارث بيئية، وغرق سفينة يونانية في خليج عمان عام 1982م، واصطدام ناقلة نفط بمنصة حقل نوروز النفطي الإيراني في مارس 1983م، مما تسبب في مقتل 11 شخصاً وتسرب نحو 80 مليون غالون نفط في مياه الخليج العربي وعلى مدار سبعة أشهر بعد وقوع الحادث، وغرق ناقلة النفط العراقية (زينب) قرب السواحل الكويتية في سبتمبر 2001م¹⁴، فضلاً عن خطورة التسرب النفطي من جزيرة (خُرج) الإيرانية الواقعة، والذي تم الكشف عنه في نوفمبر 2019م، ونشأ عنه تلوث مياه الخليج العربي.

هذا في حين إنه قد يحدث التسرب النفطي أثناء الحروب ونتيجة القصف الجوي أو أعمال التخريب المتعمدة ضد الناقلات؛ بما يشكل تحديات بيئية واقتصادية إزاء تضرر النظام البيئي واستنزاف الموارد وطول المدة المستغرقة للتخلص من البقع النفطية التي تعلو المياه. ولعل تبعات الحرب العراقية- الإيرانية من الشواهد الصارخة المدللة على ذلك حينما تسبب شق الغارات على الناقلات والمنشآت النفطية في تسرب ملايين البراميل النفطية في مياه الخليج العربي، ومنها قصف طائرة عمودية عراقية حقل (نوروز) البحري الإيراني في أبريل 1983م، وأسفر عن تدفق ما بين 150 و200 ألف برميل من النفط الخام في مياه الخليج، وانتشر على امتداد سواحل البحرين وقطر ودبي، وتسبب في توقّف العمل في كثير من محطات

14 (أهميتها تهدد بيئته مياه الخليج تصارع كوارث تسرب النفط).

موقع الخليج أونلاين. 13/7/ 2020. تاريخ الوصول. 5/10/2022.

<https://alkhaleejonline.net>

15 عماد فرحات (التلوث النفطي) مجلة البيئة والتنمية. عدد 26 مايو 2000.

الناقلات النفطية بالشعاب المرجانية والصخور، وبلغت تكلفة إزالة تلوث البرميل النفطي الواحد حينها وفي الحالات الاعتيادية نحو ألف دولار، ويتضاعف هذا المبلغ في الظروف الجوية الصعبة نظراً لتعقّد عمليات التنظيف والوقت المستغرق والمشقة الناجمة عنها.

كما يتسبب التسرّب النفطي في شل حركة الملاحة وعمليات الصيد، فضلاً عن عزوف المستهلك عن شراء الأسماك والفقرات البحرية خشية من تلوثها، كما أن للنفط تأثيراً في النواحي الجمالية للشواطئ، فمثلاً تشوهت سواحل خليج تاروت السعودي عند انفجار أحد أنابيب النفط الساحلية في عام 1970م، ومثل هذا الحادث مما يشكّل تحدياً للحركة السياحية الخليجية.

فيما تضحى الإشكالية أكثر تعقيداً وشمولاً عند التهديد الأمني للملاحة البحرية الذي يؤثر على اقتصادات الدول مباشرة، بل والاقتصاد العالمي أيضاً، لاسيما وأن 90% من التجارة العالمية يتم نقلها عبر البحار، وذلك نظراً لتسارع نطاق المجال البحري وصعوبة السيطرة عليه وضبطه، وامتلاك الجماعات الإرهابية وتلك المنفّذة لأنشطة الهجمات البحرية أسلحة متطورة، مقارنة بالسابق، مما يجعل استهداف السفن التجارية صيداً سهلاً واثميناً، لأنها غالباً تكون غير مسلحة أو مزوّدة بدروع تحمها، ولأن تدريب طواقمها يقتصر عموماً على تكتيكات الحماية الشخصية، بينما تشكل ناقلات النفط هدفاً مغرياً بالنسبة لتلك الجماعات والقراصنة من جانب، وإزاء كبر حجم السفن التجارية وبطء حركتها وصعوبة مناوئتها من جانب آخر. ولكون النفط أحد أهم السلع الحيوية للاقتصاد العالمي، فإن أي هجوم خطير على الناقلات قد يؤثر، بشكل أو بآخر، في أسعار

التسربات النفطية إلى الشواطئ يضر بالسياحة التي تعتبر مصدر دخل رئيسي لكثير من دول الخليج العربي.

وعادة ما تتم معالجة التسربات النفطية عبر تزكيتها على حالها إذا حصلت في عرض البحر، أو احتوائها وإزالتها، أو تشتيتها، أو حرقها، إذ يعتمد اتخاذ القرار حول تنظيف أي تلوث نفطي بحري على اعتبارات إيكولوجية، مثل مصائد الأسماك والحياة البرية، واعتبارات تجارية، مثل وجود مرافق سياحية، واعتبارات قانونية مثل ملكية الناقلات أو المنشأة النفطية المسببة للتلوث، واعتبارات مالية مثل شهادات التأمين.

بيد أن تفاقم حجم التحديات الناجمة عن الكوارث البيئية البحرية، مثل تلك التي تصيب مياه الخليج العربي الذي تعتمد عليه الدول المطلة بشكل رئيسي لتحلية المياه، والملوثات البحرية وصعوبة السيطرة على انتشار بقع التلوث البحري التي لا تنجم فقط من تسربات النفط بل من وجود المنشآت النووية الإيرانية على الضفة الأخرى من الخليج العربي، في ظل شكوك بأخذ القائمين عليها بمعايير الأمن والسلامة، مما يشكل في مجمله تهديداً خطيراً للبيئة البحرية، بما يتطلب اتخاذ إجراءات مضادة لمواجهة.

ب- تداعيات اقتصادية

تنتج عن الكوارث البحرية، سواء الطبيعية منها أم المُتعلّلة، تحديات اقتصادية متعددة؛ إذ تُعتبر معالجة التلوث النفطي عالية التكاليف، بما يشكل عبئاً اقتصادياً ثقيلاً على ميزانيات دول مجلس التعاون. فعلى سبيل المثال، تعرضت منطقة الخليج العربي في عام 2009م وحده إلى اثني عشر حادث تلوث نفطي، يرجع معظمها إلى حوادث اصطدام

دفة المعالجة تضحى أكثر صَافاً، وتحتاج لإجراءات صارمة مغايرة، لضمان سلامة الملاحة البحرية، واستتباب أمن واستقرار المنظومة الأمنية الإقليمية الخليجية.

وكثيراً ما أبدت دول مجلس التعاون مخاوفها علناً مما تمثله إيران من تهديدات تتمحور حول نزعتها للسيطرة على الخليج العربي، ومحاولة السيطرة على المضائق البحرية التي تتحكم بالملاحة البحرية في المنطقة.. مضيق هرمز ومضيق باب المندب، وتهديدها المستمر بقدرتها على إغلاق مضيق هرمز، وإثارة النزاعات الحدودية والإقليمية مع جيرانها العرب، ومحاولتها التأثير في مستويات إنتاج النفط والأسعار، فضلاً عن مساعيها الدؤوبة لتغذية نفوذها في الساحات العربية، ولأسيما في سوريا واليمن عبر جماعة الحوثيين.

ومن غير المؤكد أن يسهم نجاح مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني المُوَقَّع عام 2015م في الحد من البرنامج النووي الإيراني أو حصر الطموح التوسُّعي الإيراني الإقليمي، وكَّف اليد الإيرانية عن تهديد المنظومة الأمنية الخليجية، وتشكيل بؤرة تحلٍّ مُحْدِق بالآمن الإقليمي واستقرار المنطقة، وذلك عند تعظيم قدراتها الاقتصادية والعسكرية وتسريع خطوات امتلاكها السلاح النووي، مثلما لا توجد ضمانات كافية لاستعداد إيران لخفض التصعيد الإقليمي والنأي عن السياسات المناوئة التي تعارضها الجهات الإقليمية الفاعلة، عند إخفاق المسار التفاوضي واستمرار العقوبات الأمريكية على إيران، بما يغذي عناصر التوتر الأمريكي- الإيراني القائمة، ولكن بعيداً عن الذهاب نحو المواجهة العسكرية المباشرة التي لا ترغبها أيُّ من الأطراف.

النفط العالمية، أسوة بارتفاعه بعد وقوع حادثي (تفجيرات الفجيرة) في 2019/5/12م، وتعرُّض ناقلتي نفط نرويجية ويابانية لهجوم كبير في مياه خليج عُمان في 2019/6/13م¹⁶، ونُسبتا للحرس الثوري الإيراني، مما يعكس عُزى ارتباط عجلة الاقتصاد باستهداف الأمن البحري.

ثالثاً: متطلبات تطوير القدرات البحرية لدول الخليج العربي

يشكِّل اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على مياه الخليج العربي ومياه البحر الأحمر، ومضيقهما الاستراتيجيان الحيويان، هرمز وباب المندب، في مجالات الاقتصاد والتجارة والنقل البحري وتحلية المياه والغذاء، دافعاً قوياً ومُبَكِّراً لاستتال سلسلة إجراءات مهمة، ضمن مستويات فنية وأمنية وعسكرية، مُضادة لتحديات الكوارث البحرية وتداعياتها، البيئية والاقتصادية الحادة، مما جعل الأمن البحري يشغل حيزاً متقدماً في منظومة الأمن القومي الخليجي، ولأسيما إزاء التوترات الجيوسياسية العالمية وأزمة الطاقة العالمية الناجمة عن الحرب الروسية-الأوكرانية القائمة.

ولأن تحديات الكوارث البحرية لا تتأثَّر فقط من جراء الحوادث الطبيعية المنسوبة إلى الظروف المناخية والأعطال التي تطال السفن عموماً، وذلك عندما تقف تهديدات خارجية خلف مسبباتها وتلجأ الجماعات الإرهابية إلى توظيف الورقة البحرية الضاغطة لتحقيق أهداف توسعية إقليمية، فإن

16 (النفط يصعد بعد تقرير عن تعرض ناقلة لحادث في خليج عمان قرب إيران)، رويترز. 2019 / 6 / 13 . (تاريخ الوصول 2022/10/5) <https://bit.ly/2NjnLyp>

بالمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية (ROPME) عام 1978م، ومقرها دولة الكويت، كأول منظمة إقليمية في المنطقة من نوعها مختصة بمجال حماية البيئة، وتضم المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ودولة قطر والعراق وإيران، وذلك للتنسيق بين الدول المشاركة في مجال مكافحة التلوث بالنفط والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة، وتطوير قدراتها الوطنية من خلال التدريب والتعاون التكنولوجي وتبادل المعلومات، عبر مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية، الذي تأسس في البحرين في أغسطس 1982م، في إطار اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون بشأن حماية البيئة البحرية من التلوث، فيما بدأ العمل عام 1980م، بالاتفاقية الإقليمية لحماية بيئة الخليج العربي، والبروتوكول الخاص بالتعاون الإقليمي في مجال حماية البيئة البحرية. وفي عام 1988م تم توقيع بروتوكول لمكافحة التلوث من النشاطات البحرية.

وتبعاً لذات النهج؛ تم تشكيل الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (PERSGA) من المملكة العربية السعودية، التي تستضيف مقرها الرئيسي بمدينة جدة منذ العام 1996م، ومصر والسودان والأردن وجيبوتي واليمن والصومال، وتستمد إطارها القانوني من الاتفاقية الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن والمعروفة باسم (اتفاقية جدة 1982م)، كتعبير عن التزام الدول الأعضاء بالحفاظ على

وفي كلا الحالتين؛ فإن مواجهة التهديد الإيراني المتواتر للأمن البحري في الخليج العربي والبحر الأحمر، الذي تعتمد عليه إيران كثيراً في مشروعها التوسعي الإقليمي، من شأنه إضعاف نفوذ إيران في معازل تمددها الأخرى، شريطة شمولية وصرامة التحرك الدولي الإقليمي المضاد، لتقييد هامش مناوراتها وتجفيف مواردها وعرقلة دعم حلفائها وجماعاتها المسلحة، والتي قد يتغلغل الحرس الثوري الإيراني من بين ثناياها.

ومن أبرز الإجراءات التي اتخذتها دول الخليج العربي في هذا المجال؛ المتمثلة في:

أ- المسار الفني المؤسسي

اختطت دول الخليج العربي مبكراً مساراً فنياً مؤسسياً لحماية بيئتي الخليج العربي والبحر الأحمر؛ سواء على المستوى الفردي أو الجماعي أو الإقليمي، من خلال إصدار التشريعات البيئية، وتشكيل الهيئات والمجالس العليا الخاصة بالبيئة، مثل المجلس الأعلى للبيئة واللجنة الوطنية لمواجهة الكوارث في مملكة البحرين، ووكالة البيئة واللجنة الوطنية الدائمة لمواجهة الكوارث البحرية بمياه المملكة العربية السعودية، ووزارة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهيئة البيئة ومركز الأمن البحري في سلطنة عُمان، والهيئة العامة للبيئة في دولة الكويت، والمجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية في دولة قطر، فضلاً عن المساهمة الدولية وتوقيع العديد من الاتفاقيات العالمية الخاصة بالبيئة.

ولحماية البيئة البحرية في منطقة الخليج العربي؛ اعتمدت الدول المطلة عليه (خطة عمل الكويت) في عام 1978م، وتم توقيع الاتفاقية الخاصة

البيئة البحرية في الإقليم¹⁷.

كما اتخذت دول مجلس التعاون إجراءات احترازية عملية مهمة للتعامل مع أية كوارث بحرية محتملة؛ مثل تنظيم المملكة العربية السعودية لفاعليات التمرين العملي للخططة الوطنية لمواجهة الكوارث البحرية (بحث وإنقاذ 43) في مياه المملكة في ديسمبر 2021م، بناءً على فرضية تعرّض طائرة تقلّ 150 راكباً لخلل فني بأحد المحركات وهبوطها قبالة شواطئ ميناء الملك عبدالله بمحافظة (رابغ) بمنطقة مكة المكرمة ونشوب حريق في بعض أجزائها وتسرب وقود منها¹⁸، وذلك في إطار جهود تنفيذ البرامج التدريبية لمواجهة الكوارث البحرية، أسوة بتنظيم المجلس الأعلى للبيئة بالشراكة مع اللجنة الوطنية لمواجهة الكوارث في مملكة البحرين فاعليات التمرين الوطني لمكافحة الانسكابات النفطية (سواعد المملكة 2) في ديسمبر 2021م، بناءً على فرضية وقوع تسرب زيتي من أحد الأنابيب النفطية في مرفأ شركة نفط البحرين (بابكو) وانتهاج السبل الكفيلة والإجراءات اللازمة لمواجهة الحادثة والسيطرة عليها ومعالجة آثارها بهدف التدريب والتأكد من الجاهزية العالية للتعامل معها¹⁹، فضلاً عن افتتاح (مركز بابكو للقيادة) في

17 (موقع الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن). <https://persga.org/ar/%D9%85%D8%A7%D8%AA-%88%D9%84%D9%B9%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9>

18 عبد الهادي المالكي. «تمرين عملي لمواجهة الكوارث البحرية». جريدة (البلاد) السعودية. 12/ 24/ 2021. (تاريخ الوصول <https://albiladdaily.com> (2022/10/3

19 «انطلاق مجريات التمرين الوطني لمكافحة الانسكابات النفطية (سواعد المملكة 2) جريدة (الوطن) البحرينية. 10/12 / 2021. (تاريخ الوصول <https://www.sahafahh.com/> (2022/10/5) show12595060.html

البحرين في 23 أكتوبر 2019م، للتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث النفطية. وعلى ذات النهج نفّذ مركز الأمن البحري بسلطنة عُمان، في أكتوبر 2022م تمرين الأمن البحري الذي شهد أحداثاً مفترضة استدعت الاستجابة الفورية من طائرات سلاح الجو وسفن البحرية وزوارق خفر السواحل العُمانية²⁰، لتعزيز مستوى التنسيق المشترك بين الجهات المعنية وإدامة جاهزيتها باتخاذ الإجراءات الفاعلة في مواجهة الأزمات والكوارث والتهديدات الأمنية البحرية.

يُبد أن تفاقم حجم التحديات الناجمة عن الكوارث البيئية البحرية، مثل تلك التي تصيب مياه الخليج العربي الذي تعتمد عليه الدول المطلة بشكل رئيسي لتحلية المياه، والملوثات البحرية وصعوبة السيطرة على انتشار بقع التلوث البحري التي لا تنجم فقط عن تسربات النفط بل من وجود المنشآت النووية الإيرانية على الضفة الأخرى من الخليج العربي، في ظل شكوك بأخذ القائمين عليها بمعايير الأمن والسلامة، الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً للبيئة البحرية، ويتطلب اتخاذ إجراءات مضادة لمواجهةها، ويتمثل أبرزها في:

1. القيام بحملة إقليمية للدول المتشاطئة على الخليج العربي، وأخرى عالمية، لدراسة واقع الخليج البيئي وإيجاد حل للمشكلات البيئية فيه.

2. استخدام التقنيات المتطورة كالأقمار الصناعية والطائرات لمراقبة ناقلات النفط والسفن التجارية والحربية التي تبحر في الخليج

20 بالصور.. تدريب عسكري على مواجهة الكوارث والتهديدات البحرية. «جريدة الرؤية العُمانية. 10/ 10/ 2022. (تاريخ الوصول <https://alroya.om> (2022/10/31

وَقَّعت العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الخاصة بالبيئة البحرية العالمية، كمعاهدة ماربول لمكافحة التلوث بالنفط وحماية مياه البحار، وربما أنشئت من خلاله مرافق استقبال في الموانئ النفطية لمعالجة مخلفات السفن والناقلات، لكنها غير مُفعَّلة في كثير من الأحيان، الأمر الذي يوجب تفعيلها.

8. توجيه وسائل الإعلام الفعَّالة بغية نشر الوعي البيئي وتكثيف برامجها، فضلاً عن إطلاع الجيل الجديد على مخاطر تلوث الخليج العربي والبحر الأحمر، مع زيادة النشرات والدوريات المتخصصة في هذا المجال.

9. الاستفادة من التجارب العالمية في مجال معالجة الملوثات الحاصلة، فضلاً عن تبادل المعلومات والتجارب، وإجراء دراسات بيئية متخصصة لتلافي أية أضرار على بيئة الخليج قبل الشروع بإنشاء جزر ومرافق سياحية وأية تغييرات طبوغرافية على قاع الخليج.

ب- مسار التعاون الإقليمي لضمان الأمن البحري

يشكل تأسيس مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن بمبادرة سعودية في 6 يناير 2020م ومقره الرياض²¹، خطوة وازنة لحماية الأمن البحري وتطوير التعاون والتنسيق المشترك بين الدول الأعضاء المنضوية في إطاره؛ وهي المملكة العربية السعودية ومصر والأردن والسودان واليمن وجيبوتي وإريتريا والصومال، بما

أو التي تقوم بمناورات حربية في مياه الخليج العربي والبحر الأحمر، لرصد أية مخالفات بيئية ودعوتها لرفع معدلات السلامة وحماية البيئة البحرية للحدود العليا، بوصف هذا حقاً مكفولاً للدول بموجب الاتفاقيات الدولية.

3. إلزام ناقلات النفط بعدم إفراغ مياه الموازنة الممزوجة بالنفط والنفائات الأخرى بمياه الخليج، أو إفراغها عند الضرورة في محطات استقبال خاصة بعد إجراء المعالجات.

4. إلزام جميع مستخدمي مياه الخليج العربي بمعالجة مخلفات المصانع ومياه الصرف الصحي والزراعي قبل وصولها للخليج العربي، على أن تشمل المعالجات الطبيعية والبيولوجية والكيميائية بغية التخلص من ملوثاتها وتحسين خواصها وإعادة استخدامها من دون أي ضرر بيئي.

5. مراقبة حازمة للناقلات النفطية الداخلة لمياه الخليج العربي ومنع أية ناقلة يزيد عمرها على خمس عشرة سنة وغير مستوفية لشروط السلامة التي وضعتها المنظمات العالمية المعنية، وهو معمول به في الموانئ الأوروبية والعديد من دول جنوب شرق آسيا كسنغافورة.

6. دأبت معظم دول المنطقة على إدخال مفهوم الإدارة البيئية المتكاملة كعامل لتحقيق التنمية المستدامة، مما يستوجب إصدار تشريعات وقوانين صارمة لملاحقة ملوثي بيئي مياه الخليج العربي والبحر الأحمر، مع إدخال مفهوم إدارة الكوارث البحرية وسبل مواجهتها.

7. على الرغم من أن معظم دول المنطقة قد

21 (تأسيس مجلس للدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن). جريدة (الشرق الأوسط). 2020/1/7. (تاريخ الوصول <https://aawsat.com/home/article/2070156>). (2022/10/3)

يعزز الأمن والاستقرار في المنطقة.

ويسعى الكيان العربي- الأفريقي الجديد إلى ترسيخ عرى التناغم وأفاق التعاون بين دوله، وتعزيز الأمن والاستقرار في الممر المائي الحيوي الذي يمثل أهمية اقتصادية وتجارية واستثمارية للاقتصاد العالمي بأكمله، باعتبار البحر الأحمر أحد أهم الشرايين الرئيسية للتجارة الدولية والممر المائي الرئيسي للتجارة العالمية بين دول شرق آسيا وأوروبا، إضافة إلى كونه يربط البحر الأحمر بخليج عدن وبحر العرب عن طريق مضيق باب المندب، والبحر الأبيض المتوسط عن طريق قناة السويس، وذلك في ظل التحديات التي تواجه تلك المنطقة من تهديدات القرصنة والهجمات الإرهابية وأعمال التخريب الخارجية، سبباً لمساعي السيطرة عليه.

وبذلك فإن الكيان الجديد يشكّل آلية جماعية إقليمية لمواجهة تهديدات الأمن البحري في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، في إطار مساعي تطوير التنسيق والتعاون البيئي لحماية التجارة العالمية وحركة الملاحة الدولية في هذه المنطقة الحيوية، وتحقيق مصالح القوى الإقليمية وأهداف التنمية والازدهار للشعوب العربية، وتعزيز العمل العربي المشترك، بما يقود لإحداث توازن استراتيجي للقوى في المنطقة ومُضاد لمحاولات الاختراق الإقليمي ولأطماع ونفوذ بعض القوى الإقليمية، ومواجهة التحديات الثقيلة المُحدّقة بالمنظومة الأمنية الإقليمية، في إطار الحفاظ على وحدة واستقلال دول المنطقة وسلامتها الإقليمية.

ج- المسار الأمني

استكملت دول مجلس التعاون الخليجي خطواتها المُضادّة لتهديدات الأمن البحري بتدابير أمنية وازنة،

تنوعت بين تنشيط عرى التنسيق والتعاون على المسارات الخليجية الجمعية والإقليمية والدولية، والانضواء في أطر مؤسسية إقليمية ودولية لضمان سلامة الملاحة البحرية، فضلاً عن عقد الاجتماعات الأمنية والعسكرية الهادفة لتبَيّن رؤية استراتيجية مُضادّة لمساعي زعزعة استقرار المنطقة.

وقد ازدادت التحركات الخليجية المتوازية مع نظيرتها الإقليمية والدولية؛ لصد التهديدات الخارجية ضد الخليج العربي والبحر الأحمر، ومضيقهما الاستراتيجيان الحيويان.. هرمز وباب المندب، لاسيما من إيران عبر الحرس الثوري الإيراني، والتي اشتدت وتيرتها منذ عام 2019م وحتى الآن، إذ كثيراً ما أبدت دول الخليج العربي مخاوفها علناً مما تمثله إيران من تهديدات تتمحور حول نزعتها للسيطرة على الخليج العربي، وإثارة النزاعات الحدودية والإقليمية مع جيرانها العرب، ومحاولتها التأثير في مستويات إنتاج النفط والأسعار، وكذلك التهديد المستمر بإغلاق مضيق هرمز. ويبرز في هذا السياق؛ استضافة مملكة البحرين اجتماعاً عسكرياً دولياً مهماً في 2019/7/31م، لبحث سبل التصدي للممارسات الإيرانية التي تستهدف «أمن الملاحة البحرية الدولية في مياه الخليج العربي ومضيق هرمز وتهديد استقرار المنطقة»، و«لتأمين ممرات التجارة والطاقة وحرية الملاحة الدولية، وتعزيز الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية والاستراتيجية من العالم»²²¹، وذلك وفق بيان وزارة الخارجية البحرينية، فيما أعقبته في شهر أكتوبر 2019م، مباحثات المناامة لمناقشة مناهذ التطبيق.

22 «اجتماع عسكري دولي بالبحرين لتأمين الملاحة بالخليج». موقع سكاي نيوز عربية. 2019/7/31. (تاريخ الوصول 16/ 10/ 2022).
<https://www.skynewsarabia.com/middle-east>

الإيرانية من جانب المملكة العربية السعودية، عبر قيام المملكة بتحديث أسطولها العسكري البحري ضمن خطة سعودية طموحة لتطوير قدراتها البحرية وذلك باقتناء خمس سفن حربية جديدة متطورة، من المقرر أن تنضم إلى الأسطول الغربي السعودي التابع للقوات البحرية الملكية السعودية والمتمركز في البحر الأحمر، والذي وسعت المملكة من خلاله في سبتمبر 2022م نطاق مشاركتها الأمنية للمرة الأولى مع التحالف الدولي²⁴²³، لتعمل معاً على حماية ما يقرب من 1800 كيلومتر من ساحل البحر الأحمر السعودي وحماية الملاحة في خليج عدن بجوار اليمن مباشرة، حيث تتمركز قوات الحوثي الموالية لإيران، بما يعد خطوة حيوية وثقلاً مضاداً للتهديدات الإيرانية للملاحة البحرية في المنطقة، وتعزيز أمن الممرات الاستراتيجية للحفاظ على الاقتصاد العالمي، والتي تمر منها منتجات الطاقة، وفي ظل تداعيات الأزمة الناجمة عن الحرب الروسية- الأوكرانية.

ولا يروق لإيران زخم التحرك الخليجي والدولي المضاد لنزعتها التوسعية الإقليمية؛ لما يشكّله من دلالات سلبية لديها ومصدر قلق بالنسبة لها في ظل مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني في فينّا، إذ هدفت إيران ابتداءً من وراء الاتفاق النووي إلى تحسين علاقتها بالدول الأوروبية وفك العزلة الدولية عنها وتسهيل اندماجها في المجتمع الدولي حتى تنال شرعية لسلوكها الإقليمي واعتراف القوى الغربية بمصالحها، بينما يسهم توسيع نطاق عمل التحالف الدولي إلى جانب وجود بعثة أوروبية من

كما تأتي أهمية مشاركة دول الخليج العربي الفاعلة في (التحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية)، الذي تأسس في 2019/11/7م ومقره الرئيسي مملكة البحرين، وبقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وضم حتى الآن المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وبريطانيا وألبانيا وأستراليا وليتوانيا ورومانيا، ويهدف للحفاظ على حرية الملاحة وأمن الممرات المائية في مياه الخليج العربي والبحر الأحمر، وضمان التدفق الحر للتجارة ودعم الاستقرار الإقليمي، وضمن نطاق واسع يشمل الخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب وخليج عدن وجنوب البحر الأحمر. فيما أبدت دول أوروبية أخرى، من بينها الدنمارك وإيطاليا وإسبانيا وهولندا، رغبتها في الانضمام لمبادرة بحرية منفصلة ضمن (البعثة الأوروبية لمراقبة مياه الخليج العربي) بقيادة فرنسا ومقرها دولة الإمارات، والتي أعلن عنها في نوفمبر 2019م، وتشمل الجزء الغربي من خليج عمان وشرق الخليج العربي ومضيق هرمز، وذلك بعد إخفاق إيران في إقناع البلدان الإقليمية بما أسمتها مبادرة (هرمز للسلام) والمعروفة ب(تحالف الأمل)، التي أطلقتها للنظر في ترتيبات أمنية خاصة بالخليج العربي معها، إزاء استمرار هجمات الحرس الثوري الإيراني المهددة في مياه الخليج²³²²، والتهديد المتواتر بإغلاق مضيق هرمز.

في حين تتمثل الآلية الأساسية لمواجهة التهديدات

23 فرزين نديي (الحرس الثوري الإيراني يوضح قضيته حول التصعيد ضدّ الولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية). معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. 2019/11/26 (تاريخ الوصول 5/10/2022). <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/irgc-states-its-case-for-escalation-against-the-united-states-britain-and-s>

24 (لواجهة التهديدات الإيرانية.. السعودية تنضم لتحالف أممي بحري بقيادة أميركا) قناة الحرة. 2022/9/29. (تاريخ الوصول 2022/10/5). <https://www.alhurra.com/saudi-> /29/09/arabia/2022

التهديدات النابعة من البحار، ويتم عرضها بشيء من البيان والتفصيل فيما يلي:

1. العمليات أو المهام العسكرية المشتركة؛ وتتمثل أبرز الجهود الجماعية في إنشاء القوات البحرية الدولية المشتركة عام 2001م تحت القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية التابعة للأسطول الخامس في مملكة البحرين، والتي تضم قوات بحرية متعددة الجنسيات من 33 دولة، أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة والأردن، وذلك بهدف تعزيز الأمن والاستقرار ضمن مساحة تمتد من القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر حتى الخليج العربي، وعلى امتداد نحو 3,2 ملايين مربع من المياه الدولية، التي يمر بها أكثر خطوط الملاحة البحرية أهمية في العالم، وذلك وعبر تنسيق الجهود وأطر التعاون لمواجهة تهديدات الأمن البحري وبخاصة الإرهاب، وحماية البيئة البحرية، والتصدي لعمليات التهريب غير المشروع في المياه الدولية. وتنضوي في إطار القوات البحرية المشتركة ثلاث قوات؛ إذ تضطلع القوة 150 بمهام تأمين الممرات المائية من البحر الأحمر إلى خليج عُمان، بما في ذلك النقاط الرئيسية الثلاث الممثلة في مضيق هرمز ومضيق باب المندب وقناة السويس، مقابل القوة 151 المعنية بمكافحة القرصنة، بينما يتركز نطاق عمل القوة 152، التي تأسست عام 2004م من القوات البحرية لدول مجلس التعاون مدعومة بقوات من البحرية المشتركة، ضمن منطقة الخليج العربي

أكثر من دولة، بما فيها تلك المنخرطة مع إيران في الاتفاق، في تعزيز صورة إيران المتنامية في زعزعة أمن واستقرار الخليج العربي وتهديد سلامة الملاحة الدولية²⁵.

وإذا كانت الأطراف الأوروبية معنية باحتواء السلوك الإيراني، عبر مفاوضات فيّئة، والقيام بجهود وساطة ل تهدئة التوتر في العلاقات الأمريكية-الإيرانية، إلا أن التهديد الإيراني المتواتر بإغلاق مضيق هرمز يمثل خطورة بالغة، لأنه يتعلق بخنق طريق تجاري حيوي لصادرات النفط الخام، ويمكن أن يتسبب في ارتفاع أسعار النفط، مما يهدد الاقتصاد العالمي، كما قد يُحوّل المشهد هنا؛ فبدلاً من قيام إيران بحثّ الأطراف الأوروبية للضغط على الولايات المتحدة لتلين موقفها وإعادة النظر في حملة العقوبات المفروضة عليها، فقد باتت تخشى حدوث شقاق في علاقاتها مع الدول الأوروبية ذاتها.

د- المسار العسكري

فرضت تهديدات الأمن البحري على دول مجلس التعاون الخليجي اتخاذ تدابير عسكرية إجرائية لمواجهة، سواء عبر أطر التعاون الجماعي أو التحرك المنفرد أو التنسيق على المستويين الإقليمي والدولي؛ مثل المهام أو العمليات العسكرية المشتركة، وتنظيم المناورات العسكرية المشتركة، وعقد الاتفاقيات الأمنية العسكرية، وتبني استراتيجيات وطنية لمواجهة تهديدات الأمن البحري، فضلاً عن الإجراءات العسكرية التي تتخذها الدول منفردة لحماية أمنها القومي ومصالحها الوطنية ضد

25 هدى رؤوف. «لماذا ترفض إيران وجود بعثة أوروبية لحماية الملاحة في الخليج؟». موقع اندبندنت عربية. 26/7/2019 (تاريخ الوصول 2/10/2022). <https://www.independentarabia.com/node/44066>

(الفلك 4)، الذي أُجري في 21 مارس 2021م، في الأسطول الغربي السعودي بقاعدة الملك فيصل البحرية في جدة، بهدف تطوير عملية القيادة والسيطرة أثناء تنفيذ العمليات المشتركة لضمان حرية الملاحة والأمن في البحر الأحمر.²⁸ وللههدف نفسه أُجريت مناورات التمرين البحري الثنائي المختلط (مرجان 17) بين القوات البحرية السعودية ونظيرتها المصرية بجدة في 23/1/2022م، بهدف تعزيز علاقات التعاون المشترك ورفع مستوى الاستعداد القتالي والجاهزية الثنائية وتطوير أطقم الوحدات وفق مهام الحروب البحرية، وتبادل الخبرات في أساليب وطرق تنفيذ المهام البحرية لمواجهة التهديدات بالمنطقة وحماية وسلامة البحار والممرات المائية الإقليمية والدولية وضمان حرية الملاحة البحرية في البحر الأحمر.²⁹

3. تأتي في هذا السياق الجهود الحثيثة التي تبذلها دول الخليج العربي مع شركائها على المستويين الإقليمي والدولي لضمان حرية الملاحة في البحر الأحمر وحماية أمن مضيق باب المندب، ومنها تأسيس التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، بقيادة المملكة العربية السعودية، وحقق «وجوداً عسكرياً على جزيرة استراتيجية عند مدخل البحر الأحمر، وتكثيف التجهيزات العسكرية اللازمة في جزيرة ميون، لمواجهة

التي تعتبر أكثر المناطق البحرية أهمية من الناحية الاستراتيجية، وذلك عبر تنسيق جهود عمليات الأمن البحري في المنطقة، وحماية البنية التحتية البحرية فيها من التهديدات الإرهابية، بما في ذلك منشآت النفط.²⁶ وقد أكسب انخراط القوات البحرية لدول الخليج العربي ضمن الجهود الدولية لمواجهة تهديدات الأمن البحري، خبرات فائقة للعمل خارج المياه الإقليمية لدولها، انعكست في قوة الواجب البحري الموحد 81 المنضوية تحت قيادة مركز العمليات البحري الموحد، والتي تسلم رايتها سلاح البحرية الملكي البحريني من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة في 25 فبراير 2012م²⁷، بوصفها آلية خليجية مشتركة مضادة لمهددات أمن وحركة الملاحة البحرية، ويهدف تثبيت الاستقرار في المنطقة.

2. تنظيم المناورات البحرية المشتركة؛ والتي تجاوزت النطاق الخليجي الجمعي صوب الفضاء العربي الأوسع، مثل مصر والسودان، لضمان حرية الملاحة والأمن في البحر الأحمر، ومنها سلسلة التمارين البحرية الثنائية بين القوات البحرية الملكية السعودية والقوات البحرية السودانية، وكان آخرها تمرين

26 شادي عبدالوهاب منصور، علي صلاح. «كيف تتعامل الدول مع التهديدات المتصاعدة للأمن البحري؟» مجلة اتجاهات الأحداث. العدد 30: ربيع 2019 (تاريخ الوصول 2022/9/28). <https://futureuae.com>

27 "قوة دفاع البحرين تتسلم قيادة قوة الواجب البحري الموحد 81" جريدة (الوطن) البحرينية. 25/2/2021. تاريخ الوصول 2022/9/29. https://alwatannews.net/article/927572?utm_campaign=nabdapp.com&utm_medium=referral&utm_source=nabdapp.com&ocid=Nabd_App

28 «مناورات بحرية مشتركة بين السعودية والسودان في جدة». موقع العربية نت. 21/ 3/2021. (تاريخ الوصول 2022/9/ 28). <https://www.alarabiya.net/saudi-today/2021/21/03/>

29 مناورات بحرية سعودية مصرية تركز على «مواجهة التهديدات بالمنطقة». جريدة رأي اليوم. 23/ 1/2022. تاريخ الوصول. <https://www.raialyoum.com> 28/9/2022

التحديات المحتملة للتجارة البحرية من قبل جماعة الحوثي باليمن وتأمين الملاحة البحرية»³⁰²⁹، وفق بيان صادر عنه، بما يشكل إجراءات مضادة لتهديد الأمن البحري.

تدابير إضافية مُضادّة لتهديدات الأمن البحري

يتم اتخاذ تدابير إضافية مهمة لمواجهة تحديات الكوارث البحرية، سواء الطبيعية منها أم المُفتعلة، بهدف ضمان سلامة الملاحة البحرية واستتباب استقرار المنظومة الأمنية الإقليمية والخليجية معاً. ومن أبرزها:

1. ضرورة تبني استراتيجية شمولية بعيدة المدى، وليست أسيرة خطة تكتيكية قصيرة الأجل، بحيث تتسم بالتكامل مع منظومة الأمن القومي لدول الخليج العربي على مستوى التخطيط والجوانب الإجرائية، لتطوير القدرات البحرية الخليجية، بما يحقق توازن القوى الإقليمي، بوصفه مرتكزاً حيوياً لمنظومة أمن الخليج العربي، ومغوّلاً مضاداً لتهديدات الأمن البحري، التي تسارعت وتيرتها في ظل زيادة اعتماد التجارة العالمية على النقل عبر البحار.

2. لا تنحصر تهديدات الأمن البحري في نطاق التداعيات البيئية والاقتصادية فقط، وإنما تنتقل في خطورتها بين التهديدات النابعة من قوى إقليمية وتلك المنبعثة من الجماعات الإرهابية، لتتطال أمن الممرات البحرية الحيوية

وسلامة الملاحة البحرية، نظير اتساع نطاق المجال البحري وصعوبة السيطرة عليه وضبطه، وامتلاك الجماعات الإرهابية وتلك المنفذة لأنشطة الهجمات البحرية أسلحة متطورة، في ظل مشهد إقليمي مضطرب، بما يتطلب وضع استراتيجية متكاملة عبر تحديد رؤية الدولة الاستراتيجية تجاه الأمن البحري، ووضع الأهداف والتحديات قيد المعالجة، وصولاً إلى صياغة آليات العمل المناسبة التي يتم بها تطبيق مضمون الاستراتيجية، لضمان استمرارية أمن أنظمة المواصلات البحرية.

3. تعزيز التعاون الخليجي مع النطاقين الإقليمي والدولي في مجالات عقد الاجتماعات وإبرام الاتفاقيات والشراكات وتنظيم الدورات والمناورات المشتركة، بما يسهم في تطوير علاقات التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات والمعلومات والاطلاع على تجارب الدول المماثلة في سبل التعامل وقت الكوارث والأزمات، من أجل مواجهة تهديدات الأمن البحري.

4. تتسم خطوة المملكة العربية السعودية بتحديث أسطولها العسكري البحري، باقتناء خمس سفن حربية متطورة جديدة، ضمن سلسلة خطوات اتخذتها في هذا المضمار وتم رفعها بأحدث التقنيات والمنظومات للحروب المضادة للأهداف السطحية وتحت السطحية، بكثير من الأهمية في سياق خطة استراتيجية سعودية طموحة لتطوير قدراتها البحرية وتعزيز قدراتها الدفاعية وجهازيتها في مواجهة تهديدات الأمن البحري في المنطقة، وتعزيز أمن الممرات الاستراتيجية للحفاظ على الاقتصاد العالمي، والتي تمر منها منتجات الطاقة، في ظل تداعيات الأزمة الناجمة عن

30 «التحالف بقيادة السعودية يقول إنه وراء الوجود العسكري في جزيرة بالبحر الأحمر». رويترز. 27/5/2021. تاريخ الوصول <https://www.reuters.com/article/yemen-security-islands-ia6-idARAKCN2D81SE>

الفرصة أمام السيطرة الإيرانية على مضيق باب المندب.

(ج) أهمية مشاركة دول الخليج العربي الفاعلة في «التحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية» لمواجهة تهديدات الحرس الثوري الإيراني لأمن الملاحة البحرية في مياه الخليج العربي.

(د) كما تأتي في هذا السياق؛ أهمية أخذ خطوة خليجية جديدة لتأسيس برنامج نووي سلمي لتطوير مجال المعرفة بالعلوم والتكنولوجيا النووية، وتعزيز التشبيك العلائقي والتنسيق مع القوى الإقليمية الأخرى في المنطقة، والتي قد تشكل في مجملها تحركاً ردعياً للتهديد النووي الإيراني.

الخاتمة

تشكل الكوارث البحرية في المسطحات المائية التي تطل عليها دول مجلس التعاون الخليجي، تحدياً خليجياً كبيراً، نظير تداعياتها البشرية والبيئية والاقتصادية والسياسية الجسيمة، والاعتماد الخليجي الكبير على مياه الخليج العربي والبحر الأحمر تحديداً، ومضيقهما الاستراتيجيين الحيويين، هرمز وباب المندب، في مجالات الاقتصاد والتجارة والنقل البحري وتحلية المياه والغذاء؛ إزاء ما توفره البحار من منفذ مُعتبر لنقل التجارة الدولية.

وقد اتخذت دول الخليج العربي جملة تدابير إجرائية، فنية وأمنية وعسكرية، مُضادةً لتحديات الكوارث البحرية، وتهديدات سلامة الملاحة البحرية، تماهياً مع المكانة المتقدمة التي يشغلها الأمن البحري في منظومة الأمن القومي الخليجي،

الحرب الروسية- الأوكرانية.

5. تعزيز المناورات البحرية المشتركة على المستوى الخليجي الجمعي ومع دول على المستويين الإقليمي والعالمي، لزيادة جاهزية القوات البحرية الخليجية وتطوير قدراتها وتبادل الخبرات ورفع الكفاءة، لاسيما في وقت الأزمات، سبيلاً لمواجهة تهديدات الأمن البحري.

6. توظيف التقنيات التكنولوجية الحديثة ضمن خطة تطوير القدرات البحرية، والتركيز على تنظيم التدريبات الدورية والدورات الأكاديمية التي تدمج المنهجين النظري والعملي معاً في سبل مواجهة تهديدات الأمن البحري.

7. استمرار الجهود الخليجية المضادة للتهديدات الإيرانية المتواترة للأمن البحري في إطار مشروعها التوسعي الإقليمي الطموح، بما يشكل تهديداً وازناً للمعادلة الأمنية الإقليمية الخليجية، وذلك من خلال:

(أ) الاستمرار في مساعي مواجهة الكيانات والشركات والأفراد الداعمين للحرس الثوري الإيراني، ولتنظيماته المسلحة، وفرض العقوبات عليها، بهدف مواجهة الإرهاب واستهداف شبكات تمويل الجماعات الإرهابية وقمع الأنشطة ذات الصلة التي تشكل تهديداً للأمن الإقليمي والدولي.

(ب) استمرار جهود دول الخليج العربي، عبر تحالف دعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية والمدعوم أمريكياً ودولياً، في تقويض مساعي النفوذ الإيرانية في اليمن، والتضييق على الحوثيين في مضيق هرمز الاستراتيجي، مع مساعي تفويت

وبخاصة في ظل التوترات الجيوسياسية العالمية وأزمة الطاقة العالمية الناجمة عن الحرب الروسية-الأوكرانية.

بيد أن تحديات الكوارث البحرية لا تتأتى فقط من جرّاء الحوادث الطبيعية، المنسوبة إلى الظروف المناخية، والأعطال التي تطال السفن عموماً، وذلك عندما تقف تهديدات نابعة من قوى إقليمية خلف مسبباتها. وتلجأ الجماعات الإرهابية إلى توظيف الورقة البحرية الضاغطة في تحقيق أهداف توسعية إقليمية، لتطال أمن الممرات البحرية الحيوية وسلامة الملاحة البحرية، نظراً لتوسع نطاق المجال البحري وصعوبة السيطرة عليه وضبطه، وامتلاك الجماعات الإرهابية وتلك المنفذة لأنشطة الهجمات البحرية أسلحة متطورة، في ظل مشهد إقليمي مضطرب.

وبذلك؛ فإن دفة المعالجة تحتاج لإجراءات صارمة مغايرة، تدخل ضمن تبني رؤية استراتيجية شمولية بعيدة المدى ومتكاملة مع منظومة الأمن القومي لدول الخليج العربي، على مستوى التخطيط والجوانب الإجرائية، لتطوير القدرات البحرية الخليجية، بما يحقق توازن القوى الإقليمي، بوصفه مرتكزاً حيوياً لمنظومة أمن الخليج العربي، ومُعَوِّلاً مُضاداً لتهديدات الأمن البحري، بهدف الحفاظ على الأمن البحري واستتباب استقرار المنظومة الأمنية الإقليمية والخليجية معاً.

Maritime Disasters and Requirements for Developing Maritime Capabilities for Gulf Cooperation Council Countries

Dr. Nadia Saad El Din¹

Abstract

This study aims to address the maritime disasters facing the Gulf Cooperation Council (GCC) countries as one of the most significant challenges facing these countries, given the strategic importance of maritime transport for the GCC, which oversees two of the most important maritime straits, the Bab al-Mandab and the Strait of Hormuz. The study includes a definition of maritime disasters, whether natural or man-made, as well as the environmental and economic repercussions of maritime disasters. The study concluded three findings:

1. The GCC countries have taken integrated approaches to confront maritime security threats at both the collective and individual levels, in addition to the security track, all of which were responses to those threats.
2. With the importance of the previous

approaches, the military track was the most prominent in Gulf efforts, through cooperation with the U.S. Fifth Fleet's Central Command, in addition to enhancing Gulf maritime capabilities, as well as conducting many naval exercises to increase the effectiveness of naval forces in dealing with any possible maritime disasters.

3. There is still a need to develop maritime capabilities for the GCC countries, in addition to joint cooperation, as well as employing modern technological advancements to protect the marine environment from any risks. Perhaps there is a greater need for simulation exercises to be conducted to prepare for any emergency scenarios.

¹ Writer and researcher in political science – Jordan.

3- تأثير التطور التكنولوجي على العقيدة العسكرية للجيش

د. أشرف محمد كشك¹

منى سعد الرصيص²

ملخص الدراسة

تستهدف هذه الدراسة تحليل أحد أبرز التحديات التي تواجه الجيوش عموماً، مع الإشارة إلى الجيوش الخليجية خاصة، وهي تأثير التطور التكنولوجي على العقيدة العسكرية للجيش في ظل التطور المذهل والمتسارع للتكنولوجيا وما أحدثته من نتائج بشأن طبيعة التهديدات التي أضحت نوعية وغير مسبوقة، بما يعنيه ذلك من ضرورة تغيير طبيعة التسليح وكذلك آليات المواجهة. وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية، هي:

الأولى: تشهد التكنولوجيا عموماً والعسكرية على نحو خاص تطوراً مدهلاً، ومن بينها تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتعبّر عنه الطائرات المُسَيَّرة (الدرونز) التي أضحت رقماً صعباً في الصراعات الإقليمية والدولية، ولا سيما أنه يمكن للدول حتى النامية منها الحصول عليها بالنظر لرُخص تكلفتها، فضلاً عن سهولة حصول الجماعات الإرهابية على تلك التقنية وهو ما أدى لتغيير مضامين ومسارات الصراعات بشكل جذري.

والثانية: إذا كانت التكنولوجيا العسكرية الحديثة تمثل تحدياً للدول كافة فإن تلك التحديات تتعاظم بالنسبة لدول الخليج العربي التي تقع ضمن إقليم مضطرب شهد توظيفاً لتلك التكنولوجيا سواء في استهداف بعض المنشآت الحيوية في دول الخليج العربي أو ناقلات النفط الخليجية. وتكمن الصعوبة في تحديد مصدر إطلاق تلك الأسلحة الحديثة ومن ثم صعوبة إثبات المسؤولية عنها، وقد أضحت وسيلة من جانب بعض الدول والمليشيات التي تدعمها لإدارة الصراعات الإقليمية.

والثالثة: بما أن التحدي يخلق الاستجابة فقد بدأت دول الخليج العربي في تطوير قدراتها الدفاعية بالاستفادة من تلك التكنولوجيا سواء من خلال تضمين هدف توطين الصناعات الدفاعية في بعض الرؤى التنموية لهذه الدول أو الاهتمام بالحصول على تلك التقنيات ضمن صفقات التسليح، بالإضافة إلى اجتذاب الشركات الكبرى المتخصصة في ذلك المجال من خلال معارض الدفاع، إلا أن دول الخليج العربي ما تزال تواجه تحديات في هذا الشأن وهي التطور المتسارع في تلك التكنولوجيا بما يعنيه ذلك من صعوبة التخطيط الدفاعي طويل الأجل، ومتطلبات توطين التكنولوجيا العسكرية، وأخيراً كيفية توظيف تلك التكنولوجيا في حماية المنشآت الحيوية.

1 مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية بمركز (دراسات) ومدير تحرير دورية (دراسات).

2 باحث مساعد بإدارة الدراسات بمركز (دراسات).

مقدمة

في الحروب العسكرية التي شهدت تطوراً هائلاً خلال العقود الماضية، ومنها الغواصات والرادارات وحاملات الطائرات والأسلحة النووية والصواريخ الباليستية الموجهة والحروب البيولوجية، بالإضافة إلى الفضاء ومنها أقمار التجسس والأسلحة المضادة لتلك الأقمار³.

وعلى الرغم من تعدد أنواع ونماذج التكنولوجيا العسكرية فإن الخبراء يحددون أربعة مؤشرات أساسية ناشئة في مجال التكنولوجيا العسكرية سوف يكون لها تأثير بالغ على النسق أو الشكل التالي من الحروب في القرن الحادي والعشرين، أولها: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثورة الصناعية الرابعة، وهي التي ستشهد تطوراً متسارعاً بما يؤثر على الوعي المعرفي ومن ثم دعم صانعي القرار في كافة مستويات المؤسسات العسكرية، وثانها: الذكاء الاصطناعي والأنظمة المستقلة أو شبه المستقلة التي تشهد تطوراً غير مسبوق، حيث يرتبط ذلك بالتطور المتنامي في ذلك المجال. وثالثها: الأسلحة فوق الصوتية والإجراءات المضادة التي يمثل التطور المستمر فيها ضغطاً على الأنظمة الدفاعية وكذلك دوائر صنع القرار، ورابعها: التكنولوجيا الحيوية ذات التطبيقات العسكرية والتي تشهد أيضاً تطوراً مستمراً بما ينعكس على زيادة القدرات القتالية للقوات المسلحة، وفي الوقت ذاته الحفاظ على حياة الجنود في ميدان المعركة، فضلاً عن زيادة القدرات الحربية الفردية⁴.

وتثير المجالات الأربعة السابقة تساؤلات حول

ثمة تداعيات عديدة رتّبها التطور التكنولوجي في مجالات الحياة كافة ومن بينها المجال العسكري. فخلال العقود القليلة الماضية ظهرت العديد من الأسلحة النوعية التي يتم من خلالها توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وأهمها الطائرات بدون طيار (الدرونز)، بالإضافة إلى المركبات البحرية غير المأهولة وغيرها، وكانت النتيجة الحتمية لذلك هي إعادة ترتيب قوة الدول وفقاً لما تمتلكه من أسلحة متطورة في هذا المجال. ومع أن تلك الثورة التكنولوجية الحديثة قد عززت من قوة جيوش الدول الكبرى فإنها كانت تحدياً هائلاً للدول الصغرى والمتوسطة التي تعتمد على استيراد معظم أسلحتها من الخارج. ففي ظل ذلك التطور المتسارع فإنه لن يكون بإمكانها إبرام عقود تسلح طويلة الأجل، بالإضافة إلى أن ما ستحصل عليه من أسلحة متطورة لن يكون معيار القوة الحقيقي سوى بمقارنته بما لدى الدول الأخرى التي تشاركها الإقليم. ومن ثم تستهدف هذه الورقة تحليل مفهوم التكنولوجيا العسكرية الحديثة ومؤثراتها وتأثيرها على العقيدة العسكرية للجيش وصولاً إلى تناول آليات الحصول على تلك التكنولوجيا ومعوقاتها.

مفهوم التكنولوجيا العسكرية ومؤثراتها

لا تعد التكنولوجيا العسكرية مفهوماً حديثاً بل إنه يمتد منذ أربعينيات القرن الماضي حيث كان يتم النظر إلى التقنيات الحديثة المتطورة على أنها من العناصر الأساسية لجيش ناجح ويمتلك عناصر قوة نوعية، الأمر الذي عزّز من أهمية البحث العلمي في التوصل إلى تكنولوجيا محدّدة لتطبيقها

3 مها الراشد. 2022. البحث العلمي والتكنولوجيا. 1 مارس. تاريخ الوصول 13 يناير، 2023. <http://www.nationshield.ae/i>

4 مركز تريندز للبحوث والاستشارات. 2021. التكنولوجيا العسكرية الصاعدة ومستقبل الأمن العالمي. 28 فبراير. تاريخ الوصول 13 يناير، 2023. <https://trendsresearch.org/ar/clip>

قدرة الدول على التَّكْيُف معها وخاصة لجهة العقيدة العسكرية للدول وخاصة أن تلك التكنولوجيا أضحت بلا حدود بما يفرض على الدول تحديّ تحديد الأولويات التي يجب التركيز عليها، ومن بينها ليس فقط الاستفادة القصوى من تلك التكنولوجيا والتَّكْيُف معها بل الحيلولة دون وقوعها في أيدي الجماعات الإرهابية التي بإمكانها استخدامها على نحو سيء. ومن ناحية ثانية فإن أمن المعلومات يعدُّ تحدياً هائلاً مما يثير تساؤلات حول القدرة على التَّكْيُف مع الثورة الهائلة في ذلك المجال ومنها تطبيقات حماية المؤسسات العسكرية وخاصة وسائل الاتصال بين وحداتها وإيجاد سبل لتحقيق الرَّدْع الإلكتروني وهو الأمر الذي وجد سبيله للتطبيق بالفعل في جيوش العديد من الدول الكبرى. وفي الوقت ذاته إيجاد سبل لحماية المدنيين ومنع حدوث أية أضرار لتلك التكنولوجيا. ومن ناحية ثالثة أهمية استعداد القوات المسلحة لتعديل عقيدتها العسكرية للتلائم مع ذلك التطور التكنولوجي المذهل، والذي أنهى ما يسمى بالخطوط الحمراء في النزاعات، وهو ما تعبر عنه الطائرات بدون طيار على سبيل المثال، بما يعنيه ذلك من أنه يتعيّن على القوات المسلحة تطوير أجهزة الاستطلاع والمراقبة والأقمار الصناعية لمراقبة السماء على مدى أربع وعشرين ساعة يومياً بما يشير إلى أن نزاعات السيادة ليست عسكرية فحسب بل إنها ترتبط بالفضاء والفضاء السيبراني، ومن ثم لا بد من التفكير في ماهية الحروب المستقبلية؛ لأن التطور المذهل في التكنولوجيا يعني العمل الدائم لتعديل المسارات المختلفة التي يمكن أن تسلكها تلك الصراعات.

كما أن التكنولوجيا الحديثة قد أنهت عنصر المفاجأة في الحروب بالنظر إلى طبيعة الجيوش

الحالية والمستقبلية التي سوف تزود بأسلحة ذكية قليلة التكلفة ومن السهل التَّحَكُّم فيها ونشرها براً وجواً وبحراً، بما يشير إلى أنه على الرغم من أن التكنولوجيا الحديثة تقدم فرصاً مواتية لتطوير الجيوش ومن ثم تعزيز قدراتها على السيطرة والتفوق وكسب المعارك ومن ثم الحرب فإنه في الوقت ذاته يجب أن تكون لدى الجيوش القدرة على تجنُّب الآثار التدميرية لتلك التكنولوجيا وكذلك التَّكْيُف مع متطلباتها إلى أقصى حد⁵.

هذا وتعد الطائرات المُسَبَّرة بدون طيار (الدرونز) من أبرز أشكال التكنولوجيا العسكرية الحديثة، حيث يعد هذا النوع من الأسلحة متعددة الأدوار والتي يتم التَّحَكُّم فيها عن بُعد أو ذاتياً. وتصنّف تلك الطائرات إلى ثلاثة أشكال، فهي ذات أجنحة ثابتة، وعلى شكل طائرة مروحية، وعلى أشكال خداعية. ورغم أن تلك الطائرات ليست أمراً مستحدثاً إذ إن ظهورها لأول مرة كان في إنجلترا عام 1917م إلا أنها شهدت تطوراً كبيراً في الفترات اللاحقة وخاصة مع النجاحات التي حققتها الدول أثناء استخدام تلك الطائرات في العديد من الحروب وخاصة في منطقة الشرق الأوسط ومنها حرب أكتوبر 1973م ولبنان عام 1982م ولدى حرب تحرير الكويت عام 1991م، وفي مهام الاستطلاع اليومية في أفغانستان عام 2010م، وأيضاً بالغارات العسكرية الأمريكية على مواقع الجماعات الإرهابية في اليمن عام 2017م، وكذلك استخدامها في الصراع الدائر في ليبيا من جانب بعض الجماعات التي تتنازع على السلطة هناك، الأمر الذي حدا بالعديد من الدول

5 مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة. 2020. (وقائع مؤتمر التكنولوجيا العسكرية في الشرق الأوسط). المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات).

ربما تنخفض لدى الطرف الآخر⁶

ومع أهمية تلك المزايا الاستراتيجية لذلك النوع من الطائرات فإن الأثر السلبي المباشر هو قدرة المليشيات المسلحة في مناطق الصراعات على الحصول عليها واستخدامها. ووفقاً للخبراء فإن استخدام تلك الطائرات من جانب المليشيات والدول الأصغر أضحى يغير عملياً طبيعة المعركة، حيث أصبحت تلك الطائرات رمزاً للحرب التي شنتها الولايات المتحدة في أفغانستان وأماكن أخرى من العالم على غرار القوس الطويل الذي استخدمه الرماة الإنجليز في معركة (أزنيكورت) قبل ستة قرون ضد الجيش الفرنسي وحققوا انتصاراً غير متوقع رغم التفوق العددي للجيش الفرنسي. أو الدبابات المدرعة الثقيلة التي كانت العمود الفقري للقتال البري خلال الحرب العالمية الثانية من ناحية ثانية. وعلى الرغم من استمرار انتشار تلك الطائرات بشكل غير مسبوق سواء لدى الدول أو الجماعات دون الدول حيث تمتلك أكثر من 100 دولة وجماعة تلك الطائرات فإن قدرة دول العالم على التوصل إلى معاهدة بشأن تقنين استخدامها لاتزال حُلماً بعيد المنال بالرغم مما أثارته الهجمات التي نُقِدت بواسطة تلك الطائرات من إشكاليات قانونية وأخلاقية.

وتزداد مخاطر تلك الطائرات بالنظر إلى توافر التكنولوجيا اللازمة لتصنيعها على نطاق كبير، فبإمكان الأشخاص والجماعات دون الدول تصنيعها بتكلفة زهيدة للغاية، بل إنه في حالة

لزيادة عدد تلك الطائرات لديها، فعلى سبيل المثال ارتفع عدد تلك الطائرات في الجيش الأمريكي خلال العقد الأول من القرن الحالي إلى أكثر من 7 آلاف طائرة بعدما كان العدد قبل 11 سبتمبر 2001 لا يتجاوز 200 طائرة.

وتشير التقارير إلى أن أهم الدول التي تقوم بتصنيع تلك الطائرات هي الصين وتركيا وإيران والعديد من الدول الغربية وبعض الدول العربية. ودون الخوض في المزيد من توصيف أنواع تلك الطائرات والتنافس الدولي والإقليمي على امتلاكها فإن المهم هو استيضاح وبيان تأثير تلك الطائرات على العمليات العسكرية، وذلك يتمثل في أربعة تأثيرات، الأول: إتاحة التقييم المباشر لنتائج العمليات العسكرية التي تقوم بها الطائرات الحربية المأهولة بالنظر لدور الطائرات بدون طيار في التقاط الصور وتسجيلات الفيديو وإرسالها مباشرة لمراكز صُنْع القرار. والثاني: تجنُّب وقوع أية خسائر بشرية وربما مادية أيضاً حيث تؤدي الطائرات بدون طيار دوراً مهماً في المواجهات وتجنب الطائرات المأهولة السقوط وأسْر طيارها. والثالث: تحقيق الأهداف المرصودة بدقة بالغة. وعندها تكون فرص نجاة تلك الأهداف ضئيلة حيث تقوم تلك الطائرات بمهمتي الرصد والاستهداف في آن واحد. والرابع: توفير نفقات التشغيل مقارنة بنظيرتها المأهولة، حيث لا تتطلب طائرات (الدرونز) نفقات تشغيل سوى بنسبة 50% من تلك القوى التي تعمل في الطائرات الحربية المأهولة، بالإضافة إلى توفير الجهد والوقت وزيادة معنويات الجنود الذين يقومون بتشغيل هذا النوع من الطائرات في حين إن الروح المعنوية

6 علي الذهب. 2019. (الطائرات دون طيار: التقنية والأثر العسكري والاستراتيجي). 30 مايو. تاريخ الوصول 13 يناير 2023. https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/b2af23cf5d894ed7a9ce3e2d1556b382_100.pdf

أداة أساسية لتنسيق العمليات العسكرية المعقدة، كما تعد البيانات هي شريان الحياة لكافة المجالات التشغيلية، ومن تلك التقنيات الطائرات بدون طيار وخاصة المتقدمة منها والتي يُطلق عليها (أنظمة الأسلحة المستقلة الفتاكة)، وهي أسلحة بإمكانها اختيار الأهداف والاشتباك معها دون تدخل بشري من خلال البقاء في المناطق التي تحوي أهدافاً لفترة طويلة ومن ثم اختيار الهدف والتصويب تجاهه. كما أن بإمكانها التغلب على دفاعات الخصم أو تدمير هدف معين بالعمل بشكل آلي تلقائي منسق وهو ما يُعرّف بـ (الأنظمة المتجانسة).

ويتم الجمع بين الذكاء الاصطناعي والطائرات بدون طيار وأجهزة الاستشعار عن بُعد والبيانات والأفراد معاً لدعم قادة العمليات على الأرض، الأمر الذي يتيح للاستخبارات والموارد والأصول اللوجستية العمل بوتيرة متسارعة. وهناك أشكال عديدة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الدفاع ومنها الهجمات العدائية ومهاجمة البيانات ومهاجمة النماذج.⁸

كما يتسم الذكاء الاصطناعي بالسرعة في اتخاذ القرارات وخاصة بشأن تحديد الهدف فيما إذا كان عدائياً أم لا؟ ويتسم الجيل الثاني من الذكاء الاصطناعي بالسرعة والدقة في تحديد المسؤولية، ومن ذلك على سبيل المثال مراقبة حركة السفن في البحار حيث يوجد نظام في الفضاء بإمكانه تحديد هوية السفن وتحديد احتمالات حدوث عمليات تهريب بين السفن من عدمه، وبإمكان الطائرات بدون طيار التي تقوم بتصوير السفن من

تزويدها بتقنيات رقمية تتيح لها مراقبة مُثلى وتوجيه ضربات دقيقة فإن ذلك يمنحها تفوقاً جواً بما يعني إتاحة الفرصة لتدمير القوات البرية المستهدفة. ومن ناحية ثالثة فإن طبيعة وعمل تلك الطائرات التي تطير بسرعة أقل وعلى ارتفاعات منخفضة يعني عدم قدرة الدفاعات التقليدية على إسقاطها، بل أن استخدام تلك الطائرات من خلال أسراب بشكل متزامن ومن جهات مختلفة وفق تنسيق إلكتروني ذاتي يعني تغيير مفهوم المعارك بشكل كامل.⁷

أما المؤشر الثاني من التكنولوجيا العسكرية فيتمثل في الذكاء الاصطناعي وهو المفهوم الذي لايزال فضفاضاً بالرغم من أن مجالات البحث في هذا القطاع بدأت منذ أربعينيات القرن الماضي، غير أن الاهتمام الدولي به ازداد خلال العقد الماضي. ويُسبِّه الذكاء الاصطناعي قدرات التعلم والتفكير متعددة المستويات في الدماغ البشري عند دمجها مع البيانات الضخمة والحوسبة السحابية. ويُتوقع أن يحدّد الذكاء الاصطناعي التقنيات الرقمية عبر ربط أنظمة الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي بعالم واسع من الأجهزة عبر شبكات الاتصال من الجيل الخامس. ويمثل الذكاء الاصطناعي قوة مضاعفة لإعادة تشكيل قواعد الحرب من حيث القدرة على تأمين العديد من الأسلحة والأنظمة. كما أن حجم وسرعة التقنيات الناشئة سيكون غير مسبوق حيث إن الأسلحة المستقلة بإمكانها استهداف مجموعات من الأفراد عبر مجالات البر والجو والبحر والفضاء والإنترنت دون تدخل بشري. وقد أصبحت المنصات الرقمية في الوقت الراهن

8 King, Daniel Araya and Meg. 2022. The Impact of Artificial Intelligence on Military Defence and Security. March 22. Accessed January 13, 2023. <https://www.cigionline.org/static/documents/no.263.pdf>.

7 جوناثان ماركوس. 2022. (الطائرات المسيرة: لماذا تمثل مرحلة جديدة في مساحة المعركة؟) 6 فبراير. تاريخ الوصول 13 يناير 2023. <https://www.bbc.com/arabic/world-60271212>

أنفقت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستثناء إسرائيل ما يقرب من 1,5 مليار دولار في شراء تلك الطائرات حتى عام 2021م، ويلاحظ أن الطائرات بدون طيار التي تقوم دول الخليج العربي بشرائها تتمثل وظيفتها في الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع بما يُفضي إلى تحسين الوعي بظروف المعارك، وهي أدوات قابلة للتطوير بما يلي التطبيقات العسكرية المختلفة.

وعلى الرغم من أن تلك الطائرات قد جعلت الحكومات أكثر يقظة تجاه التهديدات الإرهابية، وأيضاً لتوصيل وتسليم الأجهزة العسكرية للجنود في المناطق التي يتعذر الوصول إليها سواء الجبال أو المناطق الصحراوية، بالإضافة إلى إمكانية استهداف أماكن عالية القيمة باستخدام تلك الطائرات وتحقيق ضربات دقيقة وفق معايير محدّدة، إذ هناك نقاط ضعف بشأن تلك الطائرات ومنها عدم القدرة على العمل في بيئة متنازع عليها، وإمكانية تعرّضها لهجمات حرب إلكترونية. كما أنه بالنظر لرُخص بعض أنواع الطائرات بدون طيار وإمكانية تعديلها بسهولة كسلاح فإنها قد أضحت متاحة للجماعات دون الدول وخاصة المليشيات المسلحة، ففي يناير 2019م على سبيل المثال استطاع الحوثيون اغتيال 6 من المسؤولين اليمنيين من خلال تنفيذ هجوم بطائرة بدون طيار بدقة، وتلك الطائرة إيرانية الصُّنع من نوع (أبابل تي) ضمن مجموعة (أبابل الثاني) المُسيّرة وهي منصات لديها القدرة على الضرب لأغراض القتال والهجوم المباشر. وفي سبتمبر من العام ذاته تعرضت المنشآت النفطية السعودية لهجوم بطائرات مسيّرة. ووفقاً للأمم المتحدة فإن الطائرات المسيرة بعيدة المدى المسماة (صمد) التي يمتلكها الحوثيون يصل مداها ما بين 1200 و1500 كم بما يعني أن كلاً من مدينتي

أعلى التعجيل باتخاذ القرار بشأن السفينة التي يُشتبه بأنها تحمل أشياء محظورة، حيث يقوم الجيل الثاني من الذكاء الاصطناعي بترجمة هذه الصور واتخاذ القرار، وتتم هذه الإجراءات المعقدة من خلال جهاز آلي بحث. كما أن بإمكان الأنظمة الحديثة للذكاء الاصطناعي تحديد ما إذا كانت هذه السفينة أوتلك تسير في المسار المحدّد لها أم لا؟ وفي المحصلة تقوم تطبيقات الذكاء الاصطناعي بهجوم تلقائي على السفينة المخالفة دون الرجوع لصانع القرار.⁹

تأثير التكنولوجيا الحديثة على عمل الجيوش

للتكنولوجيا الحديثة تأثير كبير على عمل الجيوش بما فيها الطائرات بدون طيار التي تعد أكثر ملاءمة لميدان المعركة وصمام الأمان لنشر الجنود خلف خطوط العدو، حيث بالإمكان تزويد تلك الطائرات بتقنيات حديثة متطورة من الذكاء الاصطناعي للتعرف على طبيعة التهديدات والاستجابة لها بشكل مستقل، ولذا يوجد تنافس إقليمي وعالمي على امتلاك تلك الطائرات وخاصة النوع المتقدم منها. وتشير التقديرات إلى أنه من المتوقع أن يصل الإنفاق العالمي لشراء تلك الطائرات لحوالي 21 مليار دولار خلال العام الحالي 2023م وحوالي نسبة 23,78% بحلول عام 2025م، أخذاً في الاعتبار التكلفة العالية لبعض أنواع تلك الطائرات، فعلى سبيل المثال تبلغ تكاليف طائرة أمريكية بدون طيار من طراز (بريداتور) حوالي 4 ملايين دولار. وقد

9 مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات). 2020. وقائع مؤتمر التكنولوجيا العسكرية في الشرق الأوسط. المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات).

الرياض وأبوظبي تقعان ضمن نطاقها¹⁰.

ومع أهمية ما سبق فإن الآثار الرئيسية لهذه الطائرات لم تأت بعد بالنظر للقدرات الفريدة التي تتسم بها، حيث تم استخدام تلك الطائرات في ليبيا وسوريا وإقليم ناجورنو كاراباخ، وهي النزاعات الأكثر استخداماً لهذه الطائرات بكثافة على مر التاريخ. ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن فاعلية استخدامها ترتبط على نحو وثيق بأفراد من القوات المسلحة ممن لديهم مهارات عالية. وقد أحدثت تلك الطائرات ثورة في مضامين الحروب الجوية، إذ بالإمكان تحقيق أهداف الجيوش دون قتال حقيقي على الأرض. ومع أهمية ما سبق فإن إعادة هيكلة القوات المسلحة نحو المنصات الروبوتية الصغيرة والرخيصة أمر غير مبرر بل أنه مازال هناك حاجة للمزيد من الاستثمارات في القدرات العسكرية التقليدية بما فيها الدفاع الجوي، لأن الحروب الإلكترونية والبيئية التحتية المرتبطة بها تعيد التأكيد على أهمية وجود أفراد لديهم مهارات عالية وبدونهم فإن استخدام الطائرات المسيّرة سيكون غير ذي جدوى، بل إن دمج الطائرات بدون طيار الجوية والبحرية سيكون هو التحدي الأكبر ويتطلب تجارب مكثفة لابتكار التقنيات المناسبة لذلك¹¹.

ومع أهمية العنصر البشري ضمن تلك الثورة في

التقنيات العسكرية فإن التطورات المتسارعة في تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة والأسلحة المستقلة الفتاكة يمكن أن يقلل أو يلغي الحاجة للعامل البشري، حيث إنه بإمكان التقنيات الناشئة تسريع وتيرة القتال وتغيير عملية التوازن ذاتها بين كمية الأسلحة وجودتها، وكذلك تغيير التوازن بين الهجوم والدفاع، وهو ما يتطلب استراتيجيات وتكتيكات ومفاهيم جديدة. ولكن في الوقت ذاته يجب الوضع في الاعتبار أنه يمكن أن ترتب أنظمة الذكاء الاصطناعي المعقدة عواقب وخيمة إذا ما أخفق العنصر البشري في التعامل معها¹².

ومن ناحية ثانية فإن للتكنولوجيا تأثيراً على طبيعة المعارك العسكرية ذاتها، ففي ظل تطور الآلات العسكرية فإنه سيكون بإمكان الجيوش نشر المزيد منها في ميادين المعارك بأحجام أصغر وأقل تكلفة، كما أن الأنظمة المستقلة لا تحتاج لإمدادات على غرار ما تحتاجه الأسلحة التقليدية وخاصة الغذاء، بالإضافة إلى أن حاجتها للوقود ستكون أقل، وهذه جميعها مزايا نسبية للجيوش التي تمتلك تلك الأجهزة الحديثة، بالإضافة إلى أنه في ظل تلك التكنولوجيا الحديثة فإن المركبات الفضائية ستتمكن من المناورة والقتال. وبفضل الأنظمة الذكية فإن الوقت المطلوب للتعرف على الهدف والهجوم عليه سيكون أقل، بالإضافة للقدرة على التصويب لمسافات أبعد.

كما أن للتكنولوجيا تأثيراً على طريقة التواصل بين الجيوش، فبإمكان النظم المستقلة معالجة

10 Iteneji, Khalifa Helal Khalifa. 2021. Middle East's drone race, and implication of weaponizations on the security landscape. Accessed January 14, 2023. <https://1/10023/bdex.eb.mil.br/jsui/bitstream/12345678920-%20KHALIFA%20HELAL%20%MO%200046KALIFA%20ALTENEJI%20-%20Emirados%20.81rabes%20Unidos.pdf%%C3>

11 Gilli, Andrea. 2022. Drone warfare: an evolution in military affairs. October. Accessed January 14, 2023. file:///C:/Users/dcrsamk/Downloads/PB17_22.pdf

12 Saylor, Kelley M. 2021. Emerging Military Technologies: Background and Issues for Congress. November 1. Accessed January 14, 2023. <https://sgp.fas.org/crs/.natsec/R46458.pdf>

بالخسائر البشرية التقليدية¹³.

الجيش الخليجيّة وتحديّ التكنولوجيا العسكرية

إذا كانت التكنولوجيا العسكرية تمثل تحدياً للعديد من الدول فإنها تعد أكثر حدة بالنسبة للدول الصغرى والمتوسطة وخاصة تلك التي تقع في أقاليم تشهد توترات مزمنة مثل الإقليم الخليجي، وتوجد العديد من المؤشرات التي تؤكد قوة الجيش الخليجيّة عموماً وسلاحها الجوي على نحو خاص، فالمملكة العربية السعودية على سبيل المثال لديها جيش مكون من 75 ألف جندي وحرس وطني من 130000 جندي، ولديها طائرات حربية أمريكية وبريطانية الصنع يتجاوز عددها 450 طائرة، كما أن سلطنة عمان تقوم بتشغيل طائرات F16، بالإضافة إلى التطور الملحوظ الذي يشهده سلاح الجو البحريني وبعض دول الخليج الأخرى¹⁴.

وعلى الرغم من ذلك فإن قياس توظيف التكنولوجيا في التسليح يرتبط بما لدى دول الجوار، فعلى سبيل المثال نجد دائماً ما يظهر من مشتريات إيران الضخمة وإنتاجها واستخدامها للطائرات بدون طيار، وفي الوقت ذاته نجد أن المشتريات العسكرية الجوية لدول الخليج العربي آخذة في التغيّر استجابة لهدف ذي حدين وهما الحفاظ

المعلومات التي تقوم بالحصول عليها بذاتها، وبإمكان تكنولوجيا الجيل الخامس نقل قدر أكبر من البيانات بسرعة أكبر بكثير من وسائل الاتصال التقليدية الأخرى. ولعل التطور المذهل يتمثل فيما يُطلق عليه (تكنولوجيا واجهة استخدام سواء آلة أو دماغاً)، فمن خلالها يمكن للبشر السيطرة على الأنظمة المعقّدة ومنها الأطراف الاصطناعية الروبوتية والمركبات الجوية الآلية، ويمكن للبشر السيطرة على تلك الآلات من خلال إشارات عصبية أي بمجرد تفكير المستخدم فيما يريد فعندها يمكنه السيطرة والتحكّم في الطائرات دون طيار.

وأخيراً فإن للتكنولوجيا تأثيراً ملحوظاً في مجال التحكّم والسيطرة فبإمكان شخص واحد القيام بتلك المهمة بدلاً من عدة أشخاص، فخلال افتتاح دورة الألعاب الأولمبية الشتوية لعام 2018م في كوريا الجنوبية تم إطلاق 1218 طائرة بدون طيار بأنظمة مستقلة فاستطاعت تشكيل صورة متشابكة في السماء ليلاً فوق العاصمة سيئول، الأمر الذي أثار تساؤلات حول مخاطر تلك الأنظمة في الصراعات من حيث إمكانية استخدام أنظمة مستقلة لحصار طائرة وتعطيلها. كما تتيح التكنولوجيا الحديثة الفرصة للجيش لمعالجة أطنان من البيانات وحل المشكلات التي تفوق قدرة الحواسيب العادية. وخلاصة القول إن الآلات الذكية سوف تتيح للجيش فرصة لتوظيفها في مهام متعددة. بالإضافة إلى أن تكلفتها الرخيصة وإمكانية التخلص منها في أرض المعركة يقدمان مزايا نوعية لبعض الجيوش التي تتوافر لديها، ولكونها أنظمة غير مأهولة فإن خسائرها أقل مقارنة

Brose, Christian. 2019. The New Revolution in Military Affairs War's Sci-Fi Future. June July. Accessed January 24, 2023. <https://www.foreignaffairs.com/united-states/new-revolution-military-affairs>.

Wood, Dakota L. 2023. 2023 INDEX OF U.S Military Strength. Accessed January 14, 2023. http://thf_media.s3.amazonaws.com/2022/Military_Index/2023_IndexOfUSMilitaryStrength.pdf.

إن الردع سيحل محله استباق الهجوم، ويعد ذلك دافعاً قوياً نحو سباق وتصعيد التسليح.

كما تتمثل التحديات في ذلك المجال بالنسبة للجيش الخليجية أنه بالرغم من قدرتها على الحصول على تقنيات حديثة فإن قدرة الجماعات دون الدول على الحصول على تلك التكنولوجيا واستخدام الطائرات المسيّرة في أغراض الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع وكذلك لأغراض هجومية، وطائرات بدون طيار ذاتية التحكم فإنها سوف تحقق أهدافها وما ستكيدها من خسائر مادية وبشرية ستكون زهيدة للغاية. ويلاحظ أن منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي كانت محل اختبار منذ سنوات للهجمات السيبرانية، ففي عام 2021 تسبب هجوم (ستوكنست) في إحداث أضرار لحوالي 1000 جهاز طرد مركزي يتم استخدامها في برنامج إيران النووي، الأمر الذي حدا بإيران لتأسيس المجلس الأعلى للأمن السيبراني لتنسيق العمليات الهجومية والدفاعية. وعلى الصعيد ذاته تبنت دول الخليج العربي مبادرات مماثلة حيث استحدثت دولة الإمارات وزارة للدكاء الاصطناعي، وأعلنت الدول الخليجية الأخرى عن إنشاء مؤسسات وإصدار استراتيجيات في المجال ذاته.¹⁶

كما أن من شأن التكنولوجيا الحديثة تغيير واقع الصراعات الإقليمية ذاتها، والأمثلة على ذلك عديدة، فاستمرار حصول الحوثيين على الطائرات بدون طيار واستهداف المنشآت المدنية في بعض دول

على أمن الطاقة في ظل ما شهدته تلك المنشآت من اعتداءات وتهديدات من خلال الطائرات المسيّرة، وفي الوقت ذاته تحقيق هدف التنوع الاقتصادي الذي يعد جانباً مهماً من الرؤية السعودية 2030م. كما أن دولة الإمارات العربية المتحدة أعلنت عن تطوير مجموعة (إيدج) والتي تعد أول تكتل للتصنيع العسكري في المنطقة مكّون من 25 شركة لتصنيع الأسلحة والمعدات العسكرية والتقنيات ذات الصلة.¹⁵

من ناحية ثانية تثار تساؤلات حول إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي بفئاته الثلاث.. الأولى وهي: الذكاء الاصطناعي الضيق ويشمل التقنيات المصممة لأغراض محددة، والثانية وهي: الذكاء الاصطناعي العام الذي لم يتحقق بعد وهو الذي سيكون قادراً على العمل في جميع المجالات بما في ذلك المعرفة، وهو ما يفعله الدماغ البشري والذي سوف يتحقق في غضون 45 عاماً، أما الفئة الثالثة فهي الأكثر صعوبة في التحقيق والذي يتجاوز السعة من الدماغ البشري، وتمثل مخاطر الذكاء الاصطناعي تحدياً للجيش الخليجية في مفهوم الاستقلالية الجماعية والتحكم والتنسيق متزامنين لعدد كبير من الأشخاص من المنصات من حيث التطبيقات العسكرية، وبالتالي سيجعل الذكاء الاصطناعي تكتيكات السرب سمة ناشئة لساحات القتال بحيث تُشن هجمات متزامنة ومركزة بما يعني تحييد أنظمة الدفاع ومنح ميزة للهجوم، أي

Rickli, Jean-Marc. 2018. The Economic, Security and Military Implications of Artificial Intelligence for the Arab Gulf Countries. November. Accessed January 14, 2023. https://www.researchgate.net/publication/337103223_The_Economic_Security_and_Military_Implications_of_Artificial_Intelligence_for_the_Arab_Gulf_Countries.

ITeneiji, Khalifa Helal Khalifa. 2021. Middle East's 15 drone race, and implication of weaponizations on the security landscape. Accessed January 14, 2023. <https://bdex.eb.mil.br/jspui/bitstream/123456789/10023/1/MO%200046%20-%20KHALIFA%20HELAL%20KALIFA%20ALTENEIJI%20-%20Emirados%20%20C3%81rabes%20Unidos.pdf>.

والأمثلة على ذلك عديدة، الأمر الذي حدا ببعض الدول لتأسيس ما تُعرف بكتائب الدفاع الإلكتروني ضمن وحداتها العسكرية. وقد أتاحت التكنولوجيا الحديثة أيضاً ممارسة الردع بالاغتيال من خلال توظيف تلك التكنولوجيا لاغتيال شخصيات ترى دول أنها يمكن أن تمثل رسالة للخصوم، كما حدث في اغتيال قاسم سليماني القائد السابق للحرس الثوري الإيراني¹⁷.

آليات دول الخليج العربي للاستفادة من التكنولوجيا العسكرية في المجال العسكري

انطلاقاً من الواقع الذي فرضته التكنولوجيا الحديثة في المجالات كافة ومن بينها المجال العسكري فقد بدأت بعض دول الخليج العربي في انتهاز استراتيجيات تستهدف الاستفادة من تلك التكنولوجيا، بل إنها تمثل مكوناً من الاستراتيجيات التنموية لبعض دول الخليج العربي، فعلى سبيل المثال ضمن الرؤية السعودية 2030م تستهدف المملكة توظيف 50% من الإنفاق العسكري بحلول العام 2030م، وقد بدأت العمل بالصناعات الأقل تعقيداً والتي تشمل قطع الغيار والمدرعات، ثم بدء الاهتمام بالصناعات المعقدة مثل الطيران، وبناء منظومة متكاملة من الصناعات والخدمات المساندة، وتم ذلك من خلال تأسيس الشركة السعودية للصناعات العسكرية عام 2017م والتي تُعرف اختصاراً باسم (سامي) وتعد كياناً وطنياً جامعاً لكافة الجهود الوطنية في ذلك المجال،

الخليج العربي يعني إطالة أمد الصراعات الإقليمية وتعمُّدها بالإضافة إلى دخول تلك الصراعات مساراً جديداً مضمونه الجيوش مقابل الجماعات دون الدول، والتي تقوم بتوظيف تلك التكنولوجيا على نحو سيء من خلال إطلاق المُسَيَّرات وصعوبة التعرف على مصدر الإطلاق وبالتالي صعوبة تحديد المسؤولية، وبشكل أكثر تحديداً فإن طائرات (الدرونز) التي تعد أحد أبرز أشكال التطور التكنولوجي في المجال العسكري تعني انتهاء مفهوم السيادة الوطنية واختراقها، بالإضافة لإيجاد معايير جديدة لمفهوم قوة الدول ومؤشراتها، فضلاً عن إعادة تشكيل حروب المستقبل.

وتجدر في هذا الإطار الإشارة إلى خلاصة دراسة أعدّها جيمس جونسون، الأستاذ بجامعة (لستر) في بريطانيا نُشرت في مجلة (Defence & Security Analysis) في أبريل 2019م ومفادها أن «إدماج الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري سيؤدي إلى إدخال متغيّر جديد في المعادلة العسكرية، إذ لن تتساوى الجيوش التي تستخدم تلك التكنولوجيا الجديدة مع غيرها، ومن ثم فإن الذكاء الاصطناعي سيُحدث جملة من الآثار الاستراتيجية التي من المحتمل أن تزعزع الاستقرار الأمني إلى حد كبير، وتؤثر على ديناميكيات الصراع والتصعيد العسكري في المستقبل»، وكذلك ظهور أدوات جديدة لممارسة الردع في إدارة الصراعات بين الدول ومنها الردع الإلكتروني الذي من خلاله يمكن استهداف الشبكات الإلكترونية المدنية والعسكرية وبالتالي تدمير الشبكات المسؤولة عن الاتصالات في المرافق الحيوية بما يعنيه ذلك من التأثير على الأمن الوطني للدول بمعناه الشامل، وتكمن الخطورة في أن تلك الهجمات يمكن لأية دولة حتى ولو كانت غير متقدمة أن تشنها ضد مصالح دولة جارة أو دولة كبرى،

17 يوسف جمعة الحداد. 2020. (الذكاء الاصطناعي... كيف غير من مفاهيم الردع وتوازن القوى وحروب المستقبل؟) 1 مارس. تاريخ الوصول 24 يناير 2023. <http://nationshield.ae/index>

وعلى الرغم من أهمية تخصيص السعودية موازنات لتلك الصناعات فقد كان لافتاً أن شرط نقل المعرفة والتقنية وتوطين الخبرات في مجالات التصنيع والبحث يعد ضمن اتفاقيات وصفقات التسليح، بالإضافة إلى تخصيص حوالي 6 مليارات دولار لغرض البحث والتطوير ضمن الاستثمارات في مجال التصنيع العسكري.

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة فقد أعلنت عن دمج 16 شركة صغيرة ضمن شركة الإمارات للصناعات العسكرية في عام 2014م، وفي عام 2021م تم إنشاء صندوق تنمية الصناعات الدفاعية ضمن مجلس التوازن الاقتصادي المعني بتمويل المبادرات الصناعية المحلية في المجال العسكري برأسمال تأسيسي مقداره 680 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى إنشاء المركز العسكري المتقدم للصيانة والإصلاح والعمر (إمرك) الذي ركّز عمله في البداية على خدمات الصيانة العسكرية وخاصة التي يحتاجها سلاح الجو الإماراتي، وشهدت الإمارات أيضاً نمواً في صناعة الإلكترونيات الدفاعية¹⁸.

أما في مملكة البحرين فقد جرى إنشاء المؤسسة العسكرية لتطوير التصنيع الحربي تتبع قوة دفاع البحرين بموجب الأمر الملكي رقم (23) لعام 2022م. وعلى الرغم من أهمية إنشاء هذه المؤسسة إلا أن الأمر الملاحظ هو استحواذ هدف توطين التكنولوجيا العسكرية على مادتين من المواد السبع للأمر الملكي، فقد نصت المادة الثانية منه على أن «المؤسسة العسكرية تهدف لتطوير التصنيع الحربي عبر تأسيس وتنظيم النشاطات الخاصة

18 إلهام الحدادي. 2022. (التصنيع العسكري في دول الخليج). 10 أغسطس. تاريخ الوصول 22 يناير 2023. <https://fikercenter.com>

بالتصنيع الحربي في قوة دفاع البحرين بما يشمل القيام بتصميم وتطوير وتعديل الأنظمة الدفاعية والأمنية باستخدام التكنولوجيا الحديثة». أما المادة الثالثة فقد نصت على أن «للمؤسسة العسكرية لتطوير التصنيع الحربي إنشاء المصانع الخاصة بالأسلحة والذخائر والعتاد الحربي وتصنيع التقنيات الحديثة والإتجار فيها، وكذلك الترخيص لأيٍّ من النشاطات الإقتصادية المتعلقة بذلك داخل مملكة البحرين»¹⁹.

أما دولة الكويت فإنها تسعى للاستفادة من المؤتمرات والمعارض العسكرية لتعزيز قدرات قواتها المسلحة، ومن بينها مشاركة الكويت في معرض ومؤتمر الدوحة للدفاع البحري (ديمدكس 2022م)، وعلى هامش المشاركة في ذلك المعرض والمؤتمر قال أمر القوة البحرية الكويتية العميد الركن بحري هزاع العلاطي «إن دولة الكويت حريصة على متابعة كل التطورات التكنولوجية في مجال الدفاع والمنظومات الأمنية للاستفادة منها في تطوير مختلف منظومات القطاعات العسكرية الكويتية»، مؤكداً على حرص وزارة الدفاع على التزوّد بأحدث التقنيات الدفاعية والمنظومات العسكرية، مع الاهتمام بالعنصر البشري وتزويده بالمهارات والتدريبات اللازمة للدفاع عن أمن البلاد»²⁰.

19 موقع وكالة أنباء البحرين. 2022. جلالة الملك المعظم يصدر أمراً ملكياً بإنشاء المؤسسة العسكرية لتطوير التصنيع الحربي في قوة دفاع البحرين. 3 يوليو. تاريخ الوصول 22 يناير 2023. <https://www.bna.bh>

20 موقع وكالة الأنباء الكويتية (كونا). 2022. (وزارة الدفاع الكويتية تؤكد حرصها على توظيف نتائج الفاعليات العسكرية لتعزيز إمكانات قطاعاتها). 22 مارس 2022. تاريخ الوصول 22 يناير 2023. <https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3031665&language=ar>

يحظى باهتمام الحكومة العمانية كغيرها من باقي حكومات دول الخليج العربي الأخرى.²²

معوقات توظيف التكنولوجيا العسكرية في المجال العسكري بدول الخليج العربي

على الرغم من أهمية توظيف التكنولوجيا في المجال العسكري فإن ثمة تحديات تواجه دول الخليج العربي ضمن هذا الإطار، وهي على النحو التالي:

1. التطور المذهل في التكنولوجيا العسكرية ذاتها سواء من حيث البيانات والذكاء الاصطناعي والترابط المكثف والأتمتة، فبإمكان أداة الذكاء الاصطناعي أن تقرأ البيانات في دقيقة واحدة أكثر مما يقرأه الإنسان في عام كامل، بما يعنيه ذلك من أن قيمة الذكاء الاصطناعي بالنسبة للجيش ثمينة للغاية، كما أن استخدام المُسَيَّرات يعني وفاة الدبابة فعلياً، بما يعنيه ذلك من أن الاعتماد المستقبلي ستركز على تلك التكنولوجيا وسيكون التحدي هو كيفية دمجها في القوات البرية والبحرية والجوية. ولوحظ أن زيادة عدد الروبوتات العسكرية ذاتية التشغيل قد أدت إلى انخراط الدول في جميع أنحاء العالم في سباق تسلح لتزويد جيوشها بأسلحة يمكنها العمل ذاتياً بما يعني زيادة المخاوف حول المدى الذي يمكن أن

وفي دولة قطر تعد شركة (برزان القابضة) المملوكة لوزارة الدفاع هي المظلة الوطنية للصناعات العسكرية والتي أنشأت منطقة عسكرية جديدة وهي (منطقة برزان العسكرية الصناعية) التي تضم عدداً من المصانع الخاصة بالإنتاج والتجميع لمختلف المعدات العسكرية، وكذلك إنشاء مبنى البحوث والتطوير في واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا. كما تضطلع الشركة بمهام عديدة من بينها تدريب كوادر وطنية على مختلف أنواع الصناعات العسكرية في المصانع التابعة لها من أجل أن تتوافق مع رؤية قطر 2030م. ومن ذلك حث الكوادر الوطنية على إجراء بحوث في مجال التقنيات العسكرية الجديدة في مجالي الأمن والدفاع.²¹

أما في سلطنة عمان فإن الشركة العمانية لإنتاج الذخائر الخفيفة تعد من أبرز المؤسسات المعنية بالصناعات العسكرية والتي افتتحت مصنعاً لها في عام 2016م، وبدأ الإنتاج الأولي منه نهاية عام 2018م، وتبلغ نسبة التعمين في تلك الصناعات 100%. والجدير بالذكر أن التصنيع العسكري في السلطنة يخضع لبرنامج توازن عمان وهو من البرامج الاقتصادية التي تلتزم بموجبها الشركات التي تحظى بتعاقدات تزيد قيمتها على 5 ملايين ريال عُُماني مع وحدات الجهاز الإداري للدولة (المدينة والعسكرية والأمنية) والشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على 50%، باستثمار نسبة محدّدة من قيمة العقود المبرمة معها في مشروعات اقتصادية وفق ضوابط معينة بما يعنيه ذلك من أن هدف نقل التكنولوجيا العسكرية وتوطينها

22 - موقع الخليج أون لاين. 2020. (إنتاج ذخائر خفيفة.. نواة لمستقبل صناعات عسكرية واعد في عُمان). 6 يوليو. تاريخ الوصول 22 يناير 2023. <https://alkhaleejonline.net>

21 موقع الخليج أون لاين. 2021. كيف طورت قطر مسيرتها في الصناعة العسكرية المحلية؟ 21 يناير 2023. تاريخ الوصول 22 يناير 2023. <https://alkhaleejonline.net>

يصل إليه تطوير تلك الأسلحة²³. وعليه فإن أبرز التحديات التي تواجه دول الخليج العربي هي عدم قدرتها على وضع خطط طويلة المدى تلبي احتياجاتها من المعدات العسكرية، ففي ظل ذلك التطور التكنولوجي المذهل فإن تلك الدول ليس بإمكانها إبرام صفقات تسلح طويلة المدى لأن تلك الأسلحة ستصبح عديمة الجدوى والفائدة مع مرور الوقت، فضلاً عن وجود صعوبات للحصول على التقنيات التكنولوجية الحديثة، وخاصة في ظل ما تفرضه لوائح التصدير في الدول الكبرى من قيود في هذا الشأن. بينما يتمثل التحدي الثالث في مدى توافر كفاءات بشرية محلية بإمكانها التعامل مع تلك التكنولوجيات الحديثة والتي تتسارع وتيرة تطورها ومن ثم تعقدها.

2. صعوبات تطوير الصناعات العسكرية ذاتها بشكل كبير في دول الخليج العربي ومن ثم صعوبة توظيف التكنولوجيات العسكرية في تلك الصناعات، فعلى الرغم من الجهود الخليجية في هذا الشأن فإن البنية التحتية اللازمة لتلك الصناعات مازال بحاجة إلى تطوير، بالإضافة إلى قضية التمويل بما يثيره ذلك من تساؤلات حول كيفية اجتذاب القطاع الخاص للعمل مع الحكومة في ذلك المجال، وكذلك الأطر التشريعية اللازمة لعمل تلك الصناعات، وصعوبة تصدير المنتجات

23 - كلمة اللواء محمد صلاح الدين حسن، نائب وزير الدفاع المصري للعلاقات الدولية، وزارة الدفاع والإنتاج الحربي، 2022. (قمة الأمن الإقليمي الثامنة عشرة). 19 نوفمبر. تاريخ الوصول 23 يناير 2023. file:///C:/Users/dcrsamk/Downloads/Mohamed%20Salahedin%20Hasan%20Assistant%20Minister%20of%20Defence%20for%20International%20pdf.(1)20%Relations%20Egypt%20-%20ARABIC%202

العسكرية الخليجية بالنظر إلى سيادة احتكار السوق من جانب شركات السلاح الغربية الكبرى، وخاصة أن هناك معايير دولية بشأن جودة المنتجات العسكرية وعمليات النقل والتخزين، وجميعها متطلبات ضرورية للمنافسة في الأسواق العالمية، فضلاً عن أهمية البحوث العلمية اللازمة لإنتاج الأسلحة وتوظيف التكنولوجيات الحديثة في مجال الدفاع. وبالنظر إلى تلك الصعوبات فإن بعض دول الخليج العربي قد ترى أن شراء الأسلحة أمر جذاب وأقل تكلفة من تصنيعها محلياً²⁴.

3. كيفية توظيف التكنولوجيات العسكرية في حماية المنشآت الحيوية: ففي الهجمات التي شهدتها المنشآت النفطية السعودية التابعة لشركة (أرامكو) في المملكة العربية السعودية عام 2019م بالإضافة إلى استهداف بعض المنشآت المدنية في دولة الإمارات العربية المتحدة في يناير 2022م من جانب الحوثيين، مما أدى إلى انفجار ثلاث شاحنات وقود في منطقة المصفح الصناعية قرب منشآت تخزين تابعة لشركة (أدنوك) النفطية. وهنا يمكن الإشارة إلى الاستجابة الجماعية الخليجية في هذا الشأن، ومن بينها انعقاد ورشة العمل السادسة في مملكة البحرين في يناير 2023م للفريق المختص بإعداد معايير استرشادية تشمل الجوانب الأمنية والفنية والإنشائية لحماية المنشآت البترولية والصناعية والحيوية بدول مجلس التعاون الخليجي الست. وخلال الاجتماع جرى الاطلاع

24 مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات). 2020. (وقائع مؤتمر التكنولوجيا العسكرية في الشرق الأوسط). النماة.

على المسودة النهائية من الفصل الثاني للمعايير الأمنية الفنية لحماية المنشآت البترولية والصناعية والحيوية بدول المجلس المقدمة من وزارة الداخلية بمملكة البحرين²⁵.

مقترحات للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في المجال العسكري

في ظل التطور التكنولوجي المذهل وانعكاساته على المجال العسكري فإن ثمة حاجة لاستراتيجية متكاملة للاستفادة من تلك التكنولوجيا في ظل تطور التهديدات الأمنية لدول الخليج العربي التي وإن تعددت فإنه يجمعها أمر واحد وهو لجوء الجماعات دون الدول والدول الداعمة لها لتوظيف تلك التكنولوجيا على نحو سيء، بما يعني زيادة نوعية ووتيرة التهديدات الأمنية للمنشآت الحيوية لدول الخليج العربي وهو ما يتطلب استجابات نوعية أيضاً من خلال عدة مقترحات، كما يلي:

1. التفكير في تغيير العقيدة العسكرية للجيش: مع أهمية الخطط الاستراتيجية فإن التفكير في عقيدة عسكرية جديدة يبقى متطلباً مهماً، ويمكن أن يتكامل ذلك مع الخطط المشار إليها من خلال استراتيجيات للأمن القومي على غرار ما يُصدره حلف شمال الأطلسي كل عشر سنوات (المفهوم الاستراتيجي)، أو استراتيجيات ومواثيق الأمن القومي للدول الكبرى. وتتميز تلك الاستراتيجيات بكونها تخضع لنقاش عميق بين العناصر العسكرية ومثيلتها المدنية، ويمكن من خلالها تحديد الأولويات

والقدرات والفجوات إن وُجدت، حيث إن تلك الاستراتيجيات تعد بمثابة مراجعة أمنية لطبيعة التهديدات وما تتطلبه، ليس فقط من خطط وإنما آليات جديدة، والاستعداد لأسوأ السيناريوهات، ومن بينها إمكانية حيازة الجماعات الإرهابية لأسلحة محظورة.

2. على الرغم من أن كافة الجيوش تعمل وفقاً لشبكة اتصالات مؤمنة واستطاعت بالفعل التصدي للعديد من الهجمات الإلكترونية، إلا أن سعي الجماعات الإرهابية لتكرار المحاولات في هذا الجانب قد حدا بوزارات الدفاع في الدول الكبرى لتأسيس ما يسمى بـ(كتائب الردع الإلكتروني)، بل إن العديد من الدول الكبرى قد قامت إما بتضمين التصدي للإرهاب الإلكتروني في عقيدتها العسكرية أو إصدار استراتيجيات منفصلة للأمن السيبراني، أو إنشاء مؤسسات متخصصة لمواجهة تلك التهديدات. ولكن مع الأخذ في الاعتبار ضرورة اتخاذ إجراءات احترازية والقدرة على إدارة أزمات هجوم سيبراني في الوقت ذاته ضمن مفهوم (الدفاع الإلكتروني الاستباقي) أو (استراتيجيات الدفاع المتقدم).

3. مع أهمية التطور المذهل في تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومن بينها إمكانية رصد حركة السفن في البحار وتصوير محتوياتها للتأكد من خلوها من المواد المحظورة أو أنها لا تسلك غير المسار المحدد لها، فإن ثمة ضرورة للاستفادة من تجارب الدول الكبرى وخاصة ما عُرف في الولايات المتحدة الأمريكية بـ(عسكرة الذكاء الاصطناعي) والذي ومن خلاله يتم تحديد أهداف معادية والاشتباك معها بشكل تلقائي دون تدخل من البشر، بما يعني إمكانية أن

25 وكالة أنباء البحرين. 2023. (الفريق الخليجي المختص بإعداد معايير استرشادية لحماية المنشآت يعقد ورشة عمل في البحرين). 15 يناير. تاريخ الوصول 23 يناير 2023. <https://www.bna.bh>

تَحُل محل الجنود مستقبلاً، وهو ما أشار إليه بول شار مؤلف كتاب (جيش بلا بشر: الأسلحة ذاتية التَحَكُّم ومستقبل الحروب)، والبحث في كيفية استفادة الجيوش الخليجية من تلك التطبيقات والتي حدّدها المشاركون في مؤتمر عُقد في مدينة أبوظبي خلال عام 2018م لهذا الغرض، وحُدِّدَت التطبيقات بعشرة أنظمة وهي: أنظمة الواقع الافتراضي والمساعد الذكي، تحليل البيانات الضخمة، أنظمة الدفاع ذاتية القرار، سفن القوات البحرية الدفاعية غير المأهولة، تقنيات الكشف المبكر عن الإرهابيين، قوات التدخل الروبوتية، جيوش الرجال الآلية، قوة أمن المنافذ والحدود، نُظُم الأمن الإلكتروني الذكية والدفاعية والمبكرة، تقنيات العمليات اللوجستية العسكرية الأكثر دقة. ولعل الأمر المهم هو التفكير في متطلبات الذكاء الاصطناعي، وهي ثالوث التعليم النوعي ورأس المال والبنية التحتية. وعلى الرغم من اتخاذ دول الخليج العربي خطوات مهمة بصدد ذلك بتأسيس معاهد وكليات تختص بالذكاء الاصطناعي فإن الجوانب العسكرية لتلك التقنيات تبقى مهمة للغاية وخاصة القدرات البشرية المؤهَّلة والمدربة للتعامل مع التطور المذهل لتلك التقنيات التي تتسارع وتيرة تطورها.

4. في ظل ما فرضته التكنولوجيا الحديثة من تهديدات غير مسبقة فإن قدرة الدول على مواجهة تلك التهديدات لا تتمثل في مواجهتها فحسب بل في القدرة على إدارة أزمات تتضمن هجمات نوعية، ومن ثم فإن برامج المحاكاة تكتسب أهمية كبرى، وهي التي تُؤلِّم الكليات الدفاعية في العالم أولوية كبرى ويتم تصميمها

بحيث تتضمن ثلاثة عناصر، هي: القدرات والتهديدات المتوقعة والفجوات وكيفية التغلب عليها. وتستهدف الإجابة عن ثلاثة تساؤلات هي «من يفعل ماذا وكيف ومتى؟ وهناك متطلبات لتصميم تلك البرامج بشكل علمي، منها دراسة البيئة التي سيتم فيها تطبيقها، حيث إنها تختلف باختلاف طبيعة البيئة. بالإضافة إلى الاهتمام بالعنصر البشري المنوط به تنفيذ تلك البرامج خلال الأزمات والتي يختلف العمل فيها عن الأوقات الاعتيادية، فضلاً عن التفكير في إحداث شراكة بين المؤسسات الرسمية للدولة ومؤسسات المجتمع المدني، وهو ما أثبت فاعليته خلال الأزمات في العديد من الدول الكبرى. ويجب الوضع في الاعتبار سعي الجماعات الإرهابية بشكل مستمر للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في استهداف المنشآت الحيوية وذلك بالنظر لسهولة الحصول على تلك التكنولوجيا وصعوبة إثبات مسؤولية مرتكبي تلك الجرائم لكونها أضحت من الجرائم العابرة للحدود التي تنتهك سيادة الدول.

5. ضرورة الاهتمام بقضية توطين التكنولوجيا العسكرية، فمع أهمية تضمين ذلك الهدف في خطط التنمية المستدامة لدول الخليج العربي فإن لها متطلبات عدة ومن بينها إقرار بنية تحتية بإمكانها استيعاب متطلبات تلك التكنولوجيا. وبالإضافة إلى مسألة التمويل من خلال تهيئة الأجواء للقطاع الخاص للشراكة مع القطاع الحكومي في تلك الصناعات الاستراتيجية التي تتمتع بمرونة عالية تجاه الأسواق العالمية بما يعنيه ذلك من حماية توفير السبل التي من خلالها يمكن تحقيق التنافسية في هذه الصناعة، فضلاً عن

الجوانب التشريعية التي تنظّم استخدام تلك التكنولوجيا في المجال العسكري بما يضمن عدم وقوعها في أيدي الجماعات دون الدول، وأخيراً اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها ضمان جودة المنتجات العسكرية بما يَمَكِّنها من المنافسة في الأسواق العالمية وفقاً لمعايير متعارف عليها سواء من حيث طبيعة تلك المنتجات ووسائل النقل والتخزين. ومع أهمية الجهود الوطنية الخليجية في هذا الشأن فإن الشراكات الدولية تبقى مسألة استراتيجية²⁶.

26 مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات). 2020. (وقائع مؤتمر التكنولوجيا العسكرية في الشرق الأوسط). المنامة.

The impact of technological development on the Military doctrines

Dr. Ashraf Mohammed Keshk¹

Mona Saad AlResais²

Abstract

This study aims to analyze one of the most important challenges facing any military in general, with reference to the militaries in the Arab Gulf in particular, which is the impact of technological development on the military doctrine of the armies. This comes in light of the amazing and rapid development of technology and its results regarding the nature of threats that have become qualitative and unprecedented. Hence, there is a need to change the nature of armament as well as defense mechanisms. The study concluded three findings:

1. Technology in general, and military technology in particular, is witnessing an amazing development, including artificial intelligence technologies, and this is expressed by drones, which have

become a difficult number in regional and international conflicts. This is especially true, since even developing countries can obtain them given their cheap cost, in addition to the ease with which terrorist groups obtain this technology. This led to a radical change in the content and course of the conflicts.

2. If modern military technology represents a challenge to all countries, then these challenges are increasing for the Arab Gulf countries that are located within a turbulent region that witnessed the use of this technology, whether in targeting some vital infrastructure in the Arab Gulf countries or Gulf oil tankers. Furthermore, the difficulty lies in determining the source of launching these modern weapons which raises the issue of accountability. Moreover, they have become a means by some countries and the militias that support them to manage regional conflicts.
3. Since the challenge creates a response, the Arab Gulf states have begun to develop their defense capabilities by taking advantage of this technology. This is done by including the goal of localizing defense industries in some of the development visions of the Arab Gulf states, or interest in obtaining these technologies within arms deals.

1 Director of the Strategic and International Studies Program and Editor-in Chief of DERASAT journal

2 Research Analyst, Department of Studies and Research in DERASAT

4- توطين الصناعات العسكرية في دول الخليج العربي: الواقع والاستراتيجيات

الدكتور معتر محمد سلامة¹

منطقة الخليج العربي.

الثانية: على الرغم من مرور سنوات قليلة على بدء الاستراتيجيات الخليجية لتوطين الصناعات العسكرية فإن بعضاً من دول الخليج العربي قد حقق نتائج مرضية انطلاقاً من البيئة الاستثمارية الجاذبة لتلك الصناعات وتأسيس هيكل إدارية مختصة بها وإقامة شركات متميزة مع الشركات العالمية المعنية بتلك الصناعات، بالإضافة لتنظيم المعارض السنوية حول أبرز منجزات تلك الصناعات.

الثالثة: مع أهمية النتائج التي حققتها الصناعات العسكرية في بعض دول الخليج العربي فإنها مازال تواجه الكثير من المعوقات من بينها الكوادر البشرية المتخصصة في تلك الصناعات والتي تحتاج إلى تعليم وتدريب نوعي، بالإضافة إلى تأثير التطور التكنولوجي السريع على جهود دول الخليج العربي بشأن التسلح الذاتي، فضلاً عن تحدي المنافسة مع الشركات الكبرى التي تعمل في المجال ذاته.

مقدمة

على الرغم من أن توطين الصناعات العسكرية يعد أحد الأهداف التي وضعتها بعض دول مجلس التعاون الخليجي ضمن رؤاها واستراتيجياتها وتشريعاتها الوطنية، فإن هذه الدول مضت نحو تحقيق هذا الهدف بسرعات متفاوتة. ويسير عدد منها وفق برامج زمنية محددة، على نحو برز أثره في السنوات الأخيرة، فارتفعت نسبة مساهمة المكوّن المحلي في الصناعات العسكرية، بل فاق معدل

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة أحد أبرز الاستجابات الخليجية لمواجهة التهديدات الأمنية، وهي تطوير الصناعات العسكرية. فعلى الرغم من أن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأسلحة يُعتبر تحدياً كبيراً وخاصة بالنسبة للدول التي لا تتوافر لديها التكنولوجيا المتقدمة، فإن دول الخليج العربي قد قطعت أشواطاً مهمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق هدف توطين تلك الصناعات. وتستهدف هذه الدراسة تحليل أسباب توجّه دول الخليج العربي نحو تطوير تلك الصناعات، وخططها في هذا الشأن، وأبرز المعوقات التي تواجهها. وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية في هذا الشأن، هي:

الأولى: مع أهمية كافة العوامل التي دفعت دول الخليج العربي للتوجّه نحو توطين الصناعات العسكرية ومن بينها رفع الجاهزية لقدراتها الذاتية واستغلال عوائد النفط في مشروعات تتسم بالديمومة والتكامل، بالإضافة إلى ما تمثله الصناعات العسكرية من مكانة متميزة للدول، فإن أهم تلك الأهداف يتمثل في تحقيق التوازن الإقليمي وخاصة في ظل الخلل في توازن القوى مع الأطراف الأخرى والذي يمثل التحدي الأكبر في

1 خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر

أولاً: الرؤى الوطنية الخليجية لتوطين الصناعات العسكرية

كان أكثر بلدين خليجيين عبّراً عن اتجاههما للتصنيع العسكري وتوطين الصناعات الدفاعية، وضَمَّنَاهما رؤاهما الوطنية، هما المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. وعلى الرغم من أن الإمارات اتجهت لتوطين التصنيع العسكري مبكراً، فإن الرؤية السعودية كانت الأكثر وضوحاً في النص على ذلك؛ فتضمنت رؤية المملكة 2030م التأكيد على أنها تهدف إلى توطين ما يزيد على 50% من الإنفاق العسكري بحلول عام 2030م، ولأجل ذلك أتاحت الرؤية تكوين شراكات مع مؤسسات دولية متخصصة في الصناعات العسكرية³. وتأسست الرؤية السعودية على مفارقة جوهرية، لمسها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، حين قال في مايو 2017م أنه «بالرغم من أن المملكة تعتبر من أكبر خمس دول إنفاقاً على الأمن والدفاع على مستوى العالم، إلا أن الإنفاق الداخلي (على التصنيع العسكري المحلي) لا يتعدى نسبة 2% من ذلك الإنفاق»، وأكد أن الشركة السعودية للصناعات العسكرية (سامي SAMI)، التي أُعلن عنها آنذاك، ستسعى إلى أن تكون محفزاً أساسياً للتحوّل في قطاع الصناعات العسكرية، وداعماً لنمو هذا القطاع ليصبح قادراً

التوطين النسبة المستهدفة وفق الخريطة الزمنية المطروحة، وبرزت أسماء بعض شركات التصنيع العسكري الخليجية ضمن قائمة كبريات الشركات المتخصصة في العالم. وهذا النهج يغيّر الصورة العامة لدول مجلس التعاون، التي اعتادت أن تحل في القوائم الأساسية لمشترّي السلاح في العالم.

وبالنظر إلى التوجّهات الخليجية في مجال توطين الصناعات العسكرية، واستشعاراً بأهمية الأمر من جانب النُخب الفكرية والأكاديمية المهتمة بشؤون الخليج، لم يكن مستغرباً أن يركّز المشاركون في حوار المنامة 2022م، الذي ضم أكثر من 400 شخصية أمنية وعسكرية ووزراء خارجية وأكاديميين من مختلف الدول، على أهمية تعزيز القدرات الدفاعية والعسكرية لدول مجلس التعاون، وأن يدعوها إلى زيادة الاستثمار في التصنيع العسكري المحلي، واستخدام التقنيات الجديدة في الترويج للإلكترونيات المتقدمة، وأن يكون ذلك بنداً أساسياً ضمن فاعليات مؤتمر الحوار الأساسية².

وفي ضوء ذلك، ستسعى هذه الدراسة لاستكشاف الرؤى الوطنية الخليجية فيما يتعلق بتوطين التصنيع العسكري، ودوافع وعوائد توطين الصناعات العسكرية على دول المجلس في ظل الظروف والمستجدات الأمنية والاقتصادية، والأطر واللوائح المنظّمة للتصنيع العسكري الخليجي، مع استعراض واقع التصنيع العسكري بدول المجلس وترتيب أولوياتها في توطين هذا المجال.

3 - تذكر رؤية المملكة 2030 "يعد وطننا من أكثر الدول إنفاقاً في المجال العسكري، حيث كنا في المركز الثالث عالمياً في عام (1437هـ - 2015م)، غير أن أقل من 2% من هذا الإنفاق ينتج محلياً، ويقتصر قطاع الصناعات العسكرية المحلي على سبع شركات ومركزي أبحاث فقط". وتضيف "إن هدفنا هو توطين ما يزيد على 50% من الإنفاق العسكري بحلول العام (1452هـ - 2030م)". أنظر: رؤية 2030: المملكة العربية السعودية، إبريل 2016، ص 46.

2 - مدير (IIS) (للوطن): «حوار المنامة يستعرض مبادرات دول الخليج والمنطقة لحل النزاعات الإقليمية»، صحيفة (الوطن) البحرينية، 22 أغسطس 2022.

إن دولة الإمارات ملتزمة بتطوير مجال التصنيع الدفاعي عبر توفير كل المستلزمات الضرورية لذلك، والاستثمار في مجال البحوث العسكرية، والتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين، في إطار خطة شاملة لتطوير قطاع التصنيع داخل الدولة من جهة، ومن جهة أخرى تكريس مكانة دولة الإمارات بصفها قوة إقليمية ودولية قادرة على الدفاع عن ترابها ومصالحها.⁷

وعن دوافع التصنيع العسكري في دولة الإمارات، نشرت مجلة (درع الوطن) الإماراتية في عددها الصادر بمناسبة معرض الدفاع الدولي (آيدكس 2013م) ملفاً بعنوان (الصناعات العسكرية في الإمارات.. مؤشرات وأبعاد استراتيجية)، أكدت فيه على أن أهمية الصناعات العسكرية لا تقتصر على كونها أحد مظاهر التقدم الصناعي والتقني، بل كونها تعد أيضاً ركيزة حيوية للسيادة الوطنية، من خلال توفير الاحتياجات المطلوبة للقوات المسلحة، مع توفير هامش مناوره مناسب لاستقلالية القرار السياسي والتخطيط الاستراتيجي.⁸

واستعرضت المجلة الأبعاد الحيوية للصناعة العسكرية في الإمارات، مؤكدة أنها «تمثل أحد مظاهر التقدم الصناعي والتقني الذي تشهده الدولة وفي الكثير من مجالات التصنيع المدني، إذ أصبحت الإمارات قاعدة صناعية لسلع استراتيجية عدة منها الألمنيوم وصناعات البناء والتشييد والبتروكيماويات والصناعات التقنية بالغة الدقة

على توطین نسبة 50% من إجمالي الإنفاق الحكومي العسكري في المملكة بحلول العام 2030⁴. وعزز ولي العهد رؤيته بالقول إن السعودية تعد ثالث بلد في الإنفاق العسكري العالمي، وأن «99% من الإنفاق العسكري يكون خارج السعودية». فبناءً على ذلك كان إعلان صندوق الاستثمارات العامة السعودي في الربع الأول من عام 2017م، عن إنشاء الشركة السعودية للصناعات العسكرية، التي تتبعها قرار مجلس الوزراء السعودي في أغسطس من العام نفسه بإنشاء الهيئة العامة للصناعات العسكرية General Authority for Military Industries (GAMI)، لتتولى ملف تنظيم قطاع الصناعات العسكرية وتطويره ومراقبة أدائه.⁵

ومن جانبها اتجهت الإمارات منذ فترة أسبق إلى توطین الصناعات العسكرية، وتبنت برنامجاً للارتفاع بالصناعات الدفاعية المحلية من 10% إلى 30% بحلول عام 2030م، وقد أنشأت صناعة دفاعية تسعى لتطوير حلول عالية الجودة، يمكن أن تتقنها القوات المسلحة الإماراتية، كما سعت لجذب الأسواق الخارجية المعنية بالسلع المتخصصة مثل السفن البحرية والطائرات بدون طيار المتقدمة.⁶ وكان مما قاله الشيخ محمد بن زايد (وكان ولي عهد أبوظبي آنذاك) في فبراير 2017م، خلال زيارته لمعرض ومؤتمر الدفاع الدولي (إيدكس 2017م)،

4 - محمد بن سلمان: الصناعات العسكرية ستدعم التوطين بنسبة 50%، سكاي نيوز عربية، 18 مايو 2017.

5 - بالتسلسل الزمني: هكذا بدأت المملكة توطین الإنفاق العسكري، العربية نت، 31 مارس 2018.

6 - Yahya Al Talidi, The strategic importance of localizing Gulf military industries, ALJUNDI, 1 September 2022. <https://www.aljundi.ae/en/point-of-view/the-strategic-importance-of-localizing-gulf-military-industries/>

7 - محمد بن زايد: التصنيع العسكري المحلي يستند إلى ركائز صلبة، (الإمارات اليوم)، 23 فبراير 2017.

8 - الصناعات العسكرية في الإمارات.. مؤشرات وأبعاد استراتيجية، صحيفة (البيان)، 17 فبراير 2013.

17-02-<https://www.albayan.ae/supplements/idx/2013-17-02>
1.1824549

وغير ذلك⁹.

والإمارات - وهو ما يفيد بتوجُّه البحرين إلى ذلك كهدف عام، لتلبية الاحتياجات الداخلية، وتقليص مشتروات السلاح، وتعزيز القوة الوطنية. وبينما لم تطرح دول المجلس الثلاث الأخرى (سلطنة عمان، والكويت وقطر) رؤى وطنية تحدّد توجهاتها فيما يتعلق بالتصنيع العسكري، فقد تفاوتت سياسات كل منها على أرض الواقع.

وإذا كانت الرؤى الوطنية الخليجية قد جاءت لتكشف عن أهداف دول المجلس ونواياها فيما يتعلق بتوطين الصناعة العسكرية؛ فقد أضافت الرؤى الخاصة بالشركات العسكرية التي أنشئت في الدول الخليجية، أبعاداً أكثر تفصيلاً للتصورات الخليجية بشأن توطين الصناعات العسكرية، وهو أمر يتضح في الاتِّساق الكبير بين الرؤى الخاصة لتلك الشركات، والرؤى الوطنية للدولة؛ حيث مالت الأولى إلى ترجمة الرؤى الوطنية وعكسها في أهدافها ومشروعاتها وبرامجها الخاصة. فعلى سبيل المثال، تشير (الهيئة العامة للصناعات العسكرية) في المملكة العربية السعودية إلى أنها تعمل على تنظيم وترخيص وتطوير قطاع الصناعات العسكرية بهدف توطين ما يزيد عن 50% من إجمالي الإنفاق العسكري بحلول العام 2030 (وهو الهدف نفسه الذي تضمّنته رؤية المملكة 2030). وتذكر الهيئة، أن القرار بتأسيسها جاء ليجسد طموح الدولة نحو تعزيز قدرات التصنيع العسكري الوطنية، والسعي إلى توطين قطاع الصناعات العسكرية، وجعله رافداً مهماً للاقتصاد الوطني؛ وهي تلعب دوراً محورياً في دعم قطاع الدفاع، ليسهم بشكل أساسي في توفير فرص العمل للشباب السعودي، ودفع عجلة التنمية عبر

ولن يكون الأمر الملكي رقم (23) لسنة 2022م، الصادر في مملكة البحرين بإنشاء المؤسسة العسكرية لتطوير التصنيع الحربي في قوة دفاع البحرين، هو آخر قرارات دول مجلس التعاون في الاتجاه لتوطين التصنيع العسكري، وهو الأمر الذي تضمن سبع مواد، نصت الأولى منه على أن «تُنشأ مؤسسة تسمى (المؤسسة العسكرية لتطوير التصنيع الحربي)، تتبع قوة دفاع البحرين». وحددت المادة الثانية هدف هذه المؤسسة بأنه يتمثل في «تأسيس وتنظيم النشاطات الخاصة بالتصنيع الحربي في قوة دفاع البحرين بما يشمل القيام بتصميم وتطوير وتعديل الأنظمة الدفاعية والأمنية باستخدام التكنولوجيا الحديثة». أما المادة الثالثة فقد أجازت للمؤسسة نفسها «إنشاء المصانع الخاصة بالأسلحة والذخائر والعتاد الحربي، وتصنيع التقنيات الحديثة والإتجار فيها، وكذلك الترخيص لأيٍّ من النشاطات الاقتصادية المتعلقة بذلك داخل مملكة البحرين. وأعطت المادة الرابعة للمؤسسة «القيام بتطوير قطاع الصناعات العسكرية من خلال المشاريع الخاصة بها سواء بإدارتها وإشرافها المباشر أو بالمشاركة مع شركات مختلفة داخل أو خارج البحرين، وبما يخدم أهدافها وأدوارها¹⁰. وهو ما يعني توجُّه البحرين بشكل قانوني ورسمي إلى توطين الصناعة العسكرية بها. لكنها لم تطرح نسبة محددة لتوطين الصناعات العسكرية - على غرار السعودية

9 - الصناعات العسكرية في الإمارات، المرجع السابق.

10 - أنظر نص الأمر الملكي رقم (23) لسنة 2022، بإنشاء المؤسسة العسكرية لتطوير التصنيع الحربي في قوة دفاع البحرين، وكالة أنباء البحرين، 3 يوليو 2022، وصحيفة الوطن البحرينية، في التاريخ ذاته.

وهو الجهة المسؤولة عن إدارة الاستحواذ والمشتريات والعقود لكل من القوات المسلحة لدولة الإمارات وشرطة أبوظبي¹⁴، والمسؤول عن تمكين وتطوير صناعة دفاع وأمن مستدامة في دولة الإمارات، إلى أن برنامجه الاقتصادي يقوم «بتطوير وإدارة الشراكات في قطاع الصناعات الدفاعية والأمنية لتوفير فوائد لدولة الإمارات، وإحداث أثر كبير يسهم في الازدهار الاقتصادي للدولة»، ويساعد على استدامة النمو في صناعات الدفاع والأمن¹⁵. ولقد أسهم مجلس التوازن بإنشاء أكثر من 111 شركة وكياناً استثمارياً في 12 قطاعاً حيوياً، منها نحو 40 شركة متخصصة في الصناعات الدفاعية والأمنية، كما أسهم في توفير أكثر من 100 ألف فرصة عمل دائمة، تمكّن من توطّن جزء منها ضمن خطة طموحة لزيادة نسبة التوطن في قطاع الصناعات الدفاعية والأمنية¹⁶. ويحدد المجلس التزاماته في أربع مسائل، هي: الاضطلاع بدورٍ رئيسي في تحفيز نمو اقتصاد الدولة وتسريع عملية تطوير منظومة الصناعات الدفاعية والأمنية والموارد البشرية المرتبطة بها، وتعزيز القيمة الاقتصادية في قطاع الصناعات الدفاعية والأمنية في دولة الإمارات عبر مواصلة العمل في برامجها الحالية، وإطلاق

تعزيز العائدات غير النفطية¹¹. وبالإضافة إلى ذلك يعمل توطّن الصناعة العسكرية في السعودية على تحقيق خمس أولويات وطنية رئيسية، تتضمن: رفع الجاهزية العسكرية، وتعزيز الاستقلالية الاستراتيجية، وتعزيز التشغيل المشترك بين كافة الجهات الأمنية والعسكرية، وتطوير قطاع صناعات عسكرية محلية مستدام، ورفع الشفافية وكفاءة الإنفاق¹²، وهي جميعها بنود وأهداف تتسق مع التوجهات العامة لرؤية 2030.

وتكشف رؤى الشركات العسكرية ومجموعات تصنيع السلاح المنشورة على مواقعها الإلكترونية، الطموح الواسع للشركات الخليجية بتحقيق أهداف كبيرة بسرعة لافتة، فتُعَرِّف مجموعة إيدج IDGE الإماراتية المتخصصة في الصناعات العسكرية (وهي تجمع بين أكثر من 25 مؤسسة، منها شركات تابعة لشركة الإمارات للصناعات العسكرية، ومجموعة الإمارات المتقدمة للاستثمارات، وتوازن القابضة، ومؤسسات مستقلة أخرى)، نفسها قائلة "لن نكتفي بإحداث ثورة في القطاع الدفاعي، بل سنقوم بتغيير مبادئ العمل في هذا القطاع. ونضع التكنولوجيا في قمة هرم أولوياتنا في عالم مليء بالتعقيد بحثاً عن الحلول العالمية الشاملة"¹³.

ويشير مجلس توازن الاقتصادي في دولة الإمارات،

14 - أنظر: موقع المجلس على الرابط التالي: <https://www.tawazun.ae/ar>

15 - Towards an Agile Future, Tawazu. https://umexabudhabi.ae/wp-content/uploads/2022/02/Umex-brochure-en_2022.pdf

16 - أنظر: انضمام مجلس التوازن الاقتصادي لبرنامج القيمة الوطنية المضافة: لتعزيز أداء قطاع الصناعات الدفاعية والأمنية في الإمارات، وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، أبوظبي، 14 ديسمبر 2021.

<https://www.moiat.gov.ae/ar/media-center/icv-tawazun/04/01/news/2022>

11 - طالع موقع الهيئة العامة للصناعات العسكرية السعودية، على الرابط التالي: <https://www.gami.gov.sa/ar/authority>

12 - دليل المستثمر لمزاولة أنشطة الصناعات العسكرية في المملكة، الهيئة العامة للصناعات الدفاعية، 24 أغسطس 2019، ص 6. file:///C:/Users/moatz/Downloads/20190824_%20.pdf.1-GAMI%20Investor%20Guide_OP_%20v1.0.0.0

13 - طالع رؤية مجموعة (إيدج) على موقعها الإلكتروني على الرابط التالي: <https://edgegroup.ae/ar>

صلبة ومصممة بصورة فريدة هنا، في قطر»¹⁹.
هكذا تدمج شركات الصناعات العسكرية الخليجية ذاتها ضمن الخطط الوطنية للدول الخليجية، وتعتبر نفسها إحدى منتجات تلك الخطط ومساهما في تحقيقها.

ثانياً: دوافع وعوائد توطين التصنيع العسكري بدول الخليج العربي

كان الأساس في اتجاه بعض دول مجلس التعاون الخليجي إلى توطين الصناعات العسكرية هو أن يكون هذا التوطين قاطرة للصناعات الوطنية، وأساساً للبنية التحتية، وأن ترفد الصناعة العسكرية الاقتصاد الوطني، وتقلص حجم الإنفاق العسكري في الميزانيات. وكانت الإمارات والسعودية أكثر دول مجلس التعاون إعلاناً عن أهدافهما الاستراتيجية حول ذلك؛ وكان لأسبقية الدولتين في وضع هدف توطين التصنيع العسكري دور في إحرازهما خطوات مهمة للأمام في بعض المجالات الأمنية والدفاعية²⁰.

وعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون قد اعتمدت لفترة طويلة في حماية أمنها الخاص، على الحصول على خدمات أمنية ودفاعية من قوى مختلفة، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، واعتمدت على شراء احتياجاتها العسكرية من الخارج، فإن هناك عوامل أكثر إلحاحاً تدفع دول المجلس لدخول

مبادرات جديدة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوفير فرص شراكات جديدة للقطاعات المحلية، ودعم وتوسيع توجهات التصدير وإقامة مشاريع مستقلة ومستدامة في قطاع الصناعات الدفاعية والأمنية¹⁷.

وعلى الرغم من أن الرؤية الوطنية لدولة قطر 2023م، لم تشر إلى استهداف محدّد فيما يتعلق بالتصنيع العسكري أو توطين الصناعات العسكرية، فإن شركة (برزان) المتخصصة في الصناعات العسكرية تؤكد أنها تسهم بدور مهم في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030م الرامية إلى التحوّل نحو مجتمع متقدم قادر على النمو المستدام، وتأمين استمرار العيش الكريم للشعب جيلاً بعد جيل. وتتطرق إلى التحديات الخمسة التي طرحتها الرؤية الوطنية القطرية، وهي التحديث والمحافظة على التقاليد، واحتياجات الجيل الحالي واحتياجات الأجيال القادمة، والنمو المستهدف والتوسّع غير المنضبط، ومسار التنمية وحجم العمالة الوافدة المستهدفة ونوعيتها، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة وتنميتها¹⁸.

وتشير الشركة في رؤيتها لذاتها إلى أنها تسعى «للمشاركة في إحداث ثورة في قطاعي الدفاع والأمن في قطر». وتضيف «لم نتوقف يوماً عن البحث في أصقاع الأرض عن أفضل الشركاء في مجالاتهم للعمل معهم على إنشاء صناعة دفاعية وأمنية

17 - أنظر رؤى مجلس توازن على موقعه الإلكتروني على الرابط التالي:
<https://www.tawazun.ae/ar>

18 - الموقع الإلكتروني لشركة (برزان) القابضة.

https://www.barzanholdings.com/0dX3ZdyY0iC_DHNHxF2wp_-gre40UrLYzJOjRWyInv6cdCaXWp5dW3zXHPQ_kqhr

19 - الموقع الإلكتروني لشركة (برزان) القابضة، المرجع السابق.

20 - Bilal Y. Saab, The Gulf Rising: Defense Industrialization in Saudi Arabia and the UAE, Atlantic Council, BRENT SCOWCROFT CENTER ON INTERNATIONAL SECURITY, p. 2.
https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2014/05/The_Gulf_Rising.pdf

مجال توطین الصناعات الدفاعية حالياً. من أهمها ما يلي:

1- تحقيق قدر أعلى من الاستقلالية الدفاعية: يُنظر إلى صناعات التسلح على أنها أدوات لتحقيق اكتفاء ذاتي أكبر، بدلاً من الاعتماد على مُصدري الأسلحة للحصول على المعدات العسكرية²¹، وخاصة أن الدول المصدرة للأسلحة لا تُقدم في الأغلب على تصدير منتجاتها الأحدث عالية التقنية، وبعضها يضع رقائق ذكية تمكّنها من تتبّع حركة أسلحتها واستخداماتها لدى الدول المستوردة، وأحياناً تحتفظ الدولة المصدرة بالقدرة على تعطيل أسلحتها عن بُعد. وفي الأغلب تفرض الدول المصدرة للسلاح شروطاً على عمليات وساحات استخدامها، وبعضها تطلب الحصول على تصاريحات مسبقة. ومن شأن تحقيق دول المجلس قدراً من توطین الصناعات العسكرية أن يمكّنها من توفير حماية أعلى لنفسها ضد تقلبات سياسات البائعين. وفي ضوء القدرات الدفاعية التي تمتلكها دول المجلس فإن من المستبعد أن تتمكن فرادى من تحقيق اكتفاء ذاتي من الأسلحة، وهو ما يصعب أن تحقّقه مختلف دول العالم تقريباً، ومع ذلك فإن الوصول بمستوى توطین الصناعة العسكرية إلى نسبة 50% (على نحو ما تستهدف السعودية)، أو 30% (على نحو ما تستهدف الإمارات)، من شأنه أن يمكّن دول المجلس من تحقيق أهداف متعددة، لأن نسبة الـ 50% أو الـ 70% المتبقية، تستطيع دول المجلس أن توفّرها من مصادر مختلفة، دون الانحصار في مصدر وحيد أو أساسي، وبهذه النسبة تعزّز دول المجلس استقلالية قراراتها في تلبية

احتياجاتها المتبقية من الأسلحة. وفضلاً عن ذلك فإن توطین الصناعات الدفاعية يتيح الحرية لها في اختيار مجالات التميّز في التصنيع العسكري والتركيز على التخصص في المجالات الأكثر احتياجاً لأمنها الخاص.

2- استثمار عوائد الزيادة في أسعار النفط والغاز 2022م: يتراوح حجم الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون بين 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عمان، و3.6% من الناتج المحلي الإجمالي البحرين في عام 2021، بينما يصل إلى 6.7% في الكويت، و6.6% في السعودية، و5.6% في الإمارات، و4.8% في قطر، للسنة نفسها (جدول رقم 1)²². وقد شكّل الاقتصاد الخليجي نسبة 1.75% من الاقتصاد العالمي في عام 2021 الذي بلغ حجمه 96.29 تريليون دولار ليحتل المرتبة الـ 12 عالمياً²³. وبالأخذ في الاعتبار ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس عام 2022 على أثر الحرب الروسية- الأوكرانية والزيادة الكبيرة في أسعار الطاقة، فإن ذلك يمنح دول المجلس فرصة استثنائية لتطبيق رؤاها الوطنية الخاصة بتوطین الصناعة العسكرية. وكان البنك الدولي قد توقع في أواخر أكتوبر 2022م أن يقترب مجموع إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون من تريليوني دولار في عام 2022، مضيفاً أنه إذا استمرت دول المجلس في العمل كالمعتاد، فإن إجمالي ناتجها المحلي سينمو

22 - البنك الدولي: اقتصادات دول الخليج سجلت أعلى معدل نمو

منذ عقد، العربية نت، 10 يناير 2023.

23 - الاقتصاد الخليجي بالمرتبة الـ 12 عالمياً. ترتيب دول الخليج من

حيث الناتج المحلي، RT، 10.05.2022.

21 - زوي ستانلي لوكمان، (آفاق الصناعة الدفاعية في الإمارات)، مركز مالکولم كير - كارنيجي للشرق الأوسط، 2 مايو 2017.

<https://carnegie-mec.org/sada/69832>

إلى 6 تريليونات دولار بحلول عام 2050.²⁴

جدول رقم 1: الإنفاق العسكري % من إجمالي

النواتج المحلي 2021

السعودية	الإمارات*	عمان	الكويت	قطر	البحرين
6.6	5.6	7.3	6.7	4.8	3.6

* الإنفاق العسكري للإمارات وفقاً لعام 2014.

* المصدر: بيانات البنك الدولي، على الرابط التالي:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL>.

XPND.GD.ZS

ويؤدي توطين الصناعة العسكرية إلى استحداث رافد إضافي للاقتصاد الوطني عبر توفير جزء من النفقات المالية التي تذهب للخارج على هيئة استيراد أسلحة ومعدات وآليات والألبسة، بما يعمل على تدوير الأموال في مجالات تعزز من التوجهات الاستراتيجية²⁵، ويؤسس لصناعة محلية محصنة نسبياً من ظروف سوق السلاح الدولي، ويمكّنها من استقطاب عاملين محليين دون القلق من التكلفة وعدم الكفاءة، ويحفظ المال الخليجي في الداخل²⁶. وتشير مستويات الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون إلى حجم ما يمكن توفيره من جراء توطين الصناعات العسكرية أخذاً في الاعتبار أن إجمالي الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون قد وصل

24 - توقع نمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 6.9% في العام 2022، البنك الدولي، 2022/10/31. <https://www.>

[/31/10/albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022-9-in-2022-gcc-economies-expected-to-expand-by-6](https://31/10/albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022-9-in-2022-gcc-economies-expected-to-expand-by-6)

25 - عدد من المسؤولين يزورون مصنع ذخائر الأسلحة الخفيفة،
موقع الشيبية، ١٤/مارس/٢٠١٧. <https://shabiba.com/article>

26 - David B. Des Roches, Can Saudi Arabia and the UAE Develop National Arms Industries?, Arab Center Washington DC, Jul 22, 2020.

إلى 118 مليار دولار عام 2021 (الجدول رقم 2)،
يذهب جزء كبير منها مقابل وارداتها من الأسلحة.

الجدول رقم 2: الإنفاق العسكري بالمليار دولار
2021م (بحسب السعر الجاري للدولار)

السعودية	الإمارات*	عمان	الكويت	قطر	البحرين
55.6	23.4	5.8	0.9	11.6	13.8

<https://milex.sipri.org/sipri>

* الرقم الخاص بالإمارات غير رسمي، تم حسابه استخلاصاً من نسبة الإنفاق العسكري% من إجمالي الناتج المحلي للعام 2021 المذكورة في بيانات البنك الدولي.

وكانت الهيئة العامة السعودية للإحصاء قد أصدرت في 7 يونيو 2022م تقريراً حول الناتج المحلي الإجمالي والحسابات القومية للربع الأول من عام 2022م، أشارت فيه إلى تحقيق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الربع الأول من عام 2022م ارتفاعاً بنسبة 9.9%، مقارنةً بما كان عليه في الفترة نفسها من العام السابق عليه 2021م، وهو ما يعني أن الرؤية الوطنية فيما يتعلق بتوطين الصناعات الدفاعية أصبحت أكثر قابلية للتتحقق وفق المواعيد الزمنية المحددة²⁷. والأمرف نفسه بالنسبة للإمارات، حيث أكد مصرف الإمارات المركزي في 20 يوليو 2022م أن التقديرات تشير إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الربع الأول من عام 2022م بنسبة 8.2%، مدعوماً بزيادة إنتاج النفط²⁸.

وبالمثل كانت بيانات صادرة عن جهاز التخطيط

27 - اقتصادي/ الهيئة العامة للإحصاء: ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة خلال الربع الأول من عام 2022 بنسبة 9.9%، وكالة الأنباء السعودية، 7/6/2022.

28 - المركزي الإماراتي: ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 8.2 % خلال الربع الأول، موقع العربية، وصحيفة الاتحاد، 20 يوليو 2022.

والإحصاء القطري قد أشارت إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى حوالي 171.97 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2022م مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021م²⁹، وهو الأمر ذاته بالنسبة للكويت، حيث كشفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)، أن إجمالي الناتج المحلي للكويت بلغ نحو 183.6 مليار دولار، وأن الاقتصاد الكويتي حقق ثاني أعلى معدل نمو في المنطقة بلغت نسبته 8.7% عام 2022³⁰. وكل ذلك يشير إلى حجم الوفورات التي تحققت للدول الخليجية، والتي تمكّنها من المضي في مشروعاتها في توطین التصنيع العسكري، وتدفعها إلى استثمار الفوائض المالية الجديدة في هذا القطاع.

جدول رقم 3: الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون 2021*

السعودية	الإمارات*	عمان	الكويت	قطر	البحرين
833,541.24	415,021.59	88,191.98	105,960.23	179,677.21	38,868.66

المصدر: إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>.

3- تعزيز تكامل الصناعات العسكرية بين دول المجلس: يمثل التكامل في التصنيع العسكري منجزاً أساسياً يمكن لدول المجلس أن تحققه من جراء توطین التصنيع العسكري، إذ تتضمن مقررات مجلس التعاون، من مستوى اللجان العسكرية إلى المستويات الوزارية إلى مستوى القمم الخليجية بيانات تدعو إلى التكامل العسكري. وبالنظر إلى تعدد المزايا النسبية لدول المجلس وتنوع خبراتها واتفاقاتها وصفقاتها مع الشركاء الدوليين وشركات السلاح العالمية، بإمكانها تحقيق قدر من التكامل في توطین الصناعات العسكرية، ويتطلب ذلك تطوير قاعدة مشتركة للصيانة والإصلاح والخدمات المتكاملة، وتوفير بنية تحتية قادرة على استيعاب تقنية صناعات التسليح، وإعداد تشريعات لضبط إجراءات الحيازة والتداول بما يحمي الأمن القومي الخليجي ويخلق بيئة جاذبة وأمنة للاستثمار من قبل الشركات الكبرى³¹. كما يتعزز التكامل التصنيعي الدفاعي لدول المجلس عبر تدريب الكوادر والخبرات الوطنية، حيث يعد بناء القدرات في مجال التصنيع العسكري أحد الأهداف التي تسعى دول المجلس إلى تحقيقها من وراء توطین الصناعات العسكرية. ويشجع على ذلك أن برامج الابتعاث الخارجي واستقطاب أفرع للجامعات وفروع مراكز البحوث والشركات المتخصصة في المجالات التكنولوجية والتقنية في الداخل، قد وفرت لدول المجلس الآلاف من الكوادر المؤهلة والمدربة، والقادرة على التعامل مع أحدث التقنيات العسكرية، وهو ما يمكن أن يشكل بنية

29 - نمو قوي للاقتصاد القطري خلال الربع الثاني.. وهذه هي الأسباب، (الجزيرة)، 4/10/2022. <https://1-a1072.azureedge.net/2022/4/10/ebusiness/2022>

30 - الكويت سابع أكبر اقتصاد عربي بناتج محلي مقداره 183.6 مليار دولار، صحيفة الأنباء، 16/12/2022.

31 - يحيى التليدي، الأهمية الاستراتيجية لتوطین الصناعات العسكرية الخليجية، الجندي، 1 سبتمبر 2022.

تحتية لعجلة الاقتصاد الخليجي الكلي.

4- موازنة التصنيع العسكري الإيراني والإقليمي: يدفع إلى اتجاه دول المجلس إلى توطين الصناعات العسكرية أيضاً وربما بالأساس، التحديات والأخطار الإقليمية الناتجة عن تطور الصناعات العسكرية ومنظومات الدفاع بدول منافسة أو معادية لدول المجلس، وهنا تصدر التحديات من إيران والجماعات الرديفة لها في المنطقة، وخصوصاً على أثر الحرب الروسية-الأوكرانية، وفي ظل مساعي الولايات المتحدة لتقليص وجودها في المنطقة، ومع تكريس إيران علاقاتها الخاصة مع كل من روسيا والصين. لذلك فإن سعي دول المجلس إلى تصنيع سلاحها محلياً يعد الخيار البديل لضمان أمنها ضد هجمات مفاجئة من مصادر تهديد أقل كلفة وأكثر قدرة على اختراق الدفاعات الأرضية عالية التجهيز، وبالأخص الأخطار المتولدة عن التكنولوجيات العسكرية الفقيرة التي تولد تهديدات كبيرة (لا متماثلة) على اقتصادها وأمنها القومي، وتتضاعف المخاطر مع حيازة (الدرونز) من قبل وكلاء إيران من الجماعات والتنظيمات، مع محدودية التقديرات الاستراتيجية في حسابات القرار الخاصة باستخدامها من قبلهم. كما أن إعلان إيران أنها أنتجت صاروخا باليستياً فرط صوتي للمرة الأولى مع إمكانات هذا الصاروخ المتطورة التي تمكّنه من اختراق جميع منظومات الدفاع الصاروخي³²، يدفع دول المجلس إلى وضع مسألة التطوير العسكري في حسابها كهدف استراتيجي.

المكانة والقوة الناعمة: تتجاوز أهمية توطين الصناعات الدفاعية لدول مجلس التعاون فوائدها في حيازة القوة الصلبة، لتشكّل أيضاً أحد مظاهر القوة الناعمة، وترجم قوة نموذجهما في الازدهار والتنمية وتحميه، حيث يتم استخدامها في الجذب والإقناع والترويج لصورة الدولة الايجابية، وبذلك تصبح من الدول الحاضنة للإبداع والساعية إلى تقديم المكاسب العلمية لشعوب العالم³³ ومن شأن تميّز صناعات الدفاع الخليجية في نقاط محدّدة وبروز علامتها التجارية فيها، أن يضع دول المجلس بين منتجي ومُصنّعي السلاح الأساسيين، ويمثل أهم إضافة إلى قواها الناعمة في الوقت نفسه. ومؤخراً، تسعى دول عدة إلى تطوير صناعاتها الدفاعية لأجل اكتساب الهيبة وتعزيز المكانة الوطنية للأمة، على نحو ما يوضحه إعلان دول تخلت لعقود عن تطوير استراتيجياتها وقدراتها الدفاعية، مثل اليابان وألمانيا، خلال عام 2022م، وفي ظل الحرب الروسية-الأوكرانية، عن تغيير عقيدتها الدفاعية أو زيادة مخصّصات دفاعهما ورفع

33 - يوسف جمعة الحداد، الصناعات الدفاعية وتعزيز القوة الناعمة للإمارات، مجلة درع الوطن، السنة 50، العدد، 598، نوفمبر 2021. <http://www.nationshield.ae/uploads/posts/62ea19fb2c6317c561dbfa31e2dc20c1.pdf>

32 - أنظر: للمرة الأولى.. إيران صنعت صاروخا بالستيا فرط صوتي، سكاى نيوز عربية، 10 نوفمبر 2022. أيضاً: الحرس الثوري الإيراني: الصاروخ فرط الصوتي بات من الماضي وسنكشف عن إنجازاتنا ساعة المواجهة، 20، 2022/11/RT.

الكلفة³⁶.

ثالثاً: الأطر التنظيمية للتصنيع العسكري الخليجي

تتعدد الشركات الخليجية العاملة في مجال التصنيع العسكري، والتي تسهم بأشكال مختلفة في الصناعات العسكرية وفق ما يشير إليه دليل الصناعات العسكرية المحلية لدول مجلس التعاون الخليجي³⁷. وتعتبر الشركات الإماراتية والسعودية الأكثر صلة بشؤون التصنيع العسكري، بينما تشير مسميات بعض الشركات المدرجة ضمن شركات الصناعات العسكرية في دول المجلس الأخرى إلى أنها أنشئت لأغراض صناعية مدنية، لكنها تسهم بنسبة وإن كانت محدودة في مستلزمات ومكونات التصنيع العسكري.

وكان مما أخذت به دول المجلس في خططها للتصنيع العسكري المحلي، هو إتاحة هذا القطاع للمستثمرين الأجانب؛ فتقر الهيئة العامة للصناعات العسكرية السعودية أنها وضعت أطراً تنظيمية للاستثمار في القطاع، بحيث لا تتضمن أي قيود على المستثمر الأجنبي الراغب في الدخول لسوق الصناعات العسكرية في المملكة، طالما أنه سيكون شريكاً في مسيرة التوطين والتوظيف ونقل التقنيات، وتدعو الهيئة كافة المستثمرين محلياً ودولياً للمساهمة على هذا الصعيد، مؤكدة أن البيئة الاستثمارية في القطاع تُعتبر بيئة جاذبة وخصبة للمستثمرين الدوليين بتملك ما

موازنتهما العسكرية³⁴. وفضلاً عن ذلك تُعَرِّض حالة الاضطراب في سلاسل الإمداد والتوريد العالمية من الأسلحة، الدول التي لا تعتمد على ذاتها في توفير أجزاء من احتياجاتها من صناعات السلاح محلياً إلى مخاطر من الجوار ومن قوى الإرهاب والعنف الداخلية وبالإقليم.

وأخيراً، يدفع إلى توطين الصناعات الدفاعية في دول الخليج اتجاه السياسات الخارجية للدول الخليجية إلى قدر من العسكرة منذ عام 2011م، مع اتساع الاشتباكات العسكرية الخليجية الميدانية (خارج الحدود)، على نحو ما تُظهره حملة اليمن³⁵. وإذا كان توطين الصناعات العسكرية أحد مرتكزات تأسيس الأمن الذاتي الخليجي فإن الحروب الحديثة (اللا متماثلة) جعلت ذلك الأمر أكثر إلحاحاً، كونها حروباً فادحة الخسائر وورخيصة

34 - بعد ثلاثة أيام من بدء الحرب في أوكرانيا، وفي 27 فبراير 2022، وفي خطاب تأسيسي للمستشار الألماني أولاف شولتزلتم يتحدث عن (نقطة التحول) في العقيدة العسكرية الألمانية فحسب، بل أكد أيضاً على ضرورة إعادة الاعتبار للجيش الألماني المهمل منذ عقود بإنشاء صندوق خاص بقيمة 100 مليار يورو لتمويل المشتريات العاجلة، ورفع ميزانية دفاع الدول الأعضاء إلى ما لا يقل عن 2% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن جانبها، أقرت الحكومة اليابانية في 16 ديسمبر 2022 مراجعة جذرية لسياستها الدفاعية في محاولة للتصدي للنفوذ العسكري الصيني، الذي وصفته طوكيو بأنه «تحدٍ استراتيجي غير مسبوق». وفي صلب استراتيجيتها للأمن القومي الجديدة، تخطط اليابان لمضاعفة ميزانيتها الدفاعية السنوية التي تبلغ حالياً نحو 1% من إجمالي ناتجها المحلي، لتصبح 2% بحلول عام 2027، متبينة بذلك التزاماً مماثلاً قطعتة الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي.

35 - No more a Mirage: UAE and Saudi Arabia developing National Defense Industry, NATO Foundation Defense College, Gulf July 2017. <http://www.natofoundation.org/wp-content/uploads/2018/07/NDCF-EA-Gulf-July-2017.pdf>

36 - أنظر: د. أشرف كشك، الأهمية الاستراتيجية لتوطين الصناعات العسكرية الخليجية، صحيفة أخبار الخليج، 26 أكتوبر 2020.

37 - دليل الصناعات العسكرية المحلية لدول مجلس التعاون، الموقع الإلكتروني للمجلس،

نسبته 100% من استثماراتهم محلياً³⁸.

ويشير دليل المستثمر لمزاولة أنشطة الصناعات العسكرية الصادر عن هيئة الصناعات العسكرية السعودية، إلى أنها تسعى إلى تحقيق خمس أولويات وطنية رئيسية، هي: رفع الجاهزية العسكرية، وتعزيز الاستقلالية الاستراتيجية، وتعزيز التشغيل المشترك بين كافة الجهات الأمنية والعسكرية، وتطوير قطاع صناعات عسكرية محلية مستدام، ورفع الشفافية وكفاءة الإنفاق³⁹. ويحدد الدليل رحلة المستثمر في قطاع الصناعات العسكرية والإجراءات المحددة لإصدار تراخيص التصنيع العسكري، وتراخيص تقديم الخدمات العسكرية، وتراخيص توريد المنتجات أو الخدمات العسكرية⁴⁰. وطبقاً لهذه الأنظمة واللوائح بلغ عدد الشركات المرخصة في مجال الصناعات العسكرية في المملكة حتى نهاية النصف الأول من عام 2021م عدد 99 شركة، 85% منها شركات وطنية، بينما 15% منها شركات أجنبية ومختلطة⁴¹. وحتى نهاية العام 2022م تم التصريح لحوالي 156 شركة أو منشأة عبر منصة إصدار التراخيص الصناعية⁴².

وتحدد الهيئة السعودية أنشطتها في خمسة مجالات

أساسية، هي: الأنظمة والمكونات الهيكلية للأنظمة الأرضية، والأنظمة والمكونات الهيكلية للطائرات بدون طيار، والإصلاح والصيانة والعمره للطائرات ثابتة الجناح، والإصلاح والصيانة والعمره للأنظمة البحرية، والإلكترونيات الدفاعية، والملبوسات والتجهيزات والمعدات الفردية العسكرية⁴³. وتهدف استراتيجية القوى البشرية لقطاع الصناعات العسكرية إلى إنشاء نظام محقق لتنمية الكوادر يضمن جاهزية القوى البشرية المؤهلة من أجل تحقيق أهداف التوطين لقطاع الصناعات العسكرية والبحوث التقنية، وبما يضمن تحقيق متطلبات التنمية الشاملة ويسهم في تنمية وصقل المعارف والقدرات اللازمة في المجالات والتخصصات المرتبطة بالصناعات العسكرية والدفاع وفق رؤية المملكة 2030⁴⁴.

ومن جانبها، أرست دولة الإمارات بنية تحتية من الأطر التنظيمية الخاصة بالصناعات العسكرية، وتمكنت من بناء هيكل إداري منظم، يضمن سلاسة العمل، وساعدها على ذلك استعدادها المبكر، وفي هذا السياق أنشأت مجلس الامارات للشركات الدفاعية The Emirates defense (Companies Council) (EDCC)، الذي يمثل منصة للتواصل وحلقة الوصل بين مختلف مكونات القطاع الصناعي بالدولة، بما فيها الشركات المحلية والأجنبية الممثلة بمكاتب في الدولة والجهات الحكومية الاستراتيجية المعنية بأنشطة القطاع. ويهدف المجلس إلى تسهيل التواصل الفاعل وتطوير

38 - الرابط الإلكتروني للهيئة العامة للصناعات الدفاعية السعودية:

<https://www.gami.gov.sa/ar/industry>

39 - دليل المستثمر لمزاولة أنشطة الصناعات العسكرية في المملكة، مرجع سابق، ص 6.

40 - دليل المستثمر لمزاولة أنشطة الصناعات العسكرية في المملكة، المرجع السابق.

41 - موقع الهيئة العامة للصناعات العسكرية. <https://www.gami.gov.sa/ar/authority>

42 - راجع لقاء المهندس أحمد العوهلي رئيس الهيئة العامة للصناعات العسكرية بالمملكة، في برنامج (في الصورة) مع عبدالله المديفر على قناة روتانا خليجية، ديسمبر 2022. <https://www.youtube.com/watch?v=wglQCXeFrxc>

43 - أنظر: موقع الهيئة العامة للصناعات العسكرية السعودية، على الرابط التالي: <https://www.gami.gov.sa/ar/marketplace>

44 - موقع الهيئة العامة للصناعات العسكرية السعودية، على الرابط التالي: <https://www.gami.gov.sa/ar/human-capital-strategy>

الشركات والترويج لقطاعات الأعمال الإماراتية بالخارج، من خلال جناح الدولة في المحافل الدولية⁴⁵. كما يسعى المجلس لإقامة حوارات هادفة لرعاية نقاشات بناءة بين مكونات قطاع الصناعات الدفاعية متمثلة في: وزارة الدفاع والقوات المسلحة الإماراتية، ومجلس التوازن الاقتصادي، والوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية، والجهات المعنية بالبنية التحتية، والمؤسسات الأكاديمية والعلمية، والشركات الأجنبية المستثمرة المختصة، والهيئات والمنظمات الدولية الممثلة للقطاع الدفاعي في مختلف الدول.

وتتنوع المجالات التي يشغلها أعضاء المجلس من الشركات المحلية، لتغطي مختلف التخصصات، بحيث تشمل: الطيران والصناعات الجوية، وأنظمة التدريب، وأنظمة المدفعية والمدافع، وأنظمة الحرب الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، وأنظمة القيادة، والتحكم، والاتصالات، والحواسيب، والاستخبارات، والمراقبة والاستطلاع، والإلكترونيات، وتكنولوجيا معلومات الطيران، والأمن الإلكتروني، والدعم اللوجستي، والذخائر والصواريخ، والمركبات العسكرية، والسفن البحرية، والفضاء والفضائيات، والتدريب والمحاكاة، ومقدمي الخدمة، ومؤسسات البحث والتطوير، ومؤسسات أخرى في مجال الدفاع⁴⁶.

45 - دليل الشركات الدفاعية الإماراتية، مجلس الإمارات للشركات الدفاعية، وزارة الدفاع الإماراتية، 2021، ص 2. https://www.edcc.gov.ae/wp-content/uploads/2021/02/EDCC_02/edcc.gov.ae/wp-content/uploads/2021/02/Book_Digital.pdf . وأيضاً: منى الحمودي، صحيفة (الاتحاد)، الصناعات الدفاعية الإماراتية.. قدرات تنافسية وثقة عالمية، 24 مارس 2021.

46 - مجلس الإمارات للشركات الدفاعية، الموقع الإلكتروني للمجلس. <https://www.edcc.gov.ae/ar/about-the-emirates-defense-companies-council-edcc>

ويسعى (المجلس) إلى تحقيق خمسة أهداف، هي:

1- إقامة شركات وعلاقات وثيقة بين الشركات الدفاعية (المحلية والعالمية)، وتسهيل إقامة المشروعات المشتركة وتبادل أفكار بشأن المشروعات الجديدة، وتعريف وربط أعضاء مجلس الإمارات للشركات الدفاعية بأعضاء المجالس العالمية المشابهة.

2- الترويج لقطاعات الأعمال بالدولة في المحافل الدولية بجناح دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال: التعريف بالشركات الإماراتية في المحافل الدولية عبر التمثيل المشترك، والترويج لمجلس الإمارات للشركات الدفاعية وفق دليل الإمارات الدفاعي، وتعزيز التنافسية عبر المشاركة.

3- طرح الموضوعات المرتبطة القطاع، من خلال تسهيل الحوار بين قطاع الصناعات الدفاعية والجهات المرتبطة بهذا القطاع، والتعرف على وحصر الموضوعات التي تهم القطاع وإيصال صوت القطاع.

4- تبادل المعلومات والخبرات، من خلال دعم تبادل المعلومات بين مختلف مكونات القطاع (وكمثال المعلومات ذات العلاقة بالأنظمة واللوائح والمشروعات الحكومية الجديدة والدراسات، ...إلخ)، والتعريف بالقطاع الصناعي في دولة الإمارات.

5- النقاش الهادف والبنّاء حول الموضوعات ذات الصلة بالقطاع، من خلال تسهيل عمل المجموعات الصناعية على القضايا المهمة مثل (الأمن الإلكتروني)، والاستعانة بخبراء من خارج المجلس

للمساهمة بأرائهم حول القطاع⁴⁷.

ويعقد مجلس التوازن الاقتصادي بالإمارات اتفاقيات ومذكرات تفاهم لأجل تطوير الصناعات الدفاعية بالدولة مع جهات ومؤسسات ووزارات في الداخل والخارج، وتشمل تعاقداته مختلف التقنيات والتكنولوجيات الحديثة التي يسعى إليها، فعلى سبيل المثال وقّع المجلس مذكرة تفاهم مع وزارة الدفاع الإماراتية في 24 فبراير 2021م، لإنشاء وتنظيم تخطيط وتنفيذ البحث والتطوير لقطاعي الدفاع والأمن، وأتفق فيها الطرفان على إنشاء وتنظيم أنشطة البحث والتطوير في مختلف مجالات الدفاع المستهدفة، بما في ذلك التطبيقات ذات الاستخدام المزدوج⁴⁸. وفي 14 ديسمبر 2021م وقّعت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، ومجلس التوازن الاقتصادي، مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون والتكامل الاتحادي والمحلي لدعم برنامج القيمة الوطنية المضافة ICV، الذي تشرف الوزارة على تنفيذه⁴⁹. كما وقّع مجلس التوازن والشركة الأسترالية TITOMIC مذكرة تفاهم لتقييم إمكانية إقامة مشروع مشترك بين الطرفين لإنشاء خط

تصنيع محلي لإنتاج تقنيات طباعة ثلاثية الأبعاد متقدمة للمنتجات والمكوّنات الكبيرة على نطاق صناعي لمجموعة متنوعة من الصناعات تركّز بالأساس على الفضاء والدفاع وعن النفط والغاز والتعدين في دولة الإمارات⁵⁰.

ومن خلال تفحص قطاعات التصنيع العسكري التي تعمل عليها مجموعة (إيدج) العسكرية بالإمارات، يتضح تركيزها الأساسي على القطاعات عالية التكنولوجيا وكثيفة التوظيف للذكاء الاصطناعي، وهو ما يعني أن شركات التصنيع العسكري الإماراتية لا تسعى فقط إلى كفاية الاحتياجات الوطنية من أساسيات التصنيع العسكري، وإنما إلى بناء علامة تجارية مميزة في الصناعات العسكرية المتطورة، ويشير إلى ذلك تركيزها على أربعة قطاعات تمثل في: المنصات والأنظمة، والصواريخ والأسلحة، والحرب الإلكترونية، والتكنولوجيا السيبرانية، والتجارة ودعم المهام. ويتضمن قطاع المنصات والأنظمة: أنظمة الدفع والإطلاق، السفن، الأنظمة الذاتية، العربات المدرّعة، العربات غير المدرّعة، دُمج الأنظمة. وتعمل عليها شركات: نمر، وإي بي آي، والطيف، والجسور، وأداسي، وأبوظبي لبناء السفن⁵¹. ويتضمن قطاع الصواريخ والأسلحة: الدخائر الخفيفة والثقيلة، والصواريخ الموجّهة بدقة، والأسلحة الخفيفة، والأسلحة الثقيلة، والأسلحة العاملة بنظام الطاقة الموجّهة، والأسلحة

47 - أهداف مجلس الإمارات للشركات الدفاعية. <https://www.edcc.gov.ae/ar/about-the-emirates-defense-companies-/council-edcc/edcc-objectives>

48 - Ministry of Defense and Tawazun Economic Council sign MOU for cooperation on R&D activities, Zawya, February 24, 2021. <https://www.zawya.com/en/press-release/ministry-of-defense-and-tawazun-economic-council-sign-mou-for-cooperation-on-ramp-d-activities-i3n442ec>

49 - 1- انضمام «مجلس التوازن الاقتصادي» لبرنامج القيمة الوطنية المضافة» لتعزيز أداء قطاع الصناعات الدفاعية والأمنية في الإمارات، وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، أبوظبي، 14 ديسمبر 2021. <https://www.moiat.gov.ae/ar/media-icv-tawazun/04/01/center/news/2022>

50 - TAWAZUN Strategic Development Fund LLC and TITOMIC LTD Sign MOU to Collaborate Towards Setting up an Advanced Industrial Scale 3D Printing Manufacturing Facility in the United Arab Emirates, Business Wire, 26/2 2021/.

51 - موقع شركة إيدج على الرابط التالي: <https://edgegroup.ae/> ar/cluster/platforms-systems

رابعاً: واقع التصنيع العسكري بدول مجلس التعاون

تتفاوت دول المجلس في مستويات انخراطها في تطوير وتوطين الصناعات الدفاعية؛ فهناك دول تجاوزت عتبة التصنيع العسكري المحلي، وحققت قدراً من احتياجاتها من الصناعات العسكرية، وهي دول دارت فيها عجلة توطين التصنيع العسكري منذ أكثر من عقدين، ولديها الآن بنية تحتية شبه متكاملة من الصناعات الدفاعية. والنموذج الأهم على ذلك دولة الإمارات، التي أصبحت تمتلك بنية تحتية عسكرية متكاملة، خاصة بالمعارف والتدريب والمنشآت والتقنيات والشراكات والكوادر، وهي تسعى إلى تحقيق زيادة في نسبة توطين الصناعات العسكرية، وتقوم بتصدير الفائض عن احتياجاتها إلى دول بالخارج. كما تقدم السعودية نموذجاً على محاولة حرق المراحل للوصول بنسبة التوطين العسكري إلى 50%⁵⁵

وعلى الرغم من أن توجه دول مجلس التعاون نحو توطين الصناعات العسكرية لم تمض عليه سوى فترة وجيزة، فإن تلك الدول قد حققت جملة من النتائج الإيجابية، من أهمها تمكّن المملكة العربية السعودية من تحقيق نسبة توطين للصناعات العسكرية بلغت 11.7% أواخر عام 2021، بعد أن كانت النسبة 2% عند إطلاق الرؤية الوطنية 2030 في أبريل 2016م، وفق ما صرح به المهندس أحمد العوهلي محافظ الهيئة العامة للصناعات

ذاتية التَحَكُّم. وفي هذا القطاع تعمل شركات لهب للخدمات العسكرية، ولهب للأنظمة الدفاعية، ولهب للدخائر الخفيفة، وشركة هالكن، وشركة كراكال، وإيه بي تي، وشركة الطارق⁵².

ويشير القطاع الثالث الخاص بالحرب الإلكترونية والتكنولوجيا السيبرانية إلى أن هذا القطاع يعمل على مجالات الحرب الإلكترونية والكشف عن التهديد ومواجهته وتحييده، والاستخبارات وتحليل البيانات، وتدريبات الأمن الميداني، والتدريب الاستخباراتي. وتقوم على العمل في هذا القطاع شركتا بيكن رد، وسيجنال⁵³.

وفيما يتعلق بالقطاع الرابع وهو التجارة ودعم المهام في مجموعة إيدج، فإنه يوظف قوة الذكاء الاصطناعي، والروبوتيات، وإنترنت الأشياء. وتتضمن قدراتها على توريد الأسلحة والذخيرة والمنصات، وتدريب طياري الطائرات الحوامة، والتدريب على التَحَكُّم بالطائرات المسيّرة، والتدريب على العمليات التكتيكية، والتدريب على المهارات القيادية والأمنية، والتدريب على الاستجابة للحالات الطارئة، والحرب الإلكترونية وتقنياتها، وصيانة الطائرات الحوامة، وصيانة الطائرات ثابتة الجناح. وتعمل على هذا القطاع ثلاث شركات هي: رماية، وجاهزية وهورايون⁵⁴.

52 - أنظر الرابط الإلكتروني للشركة: <https://edgegroup.ae/ar/cluster/missiles-weapons>

53 - موقع شركة إيدج على الرابط التالي: <https://edgegroup.ae/ar/cluster/electronic-warfare-cyber-technologies>

54 - الموقع الإلكتروني لمجموعة (إيدج) على الرابط التالي: <https://edgegroup.ae/ar/cluster/trading-mission-support> لمزيد من التفاصيل حول شركات التصنيع العسكري الإماراتية وتخصصاتها ومنتجاتها، أنظر: دليل الشركات الدفاعية الإماراتية، مجلس الإمارات للشركات الدفاعية، مرجع سابق.

55 - Florence Gaub and Zoe Stanley-Lockman, Defence Industries in Arab states, Op.cit, p. 8.

اهتمام المملكة بإنتاج علامتها التجارية الخاصة، عملت وزارة الطاقة والثروة المعدنية ممثلة بوكالة الصناعة في مركز البيانات الصناعية على إصدار هوية (ترميز) للمصانع المحلية ولمنتجاتها، وذلك بعد أن كانت وزارة الدفاع تستخدم نظام الناتو لفهرسة وتصنيف المنتجات العسكرية المستخدمة لدى الجهات العسكرية⁵⁹.

ومن الملامح المبشرة بتوطين الصناعة الدفاعية الخليجية أيضاً، ووفق ما صرح به الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للصناعات العسكرية (سامي)، فإن الشركة التي كانت بدايتها في يناير 2018م، أوجدت شراكة مع 12 شركة من أكبر 20 شركة في العالم بقطاع الصناعات العسكرية، وأصبحت خلال 4 سنوات من بدء العمليات ضمن أكبر 100 شركة دفاع في العالم وبالتحديد رقم 98، وتطمح الشركة إلى أن تكون ضمن أكبر 25 شركة دفاع في العالم بحلول عام 2030⁶⁰. كما تجدر الإشارة إلى ما صرح به المهندس أحمد العوهلي محافظ الهيئة العامة للصناعات العسكرية في السعودية في أعقاب الإعلان عن ميزانية المملكة لعام 2023، من أنها أنفقت 5.1 مليارات ريال (1.4 مليار دولار) على حوافز لتعزيز الصناعة العسكرية المحلية في العامين 2021م و2022م، وأن الحوافز شملت 3.3 مليارات ريال جرى إنفاقها على البحث والتطوير في الصناعات العسكرية خلال العامين. وجرى توزيع 1.8 مليار ريال المتبقية على شركات منها الشركة

العسكرية⁵⁶. وبينما مثلت ميزانية الدفاع السعودية ثالث أكبر ميزانية دفاعية في العالم عام 2020، بلغت 70 مليار دولار، فقد أصبحت مع ترشيد الإنفاق في المرتبة السابعة عالمياً بميزانية دفاعية بلغت 48.500 مليار دولار) عام 2021، وقد جرى خفض حجم الإنفاق العسكري لعام 2022م ليصل إلى 45.58 مليار دولار، وهو ما قد يؤدي لتراجع تصنيف المملكة مجدداً إلى المرتبة التاسعة عالمياً⁵⁷.

ووفق ما أكد عليه اللواء عطية المالكي مدير الإدارة العامة لدعم التصنيع المحلي بوزارة الدفاع السعودية، فإنه حتى أوائل نوفمبر 2019، فإن الوزارة قامت بتأهيل 614 مصنعاً، وأنتجت المصانع العسكرية المحلية حوالي 350 مليون قطعة، تم استخدامها في وزارة الدفاع وفي المنظومات، وأن الوزارة سلمت للمصانع نحو 40 ألف فرصة تصنيعية، وتم صنع حوالي 14 ألف صنف، وأنه بحلول عام 2030 ستعرض وزارة الدفاع للقطاع الخاص حوالي 250 ألف فرصة تصنيعية، في خطوة مستقبلية تسعى من خلالها الوزارة إلى تطوير الصناعة المحلية⁵⁸. وفي سياق

56 - راجع لقاء المهندس أحمد العوهلي رئيس الهيئة العامة للصناعات العسكرية بالمملكة، في برنامج في الصورة مع عبدالله المديفر على قناة روتانا خليجية، ديسمبر 2022. <https://www.youtube.com/watch?v=wglQCXeFrxc>

57 - بعد خفض السعودية إنفاقها العسكري.. إليكم أضخم 10 ميزانيات دفاع في العالم، سي إن إن بالعربية، 16 ديسمبر 2021.

58 - عطية المالكي: وزارة الدفاع ستعرض 250 ألف فرصة تصنيعية للقطاع الخاص بحلول عام 2030، صحيفة مال، 5 نوفمبر 2019. أنظر أيضاً: Shaul shay, The Saudi Arabian Military Industries (SAMI), Herzliya Conference Papers, April 2018, p.1. <https://www.runi.ac.il/media/mpyhaguj/pdf.18-4-shaulshaysami22>

59 - التصنيع العسكري السعودي: 50 شركة عالمية مهمة بالشراكة، صحيفة (الوطن) البحرينية، 31 يناير 2018.

60 - الرئيس التنفيذي: السعودية للصناعات العسكرية ضمن أكبر 100 شركة دفاع في العالم، مباشر، 12 ديسمبر 2022.

ولقد أحرزت الإمارات خطوات مهمة في إنتاج قطع الغيار والذخيرة، وبناء السفن، وتصميم وتصنيع وتحديث المركبات العسكرية، وأنظمة الاتصالات والأنظمة الإلكترونية والأنظمة غير المأهولة بما في ذلك الطائرات بدون طيار، وتحديث قدرات الصيانة والإصلاح بشكل كبير في صناعة الطيران⁶⁴. ومع وجود أكثر من 80 شركة مسجلة في أبوظبي ودبي ورأس الخيمة، فإن لدى الإمارات أعلى تركيز للشركات في قطاعات بناء السفن والطيران والأنظمة غير المأهولة والأنظمة الأرضية في دول مجلس التعاون. ومعظم الشركات الثمانية هي شركات تابعة لمجموعة متنوعة من صناديق الاستثمار المملوكة للدولة⁶⁵.

وعلى الرغم من أن النسبة الأكبر للهدف السعودي من التصنيع العسكري مازال بعيدة المنال، مع قِصر المدى الزمني المطروح للوصول إلى نسبة 50% في عام 2030، مما يعني أن 38% من نسبة التصنيع العسكري المحلي المستهدف للمملكة مطلوب الوصول إليها خلال ما تبقى من الفترة اللازمة لتحقيق الهدف، أي في فترة 8 سنوات بين العامين 2023 و2030. وعلى الرغم من أن ما أُنجِز حتى الآن في نسبة التوطين قد تحقّق أغلبه في تصنيع المستلزمات العسكرية، وليس في صلب الصناعات

السعودية للصناعات العسكرية (سامي)⁶¹.

ومن المؤشرات اللافتة أيضاً إلى مستقبل التصنيع العسكري الخليجي الترتيب الذي حققته مجموعة (إيدج) الإماراتية، التي صعدت لتصبح واحدة من أكبر 25 شركة تصنيع دفاعي على مستوى العالم في العام 2021م، والأولى على مستوى الشرق الأوسط، بعائدات تزيد عن خمسة مليارات دولار، وفقاً للمعهد الدولي لأبحاث السلام (سيبري) في ستوكهولم بالسويد⁶².

وتتبع الإمارات نهجاً واقعياً وبرامجياً لتعزيز قدراتها الصناعية الدفاعية، وتربطه بهدفها العام بشأن قطاع الصناعة الوطنية، وفي عام 2015م، جاء 10% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات من قطاع التصنيع، وهدفت الإمارات إلى زيادة هذا الرقم إلى 30% بحلول عام 2020م، وهو هدف يُنظر إليه على أنه أكثر واقعية وخاصة أنه لا يميز بين الإنتاج العسكري والإنتاج المدني⁶³.

61 - السعودية أنفقت 5.1 مليارات ريال لدعم الصناعات العسكرية المحلية في العامين 2021 و2022 / سويس إنفو، 12 ديسمبر 2022.

62 Global arms industry: Sales by the top 25 companies up- 8.5 per cent; Big players active in Global South, Stockholm International Peace Research Institute(sipri), 7 December 2020. <https://www.sipri.org/media/press-release/2020/global-arms-industry-sales-top-25-companies-85-cent-big-players-active-global-south> لأول مرة عربياً.. شركة إماراتية بين أكبر 25 مُصنّعاً للأسلحة عالمياً، يورونيوز، 2020/12/7 <https://arabic.euronews.com/2020/07/12/uae-edge-among-top-arms-manufacturers-for-first-time-in-middle-east>

63 - United Arab Emirates: the up-and-comer, European Union Institute for Security Studies (EUISS), 2017, pp. 47 - 48. <https://www.jstor.org/stable/pdf/resrep06934.10.pdf>

64 - Bilal Y. Saab, The Gulf Rising: Defense Industrialization in Saudi Arabia and the UAE, Atlantic Council, BRENT SCOWCROFT CENTER ON INTERNATIONAL SECURITY, May 2014, p. 2. https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2014/05/The_Gulf_Rising.pdf

65 - Florence Gaub and Zoe Stanley-Lockman, Defence Industries in Arab states, Op.cit, P.48. Also: United Arab Emirates: the up-and-comer, European Union Institute for Security Studies (EUISS), p. 48. <https://www.jstor.org/stable/pdf/resrep06934.10.pdf>

والطائرات المسيّرة، وآلية النمر المسيّرة عن بُعد، والفرقاطات وزوارق الدوريات، والآلية (وحش) ثُمانيّة الدّفع، والسفن القتالية متعددة المهام، وناقلات الجنود السريعة، وزوارق الاقتحام والزوارق الاعتراضية وسفن الإنزال السريع، وآليات المشاة، والقنابل والذخائر، وإلكترونيات الطيران، وأجزاء هيكل الطائرة، وناقلات الأفراد المدرّعة، والمسدسات والبنادق، وسيارات الشحن وسيارات الإطفاء، والدبابات الخفيفة والمتوسطة، والمركبات العسكرية متعددة الأغراض... إلخ⁶⁷.

هذا وتُعتبر دول مجلس التعاون من أكثر الدول في استضافة وتنظيمًا للمعارض الدفاعية الدولية، وتتميز كل دولة خليجية بمعرضها في منتجات الدفاع، فقد استضافت السعودية النسخة الأولى من معرض الدفاع العالمي في الرياض في مارس 2022م، وستستضيف النسخة الثانية من المعرض في فبراير 2024م، فيما تستضيف الإمارات معرض الدفاع الدولي (إيدكس) ومعرض الدفاع البحري (نافدكس)، وستستضيف النسخة السادسة عشرة من المعرض الأول والنسخة السابعة من المعرض الثاني في 2023م. بينما تستضيف الكويت معرض الخليج للدفاع والطيران الذي يقام كل عامين. وفي عام 2019م استضافت البحرين معرض ومؤتمر البحرين الدولي للدفاع (بايدك Pidec). وتستضيف قطر معرض ومؤتمر الدوحة الدولي للدفاع البحري (ديمدكس DIMDEX)، الذي استضافت نسخته السابعة في مارس 2022م.

وكان لافتاً أن يسجل معرض الدفاع العالمي في الرياض في مارس 2022م، عقود شراء عسكرية

العسكرية، مثل صناعات الملابس العسكرية، وهي صناعة غير كاشفة عن مستوى وحجم القدرات التصنيعية الفعلية، فإن الوفرة المالية المتحققة مع الطفرة النفطية في عام 2022م، قد تمكّن المملكة من إنجاز الهدف أو على الأقل تحقيق النسبة الأكبر منه مع نهاية الفترة الزمنية 2030م، وخاصة في ضوء توافر المخصّصات المالية اللازمة.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تجربة الإمارات نفسها، التي بدأت انطلاقها الأولى بنفس الاتجاه، وفي معرض (إيدكس) الأول عام 1993م بدولة الإمارات وكانت المشاركة المحلية الأولى للإمارات متمثلة في عرض منتجات مصنع أحذية عسكرية محلي لم يكن يتقن صناعتها حينها. أما في عام 2013م ووفق ما صرح به آنذاك رئيس مجلس إدارة شركة (إنترناشيونال غولدن غروب) الإماراتية، الفريق محمد هلال الكعبي، فإن قرابة 60% من الصناعات العسكرية المتقدمة المعروضة في (إيدكس) محلية، أو بالتعاون مع شركات محلية، وأن الشركات المحلية العاملة في المجال العسكري استطاعت أن تغطي احتياجات السوق المحلية في الجانب العسكري الإداري بنسبة 90%، وما يتعلق بالسليح بنسبة 50%⁶⁶، وإذا كان ذلك الحال عام 2013م، فإن مرور عشر سنوات منذ ذلك التاريخ وحتى الآن يشير إلى قفزات نوعية أخرى في التصنيع العسكري بدولة الإمارات.

ويشير دليل الشركات الدفاعية الإماراتية، إلى تصنيع الشركات الإماراتية مجموعة كبيرة من أهم المنتجات والتقنيات العالية في المجال الدفاعي، منها: المروحيات ذات الإقلاع والهبوط العموديين،

67 - دليل الشركات الدفاعية الإماراتية، مجلس الامارات للشركات الدفاعية، مرجع سابق. راجع لقاء المهندس أحمد العوهلي رئيس الهيئة العامة للصناعات العسكرية

66 - التصنيع العسكري الإماراتي يغطي 50% من احتياجات الدولة، صحيفة الإمارات اليوم، 22 فبراير 2013.

في دول المجلس بالمستوى نفسه، وهو ما تُظهره تجربة الكويت، التي لم ترتد بعوائد مهمة على قطاع الدفاع في الدولة في يونيو 2019م، وهو ما تؤكدته أسئلة أحد نواب مجلس الأمة لوزير الدفاع الكويتي (آنذاك)⁷¹. كما أن كثيراً من عقود الأوفست لم يكن فاعلاً في فرص العمل المطلوبة، أو تحقيق الاستثمار الأجنبي المرجو، وبينما ذهب كثير من استثمارات إلى قطاعات أخرى مثل الغذاء، الطب والإدارة الصحية، فإن القليل هو الذي ذهب إلى صناعات ذات صلة محدودة بالإنتاج الحربي⁷².

هذا وتسعى دول المجلس إلى استقطاب فروع للشركات الأجنبية أو التوأمة معها، من خلال استضافتها وإنشاء فروع تابعة للشركات الأصلية بمسميات وطنية، ومنها على سبيل المثال شركة (ريثيون الإمارات) التابعة لشركة (ريثيون تكنولوجيز)، وتأسست في عام 2017م ومقرها أبوظبي، وجرى إطلاقها بدعم مجلس التوازن في إطار برنامجها الاقتصادي. وتركز (ريثيون الإمارات) على ثلاثة مجالات عمل، هي: المستجيبات، والدفاع الجوي والصاروخي، والتكنولوجيا المتقدمة. وتسعى لتنويع اقتصاد الإمارات، وتطوير حلول تكنولوجية جديدة، وتنمية المواهب الإماراتية. وتتعاون مع برنامج (استدامة وتعزيز توظيف الصناعات الدفاعية والأمنية) (SEEDS) من مجلس التوازن

بقيمة إجمالية بلغت 7.92 مليارات دولار، وأن يبلغ استحواذ الشركات الوطنية من هذه العقود على نسبة 46% من حيث القيمة الإجمالية بواقع 2.6 مليار دولار، وفقاً لما أعلنته الهيئة العامة للصناعات العسكرية السعودية في بيانها الختامي⁶⁸.

وبخصوص شراكات التصنيع العسكري، فقد اتجهت السعودية والإمارات منذ وقت مبكر إلى الانفتاح على التعاون الدفاعي مع مجموعة واسعة من الشركاء الغربيين والروس، وهو ما يعني انخراط دول مجلس التعاون بشكل عام في تنمية هذه الصناعة من خلال تطبيق برنامج (الأوفست)، الذي يقضي بنقل جزء من التقنية التي يتم شراؤها إلى الدولة المشترية، حيث جعلت برامج (الأوفست) الخليجية من قطاع الدفاع مدخلاً للتنمية الاقتصادية الشاملة، وتتضمن عقود الأوفست في مجال الدفاع في الأغلب بنوداً تُخضع مقاولي مجال الدفاع لمجموعة من العقوبات في حالة عدم الوفاء بالالتزامات⁶⁹، فضلاً عن فوائدها العسكرية المختلفة على جانب توثيق العلاقات بين شركات التصنيع الخليجية ونظيراتها في الدول الأخرى وخصوصاً الأمريكية⁷⁰. ولكن مشروعات الأوفست لم تكن في خدمة الصناعات العسكرية

68 - معرض الدفاع العالمي بنهي أعماله بصفقات لامست 8 مليارات دولار، صحيفة الشرق الأوسط، 10 مارس 2022.

69 - أنظر: الخليج يستحوذ على ربع مشاريع (الأوفست) عالمياً، شركة المركز المالي الكويتي (المركز)، صحيفة (الراي) الكويتية، 22 مارس 2015.

70 - See: Jodi Vittor, A Mutual Extortion Racket: The Military Industrial Complex and US Foreign Policy—The Cases of Saudi Arabia & UAE, Transparency International Defense & Security Program, November 2019, pp. 5 – 6. https://ti-defence.org/wp-content/uploads/2019/12/US_Defense_Industry_Influence_Paper_v4_digital_singlePage.pdf

71 - المطيري يسأل عن تخصيص مبلغ مالي لصالح (الدفاع) من أموال (الأوفست)، صحيفة (الأنباء) الكويتية، 20/6/2019.

72 - Florence Gaub and Zoe Stanley-Lockman, Defence Industries in Arab states, Op.cit, P.39. Also: United Arab Emirates: the up-and-comer, European Union Institute for Security Studies (EUISS), p. 48. <https://www.jstor.org/stable/pdf/resrep06934.10.pdf>

الاقتصادي⁷³.

السعودية المحدودة، كأحد مشروعات توطين منظومة الدفاع الجوي الصاروخي (ثاد)⁷⁶.

وكانت الشركة السعودية للصناعات العسكرية قد وقَّعت اتفاقاً مع شركة (لوكهيد مارتن) الأمريكية في فبراير 2021م، لإنشاء مشروع مشترك بينهما في مجال تعزيز القدرات الدفاعية والأمنية السعودية، بحيث تمتلك الشركة السعودية نسبة 51% من أسهم المشروع مقابل 49% للشركة الأمريكية. على أن يعمل الاتفاق على «تطوير قدرات التوطين من خلال نقل التقنية والمعرفة، وتدريب الكوادر السعودية على تصنيع المنتجات، وتقديم الخدمات لمصلحة القوات المسلحة السعودية»⁷⁷.

وفي آخر نوفمبر 2022م، وقَّعت وزارة الدفاع السعودية والهيئة العامة للصناعات العسكرية، مذكرة تفاهم مع شركة (نافانتيا) الإسبانية، للاستحواذ وبناء عدد من السفن القتالية متعددة المهام لمصلحة القوات البحرية الملكية السعودية. وهدفت المذكرة إلى رفع مستوى جاهزية القوات البحرية الملكية السعودية، ودعم أهداف وزارة الدفاع الاستراتيجية والعملياتية والتكتيكية. وتتضمن المذكرة قيام الشركة الإسبانية بتوطين ما يصل إلى نسبة 100% من مشروع بناء السفن البحرية وتكامل الأنظمة القتالية وصيانة السفن، وبما يتماشى مع أهداف ورؤية المملكة 2023م⁷⁸. وتعد السعودية لإطلاق الطائرة المسيَّرة (حارسه الأجواء)، والتي يُمكنها التحليق على ارتفاع 18

وفي أكتوبر 2020م أعلنت وزارة الدفاع السعودية والهيئة العامة للصناعات العسكرية عن تدشين وتوطين أول زورق اعتراضى سريع من نوع (HSI32) مُصنَّع محلياً، بالإضافة إلى تدشين أول حوض عام. ولفتا إلى أن تصنيع هذه الزوارق سيكون محلياً وفق أحدث المواصفات والمعايير العالمية، وبتعاون بين شركة (CMN) الفرنسية وشركة (الزامل للخدمات البحرية)⁷⁴. وخلال العام 2022م وحده أعلنت الهيئة العامة للصناعات العسكرية السعودية عن 22 اتفاقية شراكة صناعية مع عدد من الشركات المحلية والعالمية المتخصصة في الصناعات العسكرية والدفاعية بقيمة إجمالية بلغت 3.5 مليارات دولار، شملت أعمال توطين مباشرة للمنظومات والأنظمة العسكرية، وبناء قدرات نوعية في المجالات الصناعية المستهدفة كبناء خطوط إنتاج ونقل وتوطين التقنيات والخدمات، مع تدريب الكوادر الوطنية وتأهيلها وتمكينها من العمل في مجال الصناعات العسكرية والدفاعية⁷⁵. وفي مارس 2022م أعلنت الهيئة عن موافقتها على مشروعى توطين صناعة منصات إطلاق صواريخ الاعتراض، بالإضافة إلى تصنيع حاويات الصواريخ محلياً بالتعاون مع شركة (لوكهيد مارتن) العربية

73 - فهد محمد المهيري مدير عام (ريثيون الإمارات) ل(الجندي): نساهم في تنمية القدرات الدفاعية الإماراتية وتوظيف كفاءتها المواطنة"، مجلة (الجندي)، عدد 589 فبراير 2023، ص 72 - 74. <https://online.fliphtml5.com/dqxyz/eglf/#p=76>

74 - السعودية تستثمر 20 مليار دولار بصناعاتها العسكرية في 10 سنوات، (الشرق)، 20 فبراير 2021.

75 - "تحويل الرياض إلى قوة دفاعية مستقلة.. خالد بن سلمان: هل ينهض بالصناعات العسكرية السعودية وفق رؤية 2030؟ اليوم الثامن، 30 سبتمبر 2022. <https://alyoum8.net/posts/93326>. أيضاً: <https://alyoum8.net/posts/93326>

76 - تعاون بين الصناعات العسكرية السعودية ولوكهيد مارتن لتوطين أجزاء من صواريخ (ثاد)، العربية نت، 7 مارس 2022.

77 - السعودية توقع اتفاقاً لتصنيع أجزاء من صواريخ (ثاد) في المملكة، (الشرق)، 7 مارس 2022.

ج. لاصلة فيلاتق نغفس عانبل م هافقت قركذم ناعقوت ديدمو ضابرا - 78 2022. رمسيد 01، (طسولاً قرشلا)، يدوعسلا يرحبلا

طائرة الحرب الإلكترونية السعودية الأوكرانية (أنتونوف 132) في ديسمبر 2016. وفي السياق كشفت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (KACST) في 11 مايو 2017م، عن برنامج طائرات بدون طيار استراتيجي جديد يسمى (صقرا1)، يمكنها الطيران لمسافات طويلة مع القدرة على حمل الصواريخ والقنابل الموجهة بالليزر⁸⁰.

ولا تقتصر شركات التصنيع العسكري على اتفاقيات التصنيع بين شركات الداخل والخارج، وإنما بين الشركات والمجمعات المحلية نفسها والقطاع الخاص، وهو ما يبرز على سبيل المثال من توقيع وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ومجلس التوازن الاقتصادي في الإمارات (أبرز المؤسسات الوطنية المُمكّنة للصناعات الدفاعية والأمنية وبرامج الهندسة والبحث والتطوير) في 20 ديسمبر 2021م، مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون والتكامل الاتحادي والمحلي لدعم برنامج القيمة الوطنية المضافة ICV، الذي تشرف الوزارة على تنفيذه، بهدف تعزيز التعاون بين وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة والشركات الوطنية الكبرى العاملة في القطاع الصناعي، من أجل تحقيق أهداف برنامج القيمة الوطنية المضافة، أحد برامج (مشاريع الخمسين) والاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة⁸¹. فضلا عن مذكرة التفاهم التي وقعها مجموعة

ألف قدم، وعلى مدى 200 كلم، كمنتج سعودي بنسبة 100% تصميمًا وتصنيعًا⁷⁹. وكذلك حصلت الشركة السعودية للتقنيات المتقدمة (وهج) على رخصة الجودة من شركة (بي إيه إي سيستمز) التي تتخذ من العاصمة البريطانية لندن مقرًا لها، لتكون بذلك أول شركة سعودية تقوم بتصنيع مكُونات طائرات (التايفون) الميكانيكية في المملكة.

كما كانت المملكة قد وقّعت سابقاً شراكات واتفاقيات مع الشركة الجنوب أفريقية Rheinmetall Denel Munition، في أبريل 2016م، افتُتح بموجبها مصنع مشترك لإنتاج مدافع الهاون وقذائف المدفعية والقنابل المحمولة بالطائرات التي يصل وزنها إلى 2000 رطل، ومع شركة (بيونج) في مارس 2018م لإنشاء مشروع مشترك يهدف إلى توطيد أكثر من 55% من الطائرات السعودية ذات الأجنحة الثابتة وصيانة الطائرات المروحية وإصلاحها وإعادة تأهيلها، كما أنشأت مع تركيا مصنعاً مشتركاً لشركة (أسيلسيان للصناعات العسكرية Aselsan-Military Industries Corporation MIC))، ووقعت أسيلسيان اتفاقية مع تقنية السعودية لتأسيس شركة (ديفينسي) السعودية للإلكترونيات (ساديك) للتعاون في مجال الرادار والحرب الإلكترونية والحلول الكهروضوئية، وفي أبريل 2018م وقّعت الشركة السعودية للصناعات العسكرية (SAMI) وشركة (Navantia) الإسبانية مذكرة اتفاق (MoA) لإنشاء مشروع مشترك لإدارة وتوطيد نشاط أنظمة القتال البحرية بما في ذلك التكامل والتركيب. واتفاقية شراكة لتصنيع الطائرات بدون طيار مع الصين في مارس 2017م، والاتفاق على تعاون سعودي أوكراني على إنتاج

80 - Shaul shay, The Saudi Arabian Military Industries (SAMI), Herzliya Conference Papers, April 2018. = <https://www.runi.ac.il/media/mpyhaguj/shaulshaysami22-4-18.pdf>

81 - انضمام «مجلس التوازن الاقتصادي» لبرنامج القيمة الوطنية المضافة» لتعزيز أداء قطاع الصناعات الدفاعية والأمنية في الإمارات، وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، أبوظبي، 14 ديسمبر 2021. <https://www.moiat.gov.ae/ar/media-icv-tawazun/04/01/center/news/2022>

79 - توطيد الصناعة العسكرية السعودية ارتفع من 3% إلى 13% خلال 4 سنوات، (الشرق)، 31 أكتوبر 2021.

في عمان، وأكد بيان للشركة أنها أبرمت اتفاقاً مع وزارة الدفاع العمانية على إنشاء مركز صيانة وإصلاح للمدرعات. ومن خلال المشروع ستسهم الشركة التركية في دعم وتطوير الصناعات الوطنية العمانية، وتقوية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخلق فرص للتدريب والعمل⁸⁵.

وفي إطار دعم وتطوير الصناعات الوطنية، وقّعت وزارة المالية العمانية بالتعاون مع وزارة الدفاع في 3 يوليو 2022م أربع اتفاقيات لعدد من المشروعات تخدم عمليات التحديث والتطوير التي تشهدها وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة. وتضمنت الاتفاقيات أربعة مشروعات وطنية تشمل تنفيذ ورشة صيانة عربات الجند المدوّلة بالجيش، وإنشاء المحطة الأرضية لاستقبال صور الأقمار الاصطناعية والخاصة بمراقبة الأرض بالهيئة الوطنية للمساحة، ونقل تقنية صيانة محركات طائرات (الهوك) لسلح الجو، بالإضافة إلى توفير عدد من الأنظمة المتخصصة لطائرات النقل التبعوي والطائرات المقاتلة (إف 16). وستنفذ المشروع الأول الشركة التركية (أفاناساس)، التي ستعمل على تأهيل وتطوير قدرات وإمكانيات عدد من الشركات المحلية في مجالي الصيانة والتصنيع. أما المشروع الثاني فيتمثل في نقل تقنية صيانة محركات طائرات (الهوك) من شركة (رولزرويس) البريطانية، ويهدف المشروع الثالث إلى إنشاء محطة للاستقبال الفضائي المباشر متعددة المستشعرات بالهيئة الوطنية للمساحة وتنفذه شركة (إندرا) الإسبانية. ويتعلق المشروع الرابع بتوفير أنظمة متخصصة لطائرات النقل التبعوي (سي 130)

(إيدج) للصناعات العسكرية مع مجلس التوازن الاقتصادي (توازن) في 9 مارس 2020م، والتي تهدف إلى تمكين الصناعات العسكرية والأمنية المستدامة في دولة الإمارات. وفي إطار الاتفاقية، سيتمكن (إيدج) من جمع وتدريب المواهب الوطنية الساعية للحصول على درجات علمية في الهندسة وعلوم الكمبيوتر، في جامعة خليفة و(بوليتكنك أبوظبي)، وجامعة الإمارات وكليات التقنية العليا، وذلك بدعم من برنامج (SEEDS)، لاستدامة وتعزيز توطين الصناعات الدفاعية والأمنية⁸².

وفيما يتعلق بسلطنة عمان فقد تم تأسيس الشركة العمانية لإنتاج الذخائر في العام 2011م كشركة مساهمة من صناديق تقاعد الأجهزة العسكرية والأمنية، وتهدف الشركة إلى توفير احتياجات قوات السلطان المسلحة والأجهزة الأمنية من الذخائر الخفيفة. ويُقدّر رأسمالها بحوالي 200 مليون دولار، وهي تنتج ذخائر الأسلحة الخفيفة عيار 5.56 ملم و7.62 ملم و9 ملم، وتصل قدرتها الإنتاجية إلى 750 ألف عينة ذخيرة يومياً ونحو 250 مليون سنوياً⁸³. وكانت الشركة العمانية لإنتاج الذخائر قد وقعت عام 2013م عقد شراء معدات صنّع الذخيرة مع شركة (مانوران) الفرنسية⁸⁴. وفي أكتوبر 2022م أعلنت شركة (FNSS) للصناعات الدفاعية التركية، عن عزمها إنشاء مركز صيانة للمدرعات العسكرية

82 - (إيدج) تتعاون مع برنامج (SEEDS) من مجلس التوازن الاقتصادي لإتاحة فرص مستقبلية واعدة أمام المواطنين المتميزين في دولة الإمارات. <https://aljasoor.ae/ar/news/edge-collaborates-tawazun-seeds-program-offers-opportunities-outstanding-uae>

83 - العمانية لإنتاج الذخائر ترفع إنتاجها لـ 350 مليون ذخيرة سنوياً، صحيفة (البيان)، 18 فبراير 2019.

84 - سلطنة عمان توقع عقد إنشاء مصنع إنتاج الذخائر، صحيفة (الراي) الكويتية، 11 فبراير 2015.

85 - شركة تركية تنشئ مركزاً لصيانة المدرعات العسكرية في سلطنة عمان، صحيفة وهج الخليج الإلكترونية، 2022/7/8 <https://www.wa-gulf.com/989661>

والطائرات المقاتلة (إف 16) بسلاح الجو، تقوم بتنفيذه شركة (لوكهيد مارتن) الأمريكية⁸⁶.

وتسعى قطر من جهتها إلى أن تخطو خطوات نحو توطين الصناعة العسكرية، ووفق ما أوضحه عبدالله بن حسن الخاطرنائب الرئيس ورئيس قطاع المشتريات الاستراتيجية بشركة (برزان) القابضة المختصة بالشؤون العسكرية، فإن الشركة تمتلك 11 شركة فرعية منها: مصنع بارود لإنتاج الذخيرة، وبرزان للطيران، ومجموعة برزان الصناعية، وشركة درع برزان للصيانة، وشركة بندق، وشركة إدراك لحلول الرعاية الصحية، وشركة ابتكار، وشركة تدريب العمليات الخاصة، وشركة بي كيو سولوشنز لتوفير الخدمات الاستشارية، وراين ميتال برزان للتكنولوجيا المتقدمة وكيوسور بالشراكة مع شركة عالمية لإنتاج الملابس العسكرية ومجموعة برزان الصناعية وشركة قطر ساير أكاديمي⁸⁷.

بينما تنشط كل من البحرين والكويت أكثر في مجال تنظيم معارض المنتجات العسكرية والدفاعية، كما أنهما تلتزمان بتطبيق مبدأ التكامل مع دول الخليج العربي الأخرى. ويرجّح أن يزداد اهتمام البحرين بالتصنيع العسكري خلال الفترة المقبلة، وخاصة بعد صدور الأمر الملكي البحريني رقم (23) لسنة 2022م.

الخلاصة

تشير التجربة الخليجية في توطين الصناعات

العسكرية إلى تأثير الفوارق الزمنية، وأسبقية القرار الوطني بالتوجه لتوطين هذه الصناعة، سواء في تحقيق الأهداف أو في شمولية الرؤية والنظرة، ولذلك ليس مستغرباً أن تتصدر الإمارات دول مجلس التعاون، باعتبارها الدولة الأولى التي قررت الاتجاه إلى توطين الصناعة العسكرية. ومما يرسّخ من التجربة الإماراتية ارتباطها الوثيق بالاستراتيجية الصناعية للدولة وخطة تنويع الاقتصاد، فضلاً عن تعزيزها ببرنامج سلمي للطاقة النووية، عبر محطات (براقة) التي تكمل البرامج الاستراتيجية للبنية التحتية لقطاع الطاقة، مع إطلاق (مسبار الأمل) إلى المريخ، وهي البرامج التي تتكامل مع خطط التصنيع المدني والعسكري.

وتشير تجربة توطين الصناعات العسكرية في دول مجلس التعاون إلى النظر إلى التصنيع العسكري كمجال تنموي واستثماري وأمني، والربط بين استراتيجية التصنيع العسكري والاستراتيجية التصنيعية العامة للدولة والخطة الوطنية للتنمية وتنويع الاقتصاد والنتائج القومي، في ظل مساعي دول الخليج لتقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري. وتقدم صناعات الدفاع الخليجية بدايات نموذج لشراكات بين الدولة والقطاع الخاص في ظل اتجاهها لزيادة خصخصة التصنيع العسكري، بما يسمح بنمو عضوي لهذا القطاع مع الحفاظ على مصالح الدولة وسلطتها⁸⁸. وعلى قدر اندماج برنامج توطين الصناعة العسكرية في استراتيجية الصناعة الوطنية يكون تحقيق الأهداف، وذلك ما

86 - توقيع أربع اتفاقيات لدعم عمليات التحديث والتطوير في وزارة الدفاع، صحيفة (عمان)، 03 يوليو 2022.

87 - نائب رئيس برزان القابضة: مليلول قطر فرصة لترويج المنتجات القطرية إقليمياً ودولياً، وكالة الأنباء القطرية، 25 مايو 2022. أيضاً: وفاء زايد، عبدالله الخاطر: قطر تتوجه نحو توطين الصناعات العسكرية، (الشرق القطرية)، 26 مايو 2022.

88 - UAE Security Forum 2017: Defense Industry and Economic Diversification, Conference Report, The Arab Gulf States Institute in Washington (AGSIW), February 20, 2018, p. 3. https://agsiw.org/wp-content/uploads/2018/02/UAESEF-2017_ONLINE.pdf

زيادة العرض⁸⁹. وأن تركّز على التكنولوجيا العالية والصغيرة الحجم والصناعات النوعية التي توظّف الذكاء الاصطناعي وصناعات الطائرات بدون طيار (الدرونز) والصواريخ فرط الصوتية وتكنولوجيات ما بعد النووي، مع كفاية الحاجات من الصناعات الأساسية.

يعطي ميزة وأسبقية للمشروع الإماراتي. وتؤكد التجربة الخليجية أيضاً، على أهمية البدء بأهداف متواضعة وإنجازها، مع ضرورة التركيز في صناعات محدّدة، يجري اختبارها بدقة في مواجهة أكثر الأخطار إلحاحاً، ومن ثم بناء صناعة عسكرية مدفوعة بالهدف الأمني والتحديات العسكرية الأكثر إلحاحاً. مع ضرورة عدم تشتيت الجهود بطرح هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من كل شيء، وإنما التركيز على نقاط محدّدة والتخصيص وتقسيم العمل في إطار رؤية تكاملية بين دول المجلس، لذلك من المهم أن لا تقدّم دول المجلس على التصنيع العسكري بدافع حيازة المكانة الوطنية أو التنافس عليها فقط، وإنما من باب الضرورة، وهذا ما سيدفعها إلى وضع يدها على ما تريده، والتميز في مساحات تصنيعية جديدة وفق احتياجاتها الملحة.

وفي ضوء التحديات الأمنية الأكثر إلحاحاً أمام دول المجلس، فإنها تحتاج إلى التركيز على تطوير منظومات الدفاع ضد الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة بشكل عاجل وأساسي، للتغطية الدفاعية أمام هجمات (الدرونات) من قبّل الجماعات الإرهابية وإيران ووكلائها، مع السعي لإقرار وحيازة علامة عسكرية تجارية في مجال تصنيعي محدّد أو منظومة هجومية أو دفاعية محدّدة، تحقق الردع، على غرار ما فعلت إيران وتركيا في تطوير أنظمة المُسبّرات والصواريخ. وهو ما يبدو أن دول المجلس تتجه نحوه.

وفي الأخير، من المهم أن تركّز دول المجلس على الصناعات العسكرية المدفوعة بالهدف، وبالأخص الهدف الأمني والعسكري الأكثر إلحاحاً، وتمكينها من المنافسة في السوق العالمية التي تعاني من

- Ibid, p. 3.

Localization of Military Industries in the Gulf Arab States: Reality and Strategies

Dr. Moataz Mohamed Salama¹

Abstract

This study addresses one of the most significant Arab Gulf responses to security threats, which is the development of military industries. Despite the significant challenges of achieving self-sufficiency in weapons, particularly for countries lacking advanced technology, Arab Gulf states have made significant progress towards achieving self-sufficiency and the goal of localizing these industries. This study aims to analyze the reasons behind Gulf states' direction towards developing these industries, their plans in this regard, and the main obstacles they face. The study concluded three findings:

1. Given the importance of all the factors that have led Arab Gulf states towards localizing military industries, including raising readiness for their own capabilities, exploiting oil revenues in projects characterized by durability and integration, as well as the distinguished

status of military industries for countries, the most important objective is to achieve regional balance, particularly given the imbalance in power with other parties, which represents the biggest challenge in the Arabian Gulf region.

2. Although it has been a relatively short period since Gulf strategies began to localize military industries, some Arab Gulf states have achieved satisfactory results based on the attractive investment environment for these industries, the establishment of specialized administrative structures, and the establishment of distinguished companies with international companies involved in these industries. Moreover, organizing annual exhibitions on the most significant accomplishments of these industries.
3. Despite the importance of the results achieved by the military industries in some Arab Gulf countries, they still face many obstacles, including human cadres specialized in those industries that need qualitative education, in addition to the impact of rapid technological development on the efforts of the Arab Gulf states regarding self-armament, as well as the challenge of competition with major companies working in the same field.

¹ Expert at Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies

القسم الثالث: القضايا الإقليمية

1- الصراع الليبي: تداعيات إقليمية وتنافس دولي معقد .

أ. د. سالي خليفة اسحق

2- التقارب الاستراتيجي بين الهند ودول الخليج العربي .

الدكتور ن. جاناردان

تقديم القضايا الإقليمية

تقليدياً كان مفهوم دول الجوار بالنسبة لدول الخليج العربي يتمثل في كل من العراق واليمن وإيران، إلا أن التطورات التي شهدتها المنطقة العربية والشرق الأوسط خلال العقد الأخير قد أوجدت مفهوماً جديداً لمناطق الجوار، بحيث أصبحت منطقتا شرق المتوسط والقرن الإفريقي ذاتا أهمية بالنسبة لأمن دول الخليج العربي. ومن ناحية ثانية فإنه في ظل التحولات التي يشهدها العالم خلال العقد الأخير ومن بينها صعود بعض القوى الآسيوية ومنها الهند كان مثار اهتمام دول الخليج العربي، ليس بالنسبة لمجالات التعاون المتعددة بين الجانبين فحسب ومن بينها النفط والعمالة ولكن من منظور رغبة الجانبين في تطوير شراكات استراتيجية طويلة الأمد تتجاوز ملفات التعاون التقليدية. وتأسيساً على ما سبق يتضمن ملف القضايا الإقليمية في هذا العدد دراستين، الأولى بعنوان (الصراع الليبي: تداعيات إقليمية وتنافس دولي معقد)، وتقدمها الدكتورة سالي خليفة إسحق، وتدور الفكرة الرئيسية لتلك الدراسة حول أنه إذا كانت الأطراف الإقليمية والدولية تعلن دوماً بلغة لا تخلو من دبلوماسية الاتفاق على ضرورة انتقال ليبيا إلى المسار الديمقراطي فإن تلك التصريحات تصطدم على أرض الواقع بتباينات في الرؤى تعكس فجوة عميقة في مصالح تلك الأطراف، ويتقاطع ذلك مع ظهور عدة تهديدات أمنية مزمنة تواجه الدولة الليبية على مدى أكثر من عقد من الزمان حتى الآن وذلك منذ الإطاحة بالنظام السابق، وهي تنامي معدلات الهجرة من أفريقيا لأوروبا عبر الأراضي الليبية وزيادة معدلات اللجوء، وإرهاب الميليشيات المسلحة، والجريمة المنظمة. تلك التهديدات التي

لا تمثل تحدياً للقوات الأمنية الليبية فحسب بل لدول الجوار وما تراه القوى الدولية تهديداً لأمنها في الوقت ذاته بالنظر للموقع الاستراتيجي لليبيا كونها معبراً للهجرة نحو الدول الأوروبية. ولعل مما يزيد من تعقّد الملف الليبي أنه لا يوجد اتفاق أيضاً بين القوى الكبرى والتي بإمكانها أن تلعب دوراً مؤثراً في الملف الليبي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، حيث تحولت ليبيا إلى منطقة صراع وتنافس بين هاتين القوتين ازدادت حدته مع اندلاع الحرب الأوكرانية وسعيّ للمزيد من إيجاد موطئ قدم لها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما الدراسة الثانية فهي بعنوان (التقارب الاستراتيجي بين الهند ودول الخليج العربي)، ويقدمها الدكتور إن. جاناردان، وتدور الفكرة الرئيسية للدراسة حول سعي كل من الهند ودول الخليج العربي إلى تأسيس شراكة استراتيجية بعيداً عن المضامين السابقة القائمة على النفط والتجارة والعمالة الوافدة؛ وذلك انطلاقاً من الأداء الاقتصادي المتميز للجانبين من ناحية، والتحولات في طبيعة النظام الدولي والتي تتيح قدراً أكبر من تشابك المصالح من ناحية ثانية. ولا يعني ما سبق يعني أن الهند ستكون بديلاً للولايات المتحدة في منظومة أمن الخليج العربي، ولكن ثمة مؤشرات على تنامي مضامين الشراكة الهندية الخليجية.

1- الصراع الليبي: تداعيات إقليمية وتنافس دولي معقد

أ.د. سالي خليفة اسحق¹

ملخص الدراسة

تستهدف هذه الدراسة تحليل واقع ومسار الصراع في ليبيا والذي لا يمكن تفسيره من منظور تباين رؤى الأطراف الداخلية لمستقبل ليبيا فحسب بل في الوقت ذاته وجود تدخلات إقليمية ودولية تتقاطع مصالحها بشكل كبير، الأمر الذي يمثل معوقاً أمام كافة جهود المصالحة وانتقال ليبيا نحو مرحلة التحول تجاه الاستقرار وفق إطار شامل يضم كافة الفرقاء السياسيين، وخلصت تلك الورقة إلى ثلاث نتائج مهمة، هي:

الأولى: أدى ضعف الدولة الليبية بعد الإطاحة بالنظام السابق عام 2011م إلى ظهور ثلاثة تهديدات متزامنة، وهي تنامي معدلات الهجرة من أفريقيا لأوروبا عبر الأراضي الليبية وزيادة معدلات اللجوء، وإرهاب الميليشيات المسلحة، والجريمة المنظمة، تلك التهديدات التي تتسم بكونها عابرة للحدود وكانت ليبيا ساحة مناسبة لنموها بالنظر لموقعها الاستراتيجي من ناحية وعدم قدرة القوات الأمنية على مواجهتها من ناحية ثانية، الأمر الذي حدا بالعديد من الأطراف الإقليمية والدولية للانخراط في الملف الليبي لمنع وصول تلك التهديدات لأراضيها.

والثانية: على الرغم من إعلان كافة الأطراف الإقليمية والدولية نظرياً الاتفاق على دعم الانتقال نحو المسار الديمقراطي في ليبيا وفقاً لخارطة طريق محدّدة واضحة من جانب الأمم المتحدة فإن الواقع هو عكس ذلك، حيث يوجد صراع محتدم بين العديد من الأطراف الإقليمية والدولية التي لها مصالح جوهريّة في ليبيا، وهو ما عكسته التصريحات الرسمية لمسؤولي تلك الدول خلال المؤتمرات الخاصة ببحث المسألة الليبية والتي أسفرت عن وجود محاور تتضارب مصالحها في ليبيا.

والثالثة: مع أهمية الأدوار الدولية بشأن حل الصراعات الإقليمية فإن الصراع والتنافس الدولي كان له انعكاس واضح على موقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في ليبيا، فالولايات المتحدة ترى أن الدور الروسي في ليبيا يعكس محاولات روسية لإيجاد موطئ قدم جديد في الشرق الأوسط بعد سوريا، ويزداد تَمَسُّكُ روسيا بالأمر بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا نتيجة لما ترى أنه محاولات أطلسية للتمدّد تجاه المناطق الحيوية لروسيا في نقاط التماس الاستراتيجي مع حلف (الناتو) إلا أن ذلك الدور الروسي في ليبيا لم يواجه برد فعل عنيف من جانب الولايات المتحدة.

تقديم

يدخل الصراع الليبي عامه الثاني عشر وسط تشوّذٍ داخلي وانقسام واسع بين حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبدالحميد ديبية (وهي الحكومة الانتقالية المدعومة من الأمم المتحدة منذ 10 مارس 2021م، وحكومة الوفاق الوطني بزعامة فتحي باشاغا) الذي انتخبه البرلمان الليبي في طبرق في 10 فبراير 2022م بالإجماع وسط تأييد من القوات المسلحة الليبية بقيادة اللواء خليفة حفتر، وهو الانقسام الذي يُعقّد من فرص مصالحة وطنية ووحدة قومية ضرورية لإعادة بناء الدولة الليبية.

وقد ميّز الصراع الليبي من حين حدوثه اهتمام دولي وإقليمي واسع، وتطور هذا الاهتمام ليأخذ صوراَ مختلفة من التّدخّل، بعضها جاء لمواجهة التهديدات الأمنية الناجمة عن تعقّد الصراع، وبعضها مثّل تدخّلاً بهدف استثمار حالة عدم الاستقرار الداخلي لتحقيق مصالح ذاتية، وبعضها كان تدخّلاً بهدف التأثير في مسار الصراع الليبي ومستقبل الدولة الليبية.

والحقيقة أن استمرار الانقسام الليبي الداخلي بين فرق متناحرة قد زاد الصراع تعقيداً وتزامن تدريجياً مع تزايد التدخّل الخارجي من أطراف دولية وإقليمية عدة، حتى باتت ليبيا مسرحاً لمنافسات جيوسياسية وسط إخفاق واضح للمجتمع الدولي (ممثلاً تحديداً في الأمم المتحدة) في حل الصراع.

وتناقش هذه الورقة الأبعاد الإقليمية والدولية للصراع الليبي بهدف فهم دوافع وسياسات أطراف إقليمية ودولية عديدة أصبح مستقبل ليبيا مرتيناً بالتنافس والصراع فيما بينها. وفي محاولة للوصول لهذا الفهم تنقسم هذه الورقة إلى قسمين أساسيين: يناقش الأول التهديدات الأمنية الناجمة

عن الصراع الليبي نفسه، وما كانت لهذه التهديدات من تداعيات إقليمية دفعت بعض الأطراف المحيطة بليبيا للتدخّل لدربها. أما القسم الثاني فيناقش حقيقة تحوّل ليبيا إلى مسرح للتنافس الإقليمي والدولي المعقّد، مميزاً بين ثلاثة مستويات إقليمية وأوروبية ودولية لهذا التنافس.

أولاً- التهديدات الأمنية الناجمة عن الصراع الليبي وتداعياته الإقليمية:

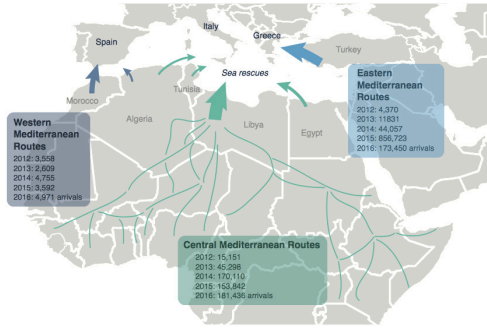
صاحب انهيار النظام في ليبيا إخفاق واسع للدولة سواء في إدارة شؤونها الداخلية أو حدودها الخارجية، وهو ما نجم عنه التصاعد التدريجي لثلاثة تهديدات أساسية اكتسبت زخماً إقليمياً واسعاً نتيجة للحدود الرخوة بين ليبيا وجيرانها، ونتيجة للوقف المؤقت في إنتاج وتصدير الطاقة للخارج. وقد دفعت هذه التهديدات دول الجوار الأوروبي ودول الجوار في الشمال الأفريقي للتدخّل في الصراع الليبي بصور شتى بهدف درء هذه التهديدات والحد من أثارها، وهي تهديدات الهجرة واللجوء، وتهديد الإرهاب والمليشيات المسلحة، وتهديد الجريمة المنظّمة.

تهديد الهجرة غير النظامية وارتباطه بشبكات الإتجار بالبشر

لطالما كانت ليبيا في الواقع قبل اندلاع الثورة فيها عام 2011م وجهة للهجرة، وقُدّرت نسبة العمالة الأجنبية فيها بما يقرب من 50% من سكانها. إلا أن بيئة الصراع وما تبعها من إخفاق للدولة، جعل من ليبيا بلد عبور أكثر من كونها مصدراً أصلياً

نظامية للحصول على مساعدة المهربين أو الشبكات الإجرامية بغية العبور لأوروبا، مما أدى إلى التوسع السريع لعمليات التهريب والإتجار بالبشر في ليبيا⁵.

شكل (1): طرق الهجرة الرئيسية لأوروبا: الطريق الأوسطي من ليبيا لأوروبا.



Source: UNHCR, "Mixed Migration Trends in Libya: Changing Dynamics and Protection Challenges", 2017, p.2, <https://www.unhcr.org/595a02b44.pdf>

في هذا الإطار أطلق الاتحاد الأوروبي (عملية صوفيا) في البحر الأبيض المتوسط عام 2015م بهدف مكافحة الهجرة غير النظامية ووقف السفن المستخدمة أو المشتبه في استخدامها من قبل مهربي المهاجرين أو المتاجرين بالبشر، وهو ما جاء في سياق جهود الاتحاد الأوروبي الأوسع لتعطيل شبكات تهريب البشر والإتجار بهم في جنوب ووسط البحر الأبيض المتوسط ومنع المزيد من الخسائر في

للمهاجرين². وكانت أولى المؤشرات التي مثّلت قلقاً إقليمياً هي ظاهرة نزوح الآلاف من ليبيا، حيث قدّرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في ليبيا عدد النازحين داخلياً والمسجلين لديها منذ عام 2011م بأكثر من 278 ألف شخص بانتهاء عام 2020م³. وتشير أحدث التقارير الصادرة عن (مصفوفة تتبع النزوح - The Displacement Tracking Matrix) التابعة للمنظمة الدولية للهجرة في ليبيا في سبتمبر 2021م إلى أن هناك 597,611 مهاجراً بمن في ذلك 3860 في مراكز الاحتجاز و42,210 لاجئاً وطالب لجوء مسجلين⁴. وبالإضافة لهذا سرعان ما تحوّلت ليبيا إلى وجهة مفضّلة للأفارقة الراغبين في العبور لأوروبا. ومن المعلوم أن ليبيا تمثل أحد أهم ثلاثة طرق للهجرة غير النظامية لأوروبا، فهناك طريق غربي عبر المغرب لإسبانيا، وطريق شرقي عبر تركيا لليونان، وطريق أوسطي عبر ليبيا لإيطاليا. ويعد الطريق الأوسطي هو الطريق الأكثر نشاطاً، حيث يصل معظم اللاجئين والمهاجرين بشكل غير نظامي إلى ليبيا عبر السودان (لأولئك القادمين من شرق أفريقيا)، والنيجر (لأولئك القادمين من غرب ووسط أفريقيا)، أو إلى حد أقل الجزائر (لأولئك القادمين من غرب أفريقيا). ويلجأ تقريباً جميع اللاجئين والمهاجرين القادمين إلى ليبيا بصورة غير

2 بعثة الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا، «الاتحاد الأوروبي وليبيا» ٢٧ يوليو ٢٠٢١، https://www.eeas.europa.eu/libya/alathad-3324#alawrwyby-wlybya_ar?s=105

3 - سكاني نيوز عربية، طرابلس، «أوضاع مأساوية: نازحو ليبيا ضحايا الفوضى الأمنية»، ١ أكتوبر ٢٠٢١، <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1467404->

4 - OCHA, Libya: Humanitarian Access Snapshot - Migrants and Refugees, September 2021, <https://reliefweb.int/report/libya/libya-humanitarian-access-snapshot-migrants-and-refugees-september-2021>

5 - UNHCR, "Mixed Migration Trends in Libya: Changing Dynamics and Protection Challenges", 2017, <https://www.unhcr.org/595a02b44.pdf>

والمرتزقة من مصادر خارجية للفرقاء الليبيين⁹. وتتمثل مهمتها الأساسية في تنفيذ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا من خلال استخدام الأصول الجوية والأقمار الصناعية والبحرية لهذا الغرض. وعلى وجه الخصوص تم تفويض العملية (إيريني) لإجراء عمليات تفتيش للسفن في أعالي البحار قبالة الساحل الليبي المشتبه في أنها تحمل أسلحة أو مواد ذات صلة من وإلى ليبيا وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2292 عام 2016م، بالإضافة إلى مراقبة الانتهاكات التي تُرتكب عبر الطرق الجوية والبحرية. وتتسع مهام العملية (إيريني) أيضاً لتشمل مراقبة وجمع المعلومات حول الصادرات غير المشروعة من ليبيا للبتروول والنفط الخام والمنتجات البترولية المكررة، والمساهمة في بناء القدرات والتدريب لقوات خفر السواحل والبحرية الليبية، والمساهمة في تعطيل الأعمال الخاصة بشبكات تهريب البشر والاتجار بهم من خلال جمع المعلومات وتسيير الدوريات بالطائرات¹⁰.

ورغم تأكيد العمليات الأوروبية أنها قد اعترضت منذ انطلاقتها 117 مهرباً وصادرت 482 مركب تهريب، فإنها مازال تواجه انتقادات لإخفاقها في إحراز وقف فعلي للمهربين الذين تصاعدت أنشطتهم بليبيا¹¹. فبالرغم من مساهمة هذه

الأرواح في البحر⁶. وبرعاية من الاتحاد الأوروبي، تقود إيطاليا برامج تدريب لخفر السواحل الليبي بهدف تعزيز أمن المياه الإقليمية الليبية، وزيادة كفاءاتهم في أنشطة البحث والإغاثة لإنقاذ الأرواح وإحباط أنشطة تهريب الممنوعات والبشر من السواحل الليبية وإلها. ويمكن النظر لهذه البرامج من الناحية الفنية أنها بمثابة تجهيز خفر السواحل الليبي للعمل كقوة بحرية بالوكالة، في حين ينتقدها عدد كبير من الدارسين والنشطاء بالمنظمات الحقوقية على اعتبار أن الهدف الحقيقي منها يكمن في منع المهاجرين من الوصول إلى الشواطئ الأوروبية بغض النظر عن التكلفة الإنسانية لهذا المنع⁷. ويستشهد هؤلاء بشهادات المسؤولين عن هذه البرامج أنفسهم، فيذكر أن الأدميرال الإيطالي (ستيفانو تورتشيتو) قائد العمليات العسكرية في البحر الأبيض المتوسط قد أعد تقريراً للاتحاد الأوروبي يعترف فيه «بالاستخدام المفرط للقوة» من قِبَل خفر السواحل الليبي تجاه المهاجرين غير النظاميين وهو ما أثار جدلاً واسعاً⁸.

وأُتبع الاتحاد الأوروبي عملية (صوفيا) بعملية (إيريني) في مايو 2020م، وهي العملية الممتدة حتى نهاية مارس 2023م، مع تزايد إمدادات السلاح

9 - دويتشا فيلا «إيريني عملية أوروبية جديدة لمنع تدفق الأسلحة إلى ليبيا»، ٧ مايو ٢٠٢٠،

<https://www.dw.com/ar//a-53365810>

10 - EU NAVFOR MED, "Operation Irini", <https://www.operationirini.eu/about-us/>

11 - أر-تي، «إيطاليا تدرب خفر السواحل الليبي على مكافحة الهجرة»، ١٨ سبتمبر ٢٠١٧،

https://arabic.rt.com/middle_east/899638- إيطاليا خفر

السواحل الليبي مكافحة-الهجرة/

6 - European Union, "European Union Naval Force – Mediterranean Operation Sophia", https://eeas.europa.eu/archives/docs/csdp/missions-and-operations/eunavfor-med/pdf/factsheet_eunavfor_med_en.pdf

7 - يورو نيوز، تقرير أوروبي يحث الاتحاد الأوروبي على مواصلة برامج تدريب خفر السواحل الليبي، ٢٥ يناير ٢٠٢٢،

<https://arabic.euronews.com/my-europe/2022-program-to-train-libya-s-coast-guard-continues-existing-even-with-migrants-mismanage>

8 - المرجع السابق.

الأفريقي، فقد صاحب صرامة الإجراءات في ليبيا لجوء أعداد كبيرة من المهاجرين للتوجه للمنطقة المغاربية وهو ما يمثل تحدياً للحكومات في تونس والجزائر والمغرب¹⁴.

2- تهديد الإرهاب والمليشيات المسلحة

نتج عن إخفاق الدولة والانقسام الداخلي الليبي وطول مدة الصراع وتعمُّده تحوُّل ليبيا إلى بؤرة للجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة، وهو ما تبعه كنتيجة أيضاً طول الحدود التي تشاركها ليبيا مع جيرانها في شمال أفريقيا، ولضعف مراقبة هذه الحدود تداعيات أمنية إقليمية بالغة الأهمية.

فقد رصدت عدة تقارير صادرة عن مؤسسات دولية وأيضاً عن وزارة الخارجية الأمريكية تواجد عناصر تنظييم القاعدة في المغرب الاسلامي AQIM وتنظيم داعش في الأراضي الليبية بالرغم من جهود الحكومة الليبية في تطوير استراتيجيات لضمان أمن ومراقبة الحدود وتعاونها مع أطراف دولية في هذا الشأن مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي¹⁵. وتعزو بعض التحليلات انتشار العناصر الإرهابية في ليبيا إلى القوة المتنامية للمليشيات الليبية وتعدُّدها (كمثال مليشيات فجر ليبيا، ومليشيات مصراته، ومليشيات غرفة عمليات الثوار الليبيين، ومليشيات مجلس شورى ثوار بنغازي، ومليشيات أنصار الشريعة التي أُعلن حلُّها في مايو 2017م،

العملية في الحد الملحوظ من تدفُّقات المهاجرين غير النظاميين من ليبيا إلى أوروبا، إلا أنها أخفقت في الحد من تدفُّق الأسلحة للداخل الليبي. وقد وصف عضو مجلس النواب الليبي مفتاح الكرتيجي، هذه العملية بأنها لم تحقق أهدافها المرجوة، حيث إنها تخدم مصالح الاتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى، وأن الشعب الليبي «لم يلاحظ على أرض الواقع أيَّ منع لكميات الأسلحة المتدفقة إلى أراضيه، بل لاحظ تدفُّق كميات كبيرة من الأسلحة إلى قاعدة الجفرة ومطار معيتيقة، وكذا العدد الهائل من المرتزقة الذي تدفق إلى كل أنحاء البلاد»¹².

وإذا كان لتهديد الهجرة غير النظامية الأثر المباشر على الجوار الأوروبي، فإن هناك تداعيات غير مباشرة لهذا التهديد على دول الجوار الليبي في شمال أفريقيا، وخاصةً مصر والجزائر. فكلتا الدولتين تشاركان ليبيا حدوداً برية تمتد لأكثر من ألف كيلو متر، واضطرتا لتحمل أعباء إضافية في تأمين هذه الحدود منذ بدء الصراع، وقد عانت الجزائر تحديداً من تدفُّق المهاجرين الأفارقة الراغبين في الوصول لليبيا كنقطة انطلاق نحو الحلم الأوروبي¹³. وبالإضافة لهذا فإن الجهود الأوروبية الهادفة لعرقلة جهود المهاجرين غير النظاميين للوصول إلى أوروبا لها آثار على الدول المجاورة لليبيا في الشمال

14 Sigvart Nordhov Fredriksen and Zenonas Tziarras, The Libya Conflict and its Security Implications for the Broader Region, Prio Organization, Report 4/2020, <https://www.prio.org/publications/12195>

15 US Department of State, "Country Reports on Terrorism 2019: Libya", <https://www.state.gov/reports/country-reports-on-terrorism-2019/libya/>

12 - سكاي نيوز عربية، «قائد جديد لعملية إيريني.. هل نفذت المرجو منها داخل ليبيا»، ١ أكتوبر ٢٠٢١،

<https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1467366>

قائد جديد لعملية إيريني: إيريني نفذت المرجو منها داخل ليبيا؟

13 - إنديبننت عربية «التوتر في منطقة الساحل وليبيا قد يعجل بنزوح كبير نحو الجزائر»، ٢١ يوليو ٢٠٢٠،

<https://www.independantarabia.com/node/137106>

ومما لاشك فيه أن تداعيات الإرهاب كانت وماتزال باللغة الأهمية على جميع جيران ليبيا، فقد شهدت كل من مصر والجزائر وتونس وتشاد تصاعداً في عنف الإرهابيين منذ بداية حالة عدم الاستقرار في عام 2011م، وتحملت تونس ومصر العبء الأكبر من الأنشطة الإرهابية الخارجة من ليبيا، إلى جانب إشارة تقديرات عديدة لتداول آلاف الأسلحة غير المسجلة الواردة من ليبيا وإلى دول المنطقة¹⁸.

ففي تونس يُذكر هجوم يونيو 2015م على شاطئ سوسة، حيث فتح مقاتل من داعش تدريب في ليبيا النار على السياح مما أسفر عن مقتل 38 شخصاً. أما مصر فقد أضحت هدفاً لعدة هجمات خطيرة تعود إلى معسكرات وخلايا إرهابية في ليبيا، مما دفع مصر إلى الانخراط في الصراع الليبي من خلال دعم (حفر) ومحاولة المساهمة في إعادة بناء المؤسسة العسكرية الليبية (تذكر هنا مبادرة 5+5 المصممة لهذا الغرض) ودعم البرلمان المنتخب والتعاون مع هذه الأطراف لزيادة الأمن على الحدود. ربما تأتي على قمة هذه الهجمات، حادثة قطع رأس 21 مسيحياً مصرية قبلياً على يد الإرهابيين الذين قاموا بنشر فيديو قطع الرؤوس على الإنترنت، وهوما أثار موجة من الغضب في مصر وكذلك لدى الرأي العام العالمي، وتبعه قيام مصر بقصف أهداف لتنظيم داعش في ليبيا في فبراير 2015م¹⁹.

وإزداد الوضع تعقيداً مع تعاظم وجود هذه التنظيمات. ففي عام 2015م كسب تنظيم داعش مجندين من الجماعات الإرهابية الأخرى وأنشأ

ومليشيات لواء شهداء 17 فبراير، ومجلس شورى مجاهدي درنة، وكتيبة شهداء أبوسليم، ومجلس شورى ثوار أجدابيا).

وقد اجتذبت هذه المليشيات أيضاً مئات المقاتلين الأجانب وخاصةً من الأفارقة الذين انضموا إلى الجماعات الإرهابية المختلفة آتين من دول مثل كينيا والسودان والسنغال وغانا ونيجيريا، ووصل معظم هؤلاء المقاتلين خلال عامي 2014م و2015م استجابة لنداء من تنظيم داعش لتعزيز الخلافة المشكّلة حديثاً في سرت وحولها. لهذا مثلت هذه المليشيات أحد أهم أسباب تعثر عملية الانتقال السياسي في ليبيا وتهيئة الأرض الخصبة للإرهاب. وتم تشكيل المليشيات في البداية لمحاربة جيش القذافي خلال انتفاضة عام 2011م، وبعد الإطاحة به استحوذت الحكومة الانتقالية التي سبقت المؤتمر الوطني العام، على مليشيات ملء الفراغ الأمني. وأدت هذه السياسة إلى تضخم عدد مقاتلي الميليشيات سريعاً من 120,000 إلى أكثر من 200,000 مقاتل¹⁶. ودفعت هذه التطورات وتداعياتها الأمنية على الساحة الدولية وعلى دول الجوار إلى تدخل عدد من الأطراف الدولية والإقليمية لمكافحة ظاهرة الإرهاب في ليبيا. وفي هذا الشأن دعمت تركيا وقطر الحكومة الإسلامية في طرابلس، بينما دعمت مصر والإمارات العربية المتحدة وروسيا الحكومة المنتخبة في طبرق، وفي عام 2014م شنت الإمارات ومصر غارات جوية على الميليشيات المسلحة في طرابلس¹⁷.

18 -Sigvart Nordhov Fredriksen and Zenonas Tziarras, op. cit.

19 BCC, "Egypt bombs IS in Libya after beheadings video", 16 February 2015, <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-31483631>

16 Cameron Glenn, "Libya's Islamists: Who They Are - And What They Want", The Wilson Center, 8 August 2017, <https://www.wilsoncenter.org/article/libyas-islamists-who-they-are-and-what-they-want>

17 - المرجع السابق.

ليبيا والذي قدم إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة في 27 مايو 2022م، إلى «استمرار وجود مقاتلين في معسكرات عسكرية تابعة لحكومة الوحدة الوطنية في طرابلس»، وأضاف التقرير أنه كانت هناك عمليات نقل ذهابا وإيابا للمقاتلين السوريين من ليبيا وإليها، مع خروج أولئك الذين انتهت عقودهم من ليبيا واستبدالهم بجماعة جديدة.²³

3- تهديد الجريمة المنظمة وتداعياته على أمن دول الجوار:

وبخلاف خطر الإرهاب، تتقاطع أنشطة هذه الجماعات المسلحة والمليشيات الليبية مع أعمال الجريمة المنظمة، كالإتجار بالبشر وتسيير مراكب الموت نحو أوروبا وتهريب الأسلحة والإتجار بالمخدرات.

فبحسب مؤشر الجريمة المنظمة العالمي Global Organized Crime Index، تحتل ليبيا المركز الأول في شمال أفريقيا والسادس أفريقياً والعشرين على مستوى العالم في سجل الجريمة المنظمة.²⁴

وظل الإتجار بالبشر منتشراً بشكل كبير في ليبيا منذ بداية سنوات الصراع وحتى وقت كتابة هذه السطور، مع الإبلاغ المستمر عن حالات عدة للاستغلال في العمل في مناطق مختلفة في جميع أنحاء البلاد. وترتبط هذه الأنشطة التهريبية بشكل عام بمستويات عالية من العنف وارتفاع معدلات

معقلاً في مدينة سرت، مسقط رأس القذافي، وحافظ على روابط قوية مع قيادة داعش في العراق وسوريا. لكن المليشيات الأخرى بمن فيهم مؤيدو ومعارضو حكومة الوحدة قد طردت داعش إلى حد كبير من سرت وحَدّت من سيطرته على مدينة درنة بحلول سبتمبر 2016م.²⁰ وقد تعاونت حكومة الوفاق الوطني الليبية لعدة سنوات مع الولايات المتحدة الأمريكية لدحض انتشار هذه الجماعات الإرهابية، وإنْ كانت النتائج محدودة بسبب افتقار الحكومة لكامل السيطرة على القوات الوطنية الليبية وضعف وصول هذه القوات إلى كافة الأراضي الليبية على اتساعها الجغرافي من ناحية، وأيضاً بسبب ضعف الانخراط العسكري والأمني للولايات المتحدة في ليبيا من ناحية أخرى. فمُنذ طُرِدَ داعش من مدينة سرت عام 2016م، افتقر التنظيم إلى حضور مادي مركّز في ليبيا، وانتشرت بدلاً من ذلك في مجموعات أصغر في كل من البيئات الحضرية والمناطق الصحراوية ذات الكثافة السكانية المنخفضة في الجفرة وسها ومرزوق، وقد عملت الجماعات الإرهابية بحرية أكبر في الجنوب الليبي حيث تقل الكثافة السكانية وتضعف الرقابة على الحدود.²¹

وقد قدر البنتاجون ومصادر أوروبية المقاتلين الأجانب في ليبيا من ثلاثة آلاف وثمانمائة إلى أربعة آلاف مقاتل.²² وقد أشار تقرير فريق الخبراء المعني

20 Cameron Glenn, op. cit.

21 - US Department of State, "Country Reports on Terrorism 2019: Libya", op. cit.

22 Isabel Debre, "Pentagon report: Turkey sent up to 3,800 fighters to Libya", AP, 18 July 2020, <https://apnews.com/article/tripoli-syria-turkey-libya-middle-east-c339f71bf029f36b1091ee31c9f0171a>

23 Abdullah Bozkurt, "Turkey continues to deploy Syrian fighters to Libya", Nordic Monitor, 16 June 2022, <https://nordicmonitor.com/2022/06/turkey-continues-to-deploy-syrian-fighters-to-libya/>

24 Global Organized Crime Index, 2021 Report, <https://ocindex.net/assets/downloads/global-ocindex-report.pdf>

الوفيات²⁵.

عدد الأسلحة التي تم ضبط عناصر الأمن لها²⁷.
بالمثل عانت تونس من عمليات التهريب في الأسلحة، وخاصة منطقة بن قردان من رأس جدير إلى سفوح جبل نفوسة على الحدود التونسية الليبية، وكذلك من جنوب جبل نفوسة إلى غدامس على الحدود التونسية- الليبية- الجزائرية، حيث عزز عدم استقرار الحكومات على جانبي الحدود من قبضة كارتلات التهريب على الأسلحة وغيرها²⁸. ويُذكر أيضاً أن تونس كانت في بعض الأحيان بمثابة دولة عبور للأسلحة الليبية المهربة بهدف إيصالها للجزائر، حيث واجه الجيش الجزائري أيضاً منذ سقوط نظام القذافي في ليبيا ولعدة سنوات ظاهرة تهريب السلاح وتسلسل المتطرفين عبر حدود البلاد المشتركة مع ليبيا والتي يفوق طولها 900 كيلومتر²⁹.

ومع اشتداد الصراع مع إطلاق حملة اللواء خليفة حفتر ضد غرب ليبيا وطرابلس في أبريل 2019م، تلقت أطراف الصراع المختلفة دفعات جديدة من الأسلحة المهربة، بما في ذلك الأسلحة الثقيلة وقوات المرتزقة، من أطراف خارجية عدة أخذت في زيادة دعمها العسكري للفصائل المتحاربة في ليبيا، ولاسيما منذ بداية عام 2020م كما سبق بيانه. ومن المهم هنا ملاحظة أن التجارة المحظورة

أيضاً هناك أنشطة التجارة المحظورة في السلاح التي هددت أمن دول الجوار بعد أن باتت ليبيا مصدراً رئيسياً للأسلحة التي يتم تهريبها إلى الدول المجاورة. فبين عامي 2011م و2013م، انتشرت مخزونات ضخمة من الأسلحة الثقيلة والصغيرة الموروثة عن عهد الرئيس معمر القذافي عبر البلاد، وأيضاً عبر بعضها إلى مصر وسوريا وجنوب منطقة الساحل وعبر أفريقيا²⁶. وقد تضررت بعض دول الجوار التي كانت تمر بتحولات سياسية داخلية مهمة في السنوات الأولى للثورات العربية، من عمليات تهريب الأسلحة الليبية إلى جماعات متطرفة في أراضيها. مثال ذلك مصر التي توالى تصريحات مسؤوليها الأمنيين خلال عامي 2012م و2013م بأن آلاف من قطع السلاح يتم تهريبها إلى البلاد عبر الحدود الليبية، حيث ضبط مسؤولون أمنيون مصريون صواريخ أرض/ جو، أغلبها مما يطلق من الكتفين، وصواريخ مضادة للطائرات على الطريق المؤدي إلى شبه جزيرة سيناء حيث تفشت أعمال الجماعات الإرهابية خلال هذه الفترة، وفي أنفاق التهريب التي تربط مصر بقطاع غزة. كذلك أفادت المصادر الأمنية المصرية أنها ضببطت بواحة سيوة المصرية بالقرب من الحدود الليبية 576 قطعة سلاح من بينها بنادق قنص حديثة في الأشهر الثلاثة الأولى فقط من عام 2012م، وأنه يُعتقد أن عدد الأسلحة التي وصلت المشتريين في الداخل دون أن يتم اكتشافها هو على الأقل خمسة أضعاف

27 Egypt Independent, "Weapons Smuggled into Egypt from Libya Increase", 5 March 2012, <https://egyptindependent.com/weapons-smuggled-egypt-libya-increase/>

28 Moncef Kartas, "On the Edge? Trafficking and Insecurity at the Tunisian-Libyan Border", Geneva: Small Arms Survey, Working Paper no. 17, 2013, <https://www.smallarmssurvey.org/sites/default/files/resources/SAS-WP17-Tunisia-On-the-Edge.pdf>

29 - حميد غمراسة «اعتقال مهربي أسلحة من ليبيا إلى الجزائر عبر تونس»، العربية، ١٠ يوليو ٢٠١٦. <https://www.alarabiya.net/north-africa/algeria/2016/10/07/net/north-africa/algeria/2016>

25 Ibid.

26 Fiona Mangan, "Illicit Drug Trafficking and Use in Libya: Highs and Lows", United States Institute of Peace, 28 May 2020, <https://www.usip.org/publications/2020/05/illicit-drug-trafficking-and-use-libya-highs-and-lows>

أو يُهَرَّب³³.

وقد رصد فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا عام 2018م، أن «تهريب الوقود من ليبيا وداخلها لا يزال نشاطاً مزدهراً»، وأشاروا إلى أن الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية عبر الوطنية تجني أرباحاً عملاقة من الصادرات غير المشروعة للمنتجات البترولية المكررة. وأشار الفريق في تقريره إلى مجلس الأمن الدولي إلى أن ثلاث محاولات من أصل ست لتصدير النفط الخام بشكل غير قانوني كادت أن تكون ناجحة. وحتى العام الجاري تستمر السلطات الليبية في الإعلان عن ضبط شحنات من الوقود المهرب، ففي أبريل 2022م، أعلن اللواء 444 القتالي الليبي التابع لحكومة الوحدة الوطنية عن اعتقال عدد من الأشخاص وضبط ثلاث شاحنات محملة بـ 100 ألف لتر من الوقود المهرب في منطقة جنوب بني وليد³⁴.

أيضاً أوضحت ليبيا منطقة مهمة لتهريب المخدرات. فيحسب دراسة صادرة عن معهد السلام الأمريكي USIP، كانت ليبيا بالفعل منطقة عبور وسوقاً صغيراً للمخدرات منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي. لذلك ساهمت فوضى الصراع في انتعاش هذا الاقتصاد الذي كانت جذوره موجودة بالفعل، وأصبح الإتجار والتهريب في المخدرات أكثر لامركزية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في تدفق المخدرات غير

في الأسلحة أدت إلى تسليح المهربين الذين لم يكونوا مسبقاً بالضرورة مسلحين، مما زاد الوضع الأمني على المستوى الداخلي تعقيداً.

أيضاً، تمثل المنتجات النفطية مثل البنزين والديزل أحد أهم سلع التهريب في ليبيا، حيث إن معظم الوقود المهرب إلى خارج البلاد هو مستورد وليس منتجاً داخلياً، ثم يتم بيعه بسعر مدعوم بشدة، مما يوفر هامش ربح كبير للمهربين³⁰. وتشير عدة تقارير إلى تغلغل هؤلاء المهربين ولصوص الوقود ليس فقط في المليشيات الليبية المسلحة التي تسيطر على جزء كبير من ليبيا، ولكن أيضاً في شركات توزيع الوقود. وتصف إحدى الدراسات تهريب الوقود في ليبيا بأنه «نشاط إجرامي رفيع المستوى يدر ملايين الدولارات سنوياً لقادة المليشيات»³¹، وأن ممتني هذه التجارة يستخدمون طريقاً قديماً يمتد بين مدينتي الزاوية وزوارة الغربيتين ومالطا وإسبانيا وإيطاليا واليونان وتركيا، حيث يُخرج المهربون الوقود من ليبيا ويعودون بالمشروبات الكحولية ومجموعة من البضائع الأخرى، وتشارك في هذه العمليات التهربية المليشيات الليبية المسلحة والمافيا الصقلية³². وقد علق رئيس المؤسسة الوطنية للنفط الليبي، مصطفى صُنع الله، في كلمة ألقاها في جنيف في أبريل 2018م بأن تهريب الوقود يكلف ليبيا نحو 750 مليون دولار سنوياً، وأن نحو 30 إلى 40% من الوقود الذي تنتجه ليبيا إما يُسرق

33 Africa News, "Fuel smuggling costing Libya \$750 Million a year- Oil Chief", 19 April 2018, <https://www.africanews.com/2018/04/19/fuel-smuggling-costing-libya-750-million-a-year-oil-chief/>

34 Libya Review, "Libya Seizes 100,000 Litres of Smuggled Fuel", Dryad Global, 5 April 2022, <https://channel16.dryadglobal.com/libya-seizes-100000-litres-of-smuggled-fuel>

30 Global Organized Crime Index, op. cit.

31 Fiona Mangan, op. cit.

32 Ibid.

ما، مما أفرز آثاراً مهمة على ديناميكيات الصراع في البلاد وعلى معدل العنف والجريمة داخلياً أو عبر الحدود. كذلك أثار هذا التطور قلق دول الجوار العربي والمتوسطي خصوصاً، وهو ما مثّل أحد أهم دوافع انشغالهم وتدخلهم بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة في الصراع الليبي.

ثانياً: تحول ليبيا لمسرح للتنافس الدولي والاقليمي

منذ بداية الصراع الليبي ونتيجة إما للتهديدات الأمنية الناجمة عنه والمتقاطعة مع الأمن الإقليمي الأوسع سواء في شمال أفريقيا أو في البحر الأبيض المتوسط، وإما لرغبة أطراف خارجية في تحقيق مصالح خاصة في ليبيا تتعلق بترتيبات ما بعد الصراع، وإما لتولّد حالة من التنافس الإقليمي والدولي في ليبيا نتيجة لتطور مراحل الصراع نفسه وتقاطعها مع قضايا وصراعات إقليمية ودولية أخرى، فقد تحولت ليبيا تدريجياً لساحة مفتوحة لتنافس إقليمي ودولي شديد التعقيد والتداخل. ومن المهم التأكيد على أن جميع الأطراف تتفق نظرياً على قرارات الأمم المتحدة بشأن ليبيا، وأنه يجب أن يكون ليبيا مستقبل ديمقراطي مستقر وفقاً لخارطة الطريق التي تنفذها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وممثلها اعتباراً من غسان سلامة حتى عبدالله باثيلي. لكن الأمر يختلف كثيراً على أرض الواقع، حيث تشعبت شبكة معقدة من التنافس بين أطراف إقليمية ودولية كثيرة بحيث أصبح مستقبل ليبيا مرهوناً بها. وكذلك من المهم ملاحظة أن تعدّد المبادرات السياسية لإدارة الصراع الليبي، سواء المبادرات الخاصة بالأمم المتحدة أو تلك الصادرة من أطراف عربية وأوروبية كثيرة، أضاف بُعداً آخر لتعقد الصراع.

المشروعة وانتشار أسواق المخدرات المحلية، وهو ما ساهم في نهاية المطاف في تغذية العنف³⁵. والحقيقة أنه مع انحسار أنشطة تهريب البشر والوقود بقدر ما، وهي الأنشطة التي لاقت قدراً كبيراً من اهتمام عدد كبير من دول الجوار العربي والأوروبي. وكذلك بدأت أجهزة إنفاذ القانون الإيطالية في اكتشاف زيادة في عمليات تهريب المخدرات من السواحل الليبية. ويلاحظ في هذا الخصوص أن ليبيا أصبحت منطقة عبور رئيسي للقنب من المغرب متجهاً إلى مصر ثم أوروبا. وتميل الشحنات إلى التدفق عبر جنوب الجزائر، وتمر أحياناً في شمال النيجر، وتدخل البلاد عبر ما يسمى بممر سلفادور، حيث تلتقي حدود ليبيا والجزائر والنيجر في منطقة صحراوية غير خاضعة لأي حكم. وتتم معظم شحنات القنب الرئيسية عبر المدن والبلدات والأراضي الزراعية في جنوب ليبيا، ويموّل سوق القنب عددًا من الشبكات الإجرامية بما في ذلك تلك المتورطة في أنشطة غير مشروعة أخرى. كذلك وُصفت ليبيا بأنها بلد عبور لتجارة الكوكايين من غرب إفريقيا، مع ملاحظة تراجع هذه التجارة في السنوات الأخيرة. وأخيراً هناك أدلة قوية على عبور بعض العقاقير المخدرة من الموانئ والحدود الجنوبية لليبيا، ويشمل هذا الاتجاه المتزايد عقاقير مثل الترامادول³⁶.

والخلاصة، أنه تكونت بليبيا شبكة معقدة ومتداخلة من الأسواق غير المشروعة، سواء في الإتجار بالبشر والهجرة غير النظامية أو المخدرات أو الأسلحة أو الوقود. ونتج عن هذا التطور قدر كبير من الأرباح التي غدت جميع أطراف الصراع الداخلية بدرجة

35 Fiona Mangan, op. cit.

وفيما يلي محاولة لرسم خريطة لهذا التنافس وتعقيداته.

ويمكن تحديد ثلاثة روافد أساسية لهذا التنافس، كما يلي:

1- التنافس الإقليمي: تركيا والإمارات ومصر

من الناحية الإقليمية، تسيطر على المشهد ثلاث قوى أساسية هي تركيا من ناحية والإمارات العربية المتحدة ومصر من ناحية أخرى، مع إضافة قطر إلى الجانب التركي والمملكة العربية السعودية إلى الجانب الإماراتي المصري. وفي حين إن الدور المصري تبرره مقتضيات الأمن القومي المصري وتعاضم الشعور بتهديدات أمنية شتى وناجمة عن الصراع الليبي بحكم الجوار الجغرافي ومشاركة حدود طويلة مع ليبيا وهو ما تشترك فيه مصر مع مجموعة دول جوار ليبيا، تحكم الدورين التركي والإماراتي أهداف ودوافع صاغتها الدولتان في إطار مصالح إقليمية أوسع.

ومن جهة أخرى هناك دوافع اقتصادية وتجارية للتدخل التركي في ليبيا. فقد وظفت تركيا الصراع الليبي لخدمة مصالحها الاقتصادية في منطقة شرق المتوسط ضمن الصراع مع دوله الأساسية³⁷، وعلى رأسها مصر واليونان وقبرص، وذلك بتوقيعها مذكرة تفاهم مع حكومة الوفاق التي كان يرأسها فايز السراج في نوفمبر 2019م (وهي الحكومة التي كانت وقتها منتهية مدتها وفقاً لعامي المهلة المنصوص عليهما في اتفاق الصُخيرات، ولكن كانت ماتزال مدعومة من الأمم المتحدة).

وذلك بشأن ترسيم الحدود البحرية بين الدولتين وتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة لهما في البحر الأبيض المتوسط. وقد أدانت مصر واليونان وقبرص، وكذلك الاتحاد الأوروبي، مذكرة التفاهم هذه باعتبار أنها غير قانونية لانتهاكها حقوق السيادة لدول ثالثة. وفي الوقت نفسه، وقّعت تركيا وحكومة الوفاق مذكرة تفاهم أخرى حول التعاون الأمني والعسكري بين البلدين وهو ما مهّد لمواصلة تقديم تركيا الدعم العسكري لحكومة الوفاق، وأُتُبعت تركيا هذه الاتفاقات في أكتوبر 2022م بتوقيع مذكرة تفاهم مع حكومة طرابلس للتنقيب عن المحروقات في المياه الإقليمية الليبية والأراضي الليبية وسط اعتراضات من اليونان ومصر وفرنسا، واصفين إياه بالاتفاق (غير الشرعي)³⁸، وتأكيد مجدد من الاتحاد الأوروبي بأنه لم يغير موقفه الذي أعلن عنه من مذكرة التفاهم الأولى الموقّعة عام 2019م وأنه يجب تجنب الأفعال التي تقوض الاستقرار الإقليمي³⁹.

أما بالنسبة للإمارات، فقد أثّرت العديد

38 Africa News, "Egypt, Greece call gas deal between Libya and Turkey 'illegal'", 10 October 2022, <https://www.africanews.com/2022/10/10/egypt-greece-call-gas-deal-between-libya-and-turkey-illegal>

39 European Union, "Libya/Turkey: Statement by the Spokesperson on a reported agreement on hydrocarbons", 3 October 2022, https://www.eeas.europa.eu/eeas/libyaturkey-statement-spokesperson-reported-agreement-hydrocarbons_en

وأنظر أيضاً:

Spiros Sideris, "Tension amid Turkey, Libya hydrocarbon memorandum", Euro-Activ, -4 October 2022, <https://www.euractiv.com/section/energy-environment/news/tension-amid-turkey-libya-hydrocarbon-memorandum/>

37 - دويتشا فيلا، «ما هي مصالح تركيا في الحرب الأهلية بالوكالة في ليبيا؟»، ٧ يوليو ٢٠١٩، <https://www.dw.com/ar/a-49474303>

أن يكون لهذا مردود إيجابي على الوضع في ليبيا⁴². إلا أن التوافق بين الإمارات وتركيا وحدهما لا يحل المعادلة بالكامل، حيث يتعقد واقع الصراع نتيجة للتنافس المحتدم بين أطراف دولية أخرى.

1- المستوى الأوروبي: إيطاليا وفرنسا

هناك أيضاً مستوى أوروبي مهم لجهة الفعل والتأثير في الصراع الليبي. فبخلاف دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي على المستوى الجماعي، سواء في قيادة العمليات العسكرية البحرية أو في رعاية عدد من المؤتمرات الدولية متعددة الأطراف والرامية لحل الصراع والتأكيد على قرارات الأمم المتحدة بشأن ليبيا، وهو الدور الذي عادةً ما يضيف قدراً كبيراً من الشرعية الدولية ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من رؤية وموقف المجتمع الدولي، هناك الأدوار الإيطالية والفرنسية المتنافسة في ليبيا والتي يمكن إضافتها لخريطة التنافس الإقليمي السابقة مناقشتها، فمن ناحية ساندت إيطاليا حكومة فايز السراج في طرابلس ومن بعدها حكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها عبد الحميد الدبيبة منذ مارس 2021م. ويُذكر أنه في أكتوبر 2020م قال رئيس الوزراء الإيطالي وقتها جوزيبي كونتي «إن لتركيا دوراً محورياً واستراتيجياً في ليبيا [...]، كما أن هناك حاجة إلى النقاش وإقامة الحوار مع تركيا ووضع أجندة إيجابية معها»⁴³. وفي مقابل هذا الموقف

من التساؤلات حول طبيعة انخراطها في ليبيا منذ عام 2014م⁴⁰، وهناك عدة أسباب يمكن رصدّها لفهم الدور الإماراتي في ليبيا وتفسير مساندة حكومة الإمارات للجيش الوطني الليبي: الأول، هو التَّوجُّس من قوى الإسلام السياسي، شأنها في ذلك شأن أغلب دول الخليج العربية ومصر وغيرها، وهو التوجُّس الذي عبّرت عنه حكومة الإمارات مراراً منذ اندلاع الثورات العربية، أما السبب الثاني، فهو تقوية الشراكة السياسية والأمنية بين فرنسا والإمارات، ففرنسا تُعتبر من أهم مصادر التسليح الإماراتي، كما تستضيف الإمارات القاعدة العسكرية الفرنسية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتدعم الإمارات جهود فرنسا في عملياتها لمكافحة الإرهاب بغرب أفريقيا منذ عام 2013م، وتساند الإمارات كل من فرنسا واليونان وقبرص ومصر بمنطقة شرق المتوسط وسط التوترات المتصاعدة مع تركيا⁴¹. أما السبب الثالث، فهو تصاعد التنافس الإقليمي بين الإمارات وتركيا.

إلا أنه منذ بدء مؤشرات التقارب التركي- الإماراتي في صيف العام 2021م، وتأكّد المصالحة بينهما مع زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لأبوظبي في فبراير 2022م وتوقيع الدولتين 13 اتفاقية تشمل مجالات عدة بينها الاستثمار والصناعة والتقنيات المتقدمة والدفاع والنقل والصحة والزراعة والثقافة، بدأ الكثير من المحللين في توقُّع

42 Federico Donelli, "Turkey-UAE Reconciliation: Implications on Libya and the Horn of Africa", Milan: ISPI, 30 March 2022, <https://www.ispionline.it/en/publicazione/turkey-uae-reconciliation-implications-libya-and-horn-africa-34299>

43 سكاي نيوز عربية، «لماذا تدعم إيطاليا تركيا في ليبيا؟: صراع تاريخي ومصالح خفية»، ١٨ أكتوبر ٢٠٢٠، <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1384994>

40 دويتشا فيلا، «لغز تدخّل الإمارات في ليبيا»، ٢٦ أغسطس ٢٠١٤، <https://www.dw.com/ar>

41 سالي خليفة اسحق، (فرنسا والخليج العربي: أهداف ومقومات شراكة أمنية موسعة)، دورية (دراسات)، (البحرين: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة)، المجلد الثامن ٢٠٢١.

الإيطالي تدعم فرنسا مجلس النواب الليبي وذراعها العسكري ممثلاً في الجيش الوطني بقيادة اللواء خليفة حفتر، وهو ما يضعها في فريق الإمارات ومصر وروسيا.

ويُفسر هذا الموقف الإيطالي بما لإيطاليا من تاريخ ومصالح خاصة في ليبيا، أهمها وارداتها من النفط والغاز واتفاقاتها الثنائية معها بخصوص الهجرة غير النظامية، ورغبتها في أن تكون لها اليد العليا في إدارة الصراع، ومن ثم رفض الدور الفرنسي وتصويره كدور منافس للدور الإيطالي، وتوظيف التشاحن الفرنسي- التركي لكبح جماح ما تراه روما من تمدد فرنسي في ليبيا.

وقد أشارت المخابرات الإيطالية عدة مرات في السنوات الأولى للصراع الليبي إلى تنامي النشاط الفرنسي في ليبيا، وإلى غموض الدعم الرسمي الفرنسي للحكومة الليبية برئاسة فايز السراج، وموضوع التنسيق الفرنسي مع اللواء خليفة حفتر⁴⁴. إلا أن هذه الشكوك قد تجسدت بصورة علنية مع تصاعد الخلافات والتنافس الإيطالي الفرنسي منذ عام 2018م، والذي كان أحد أهم مظاهره التسابق في تنظيم المؤتمرات الدبلوماسية الرامية للتوافق حول مستقبل ليبيا. ففي 29 مايو 2018م نظمت فرنسا (مؤتمر باريس) بمشاركة كافة الأطراف الليبية، والذي انتهى بإعلان من شأنه وضع إطار عمل سياسي لتمهيد الطريق لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية تدعمها الأمم

المتحدة في تاريخ محدد هو 10 ديسمبر 2018م⁴⁵. لكن إيطاليا أعقبت هذا بالتشكيك في نتائج مؤتمر باريس، واتهمت فرنسا بأنها تريد الاستحواذ على ثروات الطاقة الليبية⁴⁶. ثم قامت إيطاليا بتنظيم مؤتمر آخر في نوفمبر من العام نفسه في باليرمو لم يكن أكثر نجاحاً من مؤتمر باريس، وهو ما يمكن اعتباره أنه محاولة لقطع الطريق أمام الدور الدبلوماسي الفرنسي⁴⁷

ويحتاج الكاتب والباحث الليبي كريم مزران، بأنه بينما تمثل ليبيا لإيطاليا أهمية تاريخية وحيوية من جهتي سياسة الطاقة وأمن الهجرة، فهي بالنسبة لفرنسا مجرد (فرصة محتملة)، حيث «تستند رؤية باريس إلى حد كبير على الإرادة للعمل كجهة فاعلة ومرجعية سياسية للانتقال السياسي الليبي، على حساب إيطاليا، ومن خلال تحديد الجنرال خليفة حفتر باعتباره الفاعل الأساسي في عملية الانتقال»⁴⁸.

إلا أن البعض يختلف مع هذه الحجة، فيرى الدبلوماسي والمفكر الفرنسي فرانسوا هيسبورج، أنه بدون مبادرة فرنسا السياسية ونشاطها الدبلوماسي ومشاركتها العسكرية لم يكن التغيير يحدث في ليبيا من الأساس. كذلك لم يكن قرار

45 دويتشا فيلا، «مؤتمر باريس: اتفاق على إجراء انتخابات في ليبيا نهاية السنة»، ٢٩ مايو ٢٠١٨، <https://www.dw.com/ar/a-٢٠١٨-٠٥-٢٩> 43981449

46 أر-تي عربية، «إيطاليا تتهمة ماكرون بالسعي إلى «سرق» ليبيا»، ٢٨ مايو ٢٠١٨، <https://arabic.rt.com/world/946713-٢٠١٨-٠٥-٢٨> إيطاليا-تهمة-فرنسا-بمحاولة-سرق-ليبيا/

47 Crispian Balmer, "Italy's Salvini bashes France over Libya role in new diplomatic spat", Reuters, January 22, 2019, <https://www.reuters.com/article/us-france-italy-salvini-idUSKCN1PG0QI>

48 Karim Mezran, op. cit.

44 Karim Mezran, "General Haftar's offensive in the Fezzan region and the Italian-French competition", Atlantic Council, 22 February 2019, <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/general-haftar-s-offensive-in-the-fezzan-region-and-the-italian-french-competition/>

منذ عام 2018م يدعو الكثيرون للتخوف من تداعيات هذا على مستقبل الصراع وتعمده.

2- المستوى الدولي: الولايات المتحدة وروسيا

اتسم موقف الولايات المتحدة الأمريكية عموماً بعدم الانخراط العملي في الصراع الليبي منذ بداية إعلان واشنطن عدم مشاركتها العسكرية المباشرة في عملية حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا عام 2011م، وإن كانت قد قدمت الكثير من المساعدة العسكرية لحليفتها، بريطانيا وفرنسا، نتيجة تعثر أدائهما العسكري بصور شتى⁵². وبالمثل ظلت الولايات المتحدة بعيدة عن قيادة الدبلوماسية الرامية لحل الصراع طوال ما يقرب من إثني عشر عاماً.

والحقيقة أن موقف الولايات المتحدة من أطراف الصراع الليبي غير واضحة إلى حد كبير، فبينما تساند الولايات المتحدة رسمياً الحكومة في طرابلس المدعومة من الأمم المتحدة، إلا أن إدارتها المتعاقبة وخاصة إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، فتحت قنوات تواصل مع اللواء حفتر، وهو ما اعتُبر من قبيل بعض الملاحظين مؤشراً على انفتاح الولايات على الشرق الليبي وعدم معارضتها لحملة حفتر العسكرية وقتها على طرابلس، فضلاً عن حرص الولايات المتحدة على عدم الاصطدام بحلفائها في الشرق الأوسط مثل مصر والإمارات والسعودية⁵³. إلا أن أهم ما يُفسر الموقف الأمريكي المتذبذب من أطراف الصراع هو انشغال الولايات المتحدة شبه

فرنسا بتعزيز وقيادة التدخل الدولي نتيجة لتراث استعماري غير موجود ولا مدفوعاً بمصالح ضيقة⁴⁹.

وفي المنحى نفسه تشارك فرنسا إيطاليا الهواجس الأمنية المتعلقة بالهجرة غير النظامية وأمن الطاقة من الشمال الأفريقي، وهي الهواجس الأمنية التي يمكن في نظر البعض أن تُقَرَّب من موقفي البلدين في إطار توافق أوروبي أكثر من أن تفرقهما⁵⁰. ومع تطور الصراع الليبي، وفي ضوء تصاعد المضايقات المتبادلة بين تركيا وفرنسا بسبب ليبيا وعوامل أخرى، أضحت مصالح فرنسا في شمال أفريقيا مرهونة إلى حد كبير بمصير ليبيا، حيث تشاكس تركيا فرنسا في الشرق الأوسط وغرب أفريقيا وشرق المتوسط⁵¹.

والخلاصة، أن التنافس الإيطالي الفرنسي كان ولا يزال أحد أهم أسباب تعثر العملية السياسية في ليبيا وانعكس على طول أمد الصراع. فطالما كانت لفرنسا وإيطاليا وجهات نظر مختلفة حول كيفية إجراء التغييرات في ليبيا في حقبة ما بعد القذافي، وتصاعد التنافس والخلافات الإيطالية الفرنسية

49 Heisbourg, François, 'The War in Libya: The Political Rationale for France', in Dag Henriksen, and Ann Karin Larssen (eds), Political Rationale and International Consequences of the War in Libya (Oxford, 2016; online edn, Oxford Academic, 23 June 2016), <https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780198767480.003.0002>, accessed 18 Oct. 2022.

50 Federica Saini Fasanotti, "Libya and the Outsiders: Games of Power", Arab Center Washington DC, 22 May 2019, <https://arabcenterdc.org/resource/libya-and-the-outsiders-games-of-power/>

51 فادي وهيب، «مصير النفوذ الفرنسي في أفريقيا مرهون بليبيا»، سكاي نيوز عربية، ٢١ نوفمبر ٢٠٢٠، <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1394487>

52 Sally Khalifa Isaac, "NATO's Intervention in Libya: Assessment and Implications", Barcelona: IEMED Mediterranean Yearbook, 2012, <https://www.iemed.org/publication/natos-intervention-in-libya-assessment-and-implications/>

53 Anna L. Jacobs, op. cit.

الأوسط⁵⁵. ومن ناحية أخرى تسعى روسيا لمضايقة دول حلف (الناتو) في مناطق مهمة، وخاصةً بعد دور الحلف في مواجهة روسيا في أوكرانيا. فعلى المستوى الجيوستراتيجي، يُؤمّن التواجد الروسي في ليبيا، على الجانب الجنوبي من حلف الناتو، ممراً لموسكو إلى أفريقيا جنوب الصحراء. وأخيراً تحاول روسيا دعم القادة المتعاطفين مع المصالح الروسية من أجل تنمية حلفاء مستقبليين لها في المنطقة وتقويض نفوذ الولايات المتحدة خصوصاً والغرب عموماً.

أما من الناحية الاقتصادية، فقد أعاق أو فوّت التدخل الدولي في ليبيا ما يقرب من 6,5 مليارات دولار من العقود الموقعة أو الموعودة شفهياً بين روسيا ونظام القذافي⁵⁶. ويرى البعض أن روسيا عازمة على إحياء هذه التعاملات الاقتصادية في شكل مشروعات البنية التحتية وصفقات الأسلحة ومبيعات السلع الزراعية، إلى جانب ما تمثله هذه المشروعات المحتملة من مُزاحمة روسيا لدول أوروبية عديدة في مناطق مهمة لتدفّق مصادر الطاقة إليها. ومن هذا المنطق، وبحسب الباحثة (أنا بورشفسكايا) يستمر صراع روسيا الصّفري مع الغرب حول تحديد المواقع الجيوستراتيجية والوصول إلى موارد الطاقة والموانئ في توجيه تفكير

الكامل بالانخراط المتزايد لروسيا في الصراع الليبي. فقد أبدت الولايات المتحدة مخاوفها بشأن اكتساب روسيا موطئ قدم على طول الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط بعد تأكيد تواجدها في سوريا. وعلقت القيادة الأمريكية في أفريقيا قائلة: «مع استمرار روسيا في تأجيج نيران الصراع الليبي، فإن الأمن الإقليمي في شمال أفريقيا يشكّل مصدر قلق متزايد»، وصرحت بأنها تدرس نشر لواء مساعدة لقوات الأمن في تونس للتدريب، كجزء من برنامج الولايات المتحدة للمساعدة مع تونس، وسط مخاوف بشأن النشاط الروسي في ليبيا⁵⁴.

وفيما يتعلق بالدور الروسي يجب أولاً التأكيد على أن لروسيا دوافع جيوسياسية واقتصادية للتدخل في ليبيا. فمن الناحية الجيوسياسية، لم تكن روسيا (والصين أيضاً) راضية عن التدخل الدولي في ليبيا عام 2011م، ومثّل امتناعها عن التصويت على قرار مجلس الأمن الذي حوّل حلف الناتو التّدخل درساً انعكس على تعاملها مع الصراع السوري فيما بعد. فالهدف الاستراتيجي الأعظم لروسيا هو ضمان الاعتراف الدولي بها كقوة عظمى وتمكّنها من التأكيد على الطبيعة المتغيرة للنظام الدولي في اتجاه تعدّد الأقطاب، ومن ثمّ يعامل الكرملين ليبيا علانية على أنها نقطة محورية أخرى للنشاط الروسي في الشرق

55 Center for Strategic and International Studies (CSIS), "Exploiting Chaos: Russia in Libya", 23 September 2020, <https://www.csis.org/blogs/post-soviet-post/exploiting-chaos-russia-libya>

56 Jalel Harchaoui, "The Pendulum: How Russia Sways its Way to More Influence in Libya", War On Rocks, 7 January 2020, <https://Warontherocks.Com/2021/01/The-Pendulum-How-Russia-Sways-Its-Way-To-More-Influence-In-Libya/>

54 Reuters, "U.S. considers sending 'training' unit to Tunisia amid North Africa tensions", 30 May 2020, <https://www.reuters.com/article/us-libya-security-usa-tunisia/u-s-considers-sending-training-unit-to-tunisia-amid-north-africa-tensions-idUSKBN23602Y>

الكرملين حتى يومنا هذا⁵⁷.

ليبيا⁵⁹. ومنذ عام 2016م قامت الصحافة العالمية برصد مئات المسلحين التابعين لشركة RSB Group الروسية، حيث قاموا بتقديم خدمات الأمن وإزالة الألغام لقوات اللواء حفتر، كما ساعدتهم القوات الروسية في الحفاظ على أسلحة تعود إلى الحقبة السوفيتية، بما في ذلك أسلحة ثقيلة وطائرات حربية. والأشهر بين هذه الشركات هو ما يعرف بـ(مجموعة فاغنر) التي أنشأها (يفغيني بريغوزين) عام 2014م، ويتركز دور مجموعة (فاغنر) التي تمثل الغالبية العظمى من الوجود الروسي في ليبيا، في توفير التدريب، والأجهزة، وخدمات الأمن، والمشورة في ساحة المعركة لقوات اللواء حفتر⁶⁰.

وفي ظل هذه التدخلات الروسية، لم يكن رد فعل الولايات المتحدة على مستوى تلك التدخلات، حيث يقتصر الموقف الأمريكي على الإدانات وربما يفسر ذلك اعتقاد الولايات المتحدة أن قدرة روسيا وحدها على التأثير في الصراع الليبي لاتزال محدودة، وربما لعدم إيمانها الكامل بأن ما تسعى إليه إيطاليا وتركيا من مساندة الغرب الليبي يمثل البديل الأمثل لمستقبل ليبيا، وربما لحرصها على عدم الاصطدام بحلفائها من دول الخليج العربي ومحاولتها إعادة إحياء شراكات استراتيجية وسياسية معهم.

أما عن مظاهر التدخل الروسي التي أثارت حفيظة الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، فهناك أولاً المساعدة الاقتصادية للجيش الوطني الليبي، حيث ترصد الصحافة العالمية، على الرغم من إنكار روسيا، قيام شركة الطباعة الروسية (جوزناك Goznak) - وهي شركة مملوكة للدولة الروسية مما يجعلها واحدة من أدوات الدولة للضغط - بتصنيع أوراق نقدية ليبية وإرسالها لشرق ليبيا. فعلى سبيل المثال، تم إرسال قرابة 4,5 مليارات دينار ليبي (أو ما يعادل 3,22 مليارات دولار) على أربع شحنات في الفترة من فبراير إلى يونيو 2019م فقط، وهو ما يُزعم أنه مكّن اللواء حفتر من مضاعفة رواتب أفراد الجيش الوطني الليبي ثلاث مرات، وكذلك من إطلاق حملته العسكرية نحو الغرب الليبي في أوائل أبريل من العام نفسه⁵⁸. وثانياً، هناك المساعدات العسكرية الروسية التي تقدّم عن طريق شركات الأمن الخاصة منذ عام 2016م على الأقل. ففي هذا السياق أكد تقرير لخبراء في الأمم المتحدة في مايو 2020م، مُنَاط بهم مراقبة الحظر المفروض على شحن الأسلحة إلى ليبيا، وجود مرتزقة من مجموعة (فاغنر) الروسية وعسكريين خاصين من مجموعة (روسكي سيستيم بيزوباسنوستي RSB) وهم يؤمّنون صيانة وإصلاح طائرات عسكرية في

57 Anna Borshchevskaya, "Russia's Growing Interests in Libya", The Washington Institute, 24 January 2020, <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/russias-growing-interests-libya>

58 Rinat Sagdiev and Aidan Lewis, "Update 1-Exclusive: Supplies of banknotes from Russia to east Libya accelerated this year", Reuters, 29 October 2019, <https://www.reuters.com/article/libya-economy-idUKL8N27E3HN>

59 دويتشا فيلا، «تقرير أممي يؤكد وجود مرتزقة روس وسوريين لدعم حفتر في ليبيا»، ٧ مايو ٢٠٢٠، <https://www.dw.com/ar/٢٠٢٠-٥-٧/a-53356724>

60 Jalel Harchaoui, op. cit.

The Libyan conflict: regional repercussions and a complex international competition

Dr. Sally Khalifa Isaac¹

Abstract

This study aims to analyze the reality and course of the conflict in Libya, which cannot be explained from the perspective of the divergence of visions of the internal parties to the future of Libya only, but at the same time the presence of regional and international interventions whose interests intersect greatly. This represents an obstacle to all reconciliation efforts and the transition of Libya towards the stage of transition towards stability in accordance with a comprehensive framework that includes all political parties. This paper concluded with three important results:

1. The weakness of the Libyan state after the overthrow of the former regime in 2011 led to the emergence of three simultaneous threats, which are (1) the growing rates of migration from Africa to Europe through the Libyan lands, the increase in asylum rates (2) terrorism, armed militias, and organized crime

(3) the inability of the security forces to confront them on the other hand, which prompted many regional and international parties to get involved in the Libyan file to prevent these threats from reaching their lands.

2. Although all regional and international parties have theoretically declared an agreement to support the transition towards the democratic path in Libya according to a specific and clear road map by the United Nations, the reality is the opposite. There is a conflict between many regional and international parties that have fundamental interests in Libya, which is reflected in the official statements of the officials of those countries during the conferences to discuss the Libyan issue, which reflected the existence of aspects which conflict with their interests in Libya.
3. With the importance of international roles in resolving regional conflicts, the international conflict and competition had a clear reflection on the position of both the United States and Russia in Libya. The United States believes that the Russian role in Libya reflects Russia's attempts to find a new foothold in the Middle East after Syria. While Russia's adherence to the matter is increasing after the outbreak of the war in Ukraine.

¹ Professor of Political Science at Cairo University.

2- التقارب الاستراتيجي بين الهند ودول الخليج العربي

الدكتور ن. جاناردان¹

ملخص الدراسة²

تستهدف هذه الدراسة تحليل الجهود الحثيثة خلال العقدين الماضيين لدفع العلاقات الخليجية- الهندية نحو تجريب صُعد جديدة بعيداً عن الصُعد السابقة القائمة على النفط والتجارة والعمالة الوافدة، إلى (الشراكة الإستراتيجية) باعتبارها شعاراً جديداً لهذه المرحلة. وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج، هي:

الأولى: أدت التغيرات التي شهدتها كل من الهند ودول الخليج العربي خلال العقدين الأخيرين إلى حدوث تقارب ملحوظ بينهما يعكس حرصاً متبادلاً على تطوير شراكة استراتيجية تتجاوز مجالات التعاون التقليدية المتمثلة في النفط والعمالة.

الثانية: حدوث متغيّرين كان لهما تأثير في تسارع وتيرة التعاون الهندي الخليجي، الأول جائحة تحدي كورونا والتي خرج منها الاقتصاد الهندي بنجاح وكذلك الاقتصادات الخليجية مما مثّل فرصاً مواتية للتعاون في العديد من المجالات، والثاني ما تردد بشأن أولويات الإدارة الأمريكية تجاه آسيا ورغبة دول الخليج العربي في تنوع شراكاتها الدولية.

الثالثة: على الرغم من أهمية الشراكة الهندية- الخليجية فإن ذلك لا يعني أن الهند ستحل محل الولايات المتحدة في أمن الخليج العربي، كما أنه لا يوجد إجماع آسيوي حول ماهية الترتيبات الأمنية المطلوبة في منطقة الخليج العربي، ولكن ذلك لا يعني تراجع الدور الهندي بل إنه أخذ في التنامي تجاه منطقة الخليج العربي لإرساء أسس شراكة متكاملة بين الجانبين في المجالات كافة.

مقدمة

انطلاقاً من الروابط الحضارية الضاربة بجذورها في عمق العلاقات الخليجية- الهندية، وما اشتملت عليه من أواصر تعاون امتدت لقرون، برزت مساع جديدة مشتركة لتوجيه العلاقات بين دول الخليج العربي والهند إلى ما هو أبعد من ديناميكياتها السابقة التي تمحورت حول النفط والتجارة والعمالة الوافدة؛ من أجل إيجاد سبل جديدة لتحويل معادلة (البائع/ المشتري) التي هيمنت على العلاقات بين الجانبين إلى رؤية مغايرة تشكل ملامح مرحلة أكثر أهمية ونجاعة للطرفين. ومن هنا باتت (الشراكة الاستراتيجية) هي الشعار الجديد لتلك المساعي المشتركة التي حفّزت على استكشاف فرص جديدة في العديد من القطاعات، بدءاً من الاستثمار الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية التي تربط أمن الطاقة بالأمن الغذائي، مروراً بالتعاون في مجال علوم الفضاء ونقل خبرات الذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا الطاقة المتجددة، وصولاً إلى التعاون في ساحات الدفاع والأمن. ويتجاوزها حدود العلاقات الثنائية السابقة، تتطرق الشراكة الاستراتيجية

1 باحث أول ببرنامج العلاقات الآسيوية الخليجية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية

2 تتوجه إدارة تحرير الدورية بالشكر للأستاذة أماني عبد الغني على ترجمة هذه الدراسة إلى اللغة العربية

المحرّكة والمشكّلة للسياسات الخارجية⁴. ويمكن تحديد أربعة عناصر أساسية باعتبارها المحرك الفعلي للشؤون الخارجية، وهي: السلطة والسلام والازدهار والمبادئ. ويمكن إضافة بعض العناصر القليلة الأخرى إلى هذا المزيج مثل الهيبة والشخصية (وهي عوامل تخص القادة) والدعاية. وقد وظّفت حكومات كلا الجانبين الهندي والخليجي، هذه المحيّدات، أو بالأحرى العناصر، خلال العقود الماضية بشكل إيجابي وبدرجات متفاوتة من أجل تحقيق أهدافهما المنشودة.

غير أن هناك أكثر من رواية تفسر طبيعة سياسات الهند الخارجية ودوافعها، إحداها ترى أن «الهند قد طوّرت سياسة الانحياز المتعدد (multi-alignment) كوسيلة لتحقيق ما تعتبره مصالحها الأساسية ومبادئها في العلاقات الدولية. وبالتالي فإن لجوءها لتوظيف الشراكات الإستراتيجية وما يسمى (التحوط المعياري normative hedging)، أو الانحياز المتعدد، ليس سوى وسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الهند وتعزيز الأمن القومي، وكذلك لإبراز النفوذ وإعلاء قيمها»⁵. ورغم أن هذه الاستراتيجية تعود إلى عهد رئيس الوزراء السابق مانموهان سينج، بين عامي 2004م و2014م، فإن تفعيلها وتنفيذها، بل وتوسيع نطاقها قد نُسب إلى حكومة رئيس الوزراء الحالي مودي.

وتقول رواية أو بالأحرى رؤية أخرى إن السياسات الخارجية للهند تجسّد إلى حد كبير حالة من الثبات أو الاستمرارية وسط التغيير، ففي حين إن الهوية

الجديدة التي تربط الهند بحكومات الخليج العربي، فرادى أو مجتمعة، إلى معالجة التحديات الأمنية الإقليمية والعالمية، من خلال توظيف استراتيجيات مكافحة التطرف والإرهاب، كما شرعت الشراكة الاستراتيجية الهندية-الخليجية الجديدة، بالفعل في استكشاف مشروعات متعددة الأطراف مع دول ثالثة مثل الولايات المتحدة وفرنسا وإسرائيل ودول أفريقيا أيضاً.

وقد جاءت تلك التغيّرات مصحوبة بتطورين متوازيين؛ الأول هو التحوّل في مركز الثقل الاقتصادي بمنطقة الخليج العربي، وهذا بفعل تقدّم آسيا على أوروبا والولايات المتحدة كأكبر مستثمر وشريك تجاري في المنطقة. هذا إلى جانب التراجع الملحوظ لاهتمام الولايات المتحدة ونفوذها وحتى تأثيرها في المنطقة، مما تسبّب في إحداث حالة من الفراغ الأمني الذي قد يدفع باتجاه خلق آليات أمنية بديلة، لن تكون الهند، على الأرجح، بمنأى عنها. أما التطور الثاني، فيتعلق بعلاقات الهند بإيران، ذلك أن الهند كغيرها من الدول الآسيوية، تتمتع بعلاقات جيدة مع إيران التي توجد لديها قضايا خلافية مع دول الخليج العربي وهي الدول التي لديها علاقات جيدة مع الهند في الوقت ذاته، فهذه التفاعلات من شأنها إضفاء المزيد من الاهتمام في الواقع بالعلاقات الخليجية-الهندية³.

السياسات الخارجية للهند

الواقع أن هذا التدقيق في العلاقات الخليجية-الهندية يثير تساؤلاً جوهرياً عن ماهية الدوافع

4 Bruce Jentleson, Roundtable Review of American Foreign Policy, The BISA US Foreign Policy Working Group, 2007.

5 Ian Hall, "Multialignment and Indian foreign policy under Narendra Modi," The Commonwealth Journal of International Affairs, Vol. 105 (2016).

3 N. Janardhan, "Contextualising Gulf's pivot to Asia," EDA Insight, Emirates Diplomatic Academy, February 2018.

الوطن تقوم على المصالح المشتركة»⁶.

لماذا دعمت دول الخليج العربي حكومة مودي؟

الإجابة على هذا التساؤل تكمن في مصالح دول الخليج العربي نفسها أكثر من كونها تُعزى إلى تمُدُّ نفوذ حكومة مودي التي نجحت بدورها في تلقُّف مصالح هذه الدول ورؤيتها إزاء الاقتصاد الهندي باعتباره أحد الأدوات التي يمكن توظيفها في تأمين مصالحها المالية المستقبلية. وفي إطار هذه المساعي ومن خلالها كان فوز مودي في الانتخابات بأغلبية أصوات الناخبين، وهكذا قام بإرساء حكومة غير ائتلافية نادراً ما يمكن تشكيل مثلتها، ولكنها مدعومة بفرضية أنها الأقدر على إدارة الأعمال والاقتصاد دون تداعيات سياسية سلبية، وتلك كلها عوامل دفعت دول الخليج العربي إلى دعم مودي ومساندته، هذا فضلاً عن نهج مودي الذي طبع لدى تلك الدول وغيرها صورة ذهنية عنه باعتباره (الرجل القوي)⁷.

وفي مقابل هذا اتبعت دولة الإمارات العربية المتحدة نهجاً تقديمياً وأصدرت ترخيصاً ببناء أول معبد هندوسي في أبوظبي. وعلى المنوال نفسه عمدت المملكة العربية السعودية للترويج لمجتمع ليبرالي جديد من خلال إدخال عرض أفلام بوليوود (مدينة صناعة السينما الهندية) في السعودية،

والأيديولوجية تشكّلان اثنين من العوامل الحاسمة والمحدّدة للشؤون الداخلية، فإن الشؤون الدولية تحدّد المصالح الاقتصادية والأمنية التي تكون لها الغلبة واليد الطوّلى، كونها تتفوق على المصالح الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أن الاستقلالية الاستراتيجية والتعددية القطبية كانتا دوماً ضمن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها سياسة الهند الخارجية، بغض النظر عن الحكومة التي تتولى زمام السلطة.

ومع التسليم بأن القدرة على مد جسور علاقات ودية مع اثنين من المنافسين الإقليميين هما إيران والمملكة العربية السعودية، ليس بـ(إنجاز هين). ولقد تمكنت الهند في ضوء إنجازاتها السياسية، إضافة إلى تقدمها الاقتصادي وإنجازاتها التكنولوجية من أن تصبح شريكاً جذاباً للغاية لدول الخليج. والواقع أن تركيز رئيس الوزراء الهندي مودي، على تعزيز العلاقات مع الدول ذات الأهمية الواقعة غرب آسيا مكن الهند من تعزيز ودعم مجالات التعاون القائمة بالفعل والتي تشمل الطاقة والتجارة والاستثمارات والمصالح المجتمعية، واستكشاف آفاق جديدة للتعاون الثنائي؛ من بينها ترشيد استهلاك المياه والأمن الغذائي والطاقة المتجددة والتكنولوجيا الرقمية والفضاء.

وعلاوة على ما سبق، فقد منحت الإمارات والبحرين (مودي) أعلى وسام شرف مدني لدى كلا البلدين وهما (وسام زايد) و(وسام الملك حمد للنهضة)، وذلك قبل انتخابات عام 2019م. وقبل هذا التاريخ بثلاثة أعوام فعلت السعودية الشيء نفسه ومنحته (وشاح الملك عبدالعزيز)، وهذا المنح إنما يبرهن على حقيقة مفادها أن «العلاقات العابرة لحدود

6 Views of Indian former ambassador to Saudi Arabia, Oman and the UAE Talmiz Ahmad, in "26/11 set up India-Saudi strategic ties," www.rediff.com, December 19, 2020.

7 Kabir Taneja, "How Modi turned the Gulf to his favor," Raisina Debates (Observer Research Foundation, New Delhi), July 2, 2019.

تنافسية عالية¹⁰.

والواقع أن هذه الدول كانت بحاجة ملحة وضرورية إلى مثل هذا التحول لعدة أسباب، أولها عدم فاعلية الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية المؤثرة حتى الآن، ما تسبب في سيادة الشعور بأن مشكلات المنطقة والعالم لا يمكن حلها أو إدارتها بواسطة بلد واحد أو حتى عدد محدود من البلدان، وبالتالي أصبح التصور الجديد المهيمن لدى تلك الدول هو أن العضلات الإقليمية تتطلب حلولاً إقليمية.

ثانيها: تحول دول الخليج العربي من اتباع سياسة خارجية تقوم بشكل كبير على مبدأ عدم الانحياز إلى التقارب مع الغرب، وخاصة على الصعيد الأمني، وبعد ذلك تحويل النظر ببطء إلى آسيا وأفريقيا وحتى أمريكا الجنوبية، وهو ما يعكس حقيقة مفادها أن دول مجلس التعاون تعمل على تنوع سياساتها الخارجية. ويمكن توصيف هذا كله أو إدراجه تحت مظلة ما يُوصف بـ(التوازن الشامل)¹¹.

ثالثها: بعد أن كانت مجرد مستهلك للأمن وخدمات الدفاع وإتاحتها لعدة دول إمكانية إنشاء قواعد عسكرية على أراضيها، تحولت دول مجلس التعاون الخليجي إلى دور مزود الأمن والدفاع، إذ ساهمت (قوة الساحل Sahel Force) في جهود مكافحة القرصنة والإرهاب، ولعل الدور الذي اضطلعت به دول المجلس في اليمن والقرن الأفريقي يؤكد عزمها على مواكبة التغيرات الجيوسياسية وما صاحبها من عسكرة للمنطقة.

وذلك بدءاً من عام 2017م، كما أعلنت في عام 2021م تضمين بعض عناصر الثقافة الهندية، مثل اليوجا والأيوورفيدا (الأيوورفيدا هي منظومة من تعاليم الطب التقليدي التي نشأت في شبه القارة الهندية وانتشرت إلى مناطق أخرى من العالم) ضمن المقررات الدراسية⁸.

وبناءً على ما سبق، يمكن باختصار تحديد (الأكواد) أو (الشفرات) الثلاثة التي نجح مودي في فكّها أو اختراقها من أجل إكساب الهند دفعة قوية على صعيد السياسة الخارجية، وهذه الأكواد هي على وجه التحديد، دول الخليج واليابان والولايات المتحدة⁹.

التطورات الجديدة في السياسات الخارجية لبعض دول الخليج العربي

يتشابك العنصر غير الأيديولوجي للسياسة الخارجية للهند مع نظيره في السياسات الخارجية لدول الخليج العربي التي انتقلت خلال العقدين الماضيين إلى نهج براجماتي أكثر انفتاحاً، وهو ما يبرز بشكل كبير في تطبيع الإمارات والبحرين للعلاقات مع إسرائيل من خلال الاتفاقيات الإبراهيمية عام 2020م. علاوة على هذا فقد ساهمت متطلبات تلك الدول التي من شأنها تحقيق الحماية لأمنها القومي في ظل بيئة إقليمية غير مستقرة إلى جانب مساعيها الحثيثة لتشكيل هويات مميزة لها في منطقة تشهد

10 N. Janardhan, "The UAE evolves into a 'smart' power," The Gulf Today, April 24, 2019.

11 Steven David, "Explaining third world alignment," World Politics, Cambridge University Press, Vol. 43, No. 2 (1991).

8 "Saudi Arabia's new curriculum to include Ramayana, Mahabharata," Hindustan Times (India), April 23, 2021.

9 Ashley Tellis, "The three codes Modi cracked to give India a huge foreign policy jumpstart," The Economic Times (India), March 24, 2019.

للمُضي قُدماً، وروّج للتقدم الذي أحرزته.

وإضافة إلى ما سبق، فقد ساهمت العوامل المشار إليها آنفاً في تعميق العلاقات الخليجية-الآسيوية وتمدُّدها خارج المجال الاقتصادي على مدى العقدين الماضيين، إذ قفز إجمالي تجارة دول مجلس التعاون مع الدول الناشئة والنامية (معظمها في آسيا) من 124 مليار دولار عام 2000م إلى 667 مليار دولار عام 2018م، وهو ما تجاوز إجمالي حجم تجارة دول المجلس مع الاقتصادات المتقدمة، التي ارتفعت من 207 مليارات دولار إلى 527 مليار دولار خلال الفترة نفسها المذكورة سلفاً. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن حجم تجارة دول المجلس مع الصين والهند فقط في عام 2018م كان أكبر من حجم التبادل التجاري لتلك الدول مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وفي عام 2019م أي بعد نجاح ثورة النفط الصخري، استوردت الولايات المتحدة، أقل من 3% من احتياجاتها من النفط الخام، مقابل المستوردين الأربعة الكبار في آسيا الذين يحصلون على 66% من احتياجاتهم من الطاقة من منطقة الخليج العربي¹²، وهذا بدوره يعكس بعض المؤشرات بخصوص التداعيات الأمنية لهذه المعطيات على المنطقة.

الانتقال إلى العلاقات التقليدية

الواقع أن إعلاء البرجماتية على الإيديولوجية كما هو موضح آنفاً، إلى جانب استراتيجيات التحوُّط لدى كلا الجانبين يعين على تحديد وتقييم مدى وثوق العلاقات الخليجية-الهندية.

رابعها: أصبحت أفريقيا أيضاً مختبراً لمبادرة أخرى من جانب دول الخليج، وتتمثل هذه المبادرة في تحوُّلها من مهمة البحث عن وسطاء يمكنهم حل بعض مشكلات القارة الشائكة، إلى الاضطلاع بنفسها بدور (الوسيط) القادر على حل تلك المشكلات. ويعد هذا التحول أحد ثمار السياسة الخارجية الخليجية المنبثقة عن المشروعات الاقتصادية الأخذة في التوسع بالقارة السمراء. وفيما تصدرت وساطة الخليج العربي في مشكلات لبنان والسودان، من بين قضايا أخرى، عناوين الصحف خلال مطلع القرن الحالي، فإن الأمثلة الأحدث على هذه الوساطة يمكن رصدُها في ضوء التدخل السعودي الإماراتي في تسوية النزاع الإثيوبي-الإريتري، إضافة إلى استضافة دول مجلس التعاون مشاورات المصالحة بين الولايات المتحدة وحركة طالبان؛ هذا فضلاً عن محادثات عمان بين الولايات المتحدة وإيران إلى جانب أمثلة أخرى عديدة.

خامسها: بعد اقتصارتواجدها لدى معسكر الدول التي تصوّت لتوِّي دول أخرى قيادة المنتديات متعددة الأطراف، باتت دول المجلس هي نفسها ضمن معسكر الدول التي يُصوّت لها الآن لقيادة واستضافة المؤسسات والفاعليات المرموقة ومن بينها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة ومعرض (إكسبودي) وكأس العالم 2022م.

وتسبّر هذه التحولات في الواقع فصولاً جديدة في تطوُّر دول الخليج وسياساتها الخارجية، وهو التطور الذي جاء مدفوعاً بـ(روح الممكن) التي تحلّت بها في الآونة الأخيرة، هذا فضلاً عن رغبتها في البرهنة على أنها أكثر من مجرد قوى ناعمة غنية بالنفط، مستعينة في ذلك بنمو اقتصادي ثابت كان من شأنه تعزيز نقاط قوتها وأكسبها الثقة اللازمة

12 Ibid., No. 1.

والانطلاق نحو الشراكة الاستراتيجية، أعلنت شركتا (أرامكو) السعودية وشركة بترول أبوظبي الوطنية المعروفة بـ(أدنوك ADNOC) عام 2018م أنهما ستساهمان بنسبة 50% في مصنع تكرير ضخمة بتكلفة 44 مليار دولار يقام غرب الهند. ولتعزيز أمن الطاقة في الهند، استثمرت الإمارات في اثنين من مرافق تخزين النفط جنوبي الهند، الأمر الذي حقق منفعة لكلا الجانبين. هذا فضلاً عن تعيين ياسر الرميان، الرئيس التنفيذي لشركة (أرامكو) السعودية، ضمن مجلس إدارة شركة (ريليانس إندستريز Reliance Industries) الهندية، كمدير مستقل في يونيو 2021م. وعلى الجانب المقابل منحت الإمارات عام 2018م مجموعة من ثلاث شركات تابعة للقطاع العام الهندي حصة قيمتها 10% في حقل (زاكوم السفلي Lower Zakhum)، قبالة السواحل الإماراتية، مما يجعل هذا التفاعل أو الاشتباك بمثابة مشاركة استثمارية متبادلة، أو ما يمكن وصفه بعبارة أخرى بـ(تقاطع الاستثمارات). وعلى المنوال نفسه دخلت (ريليانس إندستريز) الهندية في شراكة مع (أدنوك) الإماراتية في يونيو 2021م، لتطوير منشأة كيماويات جديدة في مدينة الرويس الصناعية بأبوظبي، في صفقة بلغت قيمتها 2 مليار دولار¹⁵.

وفيما يتعلق بالتجارة، فقد قفز إجمالي التبادل التجاري بين الهند ودول الخليج العربي من 7 مليارات دولار في الفترة 2000م-2001م، إلى 104 مليارات دولار في الفترة 2018م-2019م¹⁶، وكان

وتعد الهند حالياً ثالث أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وتستورد ما يقرب من 85% من احتياجاتها، الأمر الذي يجعلها أكبر مستورد لموارد الطاقة في العالم من حيث النسبة المئوية للاعتماد على الاستيراد. وفي ظل تنامي طلبها على موارد الطاقة بمعدل 4.2% تقريباً سنوياً، وعلى الأرجح أن تصبح الهند أكبر مستهلك للطاقة بحلول عام 2035¹³. وعلى مدار عقود كانت دول الخليج العربي هي المورد الرئيسي للوقود إلى الهند. ورغم أن العراق يعد واحداً من بين أكبر موردي النفط، فإن دول مجلس التعاون توفر وحدها نحو 42% من احتياجات الهند من النفط، حيث كانت السعودية والإمارات ثاني ورابع أكبر موردي النفط للهند عامي 2018م و2019م¹⁴. وفيما يتعلق بالغاز تعد قطر أكبر مورد له. ومنذ عام 2017م دخلت الولايات المتحدة مضمار توريد الطاقة، لتدفع بذلك إيران إلى الهامش يعد أن كانت المورد الرئيسي للنفط بالنسبة للهند.

وانطلاقاً من التفاعل القائم على تبادل المنفعة، تحرص دول مجلس التعاون على توسيع حصتها في سوق النفط مع الهند. وبينما يعاني الاقتصاد العالمي حالة من التباطؤ تسعى هذه الدول وراء تأسيس قاعدة خارجية من العملاء، وهو ما من شأنه تنويع مصادر الإيرادات وتأمين الأسواق لإنتاجهم النفطي. وفي إطار مساعي تقنيتها دول المجلس نحو التحول من معادلة المشتري والبائع

15 "Reliance to develop \$2bn industrial raw materials facility with Adnoc in Abu Dhabi," The National (UAE), June 29, 2021.

"India's top trade partners" (FY 2018-19), Directorate-General of Foreign Trade, India.

13 "UAE can play major role in India's transition to gas-based economy: Indian minister," Emirates News Agency (WAM), September 12, 2019.

14 "Sources of India's crude oil supply (FY 2018-2019)," Directorate-General of Commercial Intelligence and Statistics, India

لشركة (ريلانيس إنديستريز) الهندية¹⁹. وتجدر الإشارة إلى أن (جيو بلاتفورمز) شركة تكنولوجيا هندية مقرها في مومباي بالهند، وتأسست عام 2019م، وتعمل كشركة قابضة لأكبر مُشغِّل شبكة للهاتف المحمول في الهند. وفي عام 2018م تعاونت شركة (موانئ دبي) العالمية مع (الصندوق الوطني للاستثمار والبنية التحتية الهندي National Investment and Infrastructure Fund (NIIF))، وهو أول صندوق للثروة السيادية في الهند، لاستثمار ما يصل إلى 3 مليارات دولار من الأسهم في قطاعي النقل والخدمات اللوجستية في الهند، وجاء ذلك بعد توقيع الصندوق الهندي في عام 2017م صفقة استثمارات بقيمة مليار دولار مع (جهاز أبوظبي للاستثمار Abu Dhabi Investment Authority)²⁰.

ولعل الخيط المشترك الآخرين الهند ودول مجلس التعاون يتمثل في تدفُّق القوى العاملة الهندية للخليج العربي؛ فبينما وفرت الهند لدول الخليج قوة عاملة متعددة الأبعاد ساهمت في دفع عجلة التنمية بالمنطقة، فإن التحويلات المالية لتلك القوى العاملة ساهمت في توفير سبل العيش لملايين الأسر الهندية. والواقع أن الهندود يشكلون المجتمع الديموغرافي الأكبر بدول المجلس، حيث يمثلون نحو 38.2% من إجمالي سكان المنطقة²¹، بواقع 8.5 ملايين هندي يقيمون في الخليج العربي،

نصيب الإمارات 60 مليار دولار من إجمالي هذه القيمة، فيما بلغت حصة السعودية 34 مليار دولار، ما يعني أن السعودية والإمارات وحدهما تشكّلان الجزء الأكبر من حجم التجارة بين دول مجلس التعاون والهند. وهذا بدوره يجعل البلدين في المرتبة الثالثة والرابعة على الترتيب على قائمة أكبر الشركاء التجاريين للهند بعد الولايات المتحدة والصين.

وعندما ارتفعت أسعار النفط إلى ما يقرب من 100 دولار للبرميل، تضاعفت قيمة التجارة أو ما يمكن الإشارة له بـ(الفاتورة الاقتصادية) لدول مجلس التعاون والهند، إذ قفزت إلى نحو 200 مليار دولار خلال عامي 2012م و2013م¹⁷. وفي ظل حالة الزخم التي يشهدها الاقتصاد الهندي المتنامي وخطط التنمية المرسومة، أعربت السعودية عن اهتمامها بضخ استثمارات تصل قيمتها إلى 100 مليار دولار في الهند، فيما أعلنت الإمارات إنها ستستثمر حوالي 75 مليار دولار¹⁸.

وقد تحققت بعض مظاهر هذا الاهتمام، ولاسيما في قطاع الطاقة مثلما وردت الإشارة آنفاً، بينما شملت الصفقات الأخرى استثمارات تابعة لصناديق الثروة السيادية السعودية والإماراتية عام 2020م، بلغت قيمتها نحو 3.5 مليارات دولار، وتم ضخها في شركة (جيو بلاتفورمز) أو (منصات جيو Jio Platforms) الرقمية التابعة

19 "Jio to complete 25% equity dilution with Saudi fund's equity buy," Outlook (India), June 15, 2020.

20 "DP World and India's NIIF to invest up to \$3 billion in transport, logistics," Reuters, January 22, 2018.

21 Robert Mogielnicki, "Gulf states help defuse South Asia tensions and protect their economic interests," Stratfor, March 29, 2019.

17 "Salman bin Abdul Aziz Al Saud begins three-day India visit," Indo-Asian News Service, February 27, 2014.

18 "Government approves India-UAE pact for \$75 billion investment in NIIF," The Economic Times (India), March 23, 2016; and "Saudi Arabia sees a \$100 billion investment opportunity in India," Khaleej Times (UAE), February 21, 2019.

البلدين. ويمهد المشروع لتأسيس منطقة زراعية تخضع لإدارة مؤسسية، وفيها تُزرع المحاصيل خصيصاً لدولة الإمارات، هذا فيما يتم تخصيص بنية تحتية ولوجستية تمتد إلى ميناء سيتم تطويره باستثمارات إماراتية²⁴. وفي عام 2019م استثمرت 17 شركة إماراتية حوالي 7 مليارات دولار في هذا القطاع الزراعي²⁵. ويعد التعاون بين البلدين في المجال الزراعي بمثابة حلقة تكميلية للتعاون بينهما في مجال الطاقة، مما يرقى بهذا التعاون إلى حالة من التكامل الاستراتيجي بين (الأمن الغذائي وأمن الطاقة).

وعلاوة على ذلك تبرز الشراكة الهندية-الإماراتية أيضاً في مجالات غير مسبقة مثل استكشاف الفضاء، فيعد القمر الصناعي النانوي (نايف-1 Nayif-1) الإماراتي، واحداً من 104 أقمار صناعية أطلقتها (منظمة أبحاث الفضاء الهندية Indian Space Research Organisation (ISRO)) عام 2017م، هذا فضلاً عن انضمام عالم الفضاء الهندي الدكتور كوبيليل راداكريشنان، الرئيس السابق لمنظمة أبحاث الفضاء الهندية، إلى المجلس الاستشاري لوكالة الفضاء الإماراتية عام 2018م.

ثانياً: أكسب (إعلان الرياض Riyadh Declaration) لعام 2010م (اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع دولة الإمارات The Comprehensive Strategic Partnership Agreement with the UAE) لعام 2017م العلاقات الهندية/ الخليجية زخماً تكتيكياً على الصعيد الأمني. ويجب التأكيد

وتحتضن الإمارات وحدها نحو 3.3 ملايين هندي. وعلى الجانب المقابل فإن نحو 55% من التحويلات السنوية للهند البالغة قيمتها 80 مليار دولار أمريكي عام 2018م، كان مصدرها دول مجلس التعاون، حيث شكلت التحويلات الواردة من الإمارات والسعودية وحدهما ما نسبته 38.5% من إجمالي النسبة المشار إليها آنفاً²². هذا فضلاً عن أن تسهيل تدفُّق المغتربين على سبيل المثال أسفر عن قيام حوالي 1100 رحلة طيران بين الإمارات والهند أسبوعياً²³.

التحول الاستراتيجي

وعطفاً على ما سبق، ترصد الدراسة فيما يلي بعض التطورات التي أكسبت العلاقات الخليجية-الهندية ديناميكية، وأضفت عليها أبعاداً استراتيجية، وهي:

أولاً: يمكن تتبُّع العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية بين الخليج العربي والهند في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وتداعياتها السلبية على دول الخليج العربي التي تأثرت بسيادة ظاهرة (الإسلاموفوبيا) لدى الغرب؛ وتزامن ذلك مع صعود الاقتصادات الآسيوية، الأمر الذي شجّع دول الخليج العربي على تبني سياسة (النظر نحو الشرق)، وكانت الهند ضمن هذا الشرق.

ولعل أحد أبرز الأمثلة على التعاون الهندي الإماراتي هو مشروع (من المزرعة إلى الميناء) المشترك بين

24 To feed UAE, India plans special farms, infrastructure for export," Times of India, March 6, 2017.

25 "UAE firms to invest up to \$7 billion in India-UAE food corridor: Indian minister," Emirates News Agency, September 24, 2019.

22 "Looking back, looking ahead: Foreign policy in transition under Modi," Observer Research Foundation, New Delhi, July 2019.

23 "1,065 weekly India-UAE flights reflect strong relations," Gulf News (UAE), August 15, 2017.

وصولاً إلى الطيران والسياحة²⁷.

وهكذا، تتماشى السياسة الجديدة التي تتبناها الهند في الوقت الراهن والسياسة التي تنتهجها دول مجلس التعاون، وهذا بالطبع أمر إيجابي إذ إنه بينما بدأت دول المجلس تُؤلّي وجهها صوب الشرق منذ ما يقرب من عقدين، فإن اقتراب الهند من المنطقة جاء بعد ذلك بكثير، نظراً لأنها كانت منشغلة بتحسين العلاقات أولاً مع دول الغرب. وفي عام 2015م أقرت الهند بصراحة: «إذا كانت العلاقات مع الجبهة الشرقية تقوم على سياسة طويلة الأمد، فإن الجبهة الغربية حديثة نسبياً من الناحية المفاهيمية، حتى ولو كانت الهند حاضرة منذ زمن بعيد في الخليج العربي. وعلى هذا فإن سياسة (التنفيذ شرقاً Act East policy) تتناغم مع سياسة (التفكير غرباً Think West)²⁸.

وفي عام 2017م توجه رئيس الوزراء الهندي مودي إلى إسرائيل في زيارة هي الأولى من نوعها لرئيس حكومة هندية، كما سبق وأن زار جميع الدول على جانبي الخليج العربي، باستثناء الكويت مرة واحدة على الأقل؛ فقد زار الإمارات وحدها أربع مرات على الأقل، ولم يقيم أي رئيس حكومة هندي من قبله بزيارتها منذ أكثر من ثلاثة عقود، كما زار السعودية مرة ثانية في أواخر عام 2019م²⁹.

التعاون الأمني

على أن تأثير هذه التحركات وتطورها على صعيد (الأمن الصلب hard security) قد يستغرق بعض الوقت، إلا أن الاتجاهات المبكرة لإجراء تدريبات بحرية وعسكرية مشتركة تعد بادرة مشجعة بالفعل.

ثالثاً: أصبحت الهند والإمارات إلى جانب إسرائيل والولايات المتحدة، جزءاً من مجموعة التعاون الاقتصادي الحكومي (أي تو يو I2U2 2)، والتي جاء تأسيسها عقب توقيع الاتفاقيات الإبراهيمية عام 2020م. وتركز هذه الشراكة على تطوير أوجه التنسيق والتكامل في التكنولوجيا ومشروعات البنية التحتية، وكذلك تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي، إضافة إلى تضافر الجهود في قضايا الأمن البحري. وخلال قمة افتراضية في عام 2022م أعلنت هذه الدول الأربع عن مشروعات متعددة الأطراف بقيمة 2.33 مليار دولار، أغلبها مشروعات تستهدف تحقيق الأمن الغذائي في الهند²⁶.

رابعاً: وقّعت الإمارات والهند (اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة Comprehensive Economic Partnership Agreement (CEPA)) عام 2022م، والتي من المتوقع أن تساهم في زيادة حجم التجارة الثنائية السنوية والخدمات المتبادلة بين البلدين من 60 مليار دولار في الوقت الراهن لتصل إلى 115 مليار دولار على مدار السنوات الخمس المقبلة؛ وهي الاتفاقية التجارية الثنائية الأولى من نوعها للهند في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ تشمل 11 قطاعاً خدمياً وأكثر من مائة قطاع فرعي، بدءاً من التجارة والابتكار،

27 N. Janardhan and Gedaliah Afterman, "New UAE-India economic deal opens the door for minilateral partnership with Israel," Arab Gulf States Institute in Washington, March 2, 2022.

28 Speech by (then) Indian Foreign Secretary S. Jaishankar at Raisina Dialogue, New Delhi, March 2, 2015.

29 Kabir Taneja, "The nuances of India's de-hyphenated policy," Livemint (India), February 6, 2018.

26 N. Janardhan and Gedaliah Afterman, "I2U2 summit overlooks geopolitics in favor of economic collaboration," Arab Gulf States Institute in Washington, July 26, 2022.

الولايات المتحدة التي سلمت 9 هاربين فقط خلال الفترة نفسها³¹. وفي السياق نفسه اكتسب الحوار الثنائي بين السعودية والهند طابعاً مؤسسياً عبر تأسيس (مجلس الشراكة الاستراتيجية السعودي الهندي). ويشير البيان المشترك الصادر عن المجلس لعام 2016م إلى «الارتباط الوثيق بين استقرار وأمن منطقة الخليج وشبه القارة الهندية، ويؤكد على ضرورة الحفاظ على بيئة آمنة وسلمية تُعِين على تحقيق التنمية لدول المنطقة»³².

وفي إشارة إلى التعاون الأمني الناعم الذي قد يتطور إلى تعاون أمني صلب في المستقبل، وقَّعت الهند اتفاق التعاون الدفاعي مع قطر³³. والواقع أن هذا الاتفاق، إلى جانب اتفاقية التعاون الدفاعي بين الهند وعمان، التي تم إبرامها أيضاً خلال عام 2008م، يرسيان نموذجاً للتعاون الأمني المستقبلي. ففي عام 2018م، منحت عُمان الهند إمكانية الوصول إلى ميناء (الدقم) الاستراتيجي في المحيط الهندي³⁴. وعلاوة على ذلك بدأت الهند تدريبات بحرية مشتركة مع الإمارات في عام 2018م، ومع السعودية في أواخر عام 2019م³⁵. وأثناء الاضطرابات التي شهدتها منطقة الخليج

إن حجم التعاون القائم بين الهند والخليج العربي في مجالات التجارة والطاقة والعمالة الوافدة يدفع باتجاه تعميق العلاقات بين الجانبين ليشمل التعاون الأمني. وفي هذا الصدد بادر الطرفان، الخليجي والهندي، في إطار مساعهما لصياغة وتأسيس استراتيجيات تحقق النفع المتبادل، بمد جسور التعاون في قضايا مكافحة الإرهاب وغسل الأموال والأمن السيبراني والجريمة المنظَّمة والإتجار بالبشر ومكافحة القرصنة³⁰.

وتُعتبر البيانات المشتركة بين الإمارات والهند والصادرة بين عامي 2015م و2018م بمثابة أدوات استرشادية للديناميكيات الجديدة التي تشهدها العلاقات الثنائية للجانبين، والتي تهدف إلى توسيع أطر التعاون لتشمل الأمن البحري، وتدريب القوات المسلحة الخليجية، والمناورات المشتركة، والاستفادة من قدرات وإمكانات الإنتاج الدفاعي. كما اتفق الجانبان على التعاون بشكل أفضل على الصعيد الاستخباراتي وتبادل المعلومات، وتسليم المجرمين. ولتيسير سبل بلوغ هذه الأهداف يشارك الطرفان في (الحوار الأمني الاستراتيجي) منذ عام 2017م، والذي يضم مجلسي الأمن القومي ومستشاريهما لدى الجانبين. ويضيف إلى جهود تسهيل تلك العمليات وجود ملحق دفاعي لدى البعثة الهندية في أبوظبي منذ عام 2013م.

والواقع أن بعض ثمار هذا التعاون قد أُوتِي حصادها بالفعل، فخلال الفترة بين عامي 2002م و2018م، سلمت الإمارات 20 هارباً من الخارجين على القانون إلى الهند، في أكبر حصيلة هاربين يتم تسليمهم من أية دولة إلى الهند منذ عقدين، وبعدها

31 "Christian Michel 20th to be brought from UAE since 2002," The Indian Express, December 6, 2018.

32 India-Saudi Arabia joint statement, Ministry of External Affairs, India, April 4, 2016

33 "India signs defence pact with Qatar," The Hindu (India), November 12, 2008.

34 "India gains access to Oman's Duqm Port, putting the Indian Ocean geopolitical contest in the spotlight," www.thediplomat.com, February 14, 2018.

35 "Two Indian ships take part in UAE-India naval exercise," Gulf News, March 18, 2018; and "Modi to visit Saudi Arabia on October 29th," Gulf News, October 24, 2019.

30 Rahul Roy-Chaudhury, "India and the Gulf region: building strategic partnerships," International Institute of Strategic Studies (London), August 29, 2018.

السياسة الخارجية الهندية على مسافة واحدة من الجميع

خلال زيارته لإيران خلال عام 2018م، أشار رئيس الوزراء الهندي مودي، إلى أن البلدين لديهما مصلحة أساسية مشتركة في إرساء السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة، وأنه تجمعهما أيضاً مخاوف مشتركة إزاء «غياب الاستقرار والاديكالية والإرهاب»³⁹. واتفق البلدان على متابعة مشروعات الرُّبُط اللوجستي الإقليمي وتعزيز التعاون الأمني.

هذا وتقف نيودلهي على مسافة متساوية من الرياض وطهران، وفي هذا الصدد، تمضي الهند وأفغانستان وإيران قُدماً وبشكل مشترك نحو مشروع تطوير ميناء تشابهار الذي خصّصت له نيودلهي استثمارات بقيمة 500 مليون دولار⁴⁰، وإن كان التقدم في إنجازه بطيئاً بعض الشيء إذ تم بدء العمل فيه منذ عام 2003م. ومن غير المرجح، على أية حال، أن تنسحب الهند من هذا المشروع، بسبب فائدته في تحقيق التوازن إزاء رفض باكستان السماح بالمرور البري إلى أفغانستان، ومن غير المرجح كذلك أن تتجه الهند لعزل إيران تماماً برغم الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة في هذا الشأن.

ومع ذلك تعمّدت الهند في المقابل أن تصوّت ضد إيران في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العامين 2005م و2009م، وذلك في تحرك استهدفت من خلاله تحقيق التوازن في موقفها إزاء طهران،

العربي عام 2019م حين تعرضت عدة ناقلات نفط لهجمات مختلفة، قامت الهند بنشر سفينتين حربيّتين وطائرة استطلاع بالمنطقة رغم أنها لا تشكل جزءاً من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في الخليج العربي³⁶. كما تحمل زيارة قائد الجيش الهندي إلى السعودية خلال عام 2020م مغزى وأهمية لا تقل عما تم بيانه آنفاً.

وثمة تحوُّل آخر في العلاقات الهندية-الخليجية جاء بعد زيارة الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز للهند خلال عام 2006م، وكانت الزيارة الأولى لملك سعودي إلى الهند منذ ما يقرب من 50 عاماً. وقبل الزيارة اقترحت الهند أن تقوم بوضع قائمة بأسماء الشخصيات البارزة من المسلمين الذين يمكنهم لقاء الملك عبدالله، لكن الرياض أشارت إلى أن الملك سيهتم بلقاء مجموعة من الشخصيات البارزة من الهنود وليس المسلمين فقط، وهو التعليق الذي أحدث صدى جيداً في نيودلهي، والذي تعزّز بمقولة شهيرة للملك عبدالله أثناء زيارته، قال فيها: «إنني أعتبر نفسي في وطن ثان»³⁷. وخلال الزيارة نفسها وقّع الملك عبدالله أول وثيقة حكومية سعودية هندية وهي (إعلان دلهي Delhi Declaration)³⁸، والتي أكسبت العلاقات الثنائية زخماً جديداً. واتفق البلدان على المُضي قُدماً نحو ما هو أبعد من تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية المكفول في وثيقة (نيودلهي) لتتأسس حقبة جديدة من الشراكة الاستراتيجية في إعلان الرياض لعام 2010.

36 "To ensure security of Indian vessels navy deploys warships in the Gulf," The Economic Times, June 20, 2019.

37 "India is my second home: Abdullah," Arab News (Saudi Arabia), January 26, 2001.

38 "Delhi Declaration," Ministry of External Affairs, India, January 27, 2006.

39 "India, Iran vow to fight terrorism, share intelligence," Press Trust of India, July 12, 2018.

40 "India, Iran, Afghanistan hold first trilateral on Chabahar port project," The Economic Times, October 23, 2018.

ميناء تشابهار في مارس 2021م، كما سلمت عدداً آخر محدوداً من الرافعات للقائمين على مد خط الأنابيب بالميناء. وقد اقترحت الهند تضمين ميناء تشابهار في ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب (مومباي- موسكو)⁴².

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن وقوف الهند ومعها الإمارات على مسافة متساوية من الجميع، يمكن ملاحظته في ضوء استجابتهما للحرب الروسية- الأوكرانية التي اندلعت في فبراير 2022م، حيث امتنع كلاهما عن التصويت في مجلس الأمن الدولي ضد روسيا، وهو التصويت الذي دفعت به الولايات المتحدة من أجل توجيه النقد للتحرك الروسي. والواقع أن موقف كل من الهند والإمارات إنما ينبع من الاستقلالية الاستراتيجية التي يتمتع بها البلدان.

اتجاهات المستقبل

تتمتع الهند بعلاقات هي الأطول دون انقطاع والأهم على الإطلاق مع جميع دول الخليج العربي، وتنبع قوة الهند من سياستها الخارجية التي لا تقوم على «الهيمنة أو التوصيف أو التدخل أو إصدار الأحكام، أو الانحياز»⁴³ في التعامل مع النزاعات القائمة داخل المنطقة. وهذا بدوره يمكن الهند من إقامة علاقات وثيقة مع جاني الخليج العربي، وبالتالي حماية مصالحها في مجالي الطاقة والاقتصاد والعمالة الوافدة. ورغم أن هذه المصالح ستظل حجر الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الخليجية

وكذلك لضمان سريان اتفاقها بشأن برنامجها النووي المدني مع الولايات المتحدة. وفي عام 2015م رحبت نيودلهي بالاتفاق النووي الذي تقوده الولايات المتحدة مع إيران، لكن انسحاب واشنطن أحادي الجانب منه عام 2018م، وما تلتها من عقوبات فُرضت ضد إيران تسبب في تعقيد الأمور؛ فعلى سبيل المثال كانت إيران تباع 620 ألف برميل من النفط يومياً للهند حتى أبريل 2019م، لكن هذا الحجم من مبيعات النفط الإيرانية للهند انخفض إلى 278 ألف برميل في مايو من العام نفسه، ليتوقف التوريد تماماً في وقت لاحق، وعليه فقد التزمت السعودية والإمارات بتعويض الهند عن هذه الخسارة.

ومع ذلك، ظلت العلاقات بين إيران والهند تتقدم وإن ببطء، ففي أوائل عام 2019م، قال وزير الخارجية الإيراني السابق محمد جواد ظريف إن «الهند هي أحد أهم شركائنا اقتصادياً وسياسياً وإقليمياً». فيما وصف سفير الهند في واشنطن إيران بـ«الجار الممتد»⁴⁴. ويُعتبر اعتراف إيران بميناء تشابهار منطقة تجارة حرة فرصة حقيقية للهند وخاصة لواردات الغاز. ورغم أن الولايات المتحدة قد أعفت ميناء تشابهار من العقوبات الاقتصادية التي استهدفتها إيران بشكل صارم في عام 2018م، فإن الضغوط المفروضة على النظام المصرفي الدولي والمدفوعات الدولارية تسببت في عرقلة إنجازها. ومع ذلك تعهدت الولايات المتحدة في ديسمبر 2019م، بتسهيل ضخ التمويلات التي تقدمها البنوك العالمية لشراء معدات الموانئ، وبالفعل سلمت نيودلهي رافعتين متنقلتين إلى الجهات المسؤولة عن تطوير

42 "India hands over mobile harbour cranes to Chabahar port authorities," Press Trust of India, February 1, 2021.

43 Indian official statement at the IISS Manama Dialogue, 2017.

41 John Prentice Caves III, "Oil trade between Iran and India plummets," The Iran Primer, USIP, Washington, June 12, 2019.

المحيط الهندي. وتجدر الإشارة إلى أن كلمة (sagar) تعني في الهندية (المحيط). وترَوِّج رؤية (ساجار) الهندية لفكرة «الاقتصاد الأزرق» القائم على المحيط، حيث يمكن ربط التنمية الاقتصادية المستدامة بالأمن.⁴⁶

والواقع أن التطلع لعلاقات طويلة الأمد بين الخليج العربي والهند يستلزمه تحقيق ثلاثة متطلبات أو شروط، هي:

أولاً، السرعة في تتبُّع عملية تحويل العلاقة القائمة على المعاملات التجارية إلى علاقة إستراتيجية.

ثانياً، من المنطقي اقتصادياً أن تكون الهند جزءاً من أي نظام أمني دولي جديد في المنطقة؛ وبالمثل سيكون من المفيد لدول الخليج العربي أن تشارك الهند مع دول أخرى في تعزيز أمن المنطقة.

وأخيراً، قد تدرك دول الخليج العربي نفوذ الهند بشكل أفضل إذا ما ضمنت تعاونها الاستراتيجي في أي ترتيب أمني مستقبلي.

وقد تكون القوة البحرية المتنامية للهند عنصراً ديناميكياً مهماً، كونها استطاعت أن تتحول من بلد يشتري إمكانات التسلُّح البحري الخاصة به إلى بلد يبني ترسانته البحرية بنفسه، حيث يضم أسطول (المياه الزرقاء) الهندي، في الوقت الراهن، حاملتي طائرات، و130 سفينة، و220 طائرة، و15 غواصة، في ظل توقعات بأن ترتفع هذه الإمكانيات لتشمل 200 سفينة و500 طائرة و24 غواصة هجومية بحلول عام 2027م.⁴⁷ وهذا بدوره، يشجع الإمارات والهند على سبيل المثال للتعاون «في المجال

الهندية، فمن الممكن، بل والمرجَّح أن تتخذ هذه المصالح أبعاداً استراتيجية مستقبلاً من خلال مسارين:

الأول: أن تتمدد الشراكات الثنائية بين الهند ودول الخليج العربي منفردة لتصبح شراكات متعددة الأطراف، كما هو الحال في حالة الشراكة بين الإمارات والهند وإسرائيل لإنتاج (منظَّف الألواح الشمسية الروبوتي robotic solar panel cleaners) من أجل طرحه في السوق الإقليمية، أو مجموعة (أي 2 يو2 I2U2) الأوسع. وهناك تشكيلات أخرى للشراكات الثلاثية ومنها تلك القائمة بين الإمارات والهند وفرنسا لتعزيز (التحالف الدولي للطاقة الشمسية International Solar Alliance) ومقره الهند. هذا فضلاً عن الشراكات التي تقيمها الهند مع اليابان والإمارات في أفريقيا لبناء مستشفيات ومراكز إلكترونية.⁴⁴

الثاني: اكتساب التعاون الأمني بين الجانبين زخماً وانتشاراً. وفي هذا السياق سبق وأن أشار رئيس الوزراء الهندي مودي إلى منطقة المحيطين الهندي والهادي على أنها تمتد «من شواطئ أفريقيا إلى شواطئ الأمريكتين»، وهي المنطقة التي تشمل منطقة الخليج العربي⁴⁵، وهو ما يتسق بالطبع مع رؤية (ساجار SAGAR) التي تدعمها الهند منذ عام 2015م، وهي اختصار لعبارة (Growth for All in the Region) أي (الأمن والنمو للجميع في المنطقة)، وهي تسمية يستخدمها رئيس الوزراء والحكومة في الهند لرؤية الهند وإطارها الجغرافي السياسي للتعاون البحري في منطقة

46 "Mr Modi's ocean view," The Hindu, March 17, 2015.

47 "Navy working on mega plan to bolster operational capabilities," Press Trust of India, April 25, 2019.

44 Elizabeth Roche, "India to partner with Japan and UAE to set up two projects in Africa, Livemint, April 15, 2019.

45 Shangri-La Dialogue, Singapore, May 2018.

المراجعة أو التحكيم هو مصطلح اقتصادي مبني على نظرية توازنية تحكم العلاقة بين عوائد الأوراق المالية والمتغيرات المؤثرة على العائد. ووفق هذا السيناريو أصبحت الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي الآن موردين متنافسين للنفط؛ فخلال الفترة بين مايو 2018م و2019م، زادت واردات الولايات المتحدة إلى الهند أربعة أمثالها لتصل إلى 184 ألف برميل يومياً، في ظل توقعات باستمرار زيادة حصة الخام الأمريكي المطروحة للسوق الهندية⁴⁹.

وفي صفقة تقدّر قيمتها بحوالي 2.5 مليار دولار، وقّعت شركة (بترونيت للغاز الطبيعي المسال Petronet LNG) (أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال في الهند)، وشركة (تيلوريان Tellurian Inc) الأمريكية المطوّرة للغاز الطبيعي المسال اتفاقية مبدئية في سبتمبر 2019م، يمكن بموجبها للشركة الهندية والشركات التابعة لها شراء ما يصل إلى 5 ملايين طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال⁵⁰. وكان من المتوقع أن تتجاوز تجارة الطاقة الهندية مع الولايات المتحدة قريباً حاجز 10 مليارات دولار، لكن جائحة فيروس (كورونا المستجد COVID-19)، وبعدها الحرب الروسية- الأوكرانية ربما تسببت في إبطاء التقدم نحو بلوغ هذا الهدف. ورغم ذلك فإن أية زيادة في حجم التبادل التجاري بين البلدين يعتبر كبيراً بالنظر إلى حقيقة إبرامهما اتفاقية لشراكة استراتيجية عام 2016م، بينما

البحري المشترك في منطقتي الخليج العربي والمحيط الهندي»، حيث يمتلك كلاهما مصالح كبيرة بتلك المنطقة تتعلق بمجالات عديدة ليس أقلها الطاقة والتجارة والاستثمارات والموارد البشرية.

والواقع أن هذا التعاون يتشكل بينما تسعى دول مجلس التعاون لاستكشاف خيارات للتأثير في منطقة غرب المحيط الهندي المضطربة. ورغم أن للهند بصمة أكبر بكثير من الخليج العربي في المحيط الهندي، فإن ثمة نطاقاً للمواءمة والتوأمة يشكله حقيقة أن كلا الطرفين أعضاء في (رابطة حافة المحيط الهندي Indian Ocean Rim Association IORA))، وهي منظمة دولية تتكون من 22 ولاية ساحلية على الحدود مع المحيط الهندي، كما أن الطرفين كليهما عضوان في (ندوة المحيط الهندي البحرية Indian Ocean Naval Symposium) التي رُوّجت لها نيودلهي، وهي سلسلة من اللقاءات تُجرى كل عامين للدول المتشاطئة على المحيط الهندي، وتوفر فرصاً لزيادة التعاون الأمني البحري. وعلاوة على ذلك بادرت الإمارات والهند وفرنسا بإجراء مناورات بحرية ثلاثية في ما بينها للمرة الأولى عام 2021م⁴⁸.

وعطفاً على ما سبق، يمكن القول إن هذه التطورات الخليجية-الهندية تؤثر بشكل واضح على الولايات المتحدة، الشريك الاستراتيجي للحكومات على كلا الجانبين والضامن الأمني الرئيسي في المنطقة. وبفعل المكانة التي رسّختها لنفسها كسوق كبيرة للطاقة، صارت الهند أكثر حنكة وخبرة في تعظيم (المراجعة arbitrage) والفرص التجارية، من أجل التأثير على أسعار النفط. وتجدر الإشارة إلى أن

49 Yagyavalk Bhatt, Paul Mollet and Jitendra Roychoudhury, "India's oil imports: Achilles' heel or economic javelin?" Instant Insight, King Abdullah Petroleum Studies and Research Center (2019).

50 "India's Petronet signs LNG deal with Tellurian," Reuters, September 22, 2019.

48 "India, France, UAE to test combat skills at Varuna naval exercise," Hindustan Times, April 19, 2021.

الخلاصة

حددت هذه الورقة مجموعة من التغيّرات متعددة الأوجه التي طرأت على العلاقات الخليجية-الهندية على مدار العقدين الماضيين، وركزت على اتجاه الحكومات لتبني سياسات خارجية في إطار مساعيها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وتحقيق التقارب الاستراتيجي مع دول الخليج العربي.

واستعرضت الورقة كيف أصبحت الهند الآن «دولة متوائمة ومنحازة انطلاقة من عدة قضايا» ولكن هذا الانحياز «ليس أيديولوجياً» أو عقائدياً. وبالمثل، أكدت دول مجلس التعاون أيضاً على تمتعها بالاستقلالية الاستراتيجية.

ومن ناحية أخرى، كان وباء (كورونا) بمثابة فرصة لاختبار مرونة العلاقات الخليجية الهندية، ذلك أن حظر الطيران وفقدان المغتربين الهنود وظائهم، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط، ونمو الاقتصاد الرقمي، والتعاون في تقديم الخدمات الطبية وتحقيق الأمن الغذائي، جميعها عوامل من بين أمور أخرى دفعت الحكومات للنظر بعيداً عن مناطق الراحة (comfort zones). ورغم أن التفاعل الحالي وحالة الاتصال القائمة بين الجانبين مثيرة وملهمة، فإن ثمة عاملين بنويين آخرين، على الأقل، يلعبان دوراً محورياً في هذا الصدد؛ الأول، أنه برغم الوباء اتجه الاقتصاد الهندي إلى التعافي وحقق أداءً أفضل من معظم اللاعبين العالميين الآخرين. وبالمثل كانت الأفاق المستقبلية إزاء دول مجلس التعاون هي الأفضل على الإطلاق. أما العامل الثاني، فهو تزامن اتجاه الولايات المتحدة لتقليص دورها الأمني عالمياً، مع خطة الهند للعب دور أكبر في المحيط الهندي.

وصلت أول شحنة طاقة أمريكية إلى الشواطئ الهندية خلال عام 2017م⁵¹، وهذا بالطبع يأتي في إطار خطط نيودلهي لتوسيع مصادر الطاقة من خارج منظمة (أوبك)، وتنويعها من أجل تقليل اعتمادها على واردات النفط من غرب آسيا، والتي يبلغ نسبتها حالياً 65%.

وعلى الصعيد الأمني يرى بعض الخبراء الأمريكيين أن الولايات المتحدة تراهن استراتيجياً على قدرة نيودلهي على التأثير بشكل حاسم في الديناميكيات الأمنية لقارة آسيا. وعلى هذا فإن لدى واشنطن جاهزية غير مسبوقة لدعم القدرة التنافسية العسكرية المستقبلية لنيودلهي في مواجهة بكين. غير أن هذا الرهان، محفوف في الواقع بالمخاطر؛ فعلى الرغم من المناوشات الحدودية التي وقعت بين الهند والصين خلال عام 2020م، وكانت الأسوأ منذ عدة عقود، فإنه من غير المرجح أن تلتزم الهند تماماً بالخطة الرباعية التي تروج لها الولايات المتحدة، ذلك أن الهند هي الشريك الأكثر تردداً في التحالف الرباعي ضد الصين المعروف باسم (Quad). وفي ظل التواجد المتزايد للصين بمنطقة الخليج يصبح من غير المستبعد أن يكون ثمة تعاون مستقبلي بين الصين والهند لضمان أمن سلاسل إمداد الطاقة الخاصة بهما، وكذلك لتقليل المخاطر الناجمة عن التوترات الحاصلة على حدودهما، والحد من المشكلات التي تثيرها بكين في جنوب آسيا.

51 "India's oil, gas purchase from US seen rising 42% to \$10 billion in 2019-20," Times of India, October 21, 2019.

والواقع أن العديد من العوامل التي ساهمت في إعادة اكتشاف طبيعة العلاقات الخليجية-الهندية، أكسبت عملية تحويل الفرصة إلى استراتيجية زخماً، ولذا فإن جهود التقارب الإماراتية الهندية، والسعودية الهندية ستؤدي حتماً إلى تحقيق الأهداف المشتركة للأطراف كافة بشكل أفضل من ذي قبل.

غير أن مساعي الهند لتعزيز مصالحها الاستراتيجية في الخليج العربي تواجه، في الوقت نفسه، عدة تحديات تعيق تقدمها من بينها تحديين أساسيين أولهما أنه على الرغم من أن الهند أبدت اهتماماً بإبقاء خطوط الاتصال البحرية في منطقة الخليج العربي مفتوحة، فإنها لن تكون مطلقاً قوة حامية لأمن الخليج، على غرار الولايات المتحدة. وثانيهما عدم وجود إجماع آسيوي كافٍ حول أي نظام أمني بديل ذي مغزى، وهذا يُعزى على وجه الخصوص، إلى النزاع المحتدم بين الهند وباكستان، وكذلك التنافس بين الهند والصين، والخلاف بين اليابان وكوريا الجنوبية، هذا فضلاً عن إحجام العديد من هذه الدول على التعاون مع الصين.⁵²

52 These issues were discussed and analysed in Track II and 1.5 engagements initiated by the Ministry of External Affairs (India), Gulf Research Center (Dubai-Geneva), Institute for Diplomatic Studies (Saudi Arabia) and Gulf Research Meeting (Cambridge) since 2007. Apart from Indians, Gulf scholars and officials, there was representation of Chinese, Japanese, South Korean, Pakistani and Turkish scholars. Some of outcomes of these deliberations are documented in: Ranjit Gupta, et al. (eds.), A New Gulf Security Architecture: Prospects and Challenges for an Asian Role (Gerlach, Berlin, 2014).

The strategic rapprochement between India and the Arab Gulf countries

Dr. N. Janardhan¹

Abstract

This study aims to analyze the relentless efforts during the past two decades to push the Gulf-Indian relations beyond the traditional aspects in their relations that were based on oil, trade and expatriate labor. Gulf-Indian relations is moving into a “strategic partnership” as a new slogan for this stage, and the study concluded with three findings:

1. The changes that India and the Arab Gulf countries witnessed during the last two decades led to a remarkable rapprochement between them that reflects mutual keenness to develop a strategic partnership that goes beyond the traditional areas of cooperation represented in oil and labor.
2. There are two variables that had an impact on the acceleration of the Indian-Gulf cooperation: (1) the

Corona pandemic, from which the Indian economy emerged successfully, as well as the Gulf economies, which represented favorable opportunities for cooperation in many fields (2) the shift of U.S. administration priorities towards Asia and the desire of the Arab Gulf states to diversify their international partnerships.

3. Despite the importance of the Indian-Gulf partnership, this does not mean that India will replace the United States in the security of the Arab Gulf. This is due to the lack of Asian consensus on what security arrangements are required in the Arab Gulf region. However, this does not mean that there is a decline in the Indian role, but rather it is growing towards the Arab Gulf to lay the foundations of a comprehensive partnership between the two sides in all fields.

Senior Research Fellow, Anwar Gargash Diplomatic 1
Academy, Abu Dhabi.

القسم الرابع : عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية والمؤتمرات

أولاً: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية

1- دليل (روتليج) للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط.

عرض منى سعد الرصيص

2- تغير المناخ والأمن الغذائي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: الاستجابة والصمود.

عرض علي إبراهيم فقيه

3- الأمن البحري الصيني: تطور القوة البحرية المتنامية.

عرض روانا محمد الدجاني

4- حقوق والتزامات الدول في المناطق البحرية المتنازع عليها.

عرض نور عبد المنعم القلال

مقدمة عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية والمؤتمرات

في ظل التطورات المتلاحقة على المستويين الإقليمي والعالمي وتشابك وتداخل القضايا بشكل كبير، ومع الأخذ في الاعتبار حالة الانفجار المعرفي التي يشهدها العالم من خلال تدفق آلاف الأخبار على مدار الساعة تبقى للمؤلفات العلمية أهميتها وخاصة تلك التي تتضمن دراسات مقارنة وأخرى تاريخية وثالثة ذات صلة بقضايا راهنة: مما يعطي القارئ بعداً شاملاً لقضية ما. وبموجب ذلك تحرص أسرة تحرير دورية (دراسات) على عرض أبرز المؤلفات العلمية في مختلف المجالات ذات الصلة بقضايا منطقة الخليج العربي عموماً، وما يرتبط منها بدراسات العدد على نحو خاص.

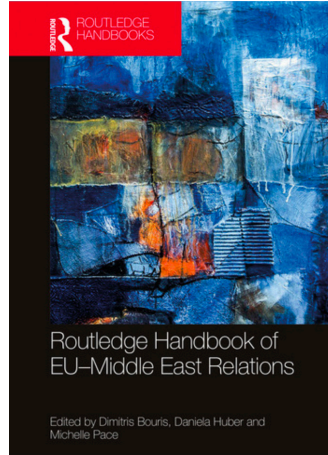
وضمن هذا الملف تقدم الدورية أربعة عروض متميزة، الأول بعنوان (العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط) وتقدمه منى سعد الرصيص، والفكرة الرئيسية للكتاب هي أنه عند النظر للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط نجد أنها متعددة الجوانب ومعقدة وتضطلع بها عدة هياكل مختلفة، ولذلك من أجل التوصل إلى نتائج موضوعية حول تقييم السياسات الأوروبية تجاه الشرق الأوسط فإنه لابد من الأخذ في الاعتبار السياق التاريخي وكذلك طبيعة الأدوار التي اضطلع بها الاتحاد الأوروبي ومدى تقبل الأطراف في الشرق الأوسط لتلك الأدوار بل والأهم نتائجها.

أما الكتاب الثاني فيقدمه علي إبراهيم فقيه ويحمل عنوان (تغير المناخ والأمن الغذائي في منطقة

آسيا والمحيط الهادي: الاستجابة والصمود)، ويتضمن أهم التحديات التي تواجه دول المحيط الهادي وكيف قامت هذه الدول من خلال تجاربها وبالتعاون مع الدول الأخرى بوضع الحلول النوعية لمواجهة هذه التحديات عبر إيضاح العلاقة بين تغير المناخ والأمن الغذائي، فضلاً عن التعاون بين بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادي وتجاربها في مواجهة تهديدات التغير المناخي والأمن الغذائي، مع الإشارة إلى عدة مدن كسنغافورة وهونغ كونغ وآخر ما قامت بها لمواجهة تداعيات التغير المناخي ومواجهة تحدي الأمن الغذائي.

أما الكتاب الثالث فقد جاء بعنوان (الأمن البحري الصيني: تطور القوة البحرية المتنامية)، وتقدمه رونا محمد الدجاني. وتدور الفكرة الرئيسية للكتاب حول سعي الصين لبناء قوة بحرية منذ ثمانينيات القرن الماضي، وتفسير ذلك وأهم التحديات التي تواجهها، ودلالات تحول الصين لقوة بحرية عالمية، وتأثير ذلك على هيكل النظام العالمي.

أما الكتاب الرابع فيعنوان (حقوق والتزامات الدول في المناطق البحرية المتنازع عليها)، وتقدمه الأستاذة نور عبد المنعم القلال، وتدور فكرته الرئيسية حول الحقوق البحرية للدول في ظل عدم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م، حيث أوضحت نزاعات البحار ماثراً اهتمام كبير من جانب كافة دول العالم في الوقت الراهن بسبب الاعتماد على النقل البحري بدرجة كبيرة في التجارة الدولية، وزيادة تهديدات الأمن البحري وهي عديدة.



1- Routledge Handbook of EU-Middle East Relations

Editors: Dimitris Bouris, Daniela Huber and Michelle Pace

Publishing House: Routledge

Year: 2022

1- العنوان: دليل روتليج للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط

المحررون: ديميتريس بوريس ودانييلا هوبر وميشيل بيس

الناشر: روتليدج

العام: 2022م

عرض: منى سعد الرصيص¹

يسعى الدليل إلى شرح وتوضيح كيف أن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط متعددة الأوجه ومتنوعة ومعقدة. ومن ثم يمكن أن يكون هذا الدليل نقطة البداية لأولئك الذين يسعون لاستكشاف هذه العلاقة من خلال توفير فهم دقيق لمختلف الموضوعات والجهات الفاعلة والهياكل والعمليات التي تشكل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط. ويُذكر أن الطريقة التي تم بها تنظيم الدليل كانت لتوضيح كيف أن الديناميكيات في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط مترابطة. والهدف الرئيسي الذي يحاول الكتاب إظهاره هو أنه عند النظر إلى العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، يجب دراستها

1 - باحث مشارك في مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات).

وفهمها من وجهات نظر متعددة من أجل فهم ما الذي سيؤثر على العلاقات الحالية والمستقبلية بينها.

لا يتبع الكتاب نظرية أو طريقة واحدة محدّدة، وبالتالي هناك مجموعة متنوعة من وجهات النظر والمنهجيات في كل فصل والتي تتعارض أيضاً مع وجهات النظر مقارنة بالفصول الأخرى. ويشتمل الكتاب على 41 فصلاً مقسّمة في ستة أجزاء. يقدم الجزء الأول المكون من خمسة فصول السياق التاريخي للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط. وتناقش الفصول قضية تمثيل ما يسمى (الأخر) وكيف أثر ذلك وغالباً ما ارتبط بالأحداث السياسية المتعلقة بأوروبا والإمبراطورية العثمانية. وأراد الدليل سد الفجوة والإضافة إلى أدبيات العلاقات التركية- الأوروبية التي نوقشت عادة من خلال التركيز على تأثير بعض الأحداث السياسية على علاقتهما فقط.

ويناقش فصل آخر في هذا الجزء تأثير وإرث الاستعمار الفرنسي والبريطاني على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويركز على إيضاح تأثير وإرث الاستعمار البريطاني في مصر والعراق وفلسطين والأردن. كما يناقش إرث استعمار فرنسا في لبنان وسوريا والمغرب وتونس والجزائر.

ويناقش فصل آخر في هذا الجزء طبيعة الحركة المناهضة للاستعمار في منطقة الشرق الأوسط من أواخر القرن الثامن عشر وحتى الوقت الحاضر. ونقد ما بعد الاستعمار للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط التي ركّزت على السرد الخطابي للمنظور الذاتي للاتحاد الأوروبي حيث يرى نفسه «... فاعلاً معيارياً و»قوة من أجل الخير في

السياسة الدولية»². ويتّبع الفصل هذا التصور الذاتي ليكون استمراراً لإرث أوروبا الاستعماري، وعلى وجه التحديد كيف يتشكل هذا التصور بناءً على نظرية الشمال العالمي (المستعمرون والقوى العظمى) والجنوب العالمي (البلدان المستعمرة والنامية) التي شكّلت تحت ستار الإمبراطوريات الأوروبية التي ظلت تشكّل العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي مع الشرق الأوسط.

وينقل الدليل بعد ذلك إلى الجزء الثاني الذي يتكون من سبعة فصول، وتبحث في المنظور النظري. ويناقش الفصل الأول كيف تم بناء الشرق الأوسط نفسه كمصطلح للمنطقة من خلال المنظور الأوروبي-الغربي، وهو ما يسمى بالخطاب المكاني ويناقش القوة التي تأتي مع تسمية المنطقة. وما يفعله هذا الخطاب هو تكوين المنطقة واستخدامها لتلائم المصالح السياسية والاقتصادية الأوروبية.

ويحاول الفصل التالي من القسم لفت الانتباه إلى خطاب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تتحدث دائماً عن الشرق الأوسط أو شركاء البحر الأبيض المتوسط على أنهم (متعلمون) للمعايير الأوروبية، وبالتالي من خلال هذا التصور يُدفع بهوية الاتحاد الأوروبي لكونه الهوية المثالية، وبالتالي فهي تضيي الشرعية على النهج الأمني الذي يتبعونه تجاه المنطقة. ويركز الفصل هنا على الخطاب الذي استخدمه الاتحاد الأوروبي نفسه بالإضافة إلى مسؤولية وزعماء الدول الأعضاء من عام 2003م إلى عام 2019م لتحليل النصوص المتعددة الأطراف للاتحاد الأوروبي على وجه التحديد مثل سياسة الجوار الأوروبية (ENP)، والاتحاد من أجل المتوسط، وكذلك بعض النصوص أحادية الجانب

الجيوسياسية في الجزء الثالث المتكون من سبعة فصول. فيناقش أحد الفصول العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط بناءً على منظور جيوسياسي بمعنى أن التصورات الجيوسياسية للشرق الأوسط التي أنشأها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تشكل ويوجه إجراءات الاتحاد الأوروبي وسياساته الخارجية بناءً على تصنيف الشرق الأوسط كمنطقة مهمة بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

بينما يتناول فصل آخر الإقليمية الأوروبية والعربية ويركز على جانبين غالباً ما يتم تجاهلهما في تحليل السياسة والاقتصاد للعلاقات الأوروبية العربية: الدور الفاعل لجامعة الدول العربية في تأسيس هذه العلاقات وتأثير عملية برشلونة على الجهود العربية لتشكيل منطقة تجارة حرة ولجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة.

وينتقل الجزء بعد ذلك لمناقشة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وينص الفصل على أن التفاعل المتزامن لثلاثة عوامل رئيسية أعاق الاتحاد الأوروبي بدفع العلاقات إلى مستوى يعكس الأهمية الجيو استراتيجية لمنطقة الخليج العربي ومن إبرام اتفاقية التجارة الحرة وهما:

(1) يتميز الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون بدرجات متفاوتة من التكامل الإقليمي.

(2) بينما حاول الاتحاد الأوروبي في علاقاته مع مجلس التعاون اتّباع نهج يجمع بين تعزيز المعايير والقيم الديمقراطية والمبادئ البراجماتية والموجهة نحو التجارة الحرة، اعتبرت أنظمة دول مجلس التعاون اتفاقية التعاون بمثابة نقطة انطلاق لتطوير وتعميق العلاقات الاقتصادية

مثل استراتيجية الأمن الأوروبي، والاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي وما إلى ذلك. وما يظهره كل هذا هو أن المنطقة كان يُنظر إليها دائماً من خلال العدسة الأمنية من قِبَل الأوروبيين، وبالتالي فإن الأحداث والصراعات الأخيرة في المنطقة أدى فقط إلى تكثيف بناء الهوية الأمنية للشرق الأوسط من قِبَل الأوروبيين.

ويناقش فصل آخر الاتحاد الأوروبي باعتباره جهة فاعلة أمنية. ويسلط الضوء على جهود الاتحاد في أن يكون له دور أمني في الدور الدولي، وكيف أخذ يصبح على مَر السنين أكثر فأكثر مركز الصدارة في سياسات الاتحاد الأوروبي من أجل التَّكثُّف مع التغييرات التي تحدث في بيئة الأمن العالمي. وما يخلص إليه الفصل هو أن الاتحاد الأوروبي في جواره المباشر كان ناجحاً في أن يكون له دور أمني، ولكن في المناطق والجغرافيا البعيدة لم يكن ناجحاً خاصةً لأنه كان عليه التنافس مع لاعبين عالميين آخرين مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين. وهذا ينطبق بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط حيث إنه "في حين إن النهج الأوروبي المتميز للاتحاد الأوروبي الذي يسلط الضوء على أهمية المصالح والقيم المشتركة، بالإضافة إلى التعددية والحوار مما أدى إلى جيوب من النجاح، فإن هذا لا يضع الاتحاد الأوروبي في موقع له تأثير كبير مقارنة بالجهات الخارجية الأخرى في المنطقة. وتطبق الفصول الثلاثة الأخيرة في هذا القسم ثلاث نظريات شهيرة عند تحليل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، وهي العلاقات الدولية، ونظرية السياسة المقارنة، ونظريات ما بعد الاستعمار ونظريات النوع الاجتماعي.

وينتقل الدليل بعد ذلك من الأساس النظري إلى مناقشة تعددية الأطراف، والتصورات

والسياسية بين الأقاليم.

(3) تتميز العلاقة بتأثير مستوحى من السياسة الواقعية للدول الأعضاء الفردية، المملكة العربية السعودية من جهة وبشكل رئيسي المملكة المتحدة وفرنسا من جهة أخرى، ومثل من جانبيهم لمتابعة جداول الأعمال الثنائية على حساب صنع القرار الجماعي. ثم تلت ذلك مناقشة التعاون الأوروبي مع الأمم المتحدة في الشرق الأوسط ويرى أن هناك عدم اتساق في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في الأمم المتحدة. عندما يتعلق الأمر بالأمم المتحدة، فإن الدول الأعضاء عادة ما تحتل مركز الصدارة وتلعب دور الوساطة، والمراقبة أو العمل الإنساني. وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن عدم الاتساق الأوروبي لا يزال يؤثر على التأثير الذي يمكن أن يحدثه الاتحاد الأوروبي داخل الأمم المتحدة، ويمكن أن يتضح هذا بشكل خاص في سلوكه التصويتي في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي على الرغم من أن الموقف الشفهي للاتحاد الأوروبي يبدو غالباً متماسكاً بشكل كبير، إلا أن السلوك التصويتي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي غير متماسك إلى حد كبير فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني وفي صراعات أخرى في الشرق الأوسط.

وتستكشف الفصول الثلاثة الأخيرة في الجزء (1) العلاقة عبر الأطلسي وتأثيرها على الشرق الأوسط وكيف أنه في الوقت الذي تعاني فيه العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من فترة من الاختلاف، ظهر الشرق الأوسط (من جديد) كمجال رئيسي للخلاف في العلاقة عبر الأطلسي، مع إلغاء خطة العمل الشاملة المشتركة من قبل أمريكا والصراع الإسرائيلي الفلسطيني. (2) العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا والشرق الأوسط ويرى

أن هناك تقارباً في المصالح بين الاتحاد الأوروبي وتركيا حول مستقبل الشرق الأوسط. ومن حيث تلاقي المصالح الأمنية، فإن كلا الطرفين يريان أن الأولويات هي: الاستقرار الإقليمي، والحل السلمي للأزمة السورية، وعودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم، وسلام دائم لإيران، إلى جانب عدم انتشار السلاح النووي في الإقليم. ومع ذلك، هناك تباين عميق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في تقييمهما للمخاطر الأمنية، ولاسيما منذ عام 2015م. (3) العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا في الشرق الأوسط ومناقشة نقاط التعاون المحتملة. وترى الباحثة التي تستعرض الدليل أنه بينما لا يعكس هذا الفصل ما يحدث حالياً مع أزمة أوكرانيا، إلا أنه من المثير للاهتمام معرفة ما كان يتصوره الأوروبيون فيما يتعلق بالتعاون مع روسيا في المنطقة قبل الأزمة الأوكرانية.

وينتقل الكتاب بعد ذلك إلى مناقشة القضايا المعاصرة عند دراسة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط في الجزء الرابع المكون من ثمانية فصول، ويبدأ الجزء بتحليل وجهة نظر النشطاء والآراء العامة في الشرق الأوسط حول تصوّرهم للاتحاد الأوروبي. وفي هذا الفصل استخدم المؤلفون بيانات مسح لمصر والأردن وتونس والمغرب من استطلاعات الباروميتر العربي الثالث (2013)، والتحولت العربية (2014)، والباروميتر العربي الرابع (2016). وفصل آخر في هذا القسم يحلل (السياسات الشعبوية populist politics) في أوروبا وتأثيرها على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. ورَكَز هذا الفصل على إظهار تأثير عمليات التطرف المشترك الناشئة بين النخبة السياسية اليمينية الأوروبية وحزب العدالة والتنمية في تركيا على العلاقات بينهما. ومن ثم تستمر السياسات

الإجماع، تشمل السياسة الخارجية للاتحاد. ويتناول فصل آخر العلاقات بين الاتحاد ولبنان ويناقش تأثير نهج الاتحاد تجاه لبنان بالمسائل الاقتصادية والأمنية الناتجة عن النزاعات الداخلية والصراع مع إسرائيل وغيرها من المشاكل الإقليمية، ولذلك يتم تجاهل دعم الديمقراطية أثناء معالجة القضايا الاقتصادية والأمنية الملحة. والفصل الذي يليه هو دور الاتحاد في عراق ما بعد عام 2003م من خلال الاعتماد على الأدبيات العلمية حول العلاقات بين الاتحاد والعراق، وبيانات الاتحاد، والاتصالات المشتركة المتعلقة بالعراق، والمقابلات مع المسؤولين العراقيين والأوروبيين الذين خدموا في البلاد.

ويناقش فصل مهم آخر العلاقات بين الاتحاد وأفغانستان وكيف أثر الماضي والتاريخ على علاقتهما الحالية ويظهر فترات مميزة في العلاقة حيث ركز المجتمع الأوروبي على التجارة والمساعدات منذ خمسينيات القرن الماضي حتى سبعينياته، والأوضاع الإنسانية من الثمانينيات حتى عام 2001م؛ وبناء الدولة منذ أواخر عام 2001م. كما يسلط الضوء على دولة أخرى مليئة بالصراع هي سوريا، ومن هنا يحتوي هذا الجزء على فصل يحلل ما يسميه المؤلفون (عملية توقف وانطلق) التي تميز العلاقات بين الاتحاد وسوريا مع فترات من الأمل تليها فترات من الركود والتعاون المحدود. ويستند الفصل إلى ما يُشار إليه غالباً في الأوساط الأكاديمية باسم (ملاحظة المشارك)، حيث كان أحد المؤلفين ممارساً عمل في سوريا من خلال التعيينات الدبلوماسية المختلفة في المنطقة وكان أيضاً رئيساً لبعثة الاتحاد في دمشق بين عامين 2013م و2016م. وبالتالي فهي تعتمد على ملاحظات شخصية دقيقة ومحادثات وتعاملات مع المسؤولين السوريين والمجتمع خلال تلك الفترة.

الشعبوية في استقطاب الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط.

ثم ينتقل القسم في تحليل تأثير الشعبوية القومية في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، مع التركيز على نظام نتنياهو. ويناقش فصل آخر "انفجار الحراك العربي (الشعبية) والحلقة التعليمية الديمقراطية"، واستكشف هذا الفصل جهود الاتحاد الأوروبي لتعزيز الديمقراطية في العالم العربي قبل وبعد أحداث العام 2011. وبعدها فصل آخر مثير للاهتمام لم يتم تناوُّله كثيراً في الأدبيات وهو العلاقات بين الأحزاب الإسلامية المعتدلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي، ويستكشف تطور تصورات الأحزاب الإسلامية وأوروبا تجاه بعضها بعضاً.

وينتهي هذا الجزء بثلاثة فصول تناقش الحوار بين الأديان حول المنطقة الأورو-متوسطة، والعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومصر عبر فترات زمنية مختلفة قبل أحداث عام 2011م، وفي الفترة بين عامين 2011م و2013م التي حكم فيها الإخوان المسلمون، وما بعد العام 2013م مع حكم الرئيس السيسي، وآخر فصل يناقش قضايا النوع الاجتماعي.

وينتقل الدليل إلى الجزء الخامس المكون من ثمانية فصول، ويركز الأول على السلام والأمن والصراع. ويحتوي هذا الجزء على فصول تناقش دور الاتحاد الأوروبي في بعض الصراعات في المنطقة. ويركز أحدها على دور الاتحاد في الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني وهو ما يسلط الضوء على مواقف الدول الأعضاء في الاتحاد بشأن القضية الفلسطينية التي انتقلت من المواقف المتباينة إلى وحدة النوايا وأخيراً التشرذم. وهناك فجوة عميقة بين مواقف الدول الأعضاء والتي، نظراً لمتطلبات

ويليه فصل يتضمن مناقشة دور الاتحاد تجاه أزمة اليمن ويقدم لمحة عامة عن العلاقات بين الاتحاد واليمن منذ تشكيل الجمهورية اليمنية الحديثة عام 1990م، مع التركيز على سياسات الاتحاد في مجالات التنمية والإصلاح السياسي على النحو المبين في ورقة إستراتيجية الدولة، وكان دور الاتحاد في اليمن مع انتقاله إلى مرحلة الصراع، محدوداً بشكل أكبر بالمواقف التي اتخذتها الدول الأعضاء الرئيسية، ولاسيما المملكة المتحدة وفرنسا.

ثم فصل وتحليل آخر مهم في هذا الجزء هو مناقشة العلاقات بين الاتحاد وإيران، وكيف تتشابك هذه العلاقة بناءً على علاقات كل طرف مع الولايات المتحدة. ويناقش آخر فصل في الجزء الخامس جانباً مهماً من جوانب التعاون بين الاتحاد والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو مكافحة الإرهاب مما يدل على جهوده في مجال مكافحة الإرهاب.

وغالباً ما تسير مشاركة الاتحاد مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتوازي مع الدول الأعضاء أو المنظمات الأخرى. ومع ذلك، غالباً ما يُنظر إلى اتفاقيات الاتحاد التي تعتمد على المشروطة على أنها تنطوي على مخاطر تضمين جدول أعمال معياري قوي، مما يدفع الدول الشريكة إلى تفضيل الاتفاقيات الثنائية مع الدول الفردية.

وينتهي الدليل مع الجزء السادس ويركز على التنمية والاقتصاد والتجارة والمجتمع ويتضمن ستة فصول. فيناقش الفصل الأول مساعدات التنمية التي يقدمها الاتحاد في الشرق الأوسط، فمثلاً في عام 2018م خصص الاتحاد والدول الأعضاء فيه 74.4 مليار يورو للمساعدات الخارجية، وهو ما يمثل نسبة 57% من الإنفاق العالمي، ويشير الفصل إلى استخدام الاتحاد المساعدة كأداة

للسياسة الخارجية للحفاظ على نفوذه في الجنوب العالمي.

ويناقش هذا الفصل أيضاً موضوعاً آخر مهماً هو تأثير سياسات الحدود والهجرة واللجئين على العلاقات بين الاتحاد والشرق الأوسط، ويتناول تعاون الاتحاد مع دولتين هما: تركيا ولبنان. ويعتمد اختيار البلدين على حقيقة أن تركيا ولبنان دولتان رئيسيتان مضيفتان للاجئين فيما يسمى بالجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي، وهو أيضاً سبب رئيسي لتخصيص الاتحاد تمويلاً كبيراً لهذين البلدين في إدارة الحدود والسكان النازحين. وفيما يتعلق بالجانب الاجتماعي، يتضمن الجزء فصلاً يبحث في العلاقة بين الاتحاد والشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

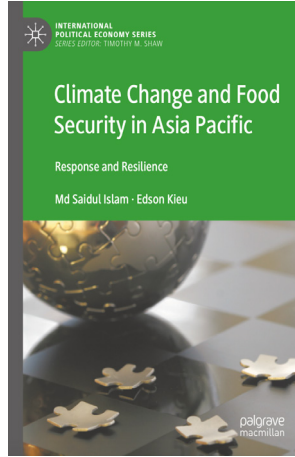
ويناقش الفصل التالي العلاقات التجارية بين الاتحاد والشرق الأوسط وأنماطها وسياساتها والاختلالات واختار المؤلفون فيه التركيز على أربع دول عربية ذات علاقات تجارية متقدمة نسبياً مع الاتحاد هي: المغرب وتونس ومصر والأردن. وفي متابعة لهذا الفصل، يتناول فصل آخر مبيعات الأسلحة والتعاون العسكري بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط من تحليل فحص مبيعات الأسلحة البريطانية والتعاون العسكري مع دول الخليج العربية بين عامي 2009م و2018م، حيث استحوذت دول الاتحاد على ما نسبته 27% من قيمة صادرات الأسلحة العالمية الرئيسية خلف الولايات المتحدة البالغة نسبته 33%، والمتقدمة على روسيا (نسبتها 23%) والصين (5%)، والمصدرين الرئيسيين في الاتحاد الأوروبي وهما فرنسا وألمانيا (6% من الإجمالي العالمي) والمملكة المتحدة (4%) وإسبانيا (3%) وإيطاليا وهولندا (2% لكل منهما).

والعلاقات بين أوروبا والشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك فإن هذا الكتاب مخصص "للأكاديميين وطلاب الجامعات وطلاب الدراسات العليا في الدراسات الدولية والعالمية، ودراسات المنطقة الإقليمية، وسياسة الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، والعلاقات بين الاتحاد والشرق الأوسط، والتاريخ المعاصر لأوروبا والشرق الأوسط، والعلاقات الخارجية للاتحاد، وسياسة الشرق الأوسط، والعلاقات الدولية لدراسات الشرق الأوسط". ولذلك يعتبر هذا الكتاب نقطة انطلاق مهمة لأولئك الذين يرغبون في فهم هذه الموضوعات والتعرف عليها. والنقد الرئيسي الوحيد الذي توجهه الباحثة هو أن بعض الفصول قد تكرر نفس الأفكار وخاصة بين الجزء المعني بالتاريخ والجزء المعني بالنظريات، حيث تمت مناقشة موضوعات عديدة في عدة فصول في كل قسم.

وعلى مدار العقد نفسه تلقت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما نسبته 33% من قيمة عمليات نقل الأسلحة الرئيسية في جميع أنحاء العالم، على الرغم من أنها تمثل نسبة 6.35% فقط من إجمالي الناتج المحلي العالمي عام 2019م. وذهب الغالب الأعظم من الأسلحة إلى عدد صغير من البلدان فقد استحوذت المملكة العربية السعودية وحدها على 24% من واردات المنطقة، تليها الإمارات العربية المتحدة (12%)، والجزائر (11%)، ومصر (10%)، والعراق وتركيا (8% لكل منهما). وفي معظم هذه الحالات شكّلت الواردات من الدول الأعضاء في الاتحاد نسبة كبيرة من الإجمالي. ففي كل من السعودية ومصر، قدمت دول الاتحاد نسبة 37% من قيمة الأسلحة المستوردة، بينما استحوذت على 29% من حصة السوق في تركيا و23% في حالة الإمارات.

وأخيراً يركز آخر فصل في الدليل على قضية البيئة وتغيّر المناخ في العلاقات بين الاتحاد والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويتناول الفصل الأزمة البيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأزمة البيئية في أوروبا والعلاقات مع المنطقة منذ عام 2000م. وتشمل العلاقات البيئية المشروعات الرئيسية والمبادرات التي أطلقها الجانبان حول البيئة، ويتابع الفصل بتحليل كيف سارت هذه المبادرات حتى الآن، ويمضي بعد ذلك إلى وضع البيئة في صورة سياسية اقتصادية أوسع لإظهار كيف يمكن لأوروبا أن تستثمر بشكل استراتيجي أكثر في المنطقة.

وترى الباحثة في استعراضها للدليل أن القيمة المضافة الرئيسية لهذا الدليل هي أنها جمعت أكثر النظريات شيوعاً، إن لم تكن جميعها، والتي تتم مناقشتها أو استخدامها عادةً عند تحليل ودراسة



2-Climate Change and Food Security in Asia Pacific: Response and Resilience

Publisher: Palgrave Macmillan

Year of publication: 2022

Authors: Md Saidul Islam, Edson Kieu

2- تغيّر المناخ والأمن الغذائي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: الاستجابة والصمود

الناشر: بالجريف ماكميلان

سنة النشر: 2022م

المؤلفان: محمد سيد الإسلام³، إدسون كيو⁴

عرض: علي إبراهيم فقيه⁵

نال موضوعا التغيّر المناخي والأمن الغذائي اهتماماً بالغاً من قِبَل المنظمات الدولية والهيئات الحكومية وغير الحكومية والشركات والأفراد، وخصوصاً مع ارتفاع التعداد السكاني العالمي الذي يصاحبه إرتفاع في

3 - بروفييسور مشارك ومنسق أبحاث عن البيئة والاستدامة في كلية العلوم الاجتماعية، جامعة نانيانغ التكنولوجية، سنغافورة.

4 - محاضر في قسم الاستراتيجية والأعمال الدولية وريادة الأعمال في كلية نانيانغ للأعمال، سنغافورة.

5 - باحث مشارك بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة - مملكة البحرين.

المدن الآسيوية كسنغافورة وهونغ كونغ وآخر ما قامت به لمواجهة تداعيات التغير المناخي وانعدام الأمن الغذائي. وأخيراً، يقدم المؤلفان أهم الدروس المستفادة للتخفيف من أزمة المناخ وتعزيز نظام وأمن غذائي مستدام في منطقة آسيا والمحيط الهادي والتي يمكن للعديد من الدول الاستفادة منها.

في البداية، يطرح المؤلفان سؤال البحث الأهم في هذا الكتاب وهو: ما العلاقة بين تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي؟ يشير المؤلفان إلى أن التغير المناخي يحدث ضرراً عميقاً في النظم البيئية والمجتمعات البشرية لأنه يزيد من إمكانية حدوث الفيضانات والجفاف والكوارث ذات الصلة بتغير المناخ والتي تؤثر سلباً على المحاصيل الزراعية والثروة النباتية والحيوانية وعلى تربية المواشي والتي تُعتبر ضرورية لأشكال قطاع الزراعة المختلفة. ومن هنا ركز المؤلفان على ثلاثة عناصر تؤثر بشكل مباشر على إنتاج الغذاء وهي التربة والماء والمحصول الزراعي. وهناك أربعة عوامل رئيسية تؤثر في الأمن الغذائي هي: توافر الغذاء، الوصول الاقتصادي والمادي للغذاء، الاستفادة من الغذاء، وأخيراً استقرار إمداد الغذاء.

أولاً، يشير المؤلفان إلى وجود عدة عوائق تؤثر على توافر الغذاء منها نقص العناصر الغذائية في التربة التي تدعم نمو المحاصيل، أو وجود مياه ملوثة بسبب تركيز الحموضة العالي، أو بسبب الكوارث البيئية كالجفاف والفيضانات، وجميع هذه العوائق تؤدي إلى بقاء نمو المحاصيل أو موتها وبالتالي تؤثر على توافر الغذاء. ويمكن لعوامل تغير المناخ أن تهدد الحياة البحرية في حالة إحداث تغير في التوزيع الجغرافي لبعض الحيوانات البحرية بسبب ارتفاع درجة الحرارة وخلق ظروف غير مناسبة لاستمرار

الطلب على الغذاء، بالإضافة إلى خطورة ما يمكن أن تسبب به آثار تغير المناخ على مختلف المجالات الحيوية كصحة الإنسان والزراعة والنظم البيئية والمياه والطاقة. فيمكن لعوامل الجفاف وقلة هطول الأمطار أن تؤدي إلى انخفاض مستويات المياه في التربة ومستويات المياه الجوفية، والفيضانات إلى الإضرار بالمحاصيل ونشر الأوبئة وزيادة معدل الوفيات. وحرائق الغابات والانبعاثات الدفينة إلى إطلاق كمية كبيرة من غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي مما يساهم بدوره في تغيير المناخ. فجميع هذه العوامل وغيرها تؤثر سلباً في النظم البيئية والمحاصيل الزراعية مما يؤدي إلى انخفاض في إنتاج الغذاء والإضرار بالاقتصاد الزراعي، وبالتالي فهي تشكل تهديداً حقيقياً للأمن الغذائي العالمي.

لذلك، تقوم العديد من الحكومات برسم الاستراتيجيات لمواجهة تداعيات تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي الذي تارة ما تسببه الحروب كالحرب الروسية-الأوكرانية القائمة والتي كشفت عن هشاشة الأمن الغذائي العالمي، أو من خلال عوامل تغير المناخ التي غالباً ما تدفع ثمنها الدول الفقيرة. ومن هنا يتطرق المؤلفان في هذا الكتاب المعنون (تغير المناخ والأمن الغذائي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: الاستجابة والصمود) إلى أهم التحديات التي تواجه دول المحيط الهادي وكيف قامت هذه الدول من خلال تجاربها أو بالتعاون مع الدول الأخرى بوضع الحلول النوعية لمواجهة هذه التداعيات. ويقوم المؤلفان بتقسيم الكتاب إلى عدة أقسام أهمها: أولاً، العلاقة بين تغير المناخ والأمن الغذائي. ثانياً، التعاون بين بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادي وتجاربها في مواجهة تهديدات التغير المناخي والأمن الغذائي. ثالثاً، دراسة حول

تكاثرها وبقائها. ولا تكون الهجرة هنا سلبية كما يشير المؤلفان، لأنها تزيد من مصاير الأسماك في مناطق أخرى مما يزيد بالتالي من فرص العمل والقدرات الإنتاجية للغذاء. ولكن يمكن لذلك أن يسبب ضرراً لأولئك الذين يعتمدون على الصيد كمهنة أساسية، مما يؤثر على توافر الغذاء من جهة، والتوظيف في مهن الصيد وارتفاع أسعار الأسماك من جهة أخرى.

ثانياً، يذكر المؤلفان أنه وفق (منظمة الأغذية والزراعة Food and Agriculture Organization (FAO)، عندما تموت المحاصيل الزراعية بسبب عوامل تغير المناخ، فإنه يؤثر بشكل أساسي على المزارعين وإعالة ذويهم، وأنه بين عامي 2003م و2013م، أثر تغير المناخ على أكثر من 1.9 مليار شخص في البلدان النامية وأسفرت عن خسائر تقدر بحوالي نصف تريليون دولار أمريكي. كما أن البلدان النامية هي الدول الأكبر عرضة لتأثيرات تغير المناخ وذلك لثلاثة أسباب، هي:

الأول: اعتماد المزارعين على الزراعة بشكل أساسي لكسب قوت الحياة.

الثاني: الافتقار إلى المعرفة والمهارات اللازمة للتخفيف من التداعيات المتعلقة بالمناخ.

الثالث: نقص الخبرة في ممارسات التخزين لضمان الإمداد والوصول إلى الموارد الحيوية. وفي حالة عدم نمو المحاصيل، يخسر المزارعون الكثير من مدّخراتهم ويكونون أكثر عرضة لانعدام الأمن المالي وذلك بسبب النقص العام للدعم الحكومي والموارد لمساعدتهم في أوقات الأزمات. وفي النهاية، يتسبب كل هذا في عدم وصول المواد الغذائية إلى السوق مما يؤدي بالتالي إلى تفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي الناتج عن انخفاض عرض الأغذية في

السوق مما يسبب ارتفاعاً في أسعارها.

ثالثاً، أشار المؤلفان إلى أن عوامل تغير المناخ تؤثر سلباً على الاستفادة من الغذاء، ويعنيان هنا تأثير تغير المناخ على القيمة الغذائية للمحاصيل المنتجة لأنه يغير مستوى المغذيات في التربة. كما أن الأفراد الذين يعتمدون على المحاصيل في نظامهم الغذائي بشكل أساسي سيتعرضون لسوء التغذية بسبب انخفاض محتوى المغذيات في الأطعمة التي يستهلكونها. وهنا يؤثر تغير المناخ على سلامة الغذاء والاستفادة منه من قبل المستهلكين.

رابعاً، تؤثر عوامل تغير المناخ على استقرار إمداد الغذاء بشكل عام وخصوصاً في البلدان النامية التي لا تقوم بممارسات التخزين بسبب نقص الخبرة الفنية والموارد المالية لإشراك الخبراء والمهندسين في إنشاء مرافق تخزين أغذية تقوم بتخزين الإمدادات الغذائية لفترة طويلة والتي يمكن بدورها أن تتحمل لبعض الوقت آثار الكوارث الطبيعية.

ويشير المؤلفان إلى أنه من أجل زيادة كمية المواد الغذائية لتلبية الطلب المستمر والمرتفع لسكان العالم، تقوم الشركات الكبيرة بشراء الأراضي الزراعية الصغيرة التي تملكها العائلات لتحويلها إلى شركات إنتاج أغذية ضخمة، وتسبب هذه العملية في إزالة مساحات كبيرة من الغابات لزيادة الأراضي الصالحة للزراعة لإنتاج المحاصيل وتربية المواشي. كما تزيد إزالة الغابات من احتمالية تملح وتعرية التربة وتحمضها وتصحرها لأنها تغير المناظر الطبيعية ووظائف النظم البيئية.

ومن هنا يؤكد المؤلفان على أن عوامل انعدام الأمن الغذائي وإنتاج الغذاء وتغير المناخ مرتبطة ببعضها بعضاً، وأن أية تغييرات في واحدة من هذه العوامل يمكن أن تسبب تغيراً للعوامل الأخرى المتنوعة من

لمعالجة آثار تغير المناخ وطرح الحلول الابتكارية لمواجهة تهديداتها. كما تقوم مبادرة ASCC على ضمان الاستدامة البيئية وتشجيع التفاهم المشترك بشأن قضايا تغير المناخ وأهمها تعزيز وتسهيل تبادل المعلومات والمعرفة والبحث العلمي والتكنولوجيا، والحد من إزالة الغابات، وتعزيز الوعي العام بحماية صحة الإنسان من التأثير المحتمل لتغير المناخ، وتشجيع مشاركة القطاع العام والخاص والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لمعالجة آثار تغير المناخ. ويؤكد المؤلفان على أن هذه المبادرات لا تقتصر على التعاون بين أعضاء رابطة آسيان وحدها، بل تمتد لعدة رابطات وعلاقات دولية أخرى كآسيان 3 و(رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي Asia-Pacific Economic Cooperation (APEC) والتي تعد موطناً لأكثر من 2.9 مليار شخص وتشكل أكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. بالإضافة إلى (قمة شرق آسيا EAS المكونة من 18 دولة، و(المنتدى الإقليمي لرابطة آسيان ARF).

وتطرق المؤلفان إلى أهمية الاجتماعات الوزارية لدول آسيان والتي تكللت بالنجاح فيما يتعلق بالأمن الغذائي، حيث إنه في أحد الاجتماعات الوزارية تم الاتفاق على إنشاء إطار (آسيان المتكامل للأمن الغذائي AIFS) والتي تدعمها خطة العمل الاستراتيجية بشأن (الأمن الغذائي لمنطقة الآسيان SPA-FS)، ونتجت عنها العديد من الإنجازات المهمة في تاريخ المنطقة، وتمثلت في: أولاً، إطلاق اتفاق احتياطي الأرز في حالات الطوارئ كخطة دائمة منذ مارس 2013، ثانياً، تعزيز المبادرات التي تدعم مجلس احتياطي الأمن الغذائي للرابطة، ثالثاً، إنشاء مخطط لنظام معلومات الأمن الغذائي والتي تساعد على منع الأزمات

النظم البيئية والاقتصادية والاجتماعية. كما يمكن لتداعيات الأمن الغذائي أن تسبب عدم الاستقرار السياسي والإضرار بالمصالح الاقتصادية للبلدان. وتطرق المؤلفان إلى أهم استراتيجيات التعاون والخطط التي قامت بها رابطات دول آسيا والمحيط الهادي للتخفيف عن تداعيات التغير المناخي والأمن الغذائي، وهي:

أولاً، قامت رابطة آسيان بإطلاق عدة مبادرات في مجال الأمن الغذائي تهدف إلى ضمان بقاء الرابطة متماسكة في ظل المتغيرات الإقليمية والتي يمكن من خلالها توفير توازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتزام الدول الأعضاء لتحقيق الإنتاج المستدام والحفاظ على التجارة المشتركة التي تصبو نحو تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة، ومنها:

- (1) إتفاقية احتياطي الأمن الغذائي (1979).
- (2) برنامج عمل فينتيان أو ما يسمى (Vientiane Action Program) (2004-2010).
- (3) خطة الجماعة الاقتصادية أو ما يسمى (Asean Community Blueprint Economic).

والأحدث من نوعها هي (4) مبادرة المجتمع الاجتماعي الثقافي أو ما يسمى ((ASCC Asean Socio-Cultural Community Blueprint

ونظراً للبعد الكبير الذي تدور حوله قطاعات وقضايا البيئة والمناخ، فقد تم إنشاء مجموعة تابعة للرابطة والمعنية بتغير المناخ (AWGCC) تشرف على تنفيذ استراتيجية مبادرة ASCC والتي يعمل من خلالها فريق عامل متخصص بقضايا تغير المناخ كالزراعة والغابات والطاقة والنقل والعلوم والتكنولوجيا. مع الأخذ بعين الاعتبار أن رابطة آسيان تُولي قدراً كبيراً من الأهمية للبحث والتطوير

وتجَنَّب الانعكاسات الكارثية على الأمن الغذائي على المدى القصير والمتوسط والطويل من خلال توفير الاستجابة المناسبة لمختلف أنواع الكوارث، رابعاً، تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية ودعم الأمن الغذائي المتطور وبناء القدرات مع المنظمات الدولية ومصرف التنمية الآسيوي. وأخيراً، إطلاق مشروع (سوق آسيان والولايات المتحدة - Asean-US Market) لتعزيز عائدات أمن الغذاء من خلال المعرفة والتجارة.

رابعاً، وفيما يتعلق برابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، أيقنت الرابطة عالمية ظاهرة تغيُّر المناخ وأنه لا بد من إيجاد خطط جذرية لمواجهة أية تداعيات يمكن أن تسبب ضرراً لأمنها الغذائي، وخصوصاً أن دول الرابطة تمثل حوالي 35% من الفقراء في العالم وأن الزراعة تلعب دوراً مهماً في اقتصاديات هذه المنطقة، حيث إن 70% من سكان الدول المنتظمة في الرابطة يقيمون في مناطق ريفية ويعتمدون على الزراعة بشكل أساسي لكسب قوت عيشهم وأن 75% من الفقراء يشكلون غالبية الذين يقطنون هذه المناطق.

ويذكر المؤلفان أن أحد أهم المبادرات التي تبنَّتها الرابطة هي خطة عملها تجاه تغيُّر المناخ من عام 2008، كما تم إعلان بيانين مهمين: الأول هو (بيان دلهي) بشأن التعاون في المجال البيئي، والثاني هو (بيان ثيمفو) بشأن تغيُّر المناخ. ولمواجهة تداعيات الأمن الغذائي قامت الرابطة بإنشاء احتياطي الغذاء والذي يهدف إلى العمل كاحتياطي إقليمي للأمن الغذائي للبلدان الأعضاء في الرابطة خلال الفترات التي تواجه فيه بلدانها نقصاً في الغذاء وحالات الطوارئ وتوفير الدعم الإقليمي لجهود الأمن الغذائي الوطني وتعزيز الشراكات بين البلدان لحل مشاكل نقص الغذاء.

وبغض النظر عن المبادرات التي قامت بها الرابطة، أكد المؤلفان أن بلدان الرابطة تعاونت مع العديد من النظراء الدوليين من خلال المبادرات الثنائية أو متعددة الأطراف والتي تلعب دوراً مهماً في تخفيف الأزمات المحتملة بسبب تغيُّر المناخ وتأثيرها على الأمن الغذائي الإقليمي. وركزا على أربع مبادرات مهمة، هي:

الأولى: مبادرة أنظمة الحبوب لجنوب آسيا مع الولايات المتحدة وتهدف إلى تطوير الأنظمة التي تتعلق بتحسين المحاصيل وتقنيات إدارة الحفاظ على الموارد وتغذية الماشية وتطوير أنظمة السوق. كما تساعد هذه المبادرة المزارعين على أن يكونوا مجهَّزين بشكل فاعل لمواجهة تحديات تغيُّر المناخ من خلال تقديم الدعم التكنولوجي والإداري.

الثانية: مبادرة التعاون الزراعي بين الولايات المتحدة وجنوب آسيا والذي وتهدف لدعم جهود البحث والتطوير في العلوم الزراعية لتطوير تقنيات وممارسات الزراعة وتعزيز القيمة الزراعية وتطوير الأعمال التجارية وبناء القدرات البشرية في القطاع الزراعي.

الثالثة: مبادرة التعاون الزراعي بين أوروبا وجنوب آسيا وتهدف إلى تعزيز التعاون في مجال الزراعة من خلال إنشاء العديد من المشروعات التي تهدف إلى تطوير الصناعة الزراعية وتوسيع مرافق التخزين وقدرات البحث والتطوير.

الرابعة والأخيرة: وتتكون من مبادرات متعددة الأطراف مع المنظمات الدولية كالأمن المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) والبنك الدولي وصندوق البيئة العالمي. وتنسق هذه المنظمات الجهود المتكاملة لتعزيز التكيف مع تغيُّر المناخ وخفض مستويات انعدام الأمن الغذائي

سادساً، وفيما يتعلق بالهند والصين، يتطرق المؤلفان إلى ثلاثة تحديات تواجه البلدين النامين، التحدي الأول يتمثل في محاولة الحفاظ على معدلات نمو اقتصادية عالية، والتحدي الثاني هو دعم النمو الاقتصادي بممارسات مستدامة، أما التحدي الثالث فيتعلق بإدارة الطلب المتزايد على الغذاء. ومن هنا، يذكر المؤلفان أنه على الرغم من اتفاق الصين والهند على أن مهمة تنظيف الفوضى الكربونية الذي يقع على عاتق الدول المتقدمة بسبب مسؤوليتها التاريخية في ذلك، إلا أنهما شدّداً على ضرورة تعاون الجميع للمحافظة على الأمن البيئي العالمي ومواجهة آثار تغير المناخ، لذلك قامت الدولتان بالعديد من المبادرات لمواجهة تهديدات تغير المناخ وتأثيرها على الأمن الغذائي، ومنها نضمامهما إلى اتفاقية كوبنهاجن (COP15) عام 2009 واتفاقية باريس (COP21) عام 2015 لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

ونظراً لدوافع الصين في معالجة المشكلات التي تواجهها، لا تزال هناك عقبات بسبب فجوات المعرفة وخصوصاً تجاه فهم التأثيرات التي قد يحدثها تغير المناخ على النظم البيئية البحرية ومصايد الأسماك. فيؤكد المؤلفان على أن هناك الكثير الذي يتعين على الهند والصين القيام به لتحسين فهم الآثار الفيزيائية الحيوية لتغير المناخ وكيف يمكن لهذه العوامل أن تؤثر على الحياة البحرية والأنشطة الاقتصادية مثل تكاليف الصيد والوظائف والدخل. وعلى الرغم من ذلك، فإنه حتى الآن لا تزال الصين والهند نشطتين للغاية في جميع المنتديات الدولية المتعلقة بحماية البيئة وتلعبان دوراً رئيسياً في تشكيل مكانة البلدان النامية في الاتفاقيات الدولية.

وتجدر الإشارة لوجود فجوة في الأدبيات التي توثق

عبر التعاون المشترك بين الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات ودعم المشاريع الاستراتيجية.

خامساً، وفيما يتعلق ببلدان منتدى المحيط الهادي، ذكر المؤلفان أن الأمن الغذائي في دول المحيط الهادي معقد ومتعدد الأوجه، حيث إنه من أجل تحقيق الأمن الغذائي، يجب انتهاز سياسات فاعلة وتنسيق التعاون بين أصحاب المصلحة لبناء شبكات إنتاج أغذية قادرة على الحفاظ على الأمن الغذائي في المنطقة واعتماد مشروعات فاعلة من حيث التكلفة والفاعلية. إضافة إلى تعزيز دور الاستثمارات والبحث والتطوير وبناء القدرات التي يمكن أن تساعد على التخفيف من تداعيات تغير المناخ وتأثيرها على الأمن الغذائي في المنطقة. وأدى ذلك إلى إنشاء مبادرتين مهمتين: الأولى هي مجموعة (عمل الأمن الغذائي للمحيط الهادي FSPWG) وتركز على ضمان رقابة التقدم للوصول إلى الأهداف الوطنية المعنية بتغير المناخ والأمن الغذائي عبر القطاعات المختلفة وتمكين خطط الأمن الغذائي في المنطقة. أما المبادرة الثانية فهي (مجموعة الشركاء الصناعيين للأمن الغذائي لمنطقة المحيط الهادي IPFSP) والمكونة من شركاء صناعة الأغذية من جزر فيجي وساموا وجزر سليمان وتونغا وفانواتو، وتهدف جميعها إلى تعزيز الأطر التشريعية وتسهيل التعاون بين أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص من أجل الحفاظ على جودة الأغذية وسلامتها، بالإضافة إلى تعزيز السياسات وزيادة الإنتاجية الزراعية ومصايد الأسماك، ومساهمة موارد مصايد الأسماك المحيطية لدعم الإمدادات المحلية، وزيادة القدرات التنافسية للزراعة ومصايد الأسماك في الأسواق المحلية والدولية مع تعزيز الإدارة المستدامة للموارد البرية والبحرية.

من استهلاكها المحلي أي ما يصل لحوالي (5916 طناً) في عام 2017م ارتفاعاً من 4.5% عام 2009م. وهدفت إلى رفع هذا الرقم في النهاية إلى 15%. ويرجع الفضل في زيادة عدد المزارع وفعاليتها إلى الدعم الفني والبحثي الذي تقدّمه الحكومة لها. وبالإضافة إلى ذلك شهدت سنغافورة بفضل البحث والتطوير، ارتفاعاً في تجارة تربية الأسماك العمودية، وهي مبادرة جديدة أخرى تعزّز من رفع فاعلية وإنتاج الأسماك فيها.

رابعاً) دعمت إنشاء مشروع في منطقة (جيلين الغذائية Jilin Food Zone)، وقامت ببناء مشروع تجاري بقيادة Temasek Holding يتضمن تطوير منطقة زراعية ضعف حجم سنغافورة نفسها (1450 كيلومتراً مربعاً، وبمساحة أساسية تبلغ 57 كيلومتراً مربعاً) في مقاطعة جيلين الصينية من أجل تلبية جزء كبير من احتياجاتها الغذائية المستقبلية. خامساً) ساعدت في تطوير ستة مجمّعات للتكنولوجيا الزراعية لتعزيز منهجيات إنتاج الأغذية باعتماد التكنولوجيا الزراعية. وفي هذا الشأن تمت صيانة المتنزهات بشكل جيد وتجهيزها بالبنية التحتية والمرافق الحديثة حيث إنها تشغل مساحة مشتركة تبلغ حوالي 1465 هكتاراً وتقع في: ليم تشو كانغ، موري، سنجي تينجا، مانداي، ني سون، ولويانغ.

سادساً) عملت على تحسين جودة المنتجات المحلية، مع تحقيق عوائد أعلى في الوقت نفسه من خلال دعم وتمويل البحث والتطوير للمصايد المحلية.

سابعاً) تبنت عدداً من الإجراءات لتقليل النفقات الغذائية وإدارتها مثل حملات توعية المستهلك، لأن سنغافورة تخسر حوالي مليار دولار أمريكي سنوياً

تطورات الأمن الغذائي في بعض المدن الحضرية في آسيا. لذلك اختار المؤلفان سنغافورة وهونغ كونغ لتقديم دراسة حول كيفية تعاملهما مع مسألة الأمن الغذائي وعلى الرغم أن سنغافورة وهونغ كونغ غنيتين وحضريتين بالكامل وتعجان برأسمال وفير، إلا أنهما تفتقران إلى الموارد الطبيعية للأراضي الزراعية الشاسعة. ولذلك فإنهما تعتمدان على الواردات من الأغذية لتلبية الزيادة المستمرة في الطلب على الغذاء.

وقد استجابت سنغافورة لمشاكل الأمن الغذائي ببعض الاستراتيجيات الفاعلة كما يلي:

أولاً) أنشأت صندوق الغذاء عام 2008م، وخصّصت حوالي 10 ملايين دولار أمريكي لدعم الشركات الزراعية والمزارعين المحليين؛ لتعزيز إنتاج واستيراد الخضراوات والبيض والأسماك. كما قام الصندوق بدعم إنتاج 30% من البيض محلياً، و15% من الأسماك، و10% من الخضراوات التي تستهلكها سنغافورة سنوياً.

ثانياً) السعي إلى أن تصبح مركزاً إقليمياً للبحث والتطوير في مجال الأغذية، وأن تكون مركزاً تجريبياً لأنواع مختلفة من التقنيات والابتكارات الزراعية عبر الجمع بين المعرفة والخبرة من كلا القطاعين العام والخاص، وتحسين الريادية في مختلف المجالات الزراعية كتطوير بنوك البذور وتحسين أصناف البذور، وأنظمة الزراعة، وتقنيات ما بعد الحصاد للخضراوات، وأنظمة تربية الأسماك، وأنظمة معالجة النفايات وإدارتها. لذلك فإن مثل هذه التقنيات يمكن أن تسمح للشركات والمزارعين بتحسين قدرتهم الإنتاجية.

ثالثاً) قامت بإنتاج الأسماك محلياً، حيث أنتجت مزارعها السمكية البالغ عددها 130 مزرعة 10%

بسبب هدر الطعام.

وأخيراً) أنشأت (وكالة الأغذية السنغافورية (SFA وتسعى إلى دعم إنتاج 30% من الأغذية المحلية فيها بحلول عام 2030.

أما هونغ كونغ، فعلى الرغم من عدم امتلاكها لاستراتيجية شاملة للأمن الغذائي كسنغافورة، إلا أنها قد قامت بتبني العديد من المبادرات على المستويين الحكومي والمجتمعي من جوانب مختلفة للأمن الغذائي وتشمل جهات عدة من القطاع العام والخاص، وهي كالتالي:

أولاً - قامت بإنشاء مركز (هونغ كونغ للزراعة ومصايد الأسماك والجفّظ (AFCD) والتي تسعى في استراتيجيتها إلى دعم المزارعين في الجفّظ على القدرة التنافسية والتحوّل إلى الزراعة العضوية. وبعد سنتين تم إنشاء (مركز هونغ كونغ للموارد العضوية Hong Kong Organic Resource Center) والذي يقوم بإصدار شهادات الإنتاج العضوي. ويشير المؤلفان إلى أن النتائج المتمخضة عن هذين المركزين أصبحت مثمرة حيث أصبحت هناك حوالي 300 مزرعة عضوية على مستوى البلاد.

ثانياً - أشار المؤلفان لقيام هونغ كونغ باعتماد طوق جديدة للزراعة المائية كجزء من استراتيجية التحديث الزراعي لعام 2013، ومن هنا أنشأت منظمة سوق الخضار، وقامت منظمة (AFCD) بإنشاء الزراعة المائية للأبحاث والتطوير لاستكشاف وتطوير طرق الإنتاج الفاعلة وإجراء التجارب على الزراعة الأفقية وتقنيات توفير الطاقة وإنتاج الخضراوات بشكل آلي وفي بيئات يتم التحكم بها. ويذكران أن المواطنين في هونغ كونغ استجابوا إيجابياً وباهتمام للزراعة الحضرية،

فقد تم عمل استطلاع رأي حول هذا الموضوع وكان هناك تخوّف من الكميات غير المعروفة من المواد الكيميائية التي تُستخدم في المنتجات الزراعية التجارية، وأنهم شعروا بأن هناك المزيد من الفوائد الصحية في حالة قيامهم بإنتاج طعامهم. وهنا يشير المؤلفان إلى أهمية الزراعة الحضرية والتي تطبّق اليوم في العديد من البلدان، ليس فقط لفوائد هذا النوع من الزراعة على صحة الإنسان، بل لكونها تحافظ على مستقبل الأمن الغذائي لسكان المدن في هذه البلدان.

ثالثاً - لتعزيز الزراعة المستدامة على مستوى الأعمال والتعليم، أشار المؤلفان لقيام هونغ كونغ بتخصيص ميزانية وصلت لحوالي 64 مليون دولار أمريكي لصندوق التنمية الزراعية والذي تمثّل في إنشاء حدائق زراعية (Agri-parks) والذي يوفر خدمات تعليمية للمدارس من ناحية ودعم التكنولوجيا الزراعية لقطاع الأعمال من جهة أخرى.

رابعاً - أشار المؤلفان إلى وجود مشكلة نفايات الطعام والنفايات الصلبة، فيشار إلى وجود آلاف الأطنان من النفايات التي تسبب يوماً في إحداث الاحتباس الحراري، وتشكل غالبية النفايات من مخلفات الطعام. وبناءً على ذلك قررت حكومة هونغ كونغ السعي إلى خفّض النفايات لنسبة 40% بحلول عام 2022 وذلك من 3600 طن إلى 2160 طناً يومياً على مدار 8 سنوات. وتخطط الحكومة لتطبيق إستراتيجيتها هذه عبر ثلاث خطوات رئيسية، هي: الأولى، منع وخفّض مستوى هدر الطعام والتبرع بالفائض. الثانية، تشجيع فصل النفايات وفرزها لتحسين إدارة تدويرها. الثالثة، تحويل نفايات الطعام إلى طاقة عبر تحويلها إلى غاز حيوي أو كهرباء كشكل من أشكال الطاقة المتجددة.

خامساً/ التقليل من الهدر في الطعام، وبناء مشروعات البنية التحتية ورفع فاعلية الممارسات الزراعية، وتكوين عادات منزلية مستدامة.

وأخيراً/ إنشاء أنظمة معلومات شاملة تشمل الأبعاد البشرية والبيئية والتي يمكن أن تساعد على فهم المعلومات المتعلقة بالسلوك البشري والتطور البيئي، بالإضافة إلى تعزيز دعائم البحث والتطوير في الأنشطة المتعلقة بالبيئة، والزراعة، وأمن الغذاء..

وبالإضافة إلى ذلك، تعتمد استراتيجيات الحكومة على تطبيق رسوم النفايات الصلبة، ويعني ذلك أنه يتم تطبيق الرسوم بناءً على كمية النفايات بحيث يدفعها الأشخاص والشركات بشكل عام، وهذا ما يحفز الأشخاص بشكل عام على عدم رمي كميات كبيرة من النفايات، ولأجل تقليل نسبة ما يتم رميه بشكل يومي تفعيلًا لاستراتيجية الحكومة. كما جرى إتمام بناء محطة معالجة النفايات العضوية لتحويل المواد العضوية إلى غاز حيوي يمكن تحويله فيما بعد إلى طاقة. ويشير المؤلفان إلى أن المشروع OWTF في منطقة Siu Ho Wan هو قيد التشغيل حالياً وتبلغ طاقته الاستيعابية 200 طن يومياً. وفي حالة نجاح المشروع ستقوم الحكومة بإنشاء مشروعات مماثلة في 5 إلى 6 مدن.

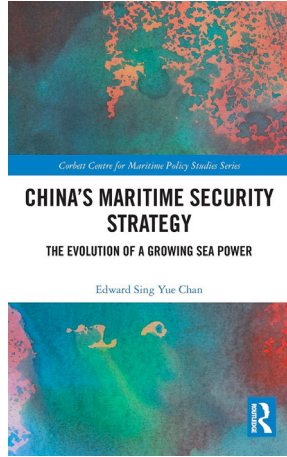
وفي الختام، أبدى المؤلفان جملة من الملاحظات والتوصيات لمنطقة آسيا والمحيط الهادي لتشكيل السياسات المستقبلية في مجال تغير المناخ والأمن الغذائي، هي:

أولاً/ دمج سياسات الأمن الغذائي والزراعة المستدامة في السياسات المحلية.

ثانياً/ رفع الإنتاج الزراعي بشكل مستدام مع مباشرة التقليل من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

ثالثاً/ تطوير برامج لمساعدة السكان والقطاعات الأكثر عرضة لآثار التغيرات المناخية وانعدام الأمن الغذائي.

رابعاً/ إعادة تشكيل أنماط جديدة لتلبية وضمن الحصول على احتياجات الغذاء الأساسية، وتعزيز نشر التوعية حول الأكل الصحي والمستدام في كافة أنحاء العالم.



3- China's Maritime Security: Evolution of the Growing Sea Power

Publisher: Routledge

Publication year: 2022

Author: Edward Sing Yue Chan

Presented by: Rawana Dajani

3- الأمن البحري الصيني: تطور القوة البحرية المتنامية

الناشر: روتليدج

سنة النشر: 2022م

المؤلف: إدوارد سينغ يوتشان

عرض: روانا محمد الدجاني⁶

شهدت الصين تطوراً في قدراتها البحرية بحيث غدت قوة بحرية كاملة بخطة أمنية بحرية مفصلة ومعقدة يمكن تمييزها في السياسة الدولية والأمن البحري الدولي. ومن الواضح أن بناء قوة بحرية صينية هو هدف بعيد المدى. لذلك تغيرت استراتيجية الأمن البحري للصين على مدار الأربعين عاماً الماضية. ولقد شكّل

6 مساعد باحث في قسم الدراسات الاستراتيجية والدولية (دراسات).

البحرية.

وقبل أن يحلل الكتاب استراتيجية الأمن البحري الصينية، فإنه يُعرّف (الأمن البحري) باعتباره مفهوماً بسيطاً يتعلق بالحماية من الأخطار الجغرافية في البحر. ومع ذلك يمكن أن يكون المصطلح غامضاً ومعقداً لتعريفه بسبب اتساع نطاقه. وتقليدياً يشير إلى (النظام الجيد في البحر)، فيما يتعلق بقدرة الدولة على الاستجابة لتهديدات الفوضى، بما في ذلك قضايا مثل الحروب البحرية والقرصنة وحماية الممرات البحرية. وعادةً ما يكون تعريف الأمن البحري غامضاً وليس إجماعياً بين الدول، ولكن وفقاً للكتاب، فإن هذا التعريف ينطبق على النهج الصيني وهو واضح في إبراز الجوانب المهمة للأمن البحري.

وفي الفصل الثاني من الكتاب، يوضح المؤلف أنه تمت مراجعة تطور الأمن البحري والقوة البحرية في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، إلى جانب كيفية تقييمها كاستراتيجية. وتغيّرت فكرة الأمن البحري في الأدبيات الغربية، والتي تم بالفعل بحثها على نطاق واسع في المنطقة، وتوسعت بشكل دوري. وفي المقابل اكتسبت دراسة الأمن البحري الصيني مؤخراً اهتماماً داخل الصين وخارجها لأن الأمة كانت تفتقر دائماً إلى رؤية بحرية. ويستعين المؤلف بنظريات العلاقات الدولية من أجل وضع تصور لاستراتيجيات الأمن البحري الصيني كلاعب دولي، وإن مجرد معرفة كيفية فهم الأمن البحري للصين أمر غير فاعل. وكما هو مقترح آنفاً كانت هناك بالفعل العديد من التحليلات الوصفية في هذا المجال. وبدلاً من ذلك يؤكد الكتاب أنه يجب علينا أن نفهم لماذا وكيف تطورت الاستراتيجية. ولقد كان الأمن البحري لـ(يوشان) دراسة حالة شائعة في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

الهدف وتلك السياسات الحازمة منذ ثمانينيات القرن الماضي التوسّع الشامل الحالي للقوة البحرية للصين، على الرغم من أنها أصبحت مؤخراً أكثر حزمًا في البحر المجاور.

وعنوان هذا الكتاب (الأمن البحري للصين: تطور القوة البحرية المتنامية) للدكتور إدوارد سينغ يوتشان، وهو باحث متخصص في الأمن البحري للصين. والهدف الرئيسي من هذا الكتاب هو بيان طموح الصين الناشيء عن رغبتها في أن تصبح قوة بحرية، وهذا يحتاج إلى فهم لأنه ظاهرة متنامية ومقلقة في المجتمع الدولي، ويُنظر إلى الصين تاريخياً على أنها دولة قاريّة مع القليل من الاهتمام بالشؤون البحرية، ولم يتم اقتراح خطة لتطوير بحرية طويلة المدى على الحكومة حتى تولى ليو هواكينغ منصب قائد جيش التحرير الشعبي في الثمانينيات. بالإضافة إلى ذلك ورد اقتراح بأن القدرات العسكرية للبحرية بحاجة إلى التعزيز من أجل اختراق (سلسلة الجزر الأولى المقيدة)، وهي العبارة التي استخدمتها الولايات المتحدة في الأصل كجزء من استراتيجية الاحتواء الجيوسياسي في حقبة الحرب الباردة؛ للحد من انتشار الأفكار الشيوعية في الصين، ولكن جرى تبنيها لاحقاً من قبل المنظرين البحريين الصينيين. وتحت إشراف الزعيم الصيني الأسبق دنغ هشياو بينغ، قامت الصين فقط بتوسيع دولي محدود ومقيّد وتدرجي خلال تلك الفترة. ولاحقاً زادت الصين من وجودها في البحار البعيدة.

وهكذا يقدم الكتاب حجة مقنعة لأهمية دراسة تطور القوة البحرية الصينية أو استراتيجية الأمن البحري، وتحديدًا ما تسبّب في تحوّل الصين في الأربعين سنة الماضية من البحث عن دفاع نشط بالقرب من المياه إلى الدعوة إلى بناء قوي للقوة

الشعبية مع المجتمع العالمي هي الحجة الثالثة لكيفية نمو قوتها البحرية. ومع تطور الصين فإنها تتفاعل مع استراتيجية الأمن البحري العالمية. ومن خلال هذه التفاعلات تتمسك الصين بالنظام السياسي العالمي وتُظهر استعداداً لتحمل التزامات أكبر، كما هو واضح في استراتيجيتها للأمن البحري. وهذا التبرير يمكن مقارنته بالبنائية التي تؤكد أن التفاعلات مع الدول الأخرى لها تأثير على سلوك الدولة في العالم الخارجي. ومن خلال هذه الارتباطات تمثل الصين للنظام الدولي وتحرص على أن تكون مستعدة لتحمل المزيد من المسؤوليات في السياسة الدولية، والتي يمكن ملاحظتها أيضاً في استراتيجيتها للأمن البحري.

والنهج الرابع لاستراتيجية الأمن البحري للصين وفقاً للكتاب هو النهج البيروقراطي. ويتجلى ذلك من خلال القوات البحرية لجيش التحرير الشعبي كهيئة عسكرية تركز على التطوير والعمليات البحرية وإدارة الدولة للمحيطات كمؤسسة لتخطيط السياسات التي تركز على الإدارة البحرية؛ وأيضاً خفر السواحل الصيني كوحدة لإنفاذ القانون التي حصلت على الموارد للقيام بدوريات في الخارج.

وتطبيق إطار نظري لفهم الأمن البحري الصيني مفيد لأولئك الذين يحاولون فهم التفاصيل المعقدة للاستراتيجية الصينية على أساس سياقي متنوع وموجز. وفي الوقت نفسه يتسم الكتاب أيضاً بالشفافية حول أوجه القصور في هذه النظريات.

ووفقاً للمؤلف فإن النظريات لا تشرح بشكل كافٍ مدى اتساع وشمولية القوة البحرية للصين. وكان أحد جوانب القوة البحرية للصين، وهو الحزم وتوازن القوى والتعاون، هو المحور الوحيد

الصينية. وتم اعتباره جزءاً مهماً من البناء الوطني للصين، وخاصة في السنوات العشر الماضية. وقد استخدم باحثو العلاقات الدولية نظريات مختلفة في محاولاتهم لفهم الأمن البحري للصين.

ويحدد الكتاب أربعة مناهج شائعة يمكن أن تشرح تطور القوة البحرية في الصين، وكل منها يتوافق مع نظرية الأشعة تحت الحمراء: الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية والبناء ونظرية التنظيم. ووفقاً للفصل الثاني انتهجت الصين تدابير حازمة لتأكيد هيمنتها على البحر، وسيتم إعطاء الأولوية لتطوير القدرة البحرية من خلال هذه الخطط؛ لأن القدرة العسكرية أمر حاسم لإبراز القوة. وبعبارة أخرى ستقوم البحرية الصينية أولاً بالسيطرة على قنوات الشحن وبناء قدرتها البحرية القريبة في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي. وعلى المدى الطويل ستعزز قدراتها التشغيلية والدفاعية، ليس فقط للدفاع عن تلك الجزر المتنازع عليها ولكن أيضاً لحماية المصالح الأمنية الإقليمية للصين.

وتشمل التفسيرات البديلة للقوة البحرية للصين الواقعية الدفاعية، والتي تشير إلى أنها أكثر تحفظاً من الواقعية الهجومية. ويؤكد الواقعيون الدفاعيون أن الصين تنوي فقط الحفاظ على الوضع الراهن لتقدم قوتها البحرية في حالة استراتيجيتها للأمن البحري لحماية المصالح الصينية في مواجهة القوة البحرية العالمية للولايات المتحدة أو في أن تصبح قوة بحرية رئيسية مقيّدة، على عكس الواقعية الهجومية. وبدلاً من ذلك وبسبب المعضلة الأمنية، تصرفت الصين باستمرار بشكل معتدل بشأن قضايا الحدود البحرية لعقود، تماماً كما فعلت مع الإجراءات الأخرى في السياسات الخارجية للدولة.

إن زيادة التلاءم الاجتماعي لجمهورية الصين

ما الأيديولوجيات التي طُبِّقَتها الصين عندما أصبح الأمن البحري مصدر قلق لها؟ وتأتي الإجابة على هذا السؤال في الفصل التالي.

لذلك في الفصل الرابع، يُقترح أن ثلاث حوادث - حادثة yinhe، وأزمة صواريخ تايوان، ونزاع Mischief Reef - أدت إلى زيادة تدريجية في قلق الصين بشأن الأمن البحري خلال رئاسة جيانغ زيمين. ونتيجة لذلك نشأت فكرة حماية (الحقوق والمصالح البحرية). ومن أجل تأمين مصالحها في البحر خصصت الصين المزيد من الموارد لتحديث البحرية. ومع ذلك ظلت استراتيجية الأمن البحري للصين مقيّدة إلى حد كبير خلال التسعينيات بسبب التوجهات الاستراتيجية المتمثلة في إهمال النزاعات والقيود المفروضة على القدرات البحرية.

ويستخدم المؤلف وجهات نظر علمية صينية مختلفة فيما يتعلق باستراتيجيات الأمن البحري في هذا الفصل. وكجزء من أجندة الأمن البحري ركّز الخبراء على دعم السياسة الخارجية للصين وإعطاء الاقتصاد البحري الأولوية الأولى. وكانوا حذرين من أن الهدف الرئيسي لاستراتيجية الأمن البحري هو النمو البحري؛ لأن هذا سيكون له تأثير على المصالح البحرية الأخرى للصين، وخاصة الاقتصاد البحري. ومقارنةً بالبحرية الصينية في ذلك الوقت كان هذا الفهم الأكاديمي للأمن البحري أكثر صلة بسياسات الدولة. وكانت هذه الاستراتيجية أكثر حذراً فيما يتعلق بالنمو البحري على وجه التحديد لأنها قد تهدد توسُّع الاقتصاد الصيني.

وينتقد المؤلف أيضاً العلماء الصينيين من الثمانينيات ويوضح حدودهم. فعلى سبيل المثال يذكر المؤلف أن هؤلاء العلماء لم يقدموا أية توصيات إضافية لمساعد عمل الحكومة. وكان هذا على

للواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية والبناءة، على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك هناك اختلافات بين هذه الأيديولوجيات ولاسيما بين الواقعية الهجومية والدفاعية. ومن ناحية أخرى تؤكد نظرية المنظمة على الجانب المحلي فقط حتى ولو أشارت إلى أن السياسة البحرية للصين كانت شاملة، ولا تصف استراتيجية الصين في مجملها. وعلاوة على ذلك تركّزت الأهداف الوطنية والأمنية للصين أولاً على النمو الاقتصادي.

وبسبب القيود الاقتصادية والأولويات المحلية، يجب ألا يصبح الدفاع الوطني أولوية كبيرة، فلم تكن الصين مهتمة ببسط نفوذها من المياه، وقد فرض هذا إلى حد كبير نهج الحكومة للأمن البحري. فلم يتم وضع الدفاع النشط الذي أوصت به البحرية بالقرب من البحر موضع التنفيذ. ووفقاً للمؤلف يمكن أيضاً تقييم استراتيجية الأمن البحري المحدودة من منظور سياسي داخلي. وقد شارك عدد قليل من اللاعبين المحليين في الأمن البحري لأنه كان يعتبر أقل أولوية في الاستراتيجية الوطنية. وكانت البحرية هي اللاعب الوحيد في مناقشة السياسة. وأدى ذلك إلى تضيق مجموعة متنوعة من مقترحات السياسة بشأن الأمن البحري، وهو ما انعكس على تنفيذ السياسة للاستراتيجية. واعتمدت الحكومة بشكل كبير على خطة الدفاع البحري، وأدى ذلك إلى هيمنة البحرية الصينية على تطوير استراتيجية الأمن البحري للصين في العقود الأربعة الماضية.

وبشكل عام فإنه خلال الثمانينيات تطورت بعض الأسس الأيديولوجية لتنمية القوة البحرية للصين. ومع ذلك اتبعت الصين استراتيجية أمنية بحرية متواضعة بسبب الافتقار إلى الإلحاح. وفي ختام هذا الفصل، يطرح المؤلف السؤال التالي:

من عام 2002م إلى عام 2012م لتسليط الضوء على السياسات الدبلوماسية والمفاوضات التي تم تنفيذها لحل وإدارة قضايا الأمن البحري خلال عهد هوجينتاو.

ويتم تقييم التطور الأخير لخطة الأمن البحري لXi Jinping في الفصل السادس. ويؤكد المؤلف أن رغبة الصين في أن تصبح قوة كبيرة كانت القوة الدافعة وراء هدف تطوير قوة بحرية قوية. وعلى وجه الخصوص تحدثت الصين بشكل متكرر أكثر عن عدد من المخاوف البحرية. وكانت بكين أكثر صراحة وحزمًا في القضايا البحرية القريبة من البحر، والتي برزت كأحد الاهتمامات الأمنية الرئيسية للصين، حتى مع تشكيل هدف (حماية البحر البعيد) واستمرارها في زيادة نفوذها في الخارج. وكقوة بحرية نامية أظهرت الصين أنها ستحتفظ بموقف ثابت في الدفاع عن حقوقها ومصالحها البحرية داخل منطقتها البحرية المزعومة من خلال متابعة الدوريات الروتينية وعمليات المنطقة الرمادية والتدريبات البحرية. ووفقاً للكتاب، كان لدى الصين إجمالي 58 نزاعاً بحرياً مع دول أخرى من عام 2012م حتى عام 2020م. وزادت من نفوذها في الدفاع عن حقوقها في النزاعات البحرية في ظل كل هذه الصعوبات البحرية. وبصفتها قوة عظمى صاعدة فإن الصين ملتزمة بتطوير قوة بحرية قوية، وربما تسعى إلى اتخاذ موقف استباقي للأمن البحري. وتعتبر مبادرات البناء لاستصلاح الأراضي في المناطق البحرية المتنازع عليها من أبرز الأمثلة على ذلك. فمنذ عام 2013م قامت الصين ببناء جزر اصطناعية لم يُسمع بها من قبل، وشاركت في أعمال تجريف غير مسبقة في بحر الصين الجنوبي لتوطيد سلطتها في المنطقة، وقام جيش التحرير الشعبي وخفر السواحل الصيني بزيادة

الأرجح بسبب حقيقة أنه خلال إدارة جيانغ زيمين، كانت السياسة البحرية موضوعاً جديداً للدراسة في الصين. ويذكر المؤلف أن هؤلاء الأكاديميين إما يفتقرون إلى أساس تنظيبي محدد أو أن ما يتلقونه من دعم من المنظمات الحكومية الأخرى ضئيل. ومع ذلك يذكر المؤلف أيضاً أن هؤلاء العلماء بنوا على مناهجهم خلال التسعينيات.

وعلاوة على ذلك جرى توضيح نقطة التحول في تطور استراتيجية الأمن البحري للصين في الفصل الخامس وذلك خلال إدارة هوجينتاو. وقد تم جنيها بيان هدف (بناء قوة بحرية قوية) لأول مرة، إلا أنها كانت استراتيجية قائمة على الاقتصاد بدرجة أكبر. وعلى الرغم من ذلك أوجدت جمهورية الصين الشعبية فكرة (الأمن الشامل)، والتي دفعت إلى المزيد من المحادثات المتعمقة حول الأمن البحري بين الجهات الفاعلة المحلية. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ظهرت المدارس الفكرية الماهانية والمحافظة والمتناغمة إلى حيز الوجود. ووفقاً للمؤلف قدم كل منهم وجهة نظرية حول كيفية تطوير الأمة لقوتها البحرية. فنظراً لأن غالبية القضايا في النزاعات الخارجية في القرن الحادي والعشرين لم تكن قضايا متعلقة بالأمن التقليدي، مثل الوصول إلى الموارد البحرية وحرية الملاحة، فقد أصبحت أكثر تعقيداً، وأعطت الأيديولوجية المتناغمة الحكومة بشكل فاعل بديلاً عن خيار السياسة. وأصبحت الصين أكثر حزمًا في الدفاع عن مصالحها البحرية العديدة وذلك بمساعدة اللاعبين المحليين. ووسّعت على وجه التحديد مصالحها في أعالي البحار، كما يتضح من مهام الحراسة في خليج عدن وجهودها للنهوض بالصناعة البحرية. ويوفر هذا الفصل أيضاً جدولاً موسعاً حول جميع السياسات الدبلوماسية المتعلقة بالأمن البحري

في الاستعمار الغربي. وستكون الصين كقوة بحرية صاعدة، دراسة حالة قيّمة لفهم ما يعنيه الأمن البحري للسياسة الدولية. لذلك يستكشف هذا الكتاب كيف طوّرت الصين مثل هذه الاستراتيجية الأمنية البحرية الشاملة من أجل فهم ما يُشكّل أجندة السياسة وراء بناء القوة البحرية.

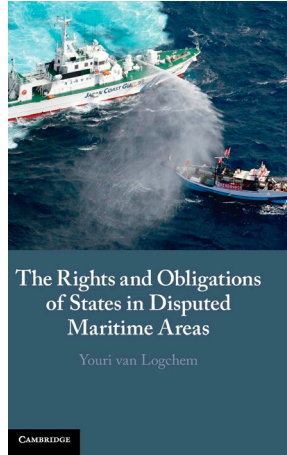
وتيرة التدريبات والدوريات العسكرية في الشرق والجنوب.

وأخيراً يلخص الفصل السابع الاستنتاجات الرئيسية للكتاب. فيؤكد المؤلف على العناصر الأربعة.. القرارات التي اتخذتها الحكومة المركزية، والجهات الفاعلة المحلية، والقدرة البحرية، وأولويات السياسة، والتي أثرت باستمرار على تطور استراتيجية الأمن البحري للصين.

ويتضمن الكتاب أيضاً التحديات التي تواجه الأمن البحري للصين في المستقبل. فعلى سبيل المثال أمام الصين طريق طويل قبل اللحاق بالولايات المتحدة من حيث القوة البحرية العالمية. وبالنظر إلى أن بحرية جيش التحرير الشعبي لم تتطور بعدُ إلى بحرية المياه الزرقاء، فإنه مازال هناك فجوة في قدراتها البحرية.

وفي الختام يرى الباحث أن هذا الكتاب دليل مهم للأمن البحري للصين على مدار الأربعين عاماً الماضية. والكتاب مهم للمهتمين باستراتيجيات الأمن البحري والتنمية في الصين، وكذلك للباحثين حول صعود القوة العالمية للصين. بشكل عام الكتاب مليء بسياق تاريخي حول الأمن البحري للصين، ويشدد على الآثار السياسية التي تربط الحدث التاريخي بالوضع الحالي في الصين. ويشدد كذلك على أهمية الأطر النظرية في فهم دوافع الأمن البحري للصين وسلسلة تطورها.

ويقدم الكتاب مدارس فكرية مختلفة، بالإضافة إلى جداول ورسوم بيانية ومخططات تعقّق فهم الأمن البحري للصين. وبشكل عام يعد هذا الكتاب مهماً لأسباب عديدة، ولكن الأهم من ذلك أنه يركز على أجندة الصين للأمن البحري في القرن الحادي والعشرين، وكيف أنه لم يعد مطابقاً لتلك الموجودة



4-Title: The Rights and Obligations of States in Disputed Maritime Areas

Author: Youri Van Logchem

Publishing House: Cambridge University Press

Year: 2021

4-العنوان: حقوق والتزامات الدول في المناطق البحرية المتنازع عليها

المؤلف: يوري فان لوجكيم

الناشر: مطبعة جامعة كامبريدج

العام: 2021م

عرض: نور عبد المنعم القلال⁷

أضحت نزاعات البحار مثار اهتمام كبير من جانب كافة دول العالم في الوقت الراهن؛ بسبب الاعتماد على النقل البحري بدرجة كبيرة في التجارة الدولية، وزيادة تهديدات الأمن البحري وهي عديدة، ووجود العديد من نزاعات الحدود البحرية وعدم تطبيق الدول لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م.

وتجدر الإشارة إلى أن المناطق البحرية المتنازع عليها بقدر ما هي كثيرة فإنها معقدة إلى حد كبير، مما يهدد العلاقات الدبلوماسية والأمن القومي. وبسبب توسع سلطة الدولة الساحلية، فإنه يلاحظ أن النزاعات

7 - باحثة زائرة لمركز (دراسات).

الأحادية التي يمكن أن تقوم بها الدول المطالبة والالتزامات الواقعة على الدول فيما يتعلق بالمناطق البحرية المتنازع عليها.

وفي الفصل الثالث، يقوم المؤلف بتحديد القواعد العامة للقانون الدولي العُرْفِي التي تنطبق على جميع المناطق البحرية المتنازع عليها. وتتجاوز هذه القوانين نطاق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لضمان احترام الدول المطالبة للواجبات الملقة على عاتقها بموجب الاتفاقية؛ ومن بين أمور أخرى تسوية المنازعات الحدودية البحرية بالوسائل السلمية، والتصرف بحسن نية، والالتزام بممارسة ضبط النفس، ووجوب عدم مقايمة النزاع وعدم تمديده. ويشدّد المؤلف على أهمية «الحفاظ على الوضع الراهن» من خلال الحفاظ على عدم خرق الالتزامات التي تناولها المادتان 74 (3) و 83 (3) من قانون البحار، محذراً من أنّ مثل هذا الخرق للالتزامات قد يؤدي إلى تفاقم النزاعات الحدودية البحرية الأساسية، مما يجعل من الصعب أكثر من أي وقت مضى التوصل إلى تسوية سلمية⁸.

وفي الفصلين الرابع والخامس، ينتقل المؤلف إلى مناقشة القواعد التقليدية المطبقة لكل من البحر الإقليمي المتنازع عليه والمناطق المتاخمة، والمناطق الاقتصادية الخالصة (Exclusive Economic ones (EEZ)) المتنازع عليها ومناطق الجرف القاري التقليدية.

ففي الفصل الرابع يناقش المؤلف (القاعدة المؤقتة) المرتبطة بالمادة 15 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتوضح المادة باختصار أنه في حالة عدم التوصل إلى اتفاق لا يحق للدول المطالبة أن تُمدّد بحرهما الإقليمي إلى ما وراء خط تساوي المسافة. وتمضي المادة 15 لتسلط الضوء

البحرية آخذة في الزيادة في المناطق التي لم تتوصل إلى اتفاقات تعاونية لتنظيم الأنشطة في المناطق البحرية المتنازع عليها. وهذا الكتاب هو الأول من نوعه الذي يناقش حقوق والتزامات الدول في المناطق البحرية المتنازع عليها من منظور فريد، مع التركيز بشكل خاص على الأطر القانونية التي تحكم تفاعلات الدول. وفي إضافته الأخيرة إلى مجموعة الأدبيات، يحاول المؤلف يوري فان لوجكيم معالجة الأسئلة القانونية الناشئة عن المناطق البحرية المتنازع عليها بشكل منهجي، وضمّنه تسعة فصول، مستخدماً في ذلك المراجع العملية والنظرية. وفي الفصل الأول يحدد المؤلف بإيجاز أهداف عمله وأهداف كل موضوع فرعي.

ويقدم في الفصل الثاني إطاراً لفهم الخصائص الأساسية للمناطق البحرية المتنازع عليها، ويحدد العنصر القانوني للمطالبة بمنطقة متنازع عليها، ويحدد المطالبات المتعلقة بإقليم البر الرئيسي غير المتنازع عليه والمطالبات المتعلقة بالأراضي المتنازع عليها التي تؤدي إلى إنشاء المنطقة البحرية المتنازع عليها. ويوضح المؤلف أن كل هذه المطالبات على المناطق البحرية تخضع لقوانين دولية مختلفة اعتماداً على المنطقة البحرية المعنية. ويمضي في تسليط الضوء على كيف تسببت الزيادة في عدد المناطق البحرية المتنازع عليها في زيادة خطر الصراع بين الدول، ويناقش الفصل لاحقاً حصريّة الحقوق السيادية في المناطق البحرية، حيث إنه في حالة عدم وجود ترسيم للحدود، تؤكد الدول المطالبة على حصريّة حقوقها. ويوضح كيف تكون حصريّة الدول المطالبة، وهي في كثير من الأحيان مشروعة بنفس القدر، ومن ثم يتطلّب الأمر من الدول العمل في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (LOSC). ويختتم بمناقشته لمجموعة الأنشطة

الاقتصادية الخالصة والجُرف القاري، موضحاً أنه ريثما يتم تعيين حدودها، فإن الدول الساحلية ملزمة ببذل كل جهد ممكن للدخول في ترتيبات مؤقتة وعدم «إعاقة أو تعريض» ترتيب الوصول إلى تعيين الحدود. والمصطلحان يرتكزان على التزام الدول المعنية بضبط النفس¹¹. وينتقد المؤلف القوانين المعنية عند تقييم التركيز على موقف الدول المعنية، ويتساءل عن المآزق المحتمل بشأن الأنشطة الاقتصادية، إذا كانت الدول ملزمة بتعيين الحدود بالاتفاق. ويرى أنه على الرغم من عدم التمكن من إرساء المادتين 74 (3) و 83 (3) كقواعد عرفية، فإن الالتزامات التي تقع في إطار القوانين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالالتزامات القانون الدولي العمومي.

وينظر الفصل السادس عن كذب في السوابق القضائية المتعلقة بالحقوق والالتزامات في المناطق البحرية المتنازع عليها. وتتعلق المناقشة بأربع قضايا محل نزاع ذات صلة بالمناطق البحرية؛ وقد تم البتُّ في قضيتين قبل دخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز التنفيذ، وقضيتين تم البتُّ فيهما بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ. والقضايا هي: الجُرف القاري لبحر إيجة (اليونان ضد تركيا)، وغينيا بيساو ضد السنغال، وغيانا ضد سورينام، وغانا ضد كوت ديفوار.

ويوفر تحليل المؤلف للحالات معلومات أساسية يستشهد بها لاحقاً طوال بقية الكتاب، حيث يرسخ الفكرة الحاسمة القائلة بأن الأنشطة التي تضرُّ بالبيئة البحرية بشكل لا رجعة فيه قد تؤثر على قدرة الدول المعنية على التوصل إلى اتفاق نهائي، وأن أية أنشطة انفرادية قد تكون أقل تدخلاً قد

على أن هذا لا ينطبق عندما يكون من الضروري تعيين حدود البحار الإقليمية، وبالتالي⁹ يتم إنشاء القاعدة المؤقتة واستخدامها في هذه الحالة. ويؤلي المؤلف اهتماماً خاصاً بمسألة القاعدة المؤقتة، حيث ينص على أنه ريثما يتم تعيين الحدود، تقتصر «استحقاقات الدول الساحلية في البحر الإقليمي على الحدود المتساوية البُعد عن سواحلها» و«الدولة التي تطالب بمساحات أوسع من البحر الإقليمي.. وبالتالي يُنمَك القانون الدولي»¹⁰. ويحذر المؤلف من أن استخدام القاعدة المؤقتة قد يسفر عن نتائج سلبية لأن الدول قد تكسب القليل في جهودها الرامية إلى ترسيم الحدود فيما قد تواجه خطر تصعيد المسألة المطروحة. وينتقد في تحليله القاعدة المؤقتة، وتحديدًا بالمقارنة مع القوانين التي تحكم تعاملات المنطقة الاقتصادية الخالصة والجُرف القاري، ويمضي إلى التساؤل عما إذا كان استخدام حدود متساوية البُعد في القاعدة المؤقتة قد غيّر القانون أو ربما أدخل بالفعل قانوناً جديداً. وعلى الرغم من انتقاده الواسع للقانون، لم يقدم المؤلف اقتراحات أو حلولاً لتعديل ما خلص إلى أنها قاعدة معيبة.

وبالمقارنة، يسلك المؤلف في الفصل الخامس نهجاً تاريخياً ومنهجياً في تحليله للقواعد المتعلقة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة المتنازع عليها ومناطق الجُرف التقليدية. وهو دقيق في استعراضه للمادتين 74 (3) و 83 (3) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وكتاهما تنطبقان على المنطقة

9 - المادة 15 «اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار» 10 ديسمبر 1982، U.N.T.S. 397 1833، متاح على: https://www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos/unclos_e.pdf

تسلسلاً هرمياً بين المسألتين، مشيراً إلى أن الملكية الحصرية للمنطقة المعنية يعلو على ترسيم حدود المنطقة البحرية المتنازع عليها. ويمضي في تحديد أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أخفقت في تشريع الوضع المحدد المطروح، لكنه يجد أن المادة 33 (مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بشأن التسوية السلمية للنزاعات) من التسوية السلمية للنزاعات تنظم التفاعل بين الدول المطالبة بضمان امتناع الدول عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها بالفعل. وهذا محدد أيضاً في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية، الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2625، والذي تردد فيه الفقرة 4 المبدأ الأساسي لحظر استخدام القوة في العلاقات الثنائية، ويمتد إلى حالات المطالبات المتنافسة المقدمة على نفس الإقليم. ومن المهم ملاحظة أنه على الرغم من التحليل المحدد الذي أجراه المؤلف للقوانين المعنية في المنطقة، فقد أمضى عشر صفحات فقط في مناقشة ما يُعتبر¹⁴ موضوعاً مهماً ضمن الموضوع الأوسع للمناطق البحرية المتنازع عليها، وأخفق في معالجة قضايا محدّدة وفق القوانين التي شكّلت الإطار القانوني فيما يتعلق بهذه القضية ذات الصلة دولياً، ولكن بالرغم من ذلك لا توجد آلية تُلزم الدول بتطبيق قواعد القانون الدولي.

14 - ميثاق الأمم المتحدة «الفصل السادس: التسوية السلمية للنزاعات»، 2 أكتوبر 1924، متاح على الرابط التالي: <https://www.un.org/securitycouncil/content/pacific-settlement-disputes-chapter-vi-un-charter>

15 - الجمعية العامة للأمم المتحدة، (إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة)، 24 تشرين الأول/أكتوبر 1970، A/RES/2625، ((XXV متاح على الرابط التالي: <https://www.refworld.org/docid/3dda1f104.html>

تعرّض للخطر أيضاً فرص التوصل إلى اتفاق في المستقبل. ويشيد المؤلف بالاستنتاج الناتج عن قضية غيانا ضد سورينام، ويرى أن الحكم المتعلق بالأثر على الاتفاقات الناجمة عن الأضرار البحرية أمر بالغ الأهمية.

ومع ذلك يمضي إلى القول بأن بعض التعميمات الناتجة عن السوابق القضائية إشكالية، لأنها خاصة بظروف القضية، وبالتالي فهي غير كافية لتوفير سابقة للنزاعات المستقبلية. وعلى الرغم من أن المؤلف يمضي في صفحتين لوضع خلفية عن قضية الصومال ضد كينيا، إلا أنه بعد نشر الكتاب، كانت هناك تطورات في قضية الصومال ضد كينيا التي نوقشت لفترة وجيزة، مع اعتراف محكمة العدل الدولية (ICJ) بالخطوات التي اتخذتها كينيا في تعليق أنشطتها، للدخول في اتفاق مؤقت مع الصومال. لذلك فإن مثل هذا التطور في السوابق القضائية يتناقض بشكل مباشر مع نقد المؤلف المذكور آنفاً للسوابق القضائية غير القابلة للتكيف¹².

ويتناول الفصل السابع حقوق والتزامات الدول المتنازع عليها في المياه الناتجة عن مطالبات من الأراضي البرية المتنازع عليها. ويحدد المؤلف محور الفصل بأنه نزاع مختلط توجد فيه «طبقتان من المطالبات المتداخلة: مجموعة تتعلق بالحصول على حق ملكية على الإقليم البري في حد ذاته، والأخرى تتعلق بالمناطق البحرية التي يحق لها الحصول عليها»¹³. وبناءً على التوضيح الأولي، يؤسس المؤلف

12 - المحكمة «تعيين الحدود البحرية في المحيط الهندي (الصومال ضد كينيا)»، متاح على الرابط التالي: <https://www.icj-cij.org/en/case/16>

13 - ص. 247.

وينتقل الفصل الثامن إلى دراسة ممارسات الدول في الأعمال الانفرادية في المناطق البحرية المتنازع عليها. ويتبع هذا الفصل نهجاً شاملاً لتقييم المواءمة بين ممارسات الدول والممارسات القضائية الدولية، مع التركيز المنظم على الأنشطة المتعلقة بالموارد المعدنية ومصادر الأسماك وجمع البيانات البحرية. ويرى المؤلف أن الصراع ينشأ في العلاقات الثنائية عندما يتم التصريح بالأنشطة التي تنتهي إلى الدولة الساحلية ثم تتم إساءة استخدامها أو استخدامها من قبل الدولة المطالبة. وقد تؤثر طبيعة النشاط المضطرب به على حدة النزاع الذي نشأ في أعقاب ذلك، حيث ثبت أن السلوك الانفرادي المتعلق باستكشاف الموارد المعدنية في المناطق المتنازع عليها هو أكثر العمليات حساسية. ويجادل المؤلف بأن ممارسة الدول والممارسة القضائية الدولية متوائمتان فيما يتعلق بقضايا أنشطة الحفر والاستغلال، ولكنه يؤكد أنه في مسألة العمل الزلزالي، يكمن «تناقض بين الممارسة القضائية الدولية وممارسة الدول» حيث «يؤدي كلا القانونين بانتظام إلى نشوب نزاع بين الدول التي تطالب بنفس المناطق البحرية»¹⁶.

وفي الفصل التاسع، يختتم المؤلف كتابه من خلال التساؤل عما إذا كانت حقوق والتزامات الدول في المناطق البحرية المتنازع عليها محدّدة بشكل كاف في القانون الدولي. ويرى أن الكثير من القانون الدولي التقليدي المتعلق بالمسألة يمكن العثور عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، حيث توفر أحكامه للدول التوجيه في قضايا البحر الإقليمي المتنازع عليه أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو مناطق الجرف القاري. ويمضي في تناول المادتين 74

(3) و83 (3) على وجه التحديد، واللتين استهلكتا الكثير من النقاش في الكتاب، ليجد أنه على الرغم من تحديد التزامين للدول في المناطق البحرية المتنازع عليها، فإن المادتين «تصاغان بطريقة معقدة، مما يجعل تحديد معناهما الدقيق أمراً صعباً»¹⁷. واقترح المؤلف توصيات لإجراء تعديلات لإصلاح صياغة القانون لتحسين وضوحه. ويحذر مستشهداً بالسوابق القضائية المتعلقة بالحقوق والالتزامات في المناطق البحرية المتنازع عليها، من أن النشاط الانفرادي يمكن أن يسبب ضرراً لا يمكن إصلاحه، وإن كان يوضح أن النزاع الناجم عن المناطق البحرية المتنازع عليها سيتوقف على مدى ممارسة الدول لضبط النفس. ويختتم الفصل بالنص على أن الهيكل القانوني الذي ينظم المناطق البحرية المتنازع عليها يتألف من القانون التقليدي وقواعد القانون الدولي، وكلاهما يجتمع ليشكل «نموذجاً للقواعد والالتزامات التي يجب أن تراعيها الدول فيما يتعلق بمناطقها البحرية المتنازع عليها»¹⁸.

وهذا الكتاب هو الأول من نوعه الذي يقيّم بشكل شامل الإطار القانوني العام الذي يحكم المناطق البحرية المتنازع عليها، وينجح في تحليله المركز لقانون البحار والقانون الدولي العرفي. وإلعمق الذي حققه المؤلف بشأن المسألة المعنية مهم لجميع المتخصصين في هذا الموضوع، وستوفر الأعمال مورداً مفيداً لمصلي القانون الذين يسعون إلى تطوير التشريعات المتعلقة بالمناطق البحرية المتنازع عليها. ويتناول الكتاب الموضوع المعني بشكل منهجي، ويجمع بين العناصر النظرية

والعملية للقضية بشكل متماسك. وعند تقييم نقاط ضعفها، قد يجد القراء فهماً غير متكافئ، حيث تأخذ بعض الفصول تركيزاً أكبر من غيرها. والأهم من ذلك أنه يجب على القراء تَوَجُّي الحذر عند النظر في أجزاء من أهمية الأعمال، مع وجود سوابق قضائية حديثة مهمة، بما في ذلك تلك غير المستكشفة التي أنشئت بموجب نزاع الصومال ضد كينيا وإسرائيل ضد لبنان. وبشكل عام، يعد الكتاب إضافة مُرَحِّباً بها إلى جانب الأدبيات الحالية حول المناطق البحرية المتنازع عليها.

وقد أثار الكتاب ثلاث إشكاليات مهمة بشأن النزاعات البحرية: الأولى، غموض بعض نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والثانية، التَدَاخُل بين أحكام اتفاقية الأمم المتحدة والنزاعات الحدودية التي تمثِّل عائقاً أمام تطبيق أحكام تلك الاتفاقية، والثالثة، حقوق والتزامات الدولة الساحلية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة.

قواعد وإجراءات النشر في الدورية

قواعد وشروط وإجراءات النشر في دورية «دراسات»

الدورية في أي مكان آخر، بأي وسيلة ورقية أو إلكترونية.

2. يجب أن تلتزم الدراسات المقدمة للنشر باتباع الأصول العلمية المتعارف عليها، سواء من حيث المنهج العلمي، أو توثيق المراجع، وتنتهج الدورية طريقة شيكاغو في كتابة المراجع، ويتم قبول الدراسات باللغتين العربية والإنجليزية.

3. يتراوح حجم الدراسات المقدمة للنشر في الدورية ما بين 6 و7 آلاف كلمة، أما عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية، فتتراوح ما بين 1500 و2000 كلمة.

ثالثاً: إجراءات النشر

1. يتم التكليف من جانب مدير تحرير الدورية، بما يلائم خطة عملها، ويمكن استلام مقترحات حول أفكار لدراسات، على أن تتم مناقشتها من جانب هيئة تحرير الدورية، وإبلاغ مقدم الفكرة بقرار هيئة التحرير.

2. لا يتم نشر أي دراسات في الدورية إلا بعد إجازتها من هيئة التحكيم، والتي يجوز لها رفض الدراسات أو طلب تعديلها من جانب المؤلف، ويقوم مدير التحرير بإبلاغ المؤلف بقرار اللجنة النهائي.

3. يقدم المركز مكافأة مالية مقابل الدراسة التي تتم إجازتها للنشر من جانب هيئة المحكمين، ويتم إبلاغ المشارك بها في خطاب البريد الإلكتروني الخاص بالتكليف، والمرسل من مدير التحرير.

تهدف دورية «دراسات» لنشر الدراسات الرصينة حول قضايا منطقة الخليج، وإقليم الشرق الأوسط، والعالم، خاصة في ما يتعلق بقضايا الأمن والدفاع، والاقتصاد والطاقة، من منظور استراتيجي شامل.

ويتم نشر الدراسات وفق القواعد والشروط والإجراءات التالية:

أولاً: قواعد النشر

1. يجب أن تتسم الدراسات المقدمة للنشر بالأصالة، بحيث تقدم للدورية مفهوم «القيمة المضافة»، بعيداً عن تكرار قضايا تقليدية، في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها المنطقة والعالم.

2. أن تكون الدراسات ذات صلة بقضايا مملكة البحرين ودول الخليج، بالإضافة إلى القضايا الإقليمية والدولية التي لها انعكاس على قضايا منطقة الخليج العربي.

3. ضرورة أن تتسم الدراسات المقدمة للنشر بالموضوعية، وأن تتجنب الإساءة إلى أشخاص أو دول، أو أديان أو ثقافات.

ثانياً: شروط النشر

1. ألا تكون الدراسات المقدمة للنشر قد تم نشرها من قبل في مكان آخر، سواء بصورة ورقية أو إلكترونية، ويحق للدورية الاحتفاظ بكافة حقوق الملكية الفكرية، ومن ثم فإن تسلّم المشاركين في الدورية لهذه الشروط مع إكمال التكليف يعني ضمناً قبولهم بها، ومن ثم لا يجوز لهم إعادة نشر المادة التي نُشرت في

رابعاً: الاشتراكات والمراسلات

يرسل طلب الاشتراك الى عنوان الدورية،
باسم مدير التحرير بمركز البحرين للدراسات
الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات».

akishk@derasat.org.bh

توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير
تحرير دورية «دراسات» على البريد الإلكتروني
الخاص بالدورية:

StrategicJournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية «دراسات»

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية
والطاقة

ص. ب. 39443، المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17752762 (+973)

فاكس: 17754678 (+973)



مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

www.derasat.org.bh

